كيف

تتحول المدن

النظرية المدينية وحياة المدينية

تأليف: ديفيد س. ثورنس
ترجمة: أحمد رمو

منشورات وزارة الثقافة ـ الهيئة العامة السورية للكتاب ٢٠١٠

الفصل الأول

مقدمة

ألفية مدينية

من المحتمل أن تهيمن الحياة المدينية على القرن الحادي والعشرين بطريقة لم نعهدها من قبل. فأكثر من نصف سكان العالم اليوم هم من سكان المدن. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، فإن ٨٨% من إجمالي النمو السكاني في العالم سوف يستقر، عام ٢٠٢٥، في مناطق مدينية سريعة التوسع، وسوف يستوعب العالم المتطور ٩٠% من ذلك النمو المديني (البنك الدولي ١٩٩٦). وفي هذا الإطار، من المهم أيضاً أن ندرك أن المدن تشتمل على تنوع كبير. والشيء الحاسم في نشوء هذه الاختلافات هو السرعة التي نمت فيها المدن، وجذورها التاريخية وطبقات البنية المادية والاجتماعية التي ولَّدت البنى التحتية والممارسات الاجتماعية والمادية الحالية. واليوم، تواجهنا ظاهرة نمو سريع، إلى حد لا يُصدَّق، في مناطق كمنطقة بودونغ في الصين، وهي المنطقة الاقتصادية الحديثة في شنغهاي، التي تحولت، في غضون تسع سنوات، من حقول زراعية خضراء إلى منطقة مدينية يقطنها ١.٨ مليون نسمة (شنغهاي: مكتب بودونغ نيو إيريا برِسّ ١٩٩٨). وكانت هذه المنطقة الجديدة قد حظيت بالتشجيع على اعتبارها المحور المالي، والمعلوماتي، والتصنيعي للاقتصاد الصيني الذي يتجه باضطراد نحو اقتصاد السوق. وفي الطرف الآخر من الطيف، لدينا في أوروبا مدن عمرها قرون حيث دخلت، بمرور الزمن وبصورة أشد تدرجاً، إضافات وتجديدات إلى المشهد المديني. إن العوالم المدينية التي نراها هي اليوم أكثر ترابطاً مما كانت عليه في أي يوم قبل ظهور الأنظمة الحديثة للاتصال التي عملت على تطوير وصياغة "عصر المعلومات" الحالي. وهكذا، فإن الموضوع الذي يشكل أساس هذا الكتاب هو موضوع التحولات. فالتحولات تحدث على كل صعيد، من البنى العالمية، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إلى الطرق التي نصوغ فيها أساليب حياتنا اليومية. فنحن نشارك الآن في ثقافة عالمية بطريقة لم تكن من قبل ممكنة وإن كنا، في الوقت نفسه، نقضي حياتنا ونحن نعيش في "أمكنة محلية"–في بيوتنا، ونواحينا، ومدننا، ومناطقنا وأوطاننا.

كانت العولمة هي التحول الرئيس خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين. والعولمة ليست ناتجاً، ليست شيئاً ما حدث الآن، بل هي مجموعة مترابطة من العمليات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، التي تواصل صوغ العالم الذي نعيش فيه. وعمليات العولمة هذه تؤثر، بشكل حاسم، على المدينة لأنها المكان الذي يعيش فيه أكثر الناس. وقد حملت العولمة لبعض الناس المزيد من التجانس، في حين حملت لآخرين الاختلاف والتغاير. فبالنسبة للبعض، مارست العمليات العالمية تأثيراً على ما هو محلي بطرق أضعفت فيها قدرتهم كأفراد، وعائلات ومجتمعات محلية على صوغ أساليب حياتهم. وبالنسبة لآخرين، ما تزال المقاومة ممكنة، وفي الواقع، ما تزال هذه المقاومة ممكنة في جزء مهم جداً من العالم العولمي.

إن استكشاف أبعاد تحول المدينة من مدينة صناعية حديثة إلى مدينة عالمية يقتضي التحقيق في هذه الادعاءات. والتحقيق فيها يجب أن يتوجه إلى الطريقة التي كان قد أعيد فيها تشكيل المدينة خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وسوف نستكشف في هذا الكتاب أيضاً مدى فائدة أساليب التفسير والتحليل التي نشأت في الماضي وشكلت أساس البحث العلمي في موضوع المدن. وكان هذا البحث محكوماً، إلى حد بعيد، بالعمل الذي انطلق في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وحولهما، وبالتالي تركز، على نطاق واسع، على أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. فهل ما تزال هذه الأفكار والتحليلات مناسبة في عالم عولمي حيث بات واضحاً أن "المركز" لم يعد قائماً، على نحو واضح، في هذه المناطق من العالم؟

واستكشاف طبيعة تحول المدن يتطلب النظر في ماهية المدينة. وقد كان تعريف ما يكوِّن المدينة مراوغاً إلى حد ما، نظراً لطابعها المتعدد الأبعاد. فمعظم التعاريف كانت تتضمن نوعاً من مفهوم الحجم. فعلى سبيل المثال، عرَّف ديفيز المدينة (١٩٧٣) على أنها "تجمعات لأناس كثر يعيشون بالقرب من بعضهم بعضاً لأغراض سكنية وإنتاجية". ولكن الاتساع الذي يجعل منطقة مدينية ما مؤهلة كمدينة متغير جداً ويرتبط بالطريقة التي طورت فيها بلدان بعينها أنظمتها الإدارية. وفي دراسته لهذه المسألة، يشير ساوندرز (١٩٨٦) إلى أن "المدن أمكنة يعيش ويعمل فيها عدد كبير من البشر"–لكن هذا التعريف ينطوي على إشكالية، لأن المستوطنات من الحجم نفسه في بلدان أخرى يمكن أن تكون مصممة كبلدات صغيرة، أو ضواحي أو مدن. فالاهتمام بكيفية تصنيف المستوطنات يشد انتباهنا إلى حقيقة أن المدن ليست مجرد أمكنة تقطنها أعداد كبيرة من البشر، بل هي أيضاً كيانات سياسية وقانونية، وهي عادة أمكنة تقوم فيها حكومة محلية ونشاط اقتصادي ومواقع للراحة والنشاط الاستجمامي. ويرى إيليوت وماك كرون (١٩٨٢) أن "المدن مؤسسة بشرية خاصة جداً (أو، إذا شئتم، مجموعة معقدة من المؤسسات)". فإذا جمعنا فكرتي الحجم والمجموعة المعقدة من المؤسسات، فإننا نحصل على نقطة انطلاق لدراسة فكرة التحول المديني.

والتحول أيضاً يقتضي ضمناً حدوث تغيرات بمرور الزمن، وبالتالي إدراكاً لأهمية تاريخ تطور أية مدينة خاصة. فالتركيب المديني الحاضر ينتج من أجيال متعاقبة من المستوطنين الذين يتركون بصمتهم على البناء المادي وعلى المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهكذا، فإن فهم الحاضر، يتطلب شيئاً من التفكير حول مسار نمو المدينة وتطورها في الماضي. فقد اجتازت المدينة عدداً من التحولات منذ ظهرت في التاريخ البشري.

نشأت أولى المدن في وقت نمت فيه قدرة المجتمعات إلى درجة أصبحت معها أكثر استقراراً وديمومة. وقد حدث انتقال من أسلوب الحياة القائم على الصيد والجمع إلى أسلوب الحياة القائم على الإنتاج الزراعي، مما أدى إلى فائض في الإنتاج ونشوء طبقات جديدة ضمن السكان الذين كانوا أكثر ثراء، كما نشأت مجموعة أكثر تميزاً من الأعمال وأساليب الحياة. وهكذا، كان ثمة حاجة إلى نظام إداري يكمل البنى العائلية والعشائرية التي كانت توفر قاعدة النظام الاجتماعي. فالمدن تطورات حديثة نسبياً نشأت حوالي ٤٠٠٠–٣٠٠٠ ق.م في وادي النيل وبلاد الرافدين من الهلال الخصيب (كارتر ١٩٨٣). في البداية، اكتسبت تلك المدن أهميتها على اعتبارها

أمكنة للتجارة والسلطة–نشاطات كان يجب أن تحتفظ بأهميتها على مدى عقود تالية. وفيما بعد، حوالي ٢٠٠٠ ق.م، نشأت أيضاً مدن في كريت، ومنطقة النهر الأصفر في الصين، واليونان، ووادي الإندوس. وترقى مستوطنات أزتيك المايا إلى الألف الأولى الميلادية.

عندما نمت الأجزاء المستقرة من العالم في أوروبا، أصبحت المناطق المدينية والمدن سمة المشهد. وبمرو الزمن، نمت من مستوطنات صغيرة للتجارة والتحصين إلى مراكز أكبر، سياسية واقتصادية وثقافية. فعلى سبيل المثال، كانت لندن في العصور الرومانية موقعاً للنشاط الامبراطوري. ومع سقوط هذه الامبراطورية، تضاءلت أهميتها، ولكن، بعد قرون، بدأت تصبح من جديد مركزاً للتجارة، والتبادل الفكري والسلطة السياسية. وكان الانقسام حاداً بين مدينة لندن، مكان التجارة والتجار ومدينة ويستمنستر، مقر البلاط والحكومة. وقد عكس التنظير المبكر حول المدينة هذه الجوانب وبالتالي، شدد على المدينة بوصفها كياناً سياسياً وسوقاً للتجارة وتكوين الثروات. كان الكثير من المدن دول مدن واستخدمت، في حد ذاتها، سلطة مهمة، اقتصادية وسياسية، في القرون التي سبقت قيام الدول القومية التي أصبحت هي الكيانات الجيوسياسية المهيمنة (ويبر ١٩٢١).

إن التحول الرئيس، الذي أحدث معظم التبدل السريع في أنماط العمران من الريف إلى المدينة، كان نشوء المدينة الصناعية العصرية في القرن التاسع عشر. فقد بشرت الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بعالم حديث، عالم كان الإنتاج الصناعي فيه هو القوة الدافعة للمجتمعات. فأصبح الرأسماليون الصناعيون الذين يصنعون السلع الحديثة في عصر صناعي هم الأثرياء والمتنفذون الجدد، وليس النبلاء وأرستقراطية الأطيان أو التجار ونقاباتهم. فقد تطلب نشوء الصناعة تسخير موارد جديدة وأشكال جديدة من الطاقة لتشغيل الآلات في العدد المتزايد من المصانع. ومن هنا اكتسبت بعض المواقع أهميتها. فاليد العاملة كانت مطلوبة من أجل المصانع وتم تنمية الإسكان من أجل العمال قريباً من الوسائل الجديدة للاستخدام. فنمت المدن الصناعية بسرعة، ووفرت مواقع سكنية مميزة بحدة للعمال الجدد والمشرفين الجدد. (ويبر ١٨٨٩). كان التمدين هو العملية المكانية المهيمنة في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في عالم التصنيع. ففي بريطانيا، مثلاً، كان ٨٥% من السكان، عام ١٨٠١، ما زالوا يعيشون في مناطق ريفية. وفي منتصف القرن التاسع عشر، تغير هذا الوضع وأصبح الناس الذين يعيشون في مناطق مدينية أكثر ممن يعيشون في الريف، وكان ما يقرب من الثلث يعيش في بلدات يزيد عدد سكانها على ٥٠٠٠٠ نسمة (ميللور ١٩٧٧، وإليوت و ماك كرون ١٩٨٢). فانتقلت السلطة والثروة من الميناء الأقدم ومدن التجار إلى المدن الصناعية الجديدة. وقُدِّر لاكتشاف العالم الجديد والهجرة أيضاً أن يغيرا التوزيع السكاني ويؤثرا على نمو المدن. فمدن، مثل نيويورك، كانت مدن مهاجرين، أناس اجتذبتهم أرض الفرص الجديدة، وأبعدتهم المجاعة والحرب والفقر عن أوطانهم. وفي بعض الحالات، حدث هذا نتيجة لسرعة التصنيع والانتقال إلى الأنماط القومية والدولية للتجارة.

وكما حدث تماما في السنوات الأولى للتغيرات الرئيسة للتصنيع التي طرأت على طبيعة الحياة المدينية، فإن تحولاً إضافياً حدث في القسم الأخير من القرن العشرين. جرى التحول هذه المرة من منظومة المدن الحديثة المصنَّعة التي قامت على الثروة المتكونة من الإنتاج الواسع النطاق للسلع المُعدَّة لسوق الجملة إلى منظومة

جديدة قامت على أساس تكوين الثروة من الخدمات المعلوماتية المنظمة عالمياً أكثر منها قومياً. فالمدن تتنافس اليوم في إطار نظام دولي حيث توجد هيئات هرمية جديدة للسلطة والفرص، بدءاً من المدن العالمية النواة، كنيويورك ولندن وطوكيو، حيث تتركز المعلومات والسوق المالية العظمى في العالم إلى المراكز الإقليمية والمحلية. وتتداخل المراكز المختلفة مع النظام العالمي بعدد من الطرق التي تسبب اختلافات وأشكال محلية متنوعة يمكن رؤيتها عبر مدن العالم (ساسين ١٩٩١، فريدمان ١٩٩٥، نوكس ١٩٩٦). ومع أن كل المدن انجذبت، على نحو متزايد، إلى نظام الاتصالات العالمية، فإن الهويات المحلية احتفظت ببقائها وهي جزء مما يكوِّن، في النهاية، مزيتها التنافسية عندما تصبح نوعية الحياة، إضافة إلى كميتها، أكثر فأكثر مسألة عالمية مهمة.

كان الانتقال من الحياة الريفية إلى الحياة المدينية تغيراً مثيراً وبعيد الأثر بالنسبة لأساليب حياة الناس. فالنظام الريفي كان يدمج العمل بالحياة، وكانت دورات السنة تحدد النشاط، وكان الفلاحون مرتبطين بالأرض بطرق تقيد حركتهم. لقد كان التفاوت كبيراً. وكان الانتقال إلى العالم المديني الصناعي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر سبباً لواحد من أكبر التحولات في التاريخ البشري (غيدنز ١٩٨٧). فقد انفصل العمل عن مكان السكن. وأصبح المصنع هو قاعدة الإنتاج. وأصبحت الطبقة العاملة، من نساء ورجال، طبقة من الأجراء، تبيع جهدها في إطار الاقتصاد المديني الذي أصبح يعتمد على رأس المال. وتحولت الحياة في المدينة إلى المسكن المتعدد الأنواع الذي يؤوي عائلة واحدة. وقد أدى هذا البناء الجديد للعمل والحياة، بمرور الزمن، إلى فصل أكثر وضوحاً لأدوار الجنسين، فصل يؤدي بالنساء إلى شغل أدوار في النطاق المنزلي مستقلة عن عالم العمل المأجور. وفي هذا العالم المديني، كان الخطاب السائد يدور حول النمو، النمو بلغة الثروة والتوسع المديني. وكان النمو يعتبر مدخلاً رئيساً لزيادة إجمالي الرخاء الاجتماعي والاقتصادي. ومع تطور العصر الصناعي، سببت التغيرات في التكنولوجيا، ومنطق الشكل الرأسمالي للتراكم وممارساته، تراجعاً للتصنيع، وتجديداً له والتوسع إلى مواقع جديدة في "الحقول الخضراء"–ضمن نطاق الأمم المصنعة وإلى أجزاء أخرى من العالم. وقد فرض الكثيرَ من هذه الإجراءات البحثُ عن "فائدة مقارنة" بلغة العمل، وكلفة المواد الخام والقرب من أسواق التوسع.

وتركزت آخر مجموعة من التحولات على الانتقال إلى ما يعرف بالصناعات المعرفية والمعلوماتية. وهذه الصناعات أقل اعتماداً على كونها متوضعة مادياً ضمن مناطق خاصة. فموادها الخام هي الأفكار والمعرفة ولهذا فهي تحتاج إلى مؤسسات مركزة على البحث وحرية الوصول إلى تدفق المعرفة. وأكثرها اليوم تقنيات للمعلومات، تقنيات ترتبط بالحواسب على الإنترنيت وشبكة ويب العالمية. واليوم، يمكن لآلات البحث المعتمدة على الشبكة أن تستكشف المعرفة من مواقع نائية. وهكذا، يمكن إعادة تشكيل المزايا المكانية القديمة. ولكن الأشكال الجديدة لتكوُّن الثروة لا تنتشر بالتساوي عبر الكوكب وما تزال مسألتي حرية الوصول والضبط مهمتان.

هناك عدد من التقسيرات لتحولات الحياة المدينية هذه. فعلى سبيل المثال، لدينا التقسيرات التي تحاول تعيين"المكونات السببية للتغيير". ومعظم هذا الكتاب تأثر بالحتمية الاقتصادية. فمنطق التراكم الرأسمالي يعتبر واحداً من المُحَدِّدات الرئيسة للنظام المديني. وكان الانتقال من الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية المركزة على المعلومات هو التغير الرئيس في أواخر القرن العشرين (كاستلس ١٩٩٧، ١٩٧٨). وقد تأثر هذا التحليل، في معظمه، بالجغرافيين الاقتصاديين الذين استخدموا نظرية التنظيم للتحدث عن الانتقال من "الفوردية"–تقوم على الإنتاج والاستهلاك الجمليين–إلى الأشكال "المرنة" للتراكم الذي يعتمد على التنوع، والاختيار والمرونة أكثر من اعتماده على تقنيات الإنتاج الجملي (هارفي ١٩٩٠، بريتون، و لوهيرون وباوسن ١٩٩٢). والتحليل ، في معظمه أيضاً، يولي أهمية بسيطة نسبياً للفعل البشري. وحيثما يعطى البشرُ فعلاً، فإنهم يُعطَوْنه غالباً على اعتبارهم "ممثلي طبقة" أو "أجراء". يؤدي هذا إلى انقسام ثنائي في آراء العالم الذي يقوم على الصراع حول علاقات الأجور وتوزيع الثروة (جيسوب ١٩٩٠). ويشدد التحليل أيضاً على الطبيعة العالمية للعملية المدينية لأن العالم يصبح خاضعاً تماماً لمنطق تراكم رأس المال وبالتالي يميل إلى التقليل من أهمية طبيعة الاختلافات المحلية والتغيرات القومية. وعلاوة على ذلك، يميل، بسبب تركيزه على علاقات الأجور، إلى أن يكون قليل الاهتمام بالأشكال الأخرى للفعل كما يُعبَّر عنها في مستوى الحركات الاجتماعية التي تتشكل حول مختلف الأسس الاجتماعية كنوع الجنس، أو العرقية، أو البيئية[1]، أو الجنسانية sexuality، أو على مستوى الهوية الفردية (سايدمان ١٩٩٤).

إن النظريات الأخرى للتحول المديني لا تعول كثيراً على البحث عن الأسباب وتهتم أكثر بالجوانب السياقية والتوافقية للتغير. فهي أكثر ميلاً إلى الاعتماد على دراسة الحياة المحلية واليومية لسكان المدن. وهي أقل اهتماماً بالتنبؤ بنمط التغير وأكثر تركيزاً على المعنى الذي يربط الجماعات والأفراد بمكانهم–بيتهم، ومجتمعهم المحلي، وجيرانهم ومدينتهم (فيذرستون ١٩٩١). إن مقاربة أكثر سياقية وتوافقية سوف تقود إلى سلسلة من الأسئلة التي تحتاج إلى استكشاف. ويُطرَح السؤال الأول حول كيف تكونت الثروة في المدن المعاصرة. من الواضح أننا نجد هنا فوارق واختلافات. فقد كان الدفع الإجمالي للتغير نحو خدمات المنتجين والمستهلكين في المدن المطورة بعيداً عن إنتاج التصنيع، وهو المحرك الأصلي للنمو المديني. وقد اجتذب نشوء "أمكنة الاستهلاك" الجديدة قدراً كبيراً من الاهتمام في الأدب المديني لثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. فخلق أشكال جديدة من العمل، وتغيير التوازن بين العمل بدوام كامل ودوام جزئي، وعمل النساء والرجال، وخلق قوة عاملة مختلفة وغير متساوية باضطراد، والسؤال حول من يُشتمَل ومن يُقصى، كلها مسائل مهمة جداً. ويقع في مركز التحليل، كمظهر لافت، النمو المديني، والتركيز الأوسع على صناعة المكان المديني والتنافس بين المديني على برنامج جديد لتنمية أماكن الاستهلاك–نوادي، ومولات، وأبراج، ومدرجات للألعاب الرياضية، ومراكز مؤتمرات، وغيرها (سوركين ١٩٩٢، زوكين ١٩٩٥، دير ٢٠٠٠، شولمان، وبيركنس ومور ٢٠٠٠ وثورنس ٢٠٠٠).

[1]-أو المذهب البيئي، نظرية ترجح البيئة على الوراثة من حيث الأهمية في تكوين شخصية الفرد-المترجم.

وفي المدن النامية، يحتمل أن يكون البرنامج مختلفاً. فبعضها ما يزال يمر بدور التصنيع من نموه، ولكن بسرعة أكبر بكثير مما كانت عليه الحال في المدن الغربية. والكثير منها أيضاً يعرف معدلاً لتكاثر السكان أسرع من طاقته الاقتصادية، مما يؤدي إلى كثرة المهاجرين الذين يحتلون أشكالاً فارغة وهامشية من المساكن ويدخلون اقتصاداً غير رسمي أكثر منه رسمياً. إن الحاجة للنمو بالنسبة للكثير من هذه المدن، وضرورة أن يكون هذا النمو جزءاً من "اقتصاد العولمة"، ملحة كمثيلتها بالنسبة للمدن القديمة في أوروبا، وقد أدى تغيير البناء الذي حدث ويتواصل، إلى لا مساواة اجتماعية ومكانية وإلى أشكال جديدة من الإقصاء الاجتماعي.

والسؤال الثاني المهم، هو كيف نُحكَم في ظل هذه الظروف الجديدة؟ لقد نشب جدل واسع حول طبيعة الحكومة المحلية وشكلها، وما إذا كانت اللامركزية قد أدت إلى التفويض وغيرت طبيعة التمثيل. فما الدور الذي تلعبه الدولة هنا في صياغة أساليب حياة المواطن المديني؟ لقد شهد الكثير من البلدان في أواخر القرن العشرين تراجعاً عن دولة الرفاه وإعادة لصياغة العلاقة بين المواطن والدولة حول حقوق ليبرالية جديدة ونموذج للمسؤوليات أكثر منه نموذجاً لتسميات عامة. وقد أدى هذا إلى تغيير العلاقة بين الحياة العامة والخاصة و"إعادة تأسيس المجتمع المدني". وهكذا، تصبح سياسات التمثيل والهوية جزءاً من تغيير حكم المدينة.

والسؤال الأخير الذي يجب أن ندرسه هو كيف تكوَّن فهمنا لذاتنا وهويتنا في إطار العالم المديني المعاصر. هنا، تناولت السجالات الأكاديمية والسياسية (مركز الأمم المتحدة للعمران البشري ١٩٩٦، يونغ ١٩٩٧) تأثير علاقات تغير المكان/الفضاء والسؤال حول ما إذا كنا نحتاج إلى "مكان آمن" لكي يتكون إحساسنا بمن نحن. فقد دار النقاش الدولي في هابيتات ٢ حول حق المأوى وحرية الوصول إلى الأرض. وفيما يتعلق بهذه "الحقوق"، هناك اختلاف مهم في الآراء والتجربة. وقد حظيت العلاقات الاجتماعية القائمة على أساس الجنس، والطبقة، والعرق بأهمية حاسمة (مركز الأمم المتحدة للعمران البشري ١٩٩٦).

التحليل المديني والتحول المديني

أما وقد أولينا شيئاً من الاهتمام ببعض التحولات التي حدثت، فإنه من المفيد أيضاً، عند البدء باستكشافنا لتغير المدن، أن نتأمل كيف درس المحللون المدينيون مسألة التغير في حياة المدن. إن نمو التحليل يرتبط بقوة بظهور العالم الحديث وتطور تفسير ذلك العالم وفهمه. وعلم الاجتماع، على سبيل المثال، هو استكشاف للحداثة في كل وجوهها.

كان الكتّاب المبكرون حول المدينة يسعون إلى تفسير النمو المديني وكيف تختلف حياة المدينة عن الحياة الريفية أو القروية. ولذلك ظهر تراث ضخم لنظرية "التضارب" التي خلقت دراسات لأنماط الحياة المدينية والريفية مع كتّاب من أمثال تونيْنيس (١٩٥٦)، ودوركهايم (١٩٦٠) كجزء من هذا التراث. وتزودنا هذه الدراسات للأنماط برؤية للحياة المدينية غالباً مغشّاة بالحنين إلى "العالم الذي فقدناه"، العالم الريفي لـ "المجتمع المحلي" الشخصي الضيق النطاق أكثر منه عالم المدينة الواسع النطاق اللاشخصي والمتغاير. في عشرينات القرن الماضي، أصبحت شيكاغو، في الولايات المتحدة، مركزاً لتراث بديل من التحليل المديني الذي صيغ بقياسات

بيئية، ومنافسة داروينية واقتصاديات السوق. وكانت المدينة معرضة لموجات متتالية من المهاجرين، وأدى هذا إلى اعتبار أن العمليات المهيمنة هي عمليات الغزو، والتتابع، والهيمنة. وفيما بعد، تناول ريث (١٩٣٨)، الذي يكتب في شيكاغو، موضوع التمدن على اعتباره طريقة للحياة ورأى أنه يجب أن يكون نتيجة للتغيرات في حجم المدينة، وكثافتها، وتغايرها. سببت هذه العمليات مجتمعة تعقيداً ومقياساً أكبر للحياة المدينية وغيرت العلاقات الاجتماعية من علاقات تقوم على المعرفة والألفة الوثيقة إلى علاقات ذات طبيعة لا شخصية ورسمية.

وفي سبعينيات القرن الماضي، تعرض "النموذج البيئي" السائد لهجوم مداوم لأنه اعتبر ناقصاً في مقاربته، وظهرت في تلك الفترة تحليلات تأثرت بالويبرية[1] Weberian، التي تمثلت بالنظرية الإدارية المدينية، والنظرية الماركسية (بيكفانس ١٩٧٦، كاستلس ١٩٧٧، هالوي ١٩٧٧، فال ١٩٧٧، ساوندرز ١٩٨١). وقد تم نبذ الكثير من النظرية الأقدم باعتبارها "آيديولوجيا" وانتقل التركيز من الاستعارات شبه البيولوجية للعملية إلى تحليل الطاقة، والعمليات الفلسفية والمُحدِّدات الاقتصادية للنظام المديني. وتحالف أيضاً تركيز البنيويين هذا مع تنامي تعريف دور الفعل ضمن الحركات الاجتماعية. في البداية، تم إبراز هذا في الحركات التي تعتمد على الطبقات ولكنه توسع ليعترف بأهمية نوع الجنس والعرقية كقاعدتين للتعبئة والكفاحات حول صورة المدينة واتجاهها.

وشهدت ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين تجدد التشديد على التحليل التجريبي للتغيرات العالمية والمحلية. فأدى هذا إلى دراسات لتغير البنية الاقتصادية وتراجع التصنيع والتغيرات التي سببها هذا للبناء المكاني والاجتماعي في المدينة (سميث ١٩٨٠). ولوهلة من الزمن، كانت مدرسة تنظيم الماركسية الجديدة توفر الكثير من الهيكلة للبحث المديني الذي يستكشف أنماط التراكم وطبيعة التنظيم الاجتماعي. وبناء على ذلك، كُتبَت هذه، إلى حد واسع، بلغة الانتقال من الفوردية إلى ما بعد الفوردية وميزت الاستخدام والبطالة المدينيين وتغير مظهر القوة العمالية (ماسي ١٩٨٤، بلوستون وهاريسون ١٩٨٦). وفي وقت لاحق من الثمانينيات، بدأ دور الاستهلاك يحظى بأهمية أكبر من أهمية الإنتاج على اعتباره مؤثراً رئيساً على شكل المدينة ومظهرها. وأصبح التنوع، أكثر من التقارب، هو الموضوع السائد للدراسات المدينية لأنها اشتملت على المزيد من التحليل المتأثر بما بعد الحداثة (صويا ١٩٨٩، جونسون ١٩٩٤، واطسون وجبسون ١٩٩٥). وقد تركز الكثير من التحليل ما بعد الحديث على لوس أنجلس، التي تعتبر اليوم مدينة ما بعد حديثة مثالية، أكثر من شيكاغو ونيويورك (دير ٢٠٠٠).

ولهذا السبب، ابتعد البحث والتحليل عن القصص الضخمة إلى القصة التي تعكس، إلى حد أبعد، تنوع التجربة المدينية في أطر التطور والتغير المدينيين وأحداثهما غير المتوقعة. ومع أننا نعيش في عالم يزداد عولمة باضطراد، فإن المحلية ما تزال تحتفظ بتأثير قوي على شكل الحياة اليومية. ولهذا اكتُشِف من جديد كتّاب من أمثال سيمِل (١٩٦٩)، لأن المعاني المرتبطة بالحياة المدينية وتحولات أساليب الحياة استعادت مكانتها المركزية في البرنامج المديني.

[1]-نسبة إلى ماكس ويبر: (؟-١٩٢٠)، عالم ألماني في علم الاجتماع والاقتصاد السياسي-المترجم.

هيكل الكتاب

نتحرى في **الفصول الثمانية** التالية من هذا الكتاب، بمزيد من العمق، موضوع التحول المديني الذي بدأ بظهور المدينة الصناعية الحديثة. وسندرس في **الفصل الثاني** التحولات التي حدثت مع ظهور المدينة الصناعية. كانت المدينة ما قبل الصناعية ترتكز على النشاطات السياسية والإدارية، ولما كانت التجارة جانباً رئيساً في نشوء الثروة، فإن الموقع الثَّغري، بوجه خاص، كان جذاباً (سوبرج١٩٦٠)، كما في أمستردام، ولندن، وأنتيرب. وتعكس البنى المكانية والاجتماعية هذه النشاطات المهيمنة، الاقتصادية والسياسية. وهكذا، كانت دول المدن في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر أكثر أهمية منها في وقت لاحق عندما أصبحت المدن مدناً جماعية تضم طبقة عاملة صناعية كبيرة. (ويبر ١٩٢١). وسوف نتحرى البنى المكانية والاجتماعية للمدن الصناعية الحديثة. ومع ذلك، سوف تُطرَح أسئلة حول عالمية هذا المسار لنمو المدينة وشكلها. فالتحليل ما بعد الاستعماري المعاصر للمدينة يطرح أسئلة مهمة حول مدى فهمنا لنمو المدن في الأجزاء الأخرى من العالم التي تدين بوجودها وشكلها إلى التوسع الاستعماري في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عندما انتقلت أعداد كبيرة من المهاجرين من أوروبا إلى "أرض جديدة" (جاكوبس ١٩٩٦). وسندرس أيضاً في الفصل الثاني الشروح التي وسعها المحللون المدينيون للبنى الاجتماعية والمكانية للمدينة الصناعية الحديثة، وخصوصاً تلك التي تنشأ من عمل مدرسة التضارب للكتّاب المدينيين الذين ميزوا بين المجتمع الريفي والمديني، ومدارس شيكاغو لعلم البيئة المدينية، والانتقادات التي ظهرت فيما بعد في كتابات أولئك الذين تبنوا وجهة نظر الإداريين أو وجهة نظر الاقتصاد السياسي المديني.

ولكي ندرك طبيعة التحولات التي تحدث في المدينة، من الضروري أن نتمتع بفهم جيد للإطار الجغرافي الذي تحدث فيه هذه التحولات. ولذلك، سوف نتحرى في **الفصل الثالث** الحجم والشكل المحتملين لسكان العالم في النصف الأول من القرن الحالي ونعرِّف الأنماط الرئيسة للهجرة. وسندرس أيضاً حجم وتوزع السكان المدينيين ونشوء المدن الضخمة الموثقة. إن السمة الديموغرافية الرئيسة للمدينة المعاصرة هي الشيخوخة، خصوصاً في البلدان المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية. ولكن هذه السمة تنسحب أيضاً على أجزاء من آسيا، خصوصاً اليابان، والصين وسنغافورة. فعلى سبيل المثال، قدمت سنغافورة في شهر آب عام ٢٠٠٠ مجموعة من الحوافز لتشجيع العائلات على إنجاب المزيد من الأطفال لكبح التدهور في عدد السكان الذي يُظَن أنه ناجم عن هبوط معدلات الولادة (ملبورن إيج، ٢١ آب ٢٠٠٠). ففي هذه المجتمعات، ستكون نسبة السكان الذين يتجاوزون الخامسة والستين من العمر في هذا القرن حوالي ٢٠-٢٥% (اليابان ٢٥% عام ٢٠٢٠). وقوة النمو في المجموعة العمرية الأصغر ١٥-٢٤، التي تنتج غالباً من الهجرة، سواء كانت من الريف إلى المدينة أو إلى باقي دول العالم، هي عامل إضافي مهم في التركيب السكاني للكثير من البلدان في العالم النامي.

وفي **الفصل الرابع**، نتناول السؤال حول مدى أهمية التحول الذي يحدث اليوم. هل نحن في لحظة تعريف في تاريخ العالم حيث ننتقل عبر مجموعة من التغيرات ذات النتائج البعيدة المدى كتلك التي واجهناها في التحول الصناعي، والسياسي، والاقتصادي والفكري عند بداية العصر الحديث؟ وينظر هذا الفصل في السجالات حول

ما بعد الحداثة والعولمة لتحري ما إذا كان هذا التغير يتحدى أسس استكشافنا السابق إلى الدرجة التي نحتاج معها إلى مجموعة جديدة من الوسائل والمفاهيم لاستكشاف المدن في القرن الحادي والعشرين.

ويهتم **الفصلان الخامس والسادس** باستكشاف وجوه المدينة المعاصرة بتصور أنها نشأت من أحدث مجموعة من التحولات. **فالفصل الخامس** يتناول موضوع الحياة اليومية في المدينة ويتحرى المسائل التي تحيط بتشكيل الهوية. ويتم استكشاف الطبيعة المتعددة للهوية في المدينة المعاصرة من خلال التحليل الذي ينتقل من الفرد وإلى الأسرة وإلى المجتمع المحلي وإلى الجوار.

أما **الفصل السادس**، فيستكشف كيف تمت إعادة بناء القاعدة الاقتصادية للمدينة المعاصرة حول النشاطات الاستهلاكية (تسلية، استجمام، راحة، سياحة) لكي يُظهِر المعاني الضمنية للاستخدام، ونوع الجنس، والمظهر العام المرئي والانتفاع من المجال. وسندرس أيضاً في هذا الفصل جانباً إضافياً لإعادة بناء المكان هو ترويج المكان ونشوء "هويات مدينية" من خلال التسويق ومشاريع تحسين المدينة. هذه هي منطقة تقاطع المحلي والعالمي التي تأثرت بقوة بنمو وتأثير وسائل الإعلام العولمية، من خلال الإنترنيت وشبكة ويب العالمية (التجارة الإلكترونية، مثلاً)، والسفر، والهجرة، والنشاطات الاقتصادية (من خلال نشاطات الشركات عبر العالم). وعلى المستوى المحلي، أصبحت المحافظة على الاختلاف مهمة، وأحياناً على شكل سلعة للبيع، من خلال إعادة اكتشاف مواقع التراث، والاحتفاظ بالماضي وإعادة خلقه.

ونستكشف في **الفصول، السابع والثامن والتاسع**، المسائل الرئيسة للاّمساواة المدينية، والتخطيط والتنمية المستديمة اللذين يحتمل أن يحددا كيف تنجح المدن في معالجة التغيرات التي تحدثنا عنها. فنستكشف في **الفصل السابع** الوجه الآخر للمدينة المعاصرة، ونعالج المسائل التي تركز على من يتم اشتمالهم وإقصاؤهم ومن هم على أطراف المدينة. وهكذا ندرس في هذا الفصل اللامساواة المكانية والاجتماعية، والفقر، والتشرد، والجريمة وتجديد وتحديث قلب المدينة. كان تغيير الحد بين علاقات الدولة والسوق مهماً خلال دور هيمنة الليبرالية المُحدَثة في الكثير من الأنظمة في الجزء الأخير من القرن العشرين. ولهذا كانت السياسات التي تنكب على اللامساواة والإقصاء تميل إلى الانتقال من التدخل المباشر للدولة إلى السياسات التي تعتمد أكثر على تحسين القدرات الفردية. وتشديد كهذا يشير إلى أن هذه السياسات تنشأ من تحليل يتجذر في التعليلات التي تلتمس أسباباً للمشكلات المدينية ضمن أساليب حياة المواطن المستقل.

وفي **الفصل الثامن**، ندرس مسائل التخطيط، والحكم المديني والحركات الاجتماعية. ويدور التخطيط حول ضبط نمو المدينة وشكلها. ففي خمسينيات وستينيات القرن الماضي، كان التخطيط يستمد شرعيته من العقلانية العلمية وأشكال الهندسة الاجتماعية التي ترتبط بالدولة. وشهدت سبعينيات وثمانينيات ذلك القرن تعرض هذا الشكل من الشرعية إلى هجوم نقدي أدى إلى تفكك التخطيط وجعله أقل شعبية، وفي الثمانينيات والتسعينيات، أصبح التخطيط، في ظل الليبرالية المحدثة، منفصلاً عن الدولة ومخصخصاً، مما شجع على التعويل أكثر على إشارات السوق والنشاط التعزيزي. وكانت التغيرات، المرتبطة بالتخطيط، هي لا مركزية الدولة وتطور أشكال جديدة من المشاركات والسجالات حول طبيعة التمثيل والحكم.

ونتناول في **الفصل التاسع** مسألة المدينة المستديمة التي أصبحت موضوعاً مهيمناً في السجالات المدينية في المراحل الأخيرة من القرن العشرين. وفي عالم مديني عولمي، يبدو أن "الحلول" تكمن في خلق مدينة مستديمة، مدينة خضراء. وتخترق هذه الفكرة السجالات على كل الصعد، من المنتديات العالمية إلى الحكومات القومية والمحلية وجماعات المجتمعات المحلية. وسننكب على دراسة الدرجة التي تكون فيها هذه الفكرة مسألة لغة طنانة أكثر منها مسألة واقع. وسندرس في هذا الفصل الطريقة التي تم فيها تعريف التنمية المستديمة–تقرير برنتلاند (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ١٩٨٧)، إعلان البرنامج ٢١ وهابيتات ٢ (مركز الأمم المتحدة للعمران البشري ١٩٩٦). والحجة المطروحة هي أن ما تم إدخاله إلى صناعة السياسة وصناعة القرار، هو غالباً "الإدارة المستديمة" التي تركز على المحافظة على الموارد الطبيعية ولكن تستثني أبعاد العدالة الاجتماعية للبرنامج ٢١. وهكذا، يقصر أو يفشل الجدل في الاعتراف بأن المدينة هي بناء اجتماعي وسياسي. فالمدينة كثيراً ما تكون موقع صراع ونزاع ، ولهذا يجب التسليم بدور الحركات الاجتماعية في تحديد احتياجات المدينة.

ترتبط المدينة المستديمة بالجدل العالمي حول التنمية المستديمة التي تنشأ من تنامي الإدراك بأن موارد الكوكب متناهية وأن التغيير ضروري في طريقة استهلاك هذه الموارد. وسيزودنا الفصل التاسع بنقد الجدل حول الاستدامة ويتقصى عدداً من دراسات الحالات حول كيف أصبحت فكرة "الاستدامة" مندمجة في الحديث حول المدينة. ويتزايد وضع المفهوم، بصيغة أو بأخرى، ضمن التشريع الذي يحدد تخطيط المدينة، ولهذا من المفيد أن نختبر ونقدر تأثير هذه الخطوة. وندرس مضامينها إضافة إلى التوترات بين مثالية الاستدامة والنمو الاقتصادي الذي يدفعه تشديد أكبر على نشاط المقاولين عندما تسعى المدينة إلى الحصول على "مكانة عالمية" وهيمنة على السوق في النظام الجديد للأسواق والتبادل العالميين.

ونعود في الفصل الأخير إلى موضوع تحول المدن عندما ننتقل إلى القرن الحادي والعشرين. وفي هذا الاستعراض، نركز الاهتمام على الوسائل النظرية المتاحة لكي تساعدنا على فهم التحولات التي حدثت وتلك التي تتواصل مع دخول الألفية الجديدة.

الفصل الثاني

المدن الصناعية الحديثة

أصول المدينة ما قبل الصناعية ونموها

لكي نفهم التحولات التي حدثت مع بدء المدينة الصناعية، من الضروري أولاً أن ننظر إلى أصل المدن ونمو المدينة ما قبل الصناعية. وتعريف المدينة وفقاً لديفز (١٩٧٣)، وهو التعريف الذي استخدمناه في الفصل الأول، يعتبر المدينة "تجمعات لأناس كثر يعيشون قرب بعضهم بعضاً لأغراض سكنية وإنتاجية". يحملنا هذا التعريف على إدراك تبدلين كانا مهمين في التحول الذي خلق المدن الأقدم. وربما كان التبدل الأكثر أهمية هو الذي حدث في القاعدة الإنتاجية لمجتمع ما. هنا، توقف قاطنو المدن عن ممارسة النشاط الزراعي ولم يكونوا مكتفين ذاتياً. وعلى الأصح، صاروا يزودون السكان الريفيين بالخدمات والسلع مقابل الحصول على طعامهم وحاجاتهم الأخرى. ولكي يحدث هذا الترتيب الجديد، كان يجب زيادة الإنتاجية إلى حد كان الفلاحون معه ينتجون أكثر مما يمكن أن يستهلكوه مع عائلاتهم. وكان هذا يتطلب استقرار الزراعة أكثر من بداوة الصيد والجمع. وهذا هو أحد أسباب نشوء المدن في الأمكنة التي ظهرت فيها. كانت هذه المناطق تتمتع بمناخ معتدل وتربة وشروط مائية تفضي إلى الزراعة–زراعة القمح والشعير. وهكذا، نرى أولى المدن تنشأ حوالي ٣٥٠٠ ق.م في منطقة الهلال الخصيب في وادي الرافدين (سْجوبيرغ ١٩٧٣). في هذا العصر، كان البرونز هو المعدن المستخدم، وقد تحسن الإنتاج الزراعي باختراع المحراث الذي تجره الثيران. واخترعت أيضاً العربات ذات العجلات التي أتاحت نقل الإنتاج إلى سكان المدن. لم تكن المدن كبيرة. وربما كان أقدمها يؤوي ٥٠٠٠–١٠٠٠٠ نسمة. فمدينة أور، التي تم التنقيب فيها على نطاق واسع، كانت، عام ٢٠٠٠ ق.م، تؤوي حوالي ٣٤٠٠٠ نسمة. وانتشرت المدن عن طريق انتشار تكنولوجيا الإنتاج الزراعي وانتقالها إلى وادي الإندوس (باكستان الحالية) عام ٢٥٠٠ ق.م وإلى منطقة النهر الأصفر في الصين عام ١٠٠٠ ق.م (ماك نايش ١٩٦٤، ولامبرغ–كارلوفسكي ولامبرغ كارلوفسكي عام ١٩٧٣).

وتشكل في المدن التي نشأت حديثاً بنيان اجتماعي جديد. فالمدن ابتكارات اجتماعية أكثر منها إنشاءات طبيعية، ولهذا كان يجب أن تتطور الأشكال الجديدة للتنظيم بحيث تكون على مستوى التجمعات السكانية، كما يشير ديفز:

> "لكي تصبح بعض القرى كبيرة بما يكفي لمقاربة مقياس مديني، كان يجب أن تتوفر التجارة في المنتجات الصنعية والمواد، كما توجب تطوير تقنيات التحكم بالمياه، واستغلال الأرض، والتخزين، والنقل، وبناء المنازل الثابتة وحفظ المواد الغذائية (ديفز ١٩٧٣).

وكان هذا يتطلب هياكل سياسية جديدة وتقسيماً مختلفاً للعمل لضمان إنجاز المهمات المختلفة. وكان العمران الأكثر تراصاً يعني أن الأرض أصبحت مورداً مطلوباً. فمن ذا الذي يجب أن يملك الأرض ويتحكم بها في المدينة؟ وما شكل حقوق الملكية التي يجب تطويرها؟ وما شكل الحكم؟ كان الحكام الذين يشغلون وظائف روحية ومؤقتة يحكمون، على الأغلب، المدن الأقدم. وكانوا يقيمون في الأمكنة الوسطى من المدينة مع المباني المهمة، كالمعابد مثلاً، وإلى مسافة أبعد، كانت تقوم مساكن الحرفيين وأصحاب المهن التجارية أو الصناعية. وكانت المدن غالباً مسورة أو محصنة، وكان سكانها أقل نسبياً من السكان الريفيين والبدو الذين يحيطون بهم.

وقد تطلبت التقنيات الجديدة للإنتاج وأشكال التنظيم السياسي والاقتصادي مسك السجلات لفرض الضرائب وتسجيل النشاط التجاري، ومن هنا جاءت الحاجة إلى السجلات المكتوبة. كانت المدن تتشكل عن طريق حضارات أوسع دفنت فيها وكان مصيرها مرتبطاً بها. ففي ظل الامبراطورية الرومانية، مثلاً، كانت المدينة تنتشر عبر الكثير من أنحاء أوروبا متتبعة مسار الجيوش. وكانت الحياة المدينية تتوطد. ولكن، مع ضعف الامبراطورية الرومانية، اختفى الكثير من المدن التي كانت موجودة في ذلك الوقت. فقد كانت المدن المبكرة مكشوفة للكثير من المشكلات المرتبطة بالحياة الأكثر تراصاً، كالمرض، والحريق، والكوارث الطبيعية. وكان الكثير منها قد أقيم فوق سهول فيضية لأن هذه المواقع كانت ذات تربة غرينية صالحة لإنتاج المحاصيل وقريبة إلى المجاري المائية من أجل التجارة والنقل، ولكن، من ناحية أخرى، كانت عرضة إلى الغمر بمياه الفيضان. وكانت أيضاً تخضع لمشكلات داخلية، سياسية واقتصادية حول تكوين الثروة وتوزيعها. وكانت المنافسات تحدث بين سكان المدن والأرياف وبين المدن نفسها.

لم تكن دول المدن غير مألوفة في أوروبا في القرون الوسطى. وقد نشأت قاعدة الثروة من التجارة ونمو النقابات الحرفية التي تنتج معدات جديدة للإنتاج الزراعي وسلعاً لطبقة التجار والنخبة الغنية (بيرينيه ١٩٥٦). وقد عمل انفتاح التجارة على نطاق عالمي عن طريق رحلات كانت تنظم من أجل "المستكشفين" على تعبيد الطريق للاستعمار وانتزاع السلع والمواد الخام من أنحاء العالم والعودة بها إلى أوروبا. وقد كون العالم ما قبل الرأسمالي ثروته، إلى حد بعيد، عن طريق الإنتاج الذي يعتمد على الأرض والتجارة. وكانت المدن التي نشأت مندمجة استراتيجياً في هذه النشاطات. ولهذا السبب، كانت المدن المهيمنة "عالمياً" في القرنين السادس عشر والسابع عشر هي تلك التي تحتل موقعاً أساسياً في إطار العالم التجاري، ومن أكثرها أهمية كانت لندن، وأمستردام، وأنتريب، وجنوة، ولشبونة وفينيسيا. ومع تبدل المصائر السياسية عبر أوروبا في القرن الثامن عشر، أضيفت إلى هذه المجموعة باريس، وروما، وفيينا (روبرتسون ١٩٩٢، نوكس ١٩٩٦).

المدينة الصناعية

حدث التحول الرئيس للمدينة ما قبل الصناعية مع قيام العالم الصناعي. وجاءت المدن الجديدة نتيجة لاجتماع التغير التقني وخلق نظام اقتصادي جديد، نظام لا يعتمد على التجارة، بل على تكوين الثروة من خلال استخدام رأس المال. وقد شهد القرن التاسع عشر نشوء شكل جديد من التمدين، هو المدينة الصناعية. فحمل

هذا مجموعة جديدة من المدن إلى المقدمة، على شكل عُقَد رئيسة في منظومة المدن العالمية–من بينها مانشستر، وشيكاغو، ودترويت، وبتسبورغ، ومدن منطقة الرور في ألمانيا (إيسن، ودورتموند)، وشمال شرق فرنسا (كمدينة ليل). كان نشوء هذه المدن الصناعية سريعاً. ففي بريطانيا، مثلاً، كانت لندن عام ١٨٠١ هي المدينة الوحيدة التي يزيد عدد سكانها على ١٠٠٠٠٠ نسمة، وكان هؤلاء يشكلون ٤.٧% من سكان المملكة المتحدة. وكانت لندن أيضاً في ذلك الوقت أكبر مدينة في أوروبا. وفي عام ١٩٠١، أي بعد مئة سنة، كان هناك خمس وثلاثون مدينة يزيد عدد السكان في كل منها على ١٠٠٠٠٠ نسمة، ويشكلون ٢٥.٩% من السكان. وقد حدث النمو بسرعة أكبر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

حدث تبدل رئيس فيما يتعلق بالتوقيت. فبرج الساعة في مدينة لُويْفِستا الصناعية في السويد، الذي كان قد بني في مطلع القرن الثامن عشر لكي يؤدي خدمة لعمال مصانع الحديد، ميز الحاجة إلى تسجيل ساعات العمل. فمصانع الحديد كانت تعمل بنظام المناوبة؛ ستة أيام عمل في الأسبوع ويوم عطلة هو يوم الأحد. كانت القرية مخططة بعناية لتعزيز النظام الاجتماعي وخلق بيئة "مثالية". وكان المحور المركزي هو قصر مالك العزبة والكنيسة. وكانت بيوت العمال تمتد من هذا المحور المركزي إلى المحيط وفقاً لمكان العامل ضمن القوة العاملة الصناعية. وهكذا، سبب الانتقال من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي تبدلات بعيدة المدى على أنماط العمل والتنظيمات الاجتماعية، مما خلق تدرجاً هرمياً اجتماعياً، يعتمد على ملكية الإنتاج الصناعي وحيازة مهارات عمل قاعدتها المصنع.

وهكذا، شهد صعود المدينة الصناعية إنتاج المصنع والمناطق السكنية المدينية قريباً من الأشكال الجديدة للاستخدام الذي خلق غالباً مساكن شققية. فكان الإنشاء المادي الجديد هو إنشاء شوارع ضيقة ومساكن مزدحمة. في ظل هذه الظروف، كان القاطنون يعانون من الأمراض التي تنشأ من الشروط البيئية الجديدة. فكان التلوث ينشأ من الانتقال إلى الوقود الكربوني على اعتباره أساساً للطاقة الصناعية والتدفئة المنزلية التي تسبب حالات من الضباب الدخاني وإضعاف أشعة الشمس بالنسبة للكثير من مناطق السكن. والتزود بالماء أيضاً أصبح إشكالياً، لأن الصرف كان، على الأغلب، سيئاً، فانتشرت الأمراض الخمجية. (ماك ديرموت ١٩٧٣). كما كانت التغذية غالباً ناقصة بسبب الافتقار إلى المال والمعرفة.

كان كساح الأطفال واحداً من الأمراض التي ظهرت في المدينة الصناعية، وهو داء عظمي. وقد تركز البحث، في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، حول ما إذا كان هذا الداء ناتجاً من ظروف بيئية أو غذائية (لوميس ١٩٧٣). وتبيَّن في النهاية أنه ربما كان أول مرض مُحرَّض بالتلوث، وينشأ، إلى حد بعيد، من نقص أشعة الشمس، ويصيب الأطفال الذين يعيشون في الأحياء المدينية الجديدة الفقيرة. فالشوارع والشقق السكنية الضيقة كانت تشكل أزقة وفناءات لا ينفذ إليها سوى القليل من أشعة الشمس، وخصوصاً خلال أشهر الشتاء. وكان الضباب الدخاني يفاقم هذه المشكلة. كان هذا المرض أكثر انتشاراً، بوجه خاص، في المناطق الأكثر فقراً في المناطق المدينية الكبيرة–"أزقة ضيقة يلازمها الفقر" (أنجلز ١٩٧١).

كان فريديريك أنجلز، الذي كتب وصفاً للحياة الصناعية المبكرة في مانشستر عام ١٨٤٣، واحداً من أقدم المحللين للمدينة الصناعية. يؤرخ في هذا الوصف لظروف الحياة في المدن الكبيرة. فبدأ بالحياة في لندن حيث لاحظ الفقر في المناطق الطَّرَفِية الشرقية كمنطقة بثنال غرين. وهناك مراقب آخر ذكي للحياة المدينية في القرن التاسع عشر هو تشارلز دكنز الذي لفت الانتباه أيضاً إلى مأزق فقراء المدن والظروف التي كانوا يعيشون في ظلها في ذلك الوقت. كانت أسرة أنجلز قد حصلت على مصنع للقطن في مانشستر، مهد الرأسمالية الصناعية، وكان أنجلز قد انتقل، في العشرينيات من عمره، من بريمن في ألمانيا لكي يتدرب كرجل أعمال ويساعد في إدارة مصانع الأسرة. فحمله هذا إلى واحدة من المدن الصناعية الحديثة في ذلك الوقت حيث كانت تتوسع بسرعة. وهكذا اعتبر مانشتر مثالاً نموذجياً للشكل الجديد من المدينية. أظهر البنيان المادي للمدينة، بالنسبة لأنجلز، انفصال الطبقات الذي كان السمة المميزة للرأسمالية الصناعية. وكان الإنشاء الفعلي للمدينة ينطوي ضمناً على البنيان الطبقي الذي ظهر.

حدد مؤلَّف أنجلز عدداً من المناطق المدينية. فمركز المدينة كان يقع حيث تقع المنطقة الصناعية، بطول وعرض دون كيلومتر واحد لكل منهما، ويضم مكاتب ومستودعات، دون مساكن دائمة وتتقاطع فيه الطرق الرئيسة. وإذا انتقلنا من هذه المنطقة، وجدنا المنطقة التالية، وهي منطقة الطبقة العاملة التي تحيط بالمركز الصناعي بعرض ٢ كم تقريباً، وخلف هذه المنطقة كانت تعيش الطبقة المتوسطة العليا في شوارع مخططة بانتظام وبيوت تشبه الفيلات تحيط بها الحدائق. وكانت شبكة النقل تمتد على طول الطرق الرئيسة التي تشطر مناطق الطبقة العاملة. وعلى طول هذه الطرق، كانت تنتشر المحلات التجارية ومشاريع الطبقة المتوسطة السفلى. وهكذا، كانت المناطق التجارية لهذه الطبقة تعمل كحاجز بين مناطق العمال والمناطق السكنية للطبقة المتوسطة العليا الأكثر ثراء.

لم تكن كتابة أنجلز (١٩٧١) مجرد رواية وصفية للأنماط المكانية الحديثة. ولكن كانت أيضاً تتضمن مناقشة حول سبب تنظيم المدينة مكانياً بتلك الطريقة الخاصة. وحاول أن يثبت أن أغنياء الطبقة المتوسطة العليا هم نتيجة مباشرة لمستوى الاستغلال. هنا، يعكس أنجلز تحليل ماركس في اعتبار أن الثروة كلها تنشأ من الجهد غير المدفوع الأجر للعمال (فائض القيمة). ولذلك يمكن للطبقة المتوسطة العليا أن تحافظ على امتيازاتها فقط عن طريق استغلال العمال. ولهذا كانت الظروف الحياتية الفقيرة السائدة تعتبر جزءاً من الانتقال من أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي إلى أشكال الإنتاج الرأسمالي. ونتيجة لذلك، كان آلاف العمال وعائلاتهم يعيشون في بيوت وأحياء مجاورة دون مصارف أو مجارير. ومع تقدم القرن، راح عدد من الكتاب يعمل على لفت الانتباه إلى إحصائيات الحياة في المدينة الصناعية. كان متوسط العمر المتوقع منخفضاً، وكانت معدلات الوفاة في المدينة أعلى من مثيلاتها في الريف ككل. وحافظت الزيادة في عدد سكان المدن على مستواها خلال هذا الفترة، لا عن طريق الزيادة الطبيعية، بل عن طريق الهجرة من الريف إلى المدينة.

ومع تقدم القرن التاسع عشر نحو نهايته، كان هناك عاملان مهمان في تشكيل بنيان المدينة. وهذان العاملان هما: زيادة التأثير الذي خلقه الاقتصاد الصناعي الرأسمالي الجديد ونشوء حركات الإصلاح المدينية.

فارتفعت الأجور الحقيقية عند نهاية القرن، على الأقل، بما سمح لبعض العمال أن يتخلصوا من الفقر وازدحام الأحياء الفقيرة. وتم تحسين شبكات النقل مما ساعد على الانتقال إلى مسافات أبعد. وكان التطور هنا هو تطور شبكة الخطوط الحديدية (كيلت ١٩٦٩)، وتبعه، خلال العقود الأولى من القرن العشرين، ظهور عربات الترام الكهربائية والحافلات، وأخيراً السيارات الخاصة. وقد مارست السيارات الخاصة تأثيراً كبيراً على الترتيب المكاني للمدينة وأدت إلى نشوء الضاحية. ومع نشوء الضواحي، جاءت أيضاً تبدلات الحيازة والدور المتزايد لملكية البيوت.

وكان ظهور حركات الإصلاح هو العامل المهم الثاني. هنا، كان مهماً نشوء حركة الصحة العامة وعلم الأوبئة. فقد لفتا الانتباه إلى العلاقة بين معدل وقوع المرض والعوامل المكانية التي أدت بدورها إلى إدراك أن الأمراض ترتبط بأمور كتعزيز الصحة العامة، ونظافة إمدادات الماء، وشبكات الصرف المناسبة. وقد أدى تحسين البنية المادية التحتية إلى تحسن مثير في الحالة الفيزيائية والصحة الإجمالية للسكان كهبوط معدلات الوفاة وزيادة معدلات الخصوبة. إن مؤلَّف بوث حول الفقر، الذي يربط هذا بالحرمان من الدخل، والمهنة، والإقامة والازدحام، ومؤلفات خبراء الإحصاء الاجتماعي المبكرين في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وثَّقت الحياة في المدن إلى حد أبعد. وساعد هذا بدوره على وضع برنامج الإصلاحيين الذي دفع إلى تنظيم أكبر للتنمية المدينية وحسَّن الشروط المادية والاجتماعية (أبرامس ١٩٦٨، ثورنس وسجويك ١٩٩٧).

نشوء الضواحي في مدن العالم الأول خلال القرن العشرين

إن عمليات الإصلاح والتوسع في الاقتصاد، هيأت الفرص لإمكانية الحركة، مهنياً وجغرافياً. فقد أدت ضروب التحسن في الصحة العامة والإسكان إلى نمو سكاني قوي. وساعدت الأساليب الجديدة للنقل الرخيص نسبياً على توسع المدن نحو الخارج. وهكذا بدأ أسلوب آخر للنقل: أسلوب تركز على الشكل المديني الأكثر انتشاراً، الذي أصبح نموذجياً بالنسبة لأكثر المدن الغربية. فتغيرت الأجزاء المركزية الأقدم من حيث الوظيفة والتركيب السكاني مع تقدم البلد نتيجة لتصفية الأحياء الفقيرة، وتجديدها وتحديثها. وحدثت التبدلات الرئيسة للحيازة في المملكة المتحدة، والمثال على ذلك انتقال السكان في منتصف القرن الماضي من العيش، على نطاق واسع، في منزل مأجور منعزل إلى منزل، هو، بصورة رئيسة، في ملك المالك. وقد اعتمد الانتقال إلى الملكية والضواحي على مستوى الخصخصة والخصوصية (ساوندرس ١٩٩٠). وبدا أن الفردية قد انتصرت.

كانت الطبيعة المتغيرة للإنتاج الصناعي هي العامل الرئيس في هذا التحول. فالمشاريع الرأسمالية المبكرة كانت صغيرة الحجم وكثيراً ما كانت تملكها عائلات. ومع تقدم القرن العشرين، هيمنت عليها الشركات الجديدة، التي كانت قومية في البداية، ولكن، فيما بعد، تخطت الحدود القومية، وفي نهاية الألفية أصبحت عالمية. وكانت شركة فورد للمحركات واحدة من أولى هذه الهيئات المتحدة التي تأسست في إطار صناعة السيارات، ويعزى إلى هنري فورد تجديدان مهمان. نشأ هذان التجديدان من إدراكه أنه لا يكفي أن ينتج المرء السيارات، بل من الضروري أيضاً أن يبيعها. ولهذا، يجب أن يكسب العمال ما يكفي من المال لشراء سيارة فورد من طراز T،

ويجب أن يتوفر لهم الوقت لكي يتمتعوا بها. فعمد إلى زيادة الأجور وتقصير يوم العمل، وهكذا حل هاتين "المشكلتين الاستهلاكيتين". عملت هذه الاستراتيجية على تحفيز الطلب، وبالتالي ازداد الإنتاج، والبيع والأرباح. كان النظام المعلن لهذه الاستراتيجية، هو إنتاج السلع بالجملة. ولهذا السبب، سميت هذه الفترة غالباً بـ "الفوردية" (هارفي ١٩٩٠، أمين ١٩٩٤).

إن الميزة الحاسمة للحداثة هي أنها كثيراً ما تُعتبَر فترة في القرن العشرين هيمنت خلالها "الفوردية" و"اقتصاد الرفاه". كان هذا هو الوقت الذي صُمِّم فيه الإنتاج الاقتصادي والحكومي لزيادة الإنتاج والمردود ودمج كل الأفراد في نمط مُعايَر على نحو متزايد لاستهلاك الجملة. فكانت فترة نمو للضواحي وتكاثر المنازل ذات الأسرة الواحدة على قطعتها الخاصة من الأرض. وكانت تعتبر الضواحي تصميماً مثالياً لتحفيز إنتاج السلع المنزلية كالغسالات، والبرادات، ومِجَزَّات العشب–السمات المميزة لمستهلك الجملة. ويمتد الإطار الزمني التقريبي للحداثة (على الرغم من الآثار القوية المتبقية لدينا) من عام ١٨٠٠ إلى سبعينيات القرن الماضي. وخلال العقد الماضي، بدأت تظهر العمليات التي ارتبطت أخيراً بما بعد الحداثة.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن الفوردية هي اختزال لنشوء الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الجُمَلي الواسع النطاق، الذي قام حول تقنيات خط التجميع (كوك ١٩٨٩). وقد أنتجت هذه الصناعات سلعاً قياسية بواسطة هيئات منظمة هرمياً. كانت هذه الهيئات أصلاً قومية التنظيم، ولكن عندما ازدادت حجماً تحولت لتصبح متعددة القوميات، ولكن قاعدتها بقيت راسخة في بلد المنشأ بسبب شروط ضخامة المعمل والمعدات والقوة العاملة المحلية. كان تطبيق تقنيات الإدارة العلمية المرتبطة بالتيلورية[1] على نهج العمل جزءاً من الطريقة التي نُظمَّت فيها العلاقات من خلال تنظيم الأجور والتحكم بها. وكان العمال يكملون واجبات فردية على خط التجميع أكثر من العمل على منتج تام. وكان هذا يتطلب تخصصاً وتمييزاً بين العمال مما أدى إلى تقسيم واسع للعمل. وقد تم، إلى حد بعيد، تجنيس العمل بالعمال المهرة الذين كانوا، بشكل غالب، من الذكور. وكانت النقابية عموماً قوية، بسبب ضخامة المعامل. وكان يجب أن تُقدَّر الأجور عند مستوى كاف لكي تتيح للعمال أن يشتروا السلع وكان يجب أن يكون لديهم ما يكفي من وقت الفراغ للتمتع باستخدامها. وهكذا، تم تخفيض ساعات العمل وتحسنت معدلات الأجور الساعيّة نتيجة لوجود النقابات وحاجة المنتجين الرأسماليين إلى التشجيع على شراء السلع. إن خلق الطلب استدعى أيضاً خلق صناعة التسويق والإعلان التي تربط مواد المستهلك بمتطلبات أسلوب الحياة التي خلقت بدورها "أسلوب الحياة في الضواحي" والتي كتب حولها في خمسينيات وستينيات القرن الماضي في الأدب الشعبي والأكاديمي (دوبرينر ١٩٥٨، ١٩٦٣؛ بيرغر ١٩٦٠؛ غينس ١٩٦٧؛ ثورنس ١٩٧٢؛ كليبسون ١٩٩٨).

تم تصميم النظام لإنتاج منتج قياسي. ولكي يكون ناجحاً، كان يجب أن يتغلب على مقاومة الحركة العمالية. ولهذا حدثت صراعات في المجتمعات المتقدمة في أوروبا، وأمريكا وأستراليا ونيوزيلند، لإحداث تغيير وخلق الشروط الضرورية لتمكين هذا الشكل الجديد من التراكم الرأسمالي. ولعبت الدولة دوراً بارزاً في هذه الصراعات

[1]-كثيراً ما تستخدم التيلورية Taylorism كمرادف للإدارة العلمية. وتيلور كان رائداً في إعادة تنظيم واجبات العمل (الوقت والحركة والدراسة)، وطرق المكافأة (المكافآت التحفيزية لأعمال الترشيد) والتدريب الصناعي في القرن التاسع عشر لتحسين الفعالية والمردود (مان ١٩٩٠).

وساعدت على صياغة إجراءات تحديد الأجور والاعتراف بالنقابات من خلال استخدام التحكيم ومكافآت الأجور. وقد احتدمت الصراعات، بوجه خاص، في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي خلال فترة الكساد الاقتصادي. يضاف إلى ذلك، أن فترة الحرب من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ كانت فترة حاسمة لأنها وفرت فرصاً كبيرة لكل من أرباب العمل والدولة للقيام بإعادة التنظيم الضرورية لطريقة العمل، تحت ستار متطلبات زمن الحرب، وذلك لتسهيل عملية التطور الكامل لنظام "الفوردية" في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.

كانت الدعامة الأخرى للنظام هي اقتصاد الرفاه. وكان تدخل الدولة للمساعدة على تنظيم الظروف الاقتصادية وتهيئتها لنجاح الإنتاج الرأسمالي هو السمة المميزة للبرنامج الجديد[1] New Deal في الولايات المتحدة ودولة الرفاهية الكينزية[2] في بريطانيا، وأستراليا ونيوزيلند (كاستلس ١٩٨٥، ثورنس ١٩٩٢). كان هذا عصر المساومة الجماعية، والتنظيمات الوطنية للأجور والتخطيط المركزي الذي صُمِّم لضمان النمو الاقتصادي وتطوره، وطنياً وإقليمياً. إن الدمج الناجح للهيئات الحكومية، والرأسمالية والعمالية إلى مرحلة الإدارة "التضامنية" خلق عصراً للنمو الاقتصادي المستديم. وعلى مستوى التخطيط المديني، سبب هذا النظام تشديداً على التخطيط العقلاني الشامل، وتطوير المدينة والخطط الإقليمية وسلطات التخطيط. وكانت النتيجة الرئيسة هي فصل النشاطات، من خلال التقسيم إلى مناطق، ووسائل تنظيمية أخرى مماثلة، مما سبب فصلاً بين المناطق المستخدمة من الأرض للسكن، والصناعة، والتجارة، والتسوق والتسلية. وقد حدث الفصل الأساسي في المدينة حيث تواصل الحياة العامة مجراها، وفي الضواحي حيث تهيمن النشاطات "المنزلية" الخاصة. وحدث الفصل أيضاً بشدة مع كون "المدينة" حكراً على الرجال في حين كانت الضاحية، وبوجه خاص أثناء النهار، مكاناً للنساء والأطفال، لا سيما المناطق المجاورة المنقوصة الخدمات (هايدن ١٩٨٠، ماكنزي ١٩٨٠، سيجيرت ١٩٨٠، ماكدويل ١٩٨٩، سيفيل–سميث ٢٠٠٠). وقد أدركت دورين مسّاي تماماً الطبيعة المجنسة للأماكن في المدينة حيث تصف في مذكراتها سفرها إلى مانشستر على ظهر حافلة ومشاهدتها لملاعب كرة القدم وكرة الركبي على طول الطريق الذي يمتد عبر سهل مرساي الفيضي الذي عبرته–كل شيء مكرس كلياً للصبيان (مسّاي ١٩٩٤). ولم يكن مكان الإقامة فقط هو المجنَّس ولكن أيضاً الأمكنة العامة المخصصة للراحة والاستجمام المدينيين. كان قد تم دمج هذا التقسيمات في تصميم الأماكن المدينية وهي تعكس الطبيعة البطريركية للمدينة الصناعية ومديريها–السياسيين والمخططين ضمن الحكومة المحلية.

ظهر النمو الاقتصادي أكيداً في ظل هذه الطريقة للتنظيم الاقتصادي، والسياسي والاجتماعي لأن العقود الأولى التالية للحرب تميزت بالوفرة وخلق الاستخدام الكامل الذي ترافق بنقص أكثر منه فائضاً في اليد العاملة، مما استلزم زيادة في معدل الهجرة لتلبية الطلب.

عملت الهجرة والزيادة الطبيعية على تحفيز إنتاج المساكن مع نمو قوي في التطوير السكني وتكوين شركات مثل ليفيت وسونس (الولايات المتحدة)، وويمباي (المملكة المتحدة) و أ. ف جيننغس (أستراليا) كمزودين رئيسين

[1]-برنامج تشريعي وإداري وضعه الرئيس الأمريكي فرنكلين روزفلت للانعاش الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي خلال العقد الرابع من القرن الماضي-المترجم.

[2]-نسبة إلى جون مايناردكينز (١٨٨٣-١٩٤٦)، العالم الاقتصادي البريطاني الذي نادى بضرورة توسع الدولة في الإنفاق علىالمشاريع العامة بغية القضاء على البطالة-المترجم.

للمساكن (جينس ١٩٦٧، كلمارتن وثورنس ١٩٨٧). وهكذا حدثت زيادة أساسية في معدلات امتلاك المنازل في المجتمعات التي تقوم في الضواحي. ففي أستراليا، مثلاً، توصلت جمعية تضم مشجعين أقوياء لامتلاك المساكن إلى ٧٤% في نهاية ستينيات القرن الماضي وأصبحت بوضوح هي النمط السائد للامتلاك (شتريتون ١٩٧٠، كيمني ١٩٨١). وتكونت أمكنة جديدة في الضواحي، تم تصميمها هنا وهناك لعائلات مستقلة كرست للأشكال المخصخصة من الاستهلاك وتعتمد باضطراد على السيارة الخاصة أكثر منها على أنظمة النقل العام.

نتج عن ذلك توسع هام في المساكن الخاصة المستقلة في الضواحي المحيطية اعتمد على ملكية سيارة خاصة والتوسع في الاستهلاك، خصوصاً السلع المنزلية (برادات، غسالات، أجهزة تلفزيون، مجزات آلية للعشب، أجهزة فيديو، أفران مكروويف، وغيرها) مع سيارات خاصة تقلص الحاجة إلى النقل العام وتوفر المرونة الممكنة لكل فرد. أدى هذا التوسع للاستهلاك إلى درجة أكبر من التجانس عبر الحدود الطبقية مع تمتع المزيد من الناس باقتصاد استهلاك الجملة الذي تكوَّن (دونليفي ١٩٧٩). ولكن "النظام الفوردي" بدأ يُظهِر علامات الأزمة والانحلال في سبعينيات القرن الماضي عندما تغيرت الشروط البنيوية التحتية وتعرضت الآيدولوجية التي ساعدت على تعزيزه إلى هجوم متزايد.

كان الاعتقاد السائد أن الشكل الفوردي للنمو والتوسع المدينيين هما ميزة المدن في العالم الثالث. ولكن حالة ساوباولو، في البرازيل، تُظهِر أن هذا الشكل محدود جداً. فتاريخ التنمية المدينية في ساوباولو في القرن العشرين، هو تاريخ النمو والتوسع اللذين قاما حول "حاضرة صناعية تجارية" خلقت مدينة لحياة الضواحي ومناطق مجاورة منعزلة (انظر الإطار ٢-١). وفي القسم الأخير من القرن الماضي، حدثت أيضاً تغيرات مكانية عززت من جديد أنماط العزل.

تفسيرات نمو المدينة الصناعية العصرية وصورتها

تمهيد

كان تحليل المدينة الصناعية يُدرَس مبدئياً على اعتباره جزءاً من تحول المجتمعات من الشكل ما قبل الصناعي إلى الشكل الصناعي. ولهذا شدد كتّاب الجيل الأول على "وجوه التعارض" بين أشكال المدن والعالم الريفي الذي حلت محله. ودوركهايم وتويْنيس هما الكاتبان المؤثران من هذا التراث.

نظريات التضارب

إن المنظرين الرئيسين هم كونت (١٨٧٦)، ودوركهايم (١٩٦٠)، وتويْنيس (١٩٥٦) وويبر (١٩٢١). وكان معظم هؤلاء الكتّاب المبكرين ينظرون إلى العالم الصناعي المديني الذي ظهر حديثاً على اعتباره مشخصاً بالتنافس، والصراع، والعلاقات التعاقدية والمنفعة، في حين كان المجتمع المحلي النقيض لهذه الأشياء، يقوم على التعاون، والتكامل، وعلاقات القرابة.

فعلى سبيل المثال، شب كونت خلال فترة الثورة الفرنسية وانهيار النظام الاجتماعي، على حد رأيه. وكان نزَّاعاً لانتقاد هذا الانهيار، الذي اعتبره انتشاراً للفوضى وتفشياً للفردية. وكانت استعادة النظام أفضلية بالنسبة له. وبناء على ذلك، كان يعتبر المجتمع المحلي كبيئة طبيعية للناس، دمرها التغييرُ الثوري مع الأشكال التقليدية الأخرى للترابط. وهكذا، فإن خلق "المجتمعات المحلية" سيكون جزءاً من عملية إعادة بناء مجتمع صناعي حديث منظم.

الإطار ٢-١

ساوباولو، البرازيل: التغير الصناعي

- السكان عام ٢٠٠٠: ١٧.٨ مليون، رابع أكبر مدينة في العالم

السكان عام ٢٠١٠: يقدر بـ ١٩.٧ مليون–ستبقى رابع أكبر مدينة في العالم

تاريخ المدينة

- المدينة التي أسسها الجزويت عام ١٥٥٤ تقع عند "نقطة تحول متوسطة في طرق النقل بين السهول الساحلية والداخلية" (غودفراي ١٩٩٩).
- كانت، في البداية، مستوطنة استعمارية فقيرة نسبياً دون موارد واسعة.
- جاء التغير المهم مع القهوة، والمهاجرين الأوربيين (معظمهم من إيطاليا) والمهاجرين من مناطق أخرى في البرازيل منذ أواخر القرن التاسع عشر.
- نما سكانها، عام ١٩٢٨، إلى مليونها الأول.
- تطورت البنية الصناعية في القرن العشرين بمساعدة الحواجز الجمركية.

بنيان المدينة

خلق التطور السريع ثلاثاً من المدن خلال القرن العشرين. كانت المدينة، عام ١٩٣٣، "عاصمة صناعية–تجارية" ذات "مناطق متجانسة تماماً" منظمة حول "مركز متراص". كان شكلها لا يختلف عن نموذج المدرسة التقليدية في شيكاغو. وبموجب مخطط بوليفار(في ثلاثينات القرن الماضي) لإعادة تشكيل المركز حول جادّات رئيسة، حدثت إعادة تطوير تضمنت تهديم منظومات مرفق النقل وتجديدها وتطوير تجاري في المركز التجاري للمدينة. وتم تشجيع تنمية الإسكان في الضواحي عن طريق فتح خطوط جديدة للنقل.

ومع نمو المدينة، حدث فصل مديني، بمناطق مميزة للعمال حول المصانع قرب المركز وفي المناطق البعيدة حيث كانت تقوم منشأة صناعية جديدة. وسعت الجماعات الأكثر ثراء في المدينة إلى الأرض العليا في جنوبها الشرقي مكونة مجموعة من الضواحي العصرية.

وبعد الحرب العالمية الثانية، أعيد تشكيل المدينة من جديد عن طريق تجديد الضواحي، والنقل بالسيارات، والتنمية الصناعية المحيطية والبيع بالتجزئة وإنشاء الضواحي. وقد ترافق النمو بالفصل السكني حسب الطبقة الاجتماعية. وفي عام ١٩٦٠ كان ٢١.٦% من السكان يعيشون خارج المدينة المركزية. وفي عام ١٩٩٠، ارتفعت هذه النسبة إلى ٤٠.٧%، مما يشير إلى سرعة النمو في منطقة العاصمة الأوسع.

وشهدت تسعينيات القرن الماضي مرحلة ثالثة من التنمية مع إعادة بناء الاقتصاد التي أدت إلى تراجع التصنيع في المركز وزيادة اللامركزية المتروبوليتية. فخرجت الصناعة وراحت تبحث عن مواقع أقل كلفة لإعادة تمركزها. وكان معنى هذا فقدان العمل، الأمر الذي تسبب في زيادة ارتفاع البطالة (دان سيلفا ٢٠٠٠).

أصبح الاقتصاد المديني "مثلثاً" يساند القطاعات المالية، والتجارية، والأخرى الخدمية. وأعيد إنشاء المركز التجاري حول مرفق متقدم ووسائل الراحة السكنية لطبقة الخدمات المدينية الناشئة الأكثر ثراء. سببت هذه التغيرات ثراء أكبر وفقراً أكبر منفصلين مكانياً ويقعان في مناطق متجاورة، الأمر الذي أدى إلى زيادة مستويات "الخوف" من الجريمة والاضطراب، وأدى بدوره إلى "عمارة دفاعية وإجراءات أمنية مشددة" (كولديرا ١٩٩٦).

ودوركهايم (١٩٦٠)، الذي كتب عند نهاية القرن التاسع عشر، كان يخشى من تفكك العلاقات الاجتماعية إلى "فوضوية". فكوَّن هذا حالة لم تعد معروفة معها المعايير والتوقعات التي تحيط بالسلوك. وسوف تسبب بداية التصنيع فقداناً للمعايير وانهياراً اجتماعياً. وميز، كسمة رئيسة، الانتقال من مجتمع يقوم على تضامن ميكانيكي إلى مجتمع يقوم على تضامن عضوي. فالتضامن الميكانيكي كان حيث كانت الأفكار والقيم الأخلاقية مشتركة بين جميع الأعضاء، وكانت السلطة الجماعية مطلقة والانحرافات غير مسموحة. وكان الامتثال للقوانين متوقعاً من كل السكان وكان يُفرَض عن طريق عقوبات شديدة. وكان أساس هذا الشكل من التضامن هو تجانس

المعتقدات الأخلاقية عند السكان. وعلى العكس، قام التضامن العضوي على التمييز الاجتماعي وكان الدور الرئيس للتكامل يمثله تقسيم العمل. وهكذا، قام الشكل الجديد من التضامن على الاعتماد المتبادل لأجزاء متخصصة. فالمعايير، والقواعد والقوانين كانت منظمة، ليس حول القمع، بل من خلال عقود بين الأفراد والمجموعات التي كانت ملزمة قانونياً ومفروضة بالقوة من قبل السلطة القضائية والجهاز القضائي. وسيعاد بناء الاستقرار والتكامل على أساس الحاجة. فلا يمكن لأحدنا أن يعيش مستقلاً في عالم مديني صناعي؛ وكلنا نعتمد على نشاطات بعضنا بعضاً. والتضامن الذي رأى دوركهايم نشوءه، ظهر من تنوعنا أكثر من كونه مفروضاً بتجانسنا كما هي الحال في "التماسك الميكانيكي". ولهذا يسمي الشكل الحديث للتضامن بـ "التضامن العضوي".

كان فرديناند تويْنيس هو المحلل الثاني للتحول لما قبل التمدن إلى التمدن. وقد نشر عام ١٨٨٧ كتاباً مؤثِّراً تحت عنوان المجتمع المحلي والمجتمع الكبير. في هذا الكتاب يعرض خصائص مرحلتين، الأولى هي المجتمع المحلي. هنا، تكون العلاقات الإنسانية حميمة، وصامدة وتقوم على فهم واضح لموقع كل شخص في المجتمع. وترتبط قيمة الفرد بالشخص أكثر مما ترتبط بما يفعله، وهكذا تؤخذ المكانة في الاعتبار وليس الإنجاز. والمرحلة الثانية، التي ميزت، أكثر فأكثر، المجتمع الصناعي، هي المجتمع الكبير. هنا، يعمل المقياس الكبير والموضوعية على صياغة العلاقات الإنسانية والروابط التعاقدية التي كانت تزداد على نحو واضح. فكانت المكانة تُورَّث ولا تُكتسَب، الأمر الذي يعطي أهمية أكبر للأعمال والدوافع الفردية. وهكذا، كان توينيس يرى أن المجتمع يتحرك عبر انتقال من شكل تنظيم اجتماعي إلى آخر، وكتابه كان محاولة للتنظير حول التغيرات التي يحدثها التصنيع على مستوى العلاقات الاجتماعية والجماعات الاجتماعية.

يقوم المجتمع المحلي، من هاتين المرحلتين، على التجانس، والتوجيه الجماعي، ويُعلَّم ويُصاغ بالتقليد، ويسترشد بالعاطفة عند كل شخص يشعر أنه جزء من هذا المجتمع المحلي ككل (الجدول ٢-١). وكون المرء عضواً في المجتمع المحلي كان أكثر أهمية من قيامه بعمله الخاص. وكانت الطبيعة الجماعية للمجتمع تعني أن الأفراد لم يكونوا متخصصين، أي أنهم كانوا "متعددي الكارات". وأخيراً، كانت العلاقات الأساسية، أي علاقات وجه لوجه بين الأصدقاء والأقرباء، هي الشكل الأكثر نموذجية.

وعلى العكس، كان التعارض، في المجتمع الكبير، هو القاعدة الطبيعية للمجتمع الذي يشدد أكثر على الفردية. فالأفراد يسترشدون بالعقلانية والأعمال التي تعزز مصالحهم الذاتية الخاصة أكثر مما تعزز المصالح الجماعية للمجتمع المحلي أو المجتمع الأوسع. هنا، تكون الأعمال متخصصة، وهكذا، يصبح الناس، أكثر من "متعددي الكارات"، خبراء أو متخصصين في أعمال خاصة. ونتيجة لهذا، يتوجب عليهم أن يترابطوا مع بعضهم بعضاً لإكمال الأعمال. وتصبح العلاقات عابرة أكثر وترتبط بإنجاز أعمال محددة، بدلاً من قيامها على معرفة الشخص بالكامل. فلكل عمل، يتم جمع مجموعة خاصة مؤتلفة من الناس، ولكن ما أن ينتهي العمل، حتى يزول مبرر اجتماع المجموعة. وهكذا، تكون العلاقات أكثر مرونة منها في ظل مجتمع يقوم على مجتمعات محلية.

يوضح الجدول ٢-١ الاختلاف بين المجتمع المحلي والمجتمع الذي يصبح تدريجياً موضوعاً رئيساً للتنظيم بالنسبة لهذه المجموعة من المنظرين الاجتماعيين في القرن التاسع عشر. وتختلف المصطلحات قليلاً بين المنظرين. ولكن الاختلافات بسيطة نسبياً لأنها تركز كلها عل فكرة اختلاف دراسة الأنماط التي تعتمد على مفاهيم مجتمع محلي ومجتمع كبير.

الجدول ٢-١: فرديناند تويْنيس (١٨٥٥-١٩٣٦)

المجتمع المحلي	المجتمع الكبير
تجانس	تعارض
توجه جماعي	توجه فردي
سيادة التقليد	سيادة العمل والتجارة
استرشاد الفرد بالتقليد	استرشاد الفرد بالعقلانية
كل فرد جزء من ثقافة كلية	أرجحية الثقافة الجزئية
كل شخص متعدد الكارات	تخصص في العمل
العلاقات بين الناس قيِّمة في ذاتها ولذاتها	علاقات عابرة وسطحية
سيادة العلاقات الرئيسة	سيادة العلاقات الثانوية

طورت الكتابة في القرن العشرين في إطار هذا التراث المزيد من دراسات الأنماط المعقدة لـ "التعارض" ووضعت ما أصبح يعرف بالتسلسل الريفي-المديني. ومعظم وجوه التعارض التي تطورت ميزت الـ"ريفي" بفئة اجتماعية موحدة ضيقة النطاق ووضعتها مقابل الـ"مديني" الذي كان يعتبر أوسع نطاقاً وأكثر تفرداً في التوجه (انظر ويرث ١٩٣٨، رِدّفيلد ١٩٦٠، بال ١٩٧٥).

نقد نظريات التضارب

ينطوي المُتَّصِل الريفيي-المدينيي وأنماطه المثالية على عدد من نقاط الضعف الخطيرة بوصفه نموذج إعلام لتحليل المدن. والمشكلة الأولى هي أنه كان، في الحقيقة، مجرد تفرع ثنائي. فقد تم، على نحو واضح ومعقول، تمييز النمطين القطبيين "ريفي" و"مديني"، ولكن المراحل بينهما لم تكن كذلك. فما الذي يحتاجه تغيير مكان لكي يصبح مدينياً في خصائصه الاجتماعية، أو ما عدد عناصر الاختلاف التي يجب تغييرها؟ إن أسئلة كهذه لم تحظ باهتمام كبير. وكانت النتيجة أن كان النموذج أساساً عرضاً سكونياً يمسك في حينه بنقطتين ويوضح قاعدتهما الاجتماعية والثقافية. ولهذا، كان عاجزاً عن التعامل مع التغير الاجتماعي. تنشأ هذه الصعوبة، جزئياً، من التعويل على "الأنماط المثالية"؛ وهذه تجريدات من العالم الواقعي، وغالباً تبسيطات له، وتستخدم لدراسة الحالات الواقعية لمعرفة مدى مطابقتها للنموذج. وتفتقر هذه النماذج إلى عمق تاريخي وكثيراً ما تحول دون تحليل التغير.

ونقطة الضعف الثانية الرئيسة هي الاندماج في تحليل لانحراف ضمني محاباة للريف. وكان هذا، إلى حد بعيد، مضاداً للمدينة واعتبر المدينة موضعاً أصبح فيه"المجتمع المحلي" مفقوداً وحيث تتطلب إعادة البناء تدخلاً و"تنمية مجتمع محلي" واعية من قبل المخططين والآخرين. أيد هذا الموقفُ المفهومَ الخاص للمجتمع المحلي

على اعتباره علاقات اجتماعية متكاملة تترابط بقيم وتقاليد مشتركة. ورفض استقصاء، أو اختار، عدم استقصاء حقيقة أن البلدات الصغيرة والقرى الريفية كانت أيضاً مكاناً لإجراءات طغيان بسيطة، واختلالات في توازن القوة وعلاقات غير عادلة (دمبسي ١٩٩٠). وفي أغلب الأحيان، لم يكن الامتثال والاستقرار نتيجة للاختيار والإجماع، بل نتيجة للقوة والقمع.

والنقص الثالث هو أن النموذج تكوَّن، في لحظة خاصة من تطوره، خارج تجربة مجتمع أوربي في المقام الأول. ولهذا، يُطرَح سؤال حول مدى إمكانية تحويل هذا التحليل إلى حالات كانت فيها التجربة التاريخية مختلفة. إن الانتقال من مجتمع ريفي ضيق النطاق من الفلاحين إلى مجتمع مديني صناعي كان بعيداً عن تجربة عامة. وقد حدث عدد من الاختلافات. فعلى سبيل المثال، إن المدن التي تكونت كجزء من الكولنيالية، في مناطق من العالم كغرب وجنوب أفريقيا، كانت في البداية غالباً مدناً إدارية وسياسية ذات وظائف تجارية. فتكون بنيانها ليعكس القوة والقيم الثقافية للنخبة الاستعمارية أكثر من كونها ناتجاً للتصنيع (كنغ ١٩٧٦).

الإيكولوجيون المدينيون

يمكن أن نضع الجيل الثاني من المحللين المدينيين في خانة عمل مدرسة شيكاغو. أسس المدرسة روبرت بارك الذي كان أكاديمياً فذاً إلى حد ما لأنه جاء إلى الجامعة عن طريق الصحافة. وقد اعتمد، إلى حد بعيد، على تجربته الحياتية في شيكاغو، التي كانت تشهد نمواً هائلاً في عشرينيات القرن الماضي. كانت هذه المدينة موقعاً فريداً للتجارة ومركزاً للمال، والصناعة والنقل من أجل استصلاح الغرب الأوسط. وما أثار اهتمام بارك (١٩٥٢) هي أنماط النمو المديني ونشوء ثقافات فرعية مميزة استقرت في أجزاء مختلفة من المدينة. فما الروابط التي كانت آنئذٍ بين البنيان الاجتماعي والمكاني للمدينة التي أسهمت في الشكل السكاني الذي أظهر درجة مهمة من الفصل السكني على أساس الإثنية، والنمط المنزلي، والدخل والنشاطات؟

وفيما يتعلق بالتفسير، انكب بارك على مجموعة داروين وريكاردو. فمن داروين، اعتمد على فكرة التطور التنافسي–الكفاح القاسي في سبيل السيطرة بين الأنواع التي أدت إلى بقاء الأصلح (بولمر ١٩٨٤، وسميث وفيجن ١٩٨٧). وأدى هذا إلى فكرة "المناطق الطبيعية" التي أنتجتها سلسلة الغزو، والتتابع والسيطرة؛ وهي عملية استُمدَّت من الإيكولوجيا النباتية لوصف كيف أصبح نوع نباتي خاص هو النوع المهيمن في المشهد. وكان بارك يرى في الهجرة مظهراً رئيساً لهذه العملية. فقد كان المهاجرون الجدد يأتون إلى شيكاغو من أوروبا، ومن الولايات الجنوبية ومن جنوب الحدود بحثاً عن عمل والحلم الأمريكي بحياة أفضل. وعند وصولهم، كانوا يعيشون في إحدى المناطق الانتقالية، القريبة إلى منطقة الأعمال المركزية، التي كانت تشكل القلب المديني. وكانوا، عندما يستقرون، ينتقلون إلى مناطق أخرى، حيث كانوا يميلون إلى الانضمام إلى مهاجرين آخرين من الإثنية والمجموعة الإقليمية نفسها. وعندما تكاثرت هذه المجموعات، كانت تميل إلى دفع المقيمين إلى المغادرة، فتكونت هيمنة لمجموعة إثنية خاصة، كوَّنت في حينه في شيكاغو صقلية صغيرة، ومناطق سوداء، وحياً صينياً. ومن ريكاردو جاءته أهمية سوق الأرض ومستوى إيجار الأرض. وقد مارس هذا تأثيراً مهماً على كل

من النشاط داخل أي منطقة خاصة وعلى الشاغلين المحتملين. وعملت السوق وفقاً لـ "اليد الخفية" التي وصفها آدم سميث. وعلى غرار التنافس الداروينيي، فُهِمَت هذه، في المقام الأول، على اعتبارها عملية اجتماعية أكثر منها عملية تعتمد على ممثلين اجتماعيين بشريين كمالكي الأرض، ووكلاء العقارات، والممولين، والمستثمرين. فكانت الرؤية الناتجة للمدينة ميكانيكية إلى حد ما ولم تترك حيزاً واسعاً لاعتبارات الثقافة أو القيم الاجتماعية في تكوين السلوك.

وإلى جانب العمليات التنافسية للتطور وسوق الأرض، سلَّم بارك أيضاً بأهمية الاتصال. فالناس كائنات اجتماعية، ويتمتعون، بحد ذاتهم، بالقدرة على تنظيم أنفسهم اجتماعياً إلى مجموعات بواسطة تفاعلات بيشخصية. وأطلق بارك على هذا المستوى تسمية المستوى الاجتماعي الثقافي واعتبره كإسهام في تكوين "مناطق ثقافية فرعية" حيث يخلق الشاغلون مختلف أساليب الحياة. وكان هؤلاء مواضيع لاثنوغرافيات الحياة اليومية لطلابه داخل المدينة *كالشاطئ الذهبي* و *حي الفقراء* لزوربوف (١٩٢٩).

قام تلميذا بارك، بورجيس (١٩٦٧) وماكنزي (١٩٣٣) بترجمة هذه الأفكار للبيئة الاجتماعية إلى النموذج "الحلقي" الشهير للبنيان المديني الذي يُظهِر سلسلة من الحلقات المتراكزة التي تنساب نحو الخارج من نواة مركزية. في هذا النموذج، غرفة محركات المدينة هي المنطقة المركزية للأعمال، التي هي هدف الجزء الأكبر للمتنقلين يومياً إلى عملهم ذهاباً وإياباً، وتقوم حيث تتركز عقد النقل. وهي المكان الذي كان يضم عدداً كبيراً من السكان نهاراً وينخفض عدد المقيمين عندما ينتهي وقت العمل. وبمغادرة هذا النطاق، فإن المنطقة المحيطة مباشرة كانت تعتبر "نطاقاً في تحول" وكانت تقوم حيث كانت استخدامات السكان والأرض مرنة ومتغيرة. هنا، طغت النشاطات التجارية وأدت إلى تبدلات في أسعار الأرض، وأقصت عنوة الاستخدامات الموجودة، وأدخلت استخدامات جديدة. علاوة على ذلك، كان في المنطقة بيوت للسكن هيأت نقطة لدخول المهاجرين إلى سوق الإسكان والعمل في المدينة. وجاء بعد هذا النطاق نطاق سكن الطبقة العاملة، حيث كان المزيد من العمال المستقرين يشترون ملكية خاصة بهم ويتبعون، بمزيد من التشبث، الأسلوب الأمريكي في الحياة. وإلى مسافة أبعد، كان نطاق سكن الطبقة المتوسطة مع ممتلكات أكثر أهمية لأناس أكثر رخاء. وأخيراً، كان نطاق الانتقال اليومي الذي كان دائماً يمتد إلى مسافة أبعد مع تحسن وسائل النقل وسرعتها.

وفيما بعد، قام المنظرون، الذين يعملون ضمن هذا التقليد، بتعديل هذا النموذج للنطاقات المتراكزة الذي اعتمد على تحاليل تجريبية إضافية لمدن أخرى في أمريكا الشمالية وأوروبا. فقد قام هاولي (١٩٥٠) بإعادة تعريف النطاقات بوصفها قطاعات وبيَّن كيف تميل المدن إلى النمو على امتداد خطوط النقل، من طرق وسكك حديدية، مكونة أسافين أو قطاعات للنمو أكثر منها حلقات متراكزة. ولكن الأنماط ضمن القطاعات كانت مماثلة للحلقات وبقي النموذج معتمداً على المنطقة المركزية للأعمال على اعتبارها نقطة المنشأ أو النمو. وفي وقت لاحق أيضاً، نشأت فكرة "النوى المتعددة" (هُويْت ١٩٣٩) حيث احتُفظ بالمنطقة المركزية للأعمال ولكن مع منطقة مدينية أكثر انتشاراً ومتوسعة باضطراد. وظهرت مراكز محلية حول الأطراف التي كانت آنئذٍ تشكل القطاعات أو الحلقات المختلفة الحجم والإنشاء حول هذه العقد المحلية الجديدة.

وهكذا، اهتم بحث البيئيين المبكرين، إلى حد بعيد، بالخصائص الداخلية للمدينة وعملية العزل السكني للسكان. وقد عملت كتابة بارك، بطريقة ما، على تمهيد الطريق للدراسات التي أجريت في خمسينيات وستينيات القرن الماضي لدور المجتمع الجماهيري أكثر من دراسة دور الأفراد، الذي يؤدي إلى فقدان الحرية الشخصية والاستقلال. وقد تناول هذا الموضوع في كتاباته، على سبيل المثال، ريسمان (١٩٦١) حيث كتب في كتابه *لونلي كراود* حول كيف يشعر الأفراد بالعزلة ضمن مجتمع جماهيري في المدينة عندما يطوقهم أناس غرباء ويجدون صعوبة في إقامة علاقات اجتماعية ذات مغزى معهم. وكان يُنظَر إلى المدينة باعتبارها مكاناً واسعاً ومتنوعاً حيث يصبح الأفراد فيه أقل أهمية ولهذا كانوا يحتاجون إلى مساعدة اجتماعية من الوكالات العامة والطوعية لإعادتهم إلى طريق أكثر فائدة ومجموعةٍ أكثر اندماجاً في العلاقات الاجتماعية. ولهذا كان يجري تشجيع تنمية المجتمع المحلي في الكثير من البلدان في أواخر الستينيات والسبعينيات.

نقد الإيكولوجيا المدينية

استمد علماء البيئة تفسيرهم للتغير من رؤى حتمية حول التغير الاجتماعي، والذي ينطوي على مزيج من البيولوجيا وقوى السوق. وتميل كلتاهما إلى الاعتماد على آليات خفية تبدو مستقلة عن الفعل البشري وتسيران وفقاً لمنطقهما الخاص. يستفيد هؤلاء العلماء، في تفسيرهم، من مستوى التقنية وطبيعتها وبالتالي يشكلون المدينة. ويعتبر النقل متغيراً حاسماً هنا. في البداية، كان تشكيل المدينة يتم عن طريق المسافة التي يمكن أن يجتازها المرء سيراً على الأقدام وهو مرتاح، ثم عن طريق السفر باستخدام عدد من وسائط النقل العامة، بدءاً بالحافلات التي تجرها الخيل، تلاها، في القرن العشرين، الترام الكهربائي، والخطوط الحديدية الضاحيّة والنفقية والسيارات الخاصة (دايوس ١٩٥٤). وإضافة إلى هذه العوامل، كانت هناك أيضاً عوامل البنية التحتية والخدمات: مخططات شبكة المياه، والإمداد بالكهرباء والغاز، والتخلص من النفايات، وهلمجرا. وثمة أسئلة تُطرَح حول ما إذا كانت التقنية والإمدادات هي التي تدفع التنمية، أو أن ما يدفعها هي الأفعال الواعية لممثلي الطبقات الاجتماعية والمجموعات الأخرى ذات الاهتمامات الاجتماعية والسياسية.

تأثر البيئيون أيضاً بفكرة أن المجتمع يحتاج إلى المحافظة على الاستقرار والنظام. فعكس هذا من جديد تفكيرهم التطوري والاستقرار الذي تلا نشوء الشكل الجديد للسيطرة الاجتماعية. وعندئذٍ، حدث هذا الاستقرار الآمن قبل الموجة التالية من التغير، سواء في استخدام الأرض أو في السكان، مكوِّناً بدوره نوعاً من عدم استقرار قصير الأمد. وعندما انتهت العملية التي سببت هذه الفترة من عدم الاستقرار، كان يجب أن تحدث فترة جديدة من الاستقرار (تيمس ١٩٧١، وجونسون ١٩٧٣، وباسيت وشورت ١٩٨٠). ضَمِن هذا التشديد على الاستقرار أن النظام، أكثر من التغير، كان هو الفكرة المهيمنة على تنظيرهم حول المدينة. والعيب الرئيس الذي كشفه هذا في تفكيرهم هو غياب دراسة قوة الممثلين الاجتماعيين الذين يشكلون المدينة، عن وعي، وفقاً لمصالحهم. ولهذا، كانت الدراسة قليلة حول دور الأحزاب السياسية، والمحافظين ومخططي المدن، وحول أرباب الصناعة والمستثمرين، وكلهم كانوا جزءاً من شيكاغو في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي. ولا شك في أن

الثروات كانت تتكون وتضيع في صفقات الأراضي، لأن المضاربة كانت تنتشر مع نمو المدينة. وعلى وجه الضبط، كما كان الممثلون السياسيون غائبين، ومثلهم أيضاً أية دراسة حول الممثلين الاجتماعيين الجماعيين، فإنه لا توجد دراسة حول السلوك الطبقي أو الكفاحات الطبقية حول الاستخدام والتغيرات في قيم الأرض وتملكها، أو حول الجمعيات التي تشكلت في وسط أو بين المهاجرين الجدد إلى المدينة (كاستلس ١٩٧٦). إن تراث البيئيين هو تراث الوصف المفصل لتوزع الناس والنشاطات عبر المنطقة المدينية أكثر منه مخططاً تحليلياً قوياً يجيب عن الأسئلة التي تطرح حول سبب هذه التوزعات أو كيف تعكس الاختلافات التحتية والسطحية، من حيث القوة والامتياز، بين سكان المدينة. وللإجابة عن هذه الأسئلة، يجب أن نتحول إلى المديرين المدينيين وعلماء الاقتصاد السياسي.

في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، تعزز البحث الإيكولوجي الجديد عن طريق إضافة المزيد من الإجراءات المعقدة، التحليلية والإحصائية، التي تعمل ببيانات كراريس الإحصاء. وكانت هذه البيانات تحليلاً لمنطقة اجتماعية وإيكولوجية عامِلِيَّة (بيري وكاساردا ١٩٧٧). ولم يضف أحد، بصورة جوهرية، شيئاً إلى نمو المدينة الذي أوضحناه سابقاً. وما فعلوه كان توفير مدى أوسع لتحليلات المدن في كل أنحاء العالم، بما يُظهِر كيف كانت المناطق المدينية والمناطق الفرعية تتميز بأشكال العزل السكاني، والبناء الأسري والتجمعات الإثنية. وأدى هذا، بطريقة ما، إلى أن تصبح الدراسات المدينية نوعاً من حقل متخلف نظرياً. وقد تبدل هذا الوضع مع أول نقد أوحته الفيبرية، مما أدى إلى التركيز على "المديرين المدينيين" ثم النقد الذي أوحته الماركسية الذي يركز على الإنتاج وإعادة إنتاج المكان المديني وتشكيل الحركات الاجتماعية المدينية.

الإدارية المدينية

في أواخر ستينيات القرن الماضي، وضع المحلل المديني الانكليزي، راي فال، كتاباً تحت عنوان *مدينة مَن؟* (١٩٧٥) وأدخل فكرة المدير والبواب المدينيْن إلى الجدل حول البناء الاجتماعي المكاني للمدينة. اعتمد فال على ماكس فيبر ومُؤَلَّفِه حول السلطة والبيروقراطية وأهمية الأنظمة الإدارية ضمن المجتمعات الحديثة.

تقترح مقاربة فيبر نظرية سياسية حول السيطرة والسلطة (كلمارتن، وثورنس، وبيركه ١٩٨٥). والسلطة، في هذه المصطلحات، هي قدرة شخص واحد على فرض إرادته حتى ضد رغبات الآخر. أما كيف يتم تحقيق ذلك، فيختلف وفقاً لطبيعة المجتمع. وميز فيبر بين ثلاثة أنواع من السيطرة: تقليدية، ومُلْهَمَة وقانونية رشيدة. فالسلطة التقليدية كانت مميزة أكثر في المجتمعات ما قبل الصناعية حيث تقع السلطة في أيدي حكام زمنيين وروحيين بمقتضى موقعهم، الموروث عادة، في البناء الاجتماعي. وكانت تتم المحافظة على الشرعية من خلال الالتجاء إلى سلطة الماضي، سلطة العباءة الموروثة للاعتراف الروحي. وعلى العكس، كانت السلطة الملهمة ترتبط بالشخص وقدرته على إصدار الأوامر إلى مجموعة أتباع من خلال شخصيته الجذابة، ومهاراته وإنجازاته. كانت السلطة الملهمة مفيدة في فترات الانتقال والتغيير من شكل للسيطرة إلى آخر. والسيطرة القانونية الرشيدة هي الشكل الأخير وهي مميزة للمجتمع الحديث. هنا، كانت الشرعية تقوم على أساس المهارات والقوانين الإدارية

و/أو البيروقراطية، التي تتعزز بالعقلانية والعلم. وتكمن السلطة في الموقع أكثر منها في الأفراد وقد أعطت أهمية للمؤهلات والإنجازات أكبر منها لمعايير النسب والوراثة. إن التحول المهم هنا يسير باتجاه الاعتراف بوجود ممثلين اجتماعيين رئيسين يمكن أن يؤثروا على المواطنين. وقد تأثرت حظوظ حياتهم بقرارات القوي، وهذا البعد، خصوصاً، غاب عن عمل البيئيين المدينيين.

وإلى جانب عمل فال، كان هناك عمل ريكس ومور اللذين حللا أنماط التغير في تحديد مواقع الإسكان ضمن مناطق داخلية في برمنغهام، المملكة المتحدة (١٩٦٧). وقد تركزت دراستهما على طبيعة النطاق في التحول، حول منطقة مركزية حيث كانت الطبقة المتوسطة تخلي الملكيات والمناطق التي كان ينتقل إليها آنئذٍ مهاجرون جدد، فيغيرون التركيب العرقي والطبقي فيها. ومع ذلك، أظهر التحليل الذي تم إنجازه أن تحديد مناطق الإسكان في هذه المنطقة تأثر، إلى حد حاسم، بأشغال سوق الإسكان وقوانين تحديد الموقع التي تمارسها السلطات العامة للإسكان. فأضيف هذا أيضاً إلى النقد المتزايد لمدرسة شيكاغو وعدم كفاية اهتمامها بالإطار السياسي لتحديد الموارد.

ولهذا، أصبحت المدينة، ضمن هذا الإطار الإداري، تعتبر مجموعة من الموارد التي يجب تحديدها وتوزيعها بعمليات سياسية وبيروقراطية. وهكذا، أصبح السؤال المطروح هو: ما الموارد التي يجب تحديدها؟ فكانت الأرض، ورأس المال بمختلف أشكاله (البشرية، والاجتماعية، والثقافية)، والبيئة المبنية (المباني السكنية، والصناعية والتجارية) والموارد الاجتماعية (النقل، والتعليم، والصحة والاستجمام)، هي الموارد الرئيسة. وكانت الخطوة التالية هي اكتشاف كيف تم توزيع هذه الموارد مكانياً، وأدارها بوابون مدينيون مختلفون. كان البحث يحاول وصف ودراسة الممارسات، والقوانين والإجراءات التحديدية لحكومات مركزية ومحلية، وخصوصاً في منطقة الإسكان، التي كانت تعتبر في المملكة المتحدة، بوجه خاص، المورد المديني الرئيس. وقد حددت حرية الوصول إلى الإسكان أيضاً مكان الأسرة أو الفرد في المدينة، وبالتالي التسهيلات والخدمات الأخرى المتاحة ضمن الجوار المديني الخاص. وسرعان ما أظهر البحث أن المكتبات، والملاعب الرياضية، والمراكز الاجتماعية، والمتاجر، وخدمات النقل بالحافلات لم تكن منتشرة بالتساوي عبر المنطقة المدينية بل كان هناك تفاوت في التوزيع. وقد كشف مصدر هذا التفاوت عن نفسه في عمليات السلطة وتفاعلها ضمن أنظمة سياسية محلية. وشمل هذا كلاً من الموظفين الحكوميين، كالمخططين وصانعي السياسة وممثلي القطاع الخاص كالمصرفيين، والمصالح العقارية، وأصحاب الملكيات، ومالكي العقارات وأصحاب المؤسسات المحليين. لقد وفر تحليل النتائج بلغة عمليات التوزيع المكانية للموارد وسيلة لفهم طبيعة اللامساواة الاجتماعية المدينية، والتفريق بين الناس في حرية الوصول إلى هياكل السلطة.

نقد الإدارية المدينية

إن واحدة من المسائل الأساسية التي تُطرَح في انتقادات وظيفة المديرين هي مسألة مَنْ يدير المديرين؟ ما تركيب السلطة ضمن النظام المديني، التي يشكل فيها المديرون "الخط الأول؟" هنا، تُطرَح الحجة بأن الإدارية

تروق لأصحاب السلطة لأنها تشد الاهتمام بعيداً عن مُتَولّي السلطة ونحو أولئك الذين هم، في الواقع، وسطاء بين أصحاب السلطة والمقيمين في المدينة. وكانت تروق أيضاً لمن كانوا في أسفل السلم الاجتماعي لأنها تعرِّف لهم المجموعة التي كانت سبب ظلمهم (وليامز ١٩٧٨).

إن الفحص الأولي للمديرين المدينيين من قبل الباحثين المدينيين صاغته الرغبة في تحسين فعاليتهم وأدائهم عن طريق تعيين مواطن الضعف في كل من تدريبهم وتوزيعهم للخدمات. وقد اجتذبت هذه المقاربة النقد من مصدرين. فقد شن أول هجوم معاكس علماء الاقتصاد السياسي المديني الذين ظهروا تقريباً في الوقت نفسه كإداريين مدينيين. وحاول هؤلاء أن يثبتوا أن الإدارية المدينية تضخم استقلال المديرين المدينيين وسلطتهم وتتجاهل العمليات الاجتماعية الاقتصادية الأوسع، التي تقيد صناعة القرار لدى هؤلاء المديرين.

وباستخدام القياس الذي استخدمه غولدر (١٩٧٩)، فإن الإداري المديني أغفل أصحاب السلطة العليا في المجتمع واستهدف أصحاب السلطة المتوسطة. وفي هذا القياس، ينبغي أن يكون المقيمون المدينيون ضحية للظلم والاضطهاد. ونقد علماء الاقتصاد السياسي المديني وثيق الصلة بالموضوع–يشيرون إلى الدور الذي تلعبه تدفقات رأس المال المحلي والدولي وتكوين تدرج هرمي دولي جديد للمراكز المدينية التي ترتبط بها المدن.

إن النقاش حول من يوجه المديرين داخل المدينة يشبه النقاش الذي حدث في علم الاجتماع الصناعي في ستينيات القرن الماضي. ففي كلا الإطارين، كان التحليل يركز على طبيعة التنظيمات الحديثة المعقدة وكيف عملت هذه التنظيمات على "رَوْتَنَة" صنع القرارات وتكوين فئات جديدة من رجال الإدارة المتخصصين بقيمهم، وتدريبهم وولاءاتهم الخاصة. وفي منتصف إلى نهاية ستينيات القرن الماضي وإلى سبعينياته، تزايد النقد، في كل من علم الاجتماع المديني والصناعي، لموقع الإداريين هذا في محاولة لإثبات أن السؤال الأساسي هو من يدير المديرين وما طبيعة ملكية الموارد المدينية وضبطها، وخصوصاً موارد رأسمال تنمية الأرض؟ وهكذا، وحيثما أمكن، مثلاً، للإدارية أن تنظر إلى مشكلات الإسكان العام وتتطلب المزيد من التحديد الفعال للسياسات والتدريب الأفضل للعمال، فإن علماء الاقتصاد السياسي كانوا يسألون لماذا لا توجد مساكن كافية لأصحاب الدخول المنخفضة؟ تشير هذه المقاربة إلى أن المديرين المدينيين لم يكونوا ممثلين رئيسين بل موظفين من مستوى متوسط تقيدهم عمليات التغير التقني، والتصنيع والنظام الرأسمالي، وهذا الأخير هو الأكثر أهمية بالنسبة لعلماء الاقتصاد السياسي. وينظر الكثير من علماء الاقتصاد السياسي إلى المديرين المدينيين على اعتبارهم أدوات للرأسمالية لأنهم يمارسون قوانينهم وإجراءاتهم، بصورة أساسية، للسيطرة على المقيمين وتحقيق الأرباح لمصالح الأعمال.

وفي أوقات أقرب، أصبحت فكرة المديرين المدينيين تتعرض باضطراد إلى هجوم من اليمين، وكأنه ثَبَت أن ممثلي القطاع العام مدانون إذا هم عملوا ومدانون إذا لم يعملوا. وفي هذه المناقشات، يظهر المدراء المدينيون، وخصوصاً المخططين، على أنهم عقبات في سبيل التغيير أكثر منهم مَيَسِّرين له، لأنهم يمنعون العمل الفعال لتخصيص السوق، وبالتالي تثبيط النمو الاقتصادي. إن بروز "دعاة رَشادَة السوق" باعتبارهم مجموعة مسيطرة في إطار صنع السياسة يدل على زيادة التحول نحو استخدام السوق كوسيلة أكثر فعالية لتلبية المتطلبات الفردية

(بيوزي ١٩٩١). وتنظر الأرثوذكسية الجديدة إلى بيروقراطيي الوكالات الحكومية باعتبارهم "منظِّمين" يوجهون السلوك الاجتماعي ويثبطون مبادرات السوق. وهكذا، يُفضَّل تقليص دورهم والسماح باختيار فردي أكبر عن طريق تحجيم القطاع العام ورفع القيود التنظيمية عن الكثير من مجالات سياسة البرامج. ولكن، يجب أن يختار باقي الموظفين الحكوميين مذهباً إدارياً جديداً، يتوجه، أكثر بكثير، نحو التجارة، ويركز، على نحو ذي معنى، على الزبائن. يمكن اعتبار هجمات الإداريين من اليمين، في بعض جوانبها، بأنها ليست أكثر من مجموعة من الآيديولوجيين الذين يريدون ببساطة استبدال فلسفة الإداريين المدينية القديمة بفلسفة وهيكل جديدين يكون فيهما المديرون المدينيون أكثر إذعاناً لمعلميهم السياسيين ولا يسترشدون بأهداف الإنصاف أو العدالة بل الفعالية والمقبولية.

الاقتصاد السياسي المديني

إن المجموعة الأخيرة من التحاليل، هي تلك التي تعتمد على التعليم الماركسي. هنا، نجد تيارين كانا مؤثِّرين. الأول هو بحث كاستلس (١٩٧٧) وهارفي (١٩٧٣، ١٩٨٩، ١٩٩٠) في أواخر ستينيات القرن الماضي وسبعينياته الذي جدد التحليل الماركسي للمدينة من خلال الهجمات الجديدة على العمل الذي أوجده الإيكولوجيون والإداريون الذي كانا يعتبرانه، في أفضل حالاته، وصفياً وفي أكثرها سوءاً، تعتيماً أكثر منه تفسيراً آيديولوجياً للقوى الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل المدينة والحياة الاجتماعية فيها. وفي العودة إلى ماركس، كان كاستلس وهارفي يريان الطريق إلى أمام باعتباره تمييزاً لدورة رأس المال كما يعبر عنه الشكل المديني. ولذلك كانت المجالات الرئيسة الأربع في إطار التكوين الاجتماعي الرأسمالي الذي عرَّفه ماركس نقطة انطلاق للتحليل، أي عمليات الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك والتبادل ضمن المجتمع الرأسمالي وكيف كانت تتحقق في الإطار المديني. وفيما بعد، أضاف الكتَّاب الماركسيون المحدثون إلى هذه المجالات الأربعة الأولية مجاليْ المشروعية والتناقضات (كلمارتن، وثورنس وبيركه ١٩٨٥). ومثَّل التيار الثاني أولئك الكتَّاب الماركسيون المحدثون الذين تأثروا بمدرسة التنظيم الفرنسية وطوروا تحليلات تعتمد على نموذج أنظمة التراكم وأساليب التنظيم الاجتماعي. كانت هذه الرؤية تنظر إلى سبعينيات القرن الماضي باعتبارها فترة أزمة في النظام الرأسمالي العالمي أدت إلى "التغيير" حول مجموعة جديدة من النشاطات التي قادت الاقتصاد العالمي إلى مستوى جديد من النشاط العالمي وأشكال جديدة لعمليات التوزيع المكانية التي تؤدي إلى نشوء "المدن العالمية" التي تعتمد على الخدمات المالية والمعلومات (ساسن ١٩٩١، ١٩٩٤، ١٩٩٦، ١٩٩٩؛ نوكس وتايلور ١٩٩٥).

فيما يتعلق بالشكل الأول للتحليل–دورة رأس المال، والمدينة–كان من الضروري، لفهم عمل الإنتاج والمدينة، اعتبار المدينة كموقع لإنتاج السلع المادية وإعادة إنتاج قوة العمل. فمنذ الأيام الأولى للمدينة الصناعية، كان العمال ينجذبون إلى المدينة لتوفير قوة العمل لتوسيع معامل التصنيع. وأصبح العمال أيضاً مستهلكين للسلع الجديدة. وبما أن النظام الرأسمالي قد تغير بمرور الزمن، فقد حدثت ترتيبات مكانية جديدة، على الصعيدين

العالمي والمحلي، أدت إلى انحطاط بعض المدن ونمو مدن أخرى في مختلف أنحاء العالم. فقد كان رأس المال حراً نسبياً فتحول الإنتاج إلى أسواق العمل الجديدة والأدنى كلفة مما تسبب في تراجع التصنيع في المدن في الفترات الأقدم لتوسع الصناعة الرأسمالية (مسّاي ١٩٨٤). ويرى الماركسيون أن بنيان المدينة وشكلها المنتشر في القرن العشرين، نشأ من "حاجات" الإنتاج الرأسمالي للسلع. فقد كان من الضروري خلق المستهلك الفردي وخلق الطلب لهذه الأشياء كالسيارات الخاصة، وأواني الصيني، والمساكن، والطرق. لقد رأت هذه التحليلات في ضواحي المدينة شكلاً مثالياً للتوسع وتحفيزاً لطلب المستهلك وخلق مشاهد عامة للاستهلاك. (زوكين ١٩٩١).

إن التسويق، والإعلان، وصناعة الأذواق ومستويات الدخل الحقيقي هي التي توجه استهلاك السلع والخدمات. بدئياً، يمكن تحقيق استهلاك السلع والخدمات من خلال أجر الأسرة ذات الكاسب الوحيد. ولكن هذا كان يزداد صعوبة مع تقدم القرن العشرين، حتى أن حاجة الأسرة لقدرة كسب إضافية أصبحت واضحة في أواخر الخمسينيات، وأصبح دخل العمل بدوامين كاملين يعتبر ضرورياً لرفع حياة الأسرة إلى مستوى أعلى للدخل وبالتالي تمكينها من مواصلة المشاركة في الثقافة المعاصرة للمستهلكين. وقد لحظت هذا كتابة دولورس هايدن حول حلم الأمريكيين بامتلاك منزل و **السيدة كونسيومر**:

> عملت السيدة كونسيومر في الخمسينيات على نقل الاقتصاد إلى قمم جديدة. فالنساء اللائي كن يمكثن في البيت كنَّ يخبُرن ما سمته بتي فريدن الـ "صوفية الأنثى" وأعاد بيتر فيلن تسميتها الـ "صوفية المنزلية" ... ومع العزلة المكانية، جاء الضغط من أجل التكيف مع الاستهلاك. وراحت النساء ينضممن باطراد إلى القوة العاملة المأجورة، مع حاجة ربة المنزل التي تتأثر بسهولة بأفكار الآخرين إلى أن تكون مستهلكاً مسعوراً وعاملاً مأجوراً لدفع الفواتير العائلية (هايدن ١٩٨٠: ١٧٤).

هناك وجهان للاستهلاك المديني، أي، استهلاك فردي وآخر جماعي. فالبنيان المكاني المنتشر للمدينة مدين، في قسم كبير منه، لتوكيد الاستهلاك الفردي الذي ينشأ من مسكن مستقل يشغله مالك على قطعته الخاصة من الأرض. هنا، نشأ الشكل المديني الأكثر موصلية إلى استهلاك السلع، أي المدينة الأقل كثافة، التي يشغلها مالكون والموجهة بالنقل الخاص. والجانب الثاني هو الاستهلاك الجماعي. فقد توسع الاستهلاك الجماعي للسلع والخدمات كالرعاية الصحية، والتعليم، والنقل، والمتنزهات وأماكن الاستجمام مع تنامي السياسات الديموقراطية الاجتماعية لدولة الرفاه في ثلاثينيات وأربعينيات حتى تسعينيات القرن الماضي (دونليفي ١٩٧٩ ١٩٨٠؛ ساوندرز ١٩٩٠). وسببت الأزمة العالمية للنظام الرأسمالي في سبعينيات القرن الماضي إعادة تقييم دور الدولة، وبدأ، مع نشوء البرنامج الليبرالي المحدث في أواخر سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته، انخفاض في مستوى الإمداد الجماعي وتم تقبل إعادة التوكيد على الحلول الفردية والسوقية للتزويد بالسلع والخدمات. وظهر تغيير بنية بناء الدولة وتم إدخال خطط التهديف الأكبر و"دفع المنتفع" إلى التزود بالسلع الجماعية كالصحة، والتعليم، والنقل، والمساعدات الحكومية. كان يُتوقَّع رد فعل على هذا التغيير من قبل الذين تأثروا، وتنبأ كاستلس (١٩٧٧، ١٩٨٣) بنشوء حركات اجتماعية مدينية ورأى أن الصراعات المدينية الأساس سوف تحدث لتطوق

هذا التحول عما تقدمه الدولة إلى ما تقدمه السوق وسيوفر هذا بؤرة لتطوير أشكال جديدة للشعور الجمعي وبالتالي قوة دافعة للتغيير (لاو ١٩٨٦).

وهناك وجه إضافي لتحقيق الأرباح من عملية الاستهلاك هو أن الزمن الفاصل بين إنتاج السلعة وبين استهلاكها أخيراً هو عامل مهم يسهم في ثمنها. ولهذا السبب، نجد هناك ضغطاً لتقليص هذه الفترة من الزمن وتبسيط المراحل الفاصلة بين تصنيع السلعة وبيعها النهائي. وتشمل التكاليف التي يجب حسابها تكاليف إيصال القوة العاملة والمُدخلات الأخرى إلى مكان العمل، ونقل السلع المنتجة من مكان العمل إلى منافذ البيع بالتجزئة، وتوفير المستهلكين لمنافذ البيع بالتجزئة الناشئة. فالمولات الضخمة الجديدة الضخمة ومراكز التسوق خارج المدينة، كتلك التي نجدها في إدمونتون الغربية ومركز المترو في غيتسهيد، مهمة جداً لتشجيع المزيد من إنفاق المستهلكين (شيلدس ١٩٩٢، ١٩٩٦).

كان المجال الرئيس للتغيير في الاستهلاك المديني هو مجال البنية التحتية. فإنشاءات الطرق، وخصخصة السكك الحديدية، وإدخال النقل بأوعية الشحن الصندوقية وإصلاح المرافئ، وتطوير طائرات أكبر (جمبو جيت ٧٤٧ وإيرباص الجديدة المقترحة لحمل ما يزيد على خمسمئة مسافر) كلها مهمة مركزياً لتقليص الوقت والكلفة في هذا المجال. والمهم، قبل التوفير، هو التسليف والإمكانية التي يخلقها للإنفاق. وتتضمن الأمثلة الجيدة إنفاق المستهلك من خلال الشراء بالتقسيط وقروض تمولها الشركة، واستخدام بطاقات الائتمان والصيرفة الإلكترونية لشراء السلع. كانت هذه التغيرات عاملاً إضافياً في إعادة بناء الشكل المكاني للمدينة الرأسمالية حيث تربط الطرق الحرة "بيوت" العمال في الضواحي بأمكنة العمل وتشجع الدفع من أجل أنظمة النقل السريع من الضواحي إلى المراكز التجارية في المدينة. وفي هذه النقاشات والقرارات، عمل التأثير السياسي النسبي للنقل في الطرق، والنقل الخاص وجماعات الضغط في الخطوط الحديدية على صانعي القرار على صياغة النتائج بشكل حاسم.

في هذه الدورة لرأس المال، لا يتحقق الربح قبل أن يحدث البيع، ولهذا يعتبر التبادل مكوناً حاسماً. وتعمل صفقات السوق على تمكين السلع ، والعمل، والمواد، والسلع المنتهية من المبادلة بالمال، وهذا شرط مسبق للاستهلاك و"تحقيق فائض القيمة". وشراء الملكية، لا من أجل قيمتها الاستعمالية، بل من أجل قيمتها التبادلية، كان أيضاً عاملاً رئيساً في سوق الأرض المدينية. وقد أدت ضغوط المضاربة إلى نمط من الازدهار والأزمة خلال ستينيات إلى تسعينيات القرن الماضي، مما يعني أنه كان هناك رابحون وخاسرون أكثر مما كانت هناك سرعة مضطردة للتراكم (هامنت ١٩٩٩).

وأخيراً، تم اقتراح عاملين آخرين: الشرعية والتناقض. وهذا يقوي دور الدولة، قومياً ومحلياً، في تطوير المدينة. فالماركسيون ينظرون إلى دور الدولة باعتباره مُيَسِّراً كبيراً جداً للتطور الرأسمالي من خلال المحافظة على ظروف مواتية للتراكم والنشاط القائم على السوق. ولضمان هذا، تحتاج الدولة إلى أن تعترف الأكثرية بـ "شرعية" هذا النشاط، وهكذا تكون النشاطات الآيديولوجية للدولة جانباً مهماً يسهم في تطور المدينة. إن طبيعة قوانين التخطيط وحوافز الحكومة والتأييد مهمة للتطوير. ففي الكثير من البلدان، تم تكوين مناطق خاصة توفر

شروطاً مواتية للأعمال لتأسيس مغامرات جديدة كما في المناطق الاقتصادية الخاصة التي تكونت مؤخراً في الصين مثل بودونغ في شنغهاي. وهناك وسيلة أخرى لمساعدة رأس المال على تطوير النشاط، تكونت من خلال استخدام المنح التشجيعية، وخفض الضرائب، وأخيراً، هناك إعادة تطوير "الأماكن السمراء" كما في هومبوش، في الموقع الأولمبي ٢٠٠٠ في سيدني، بمساعدة المنح الحكومية (سيرله وباوندس ١٩٩٩). والمسألة الأخيرة للتناقض تنشأ من الحاجة إلى معالجة التناقضات المتأصلة ضمن الشكل الرأسمالي للإنتاج والعمل على تخفيف الإجراءات المتطرفة. فلا يمكن خفض الأجور بدرجة كبيرة لأن هذا يؤدي إلى عجز العمال عن شراء السلع، وهذا بدوره، يؤدي إلى فائض في السلع وهبوط في المبيعات، مما يسبب أزمة إفراط في الإنتاج. وهناك قوة أخرى متناقضة تعمل حول الحاجة إلى معالجة النزاع وضمان الشرعية للسياسات المتبعة. هنا نلحظ الاستعانة بلغة المصلحة العامة المنمقة لشرعنة العمل على كلا المستويين، القومي والمحلي، للحكومة.

وقد حللت مجموعة مؤثرة جداً من كتابات الماركسيين المحدثين، وخصوصاً داخل بريطانيا في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، العلاقة بين إعادة البناء الاقتصادي والتغير المديني والإقليمي والصراع السياسي. هنا، كان عمل مسّاي (١٩٨٤) هو الأكثر شمولاً وشد الانتباه إلى النتائج المكانية لتراجع التصنيع في هذه الفترة. فقد فقدت المناطق الصناعية البريطانية في الشمال الشرقي، والشمال الغربي والأجزاء الوسطى العمل الماهر مع إعادة بناء صناعات كبناء السفن، وصناعة الفولاذ، وصناعة السيارات. وكان قد تم نقل الكثير من هذه الصناعات إما إلى أجزاء أخرى من العالم، كنقل صناعة الفولاذ إلى كوريا الجنوبية، أو إلى مناطق ليس لها تاريخ سابق لهذا النوع من النشاط الصناعي، كـ "ولايات النطاق الشمسي" في الجزء الجنوبي من الولايات المتحدة. وقد نشأ سبب هذه الاختيارات الموضعية، جزئياً، من الثقافات الطبقية والسياسية في مناطق مختلفة مع انتقال الصناعة إلى أمكنة حيث يمكن الحصول على العمل بكلفة أقل دون اتحاد نقابي قوي، مما يساعد على زيادة معدلات تراكم رأس المال واستعادة الأرباح.

وفي ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، تم تبني تطوير "نظرية التنظيم"، أي التنمية بجذورها في الثقافة الماركسية الفرنسية، وخصوصاً عمل أغلييتا (جيسوب ١٩٩٠)، من قبل محللين مدينيين، وعلى الأخص أولئك الذين يحللون لوس آنجلس، كطريقة لتفسير "إعادة البناء المديني" (صويا ١٩٨٩؛ شتوربر وسكوت ١٩٨٩؛ ديفيس ١٩٩١). تسعى نظرية التنظيم هذه إلى تحليل أزمات التراكم الرأسمالي والحاجة إلى مجموعات جديدة من الآلية الاجتماعية تساعد على "تنظيم" شكل الرأسمالية، الذي يظهر. وهذا الشكل الجديد يعتبر مرناً، ومتقلباً ومشوشاً. يفصل أغلييتا "نمط التراكم" عن "نمط التنظيم" ويحتج بأن الرأسمالية تحتاج إلى جيل من الآليات الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي خلال فترات التراكم. وعندما ينهار نظام التراكم، فإن الأزمات تنجم في كلا البنائين الاقتصادي، والاجتماعي والسياسي، الأمر الذي يتطلب شكلاً جديداً من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي. ويحتج معظم التنظيميين بأنه كانت هناك، على مدى سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، فترة أزمة تسبب بها الإفراط في الإنتاج الذي أدى إلى تدهور الأرباح، وازدياد البطالة والحاجة إلى إعادة البناء لاستعادة المُرْبِحِيَّة إلى التراكم الرأسمالي. لقد اقتضى التركيز على "إعادة البناء" تحليلاً للنشاطات الاقتصادية،

كالانتقال إلى الخدمات المالية والاستهلاكية والمعرفة بعلم الاقتصاد، وتحليلاً مكانياً حيث انطوى تراجع التصنيع في مناطق مدينية ونقل النشاط من منطقة في الكرة الأرضية إلى أخرى على متضمنات رئيسة بالنسبة للنمو والانحطاط المدينيين (بلوستون وهاريسون ١٩٨٦، كوك ١٩٨٩، زوكين ١٩٩١). ويتواصل الجدل حول ما إذا كان قد تشكل، حتى الآن، نظام جديد للتراكم أو أنه سيتشكل فعلاً. ويتفق معظم التنظيميين على أن الفوردية في حالة انحطاط، ونحن في طريقنا إلى دخول عالم "ما بعد الفوردية". ولكن هناك اختلاف فيما يتصل بإمكانية أن ينتهي نظام جديد أو أنه سوف ينتهي. هارفي (١٩٩٠) هو المنظِّر الأول الذي كان أكثر يقيناً بشأن تشكل نظام جديد، وهذا النظام، كما يراه، هو نظام "التراكم المرن". ويعتمد هذا النظام على مجموعة عالمية أكبر من العلاقات البينية التي تجمعها مع بعضها بعضاً علاقات فردية تعاقدية. ويبدو هذا متناقضاً بشدة مع "النظام الفوردي" السابق، الذي كان:

معززاً بنشوء شركات كبيرة مع أرباح عالية تعتمد على أوضاع احتكارية تقريباً، ومفاوضة جماعية ونشوء طبقة عاملة موحدة في نقابات مع طبقة متوسطة ذات قدرات استهلاكية، وتناغم رائع مع الآلية الإدارية الكنسيانية Keynesian الاقتصادية الضخمة وإعادة التوزيع الحكومي (سمارت ٢٠٠١).

ومع ذلك، كان آخرون في هذا المنظور غير واثقين بأن نظاماً جديداً قد نشأ حتى الآن وغير متأكدين من أنه أصبح اليوم ممكناً أم لا. ويعكس هذا اهتماماً بالطريقة التي تتوقف فيها الدول القومية عن كونها عُقَداً في الاقتصاد الجديد. وعلى الأصح، تعتمد المجموعات الجديدة من العلاقات الاقتصادية التي نشأت على التدفق العالمي للمعلومات وعلى التعاملات المالية، وبالتالي لا تقيدها حدود أو حكومات قومية. وفي هذا العالم الناشئ، أمكن أيضاً أن تصبح المدن عُقَداً رئيسة، أكثر منها دولاً قومية. وأُشيرَ أيضاً إلى أن المدن تَستدرَج باطراد إلى التنافس مع مدن أخرى، ضمن "قوميتها" الخاصة وعبر الحدود القومية. ويمكن أن ينتج عن هذا النمط مجموعة من العلاقات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية الأقل ترابطاً والأكثر مرونة وهذه يمكن ألا تتحد إلى "نظام" واحد للتنظيم الاجتماعي (كِنيت ١٩٩٤).

نقد الاقتصاد السياسي المديني

تعرَّض تحليل المدينة الذي طوره علماء الاقتصاد السياسي المديني للنقد بسبب حتميته المفرطة، وتشديده على البنى المادية ورؤيته المحدودة للفعل البشري. لم تكن النظرية حساسة، بوجه خاص، للاختلاف في التجربة عبر مدن العالم. فلم تسلك كلها السبيل نفسها. وقد حاولت التنظيمات أن تواجه بعض هذه الاعتراضات من خلال توسيع المناقشة الماركسية لرؤية كيف تتشابك العلاقات الاجتماعية والسياسية مع القوى الاقتصادية لصياغة الأنماط القومية الخاصة للتراكم. ولكن القوة الدافعة الأساسية للنظرية هي، في النهاية، علاقة الأجر وعدم توازن القوة بين من يسيطرون على وسائل الإنتاج وأولئك الذين يجب أن يعملوا من أجل الأجور. وهكذا، تشدد النظرية على العلاقات البنيوية أكثر من تشديدها على فعل الممثلين المختلفين وتستبعد بفعالية أولئك الذين

ليسوا ضمن القوة العاملة المأجورة النظامية. وقد سبب هذا نقداً متزايداً عندما تعرضت قوة العلاقات الطبقية، باعتبارها أساس التنظيم الاجتماعي، للتحدي في الجزء الأخير من القرن العشرين بنشوء أشكال أخرى للحركة الاجتماعية. إن التفكك الحقيقي في المجموعة المترابطة للعلاقات الاجتماعية والسياسية التي شدت التنظيمات الانتباه إليها، على اعتبارها جزءاً من "الأزمة"، حرر أيضاً مجموعة كاملة من القوى الأخرى الاجتماعية للتغيير كالإثنية، ونوع الجنس، والسلام، والبيئية، التي وفرت أيضاً مصادر بديلة للتعبئة الاجتماعية التي أسهمت في الطبيعة الأكثر تفككاً للعلاقات الاجتماعية والسياسية عند نهاية القرن العشرين.

شجعت زيادة التشديد على التنوع على ظهور نظرية بعد بنيوية وبعد حديثة تتضمن مجموعة سياقية وتوافقية أكثر للتعليلات ورفضت الشكل العالمي للتعليل المفضل في إطار التقاليد الاقتصادية السياسية. وسوف ندرس، إلى حد أبعد، هذه التيارات الأحدث للنظرية في الفصل الرابع.

خلاصة

درسنا في هذا الفصل نمو وتطور المدينة الصناعية، التي هي التمثيل الرئيس للمدينة الحديثة. وقد تطور التحليل المديني جنباً إلى جنب مع هذا التطور ووفر عدداً من العدسات لرؤية التغيرات التي حدثت في الحياة المدينية. والعدسات الأربع التي استعرضناها هنا هي عدسات مدرسة التعارض، ومدرسة شيكاغو للبيئة المدينية، والإداريين المدينيين والاقتصاديين السياسيين. وفي العقود الأخيرة من القرن العشرين، أصبح السؤال الرئيس: هل وصلنا إلى مرحلة جديدة من التحول؟ هل نخلِّف وراءنا "العالم الحديث" الذي نشأ من مجموعة من التغيرات المتبادلة، السياسية والاقتصادية والمكانية، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لندخل عالم "ما بعد الحداثة؟" يرتبط الجانب الرئيس من هذا الجدل بتركيب السكان، المدينيين والريفيين، وتوزعهم، ونمط الهجرة. وسوف نتناول هذه العوامل قبل أن نلتفت إلى دراسة مناقشات ودليل الانتقال إلى العالم المديني العولمي لما بعد الحداثة.

الفصل الثالث

التغير الديموغرافي والمدينة

مقدمة

إن التحول الديموغرافي العالمي هو واحد من الملامح الرئيسة للقرن الحادي والعشرين والملمح الحاسم بالنسبة للشكل العالمي للتنمية والتغير المدينيين وسرعتهما. ومنذ عام ١٩٦٨، حيث نُشِر كتاب إيرلخ، *القنبلة السكانية*، تركز النقاش على نتائج سرعة تكاثر السكان والحاجة إلى تعديل معدلات الخصوبة لضمان ألا يتجاوز عدد السكان سعة حَمْل الكوكب ولئلا تصبح نبوءة مالتوس الكئيبة واقعاً. وهكذا، أصبحت السياسة السكانية تدور، بصورة رئيسة، حول تنظيم النسل وخفض معدلات التكاثر، خصوصاً في الأجزاء النامية من العالم، كما في الصين حيث تتم تنشئة أسرة الطفل الواحد. ولكن، هناك تغيرات أخرى مهمة ضمن الخليط السكاني. فالتوزع الإقليمي للسكان متغير عبر الكرة الأرضية، وتهرم بلدان بسرعات مختلفة، وما تزال التوازنات الريفية–المدينية تميل باتجاه المدن. وبالتالي، حتى لو وصل عدد السكان عموماً إلى الذروة في مرحلة ما من الألفية الحالية، فإنه ستكون هناك تغيرات عميقة في التوزع والمظهر الجانبي، مما سيؤثر على البناء الاجتماعي، والقدرة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية السياسية بين الدول القومية والجماعات العرقية التي تنشأ من التغيرات النسبية في حجم وشكل التجمعات السكانية داخل المدن حول العالم.

ديموغرافية المدن العالمية

إن أول سؤال يجب أن نقوم بدراسته هو ماذا يحتمل أن يكون عليه إجمالي عدد سكان العالم الذين يحتاجون إلى الإيواء في مستوطنات، أي هل سيكونون مدينيين أو ريفيين؟ وأين سيتركز هذا العدد من السكان (أندريو ١٩٩٩)؟ إن حجم سكان العالم هو وظيفة الزيادة الطبيعية وتبدل مدى العمر. فمتوسط العمر المتوقع يزداد، عندما تتحسن الأحوال الاقتصادية، والاجتماعية والصحية. ويتأثر توزع السكان أيضاً داخل وبين المدن، والأقاليم والأمم بأنماط الهجرة. وهكذا، فيما يتعلق بالهجرة، من الضروري أن ندرس ليس فقط الحركة الريفية إلى مدينية، ولكن أيضاً الحركة المدينية إلى ريفية، ودولية، والمدينية إلى مدينية والريفية إلى ريفية.

ما يزال عدد سكان العالم ينمو بمعدل سريع مع أن هذا النمو غير منتظم تماماً في مختلف بلدان العالم. وعلى الرغم من أنه يُتوَقَّع اليوم للنمو أن يتباطأ، وأخيراً يبلغ ذروته حوالي منتصف القرن الحالي، فإننا ما نزال نشهد زيادة في إجمالي النمو (الصورة ٣–١). فقد حظي طفل البليون السادس إلى العالم بالترحيب رمزياً من قبل كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، في سيراييفو في تشرين الأول عام ١٩٩٩. ومع أن العالم زاد هذا البليون الأخير خلال فترة قصيرة من الزمن أمدها ١٧ سنة، فإن سرعة النمو تتباطأ. ففي عام ١٩٩٨، كان عدد سكان العالم ٥.٩ بليوناً. ومن عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٥، كان هناك نمو ثابت بمعدل ١.٧% سنوياً. وخلال

السنوات الخمس الماضية، هبط معدل النمو إلى ١.٣% فقط سنوياً (مركز الأمم المتحدة للعمران البشري ٢٠٠١). وقد حدث ٨٠% من هذا النمو السكاني في المناطق الأقل تطوراً من العالم. إن تقديرات النمو للمستقبل دائماً مشكوك فيها إلى حد ما لأنها تعتمد على مجموعة من الافتراضات حول سلوك الخصوبة عند السكان. وهكذا، فإن تنبؤات الأمم المتحدة تغطي مدى من خيارات الخصوبة العالية إلى المنخفضة. فالتنبؤ المتوسط يرى أن عدد السكان سوف يرتفع إلى حوالي ٨.٠٤ بليون بحلول عام ٢٠٢٥ ويبلغ الذروة، ٩.٣٧ بليوناً تقريباً، عام ٢٠٥٠، في حين يفترض الخيار الأعلى سرعة أبطأ للهبوط في نمو السكان، وبالتالي يعطي إجمالياً قدره ١٠.٧ بليوناً عام ٢٠٥٠. وأخيراً، في الشكل المغاير الأدنى، يُفترض أن يقدم الهبوط الأكثر سرعة في عدد السكان تقديراً بحدود ٧.٣ بليوناً في التاريخ نفسه. وتفترض إسقاطات النمو، المتوسطة والعالية، أن عدد سكان العالم، بعد ٢٠٥٠، سوف يستقر ثم يبدأ بالهبوط.

إن ما تُظهِره الأرقام هو أن العدد الإجمالي للسكان ما زال يتزايد، على الرغم من الهبوط في معدل الخصوبة في الكثير من البلدان نتيجة للسياسات السكانية الواضحة، كما في جمهورية الصين الشعبية، والتغيُّرات الاجتماعية في البلدان الغربية كتأخر الحمل، وتغيُّر وضع النساء ودورهن في المجتمع والقوة العاملة، وانخفاض معدلات الزواج. وما يزال معدل الخصوبة العالمي الحالي، الذي يقدر بمتوسط ٣ أطفال للمرأة الواحدة، بحاجة إلى تخفيض (استبدال) إلى ٢.١ بحلول ٢٠٣٥ لتحقيق هدف الـ ٩.٤ بليوناً المتوقع في نبوءة المستوى المتوسط. ونمط الخصوبة متفاوت جداً عبر العالم بسبب وجود بلدان عالية الخصوبة وأخرى منخفضة الخصوبة. فنجد في البلدان المتطورة، بوجه عام، أدنى مستويات الخصوبة. وفي البلدان العالية الخصوبة كالباكستان، والصين، والهند، وأندونيسيا، ما تزال المعدلات أعلى بكثير من ٢.١ طفلاً للمرأة الواحدة، ويعتبر هذا المعدل مستوى للاستبدال. ومنذ عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٠، كانت الهند والصين مسؤولتين عن ٢١% و١٥%، على التوالي، من نمو عدد السكان في العالم. والبلدان العشرة التي يُتوقَّع لها أن تحقق الإسهام الأكبر في عدد سكان العالم خلال العقود التالية، إضافة إلى البلدان الأربعة الآنفة الذكر، هي: نيجيريا، والبرازيل، وبنغلاديش، والمكسيك، والفيليبين والولايات المتحدة الأمريكية. أما وضع المملكة المتحدة فمثير للاهتمام، لأن هذا النمو فيها هو في إطار بلد متطور، وبالتالي يبدو ضد الاتجاه العام. ولكن النمو يحدث هنا بين السكان الأسبان والأمريكيين السود أكثر منه بين الناس من أصل أوروبي.

لقد تم، منذ زمن طويل، توطيد العلاقة بين الخصوبة والوفرة من خلال البحث الديموغرافي والاجتماعي. وقد أشارت هذه الأحداث التقليدية كازدهار المصارف والوالدية (١٩٥٤) إلى الانخفاض في حجم الأسرة في أوساط الطبقات الوسطى البريطانية لكي تضمن لأطفالها أفضل الفرص في التعليم والتقدم الاجتماعي. ثم إن زيادة أمد البقاء الذي حدث من خلال التحسن الصحي والاجتماعي للبيئة الفيزيائية في المدن المتقدمة في العالم قلل الحاجة إلى عدد كبير من الأطفال، الأمر الذي أدى إلى هبوط في معدل الولادة. وهكذا، فإن معدلات الولادة تميل إلى الهبوط عندما ترفع البلدان مستوى وفرتها وتطورها. وقد ظهر هذا في بيانات كل البلدان في تسعينيات القرن الماضي باستثناء أفريقيا. وفي أفريقيا، هناك إشارات لبدء الهبوط في بعض البلدان في شرق وجنوب

أفريقيا. هنا، يتعقد الوضع والمعلومات نتيجة لعدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى هجرات على نطاق واسع و"تطهير" عرقي يترافق بصراعات بَيْعِرْقِيَّة (كما حدث في راوندا، وأوغندا، وزائير، وغيرها). وهناك أيضاً تأثير الأمراض على السكان، وخصوصاً الإيدز (متلازمة نقص المناعة المكتسب). ففي البلدان الافريقية التسعة والعشرين حيث تمت دراسة تأثير الإيدز، فإن الأمد المتوقع للحياة عند الولادة سوف يبقى منخفضاً. ويُتوقَّع أن يصل الأمد المتوقع للحياة، بحلول عام ٢٠١٥، إلى ٤٧ سنة بدلاً من السنوات الـ ٦٤ المقدرة دون وباء الإيدز. وهكذا عمل الإيدز على تقصير أمد الحياة بمعدل ١٧ سنة. ومن الواضح أن هذا يمارس تأثيراً مهماً على نمو السكان (مركز الأمم المتحدة للعمران البشري ١٩٩٦، ٢٠٠١؛ راكودي ١٩٩٧).

نتوقع للبلدان النامية، خلال العقود القادمة (بين ١٩٩٥ و٢٠٥٠)، أن تسهم في إجمالي عدد سكان العالم بحوالي ٣.٦٨ بليون نسمة. وخلال الفترة نفسها، سيتقلص عدد السكان في العالم المتقدم بحوالي ١٠ ملايين. وسوف يؤدي هذا إلى تغيرات إقليمية مهمة، تؤثر على البرامج السياسية والاقتصادية على الصعيد العالمي.

والأكثر احتمالاً أن تكون آسيا وأفريقيا هما المنطقتان اللتان يتركز فيهما النمو السكاني، الأمر الذي يعكس الصورة الديموغرافية الراهنة لمعظم هذه المجتمعات. وبوجه عام، يحتمل أن يكون في آسيا بليونان إضافيان من البشر عند منتصف القرن. وستكون سرعة انخفاض النمو، عام ٢٠٠١، بمعدل هبوط من ثلاثة أطفال إلى ٢.٤٥ للمرأة الواحدة. وسيكون هذا المعدل أيضاً متفاوتاً عبر بلدان آسيا، ففي اليابان، على سبيل المثال، نجد أعلى نسبة في العالم للسكان الذين يهرمون بسرعة، وسوف يواجه هذا البلد هبوطاً حقيقياً إذا استمرت الأوضاع الديموغرافية الحالية داخل المجتمع، لأن معدل الخصوبة هبط بصورة جوهرية إلى ما دون معدل الاستبدال. وفيها أيضاً أكثر من ٢٥% من السكان من الفئة العمرية ٦٥ عاماً (المركز الدولي لأمد الحياة ١٩٩٦). وتشير التنبؤات الطويلة الأمد، التي نشرتها وزارة الصحة والرفاه، إلى أن عدد السكان يمكن أن يهبط إلى "حوالي ٥٠٠ عام ٣٠٠٠". وهذا يعود إلى أن معدل الخصوبة عند النساء اليابانيات هو، في المتوسط، ١.٤ طفلاً للمرأة الواحدة، وهو، في الواقع، دون مستوى الاستبدال (براون وريفس ١٩٩٩).

أفريقيا هي المنطقة الأخرى التي ما يزال فيها معدل الخصوبة مرتفعاً ونتوقع أن تسهم هذه المنطقة بـ ١.٣ بليوناً في إجمالي عدد سكان العالم. هنا، عمل ارتفاع معدل الخصوبة على تعديل معدل الوفيات الذي سببته سلسلة من الحروب، وحوادث المرض والكوارث الطبيعية التي وقعت في العقود الأخيرة من القرن العشرين. فإذا ما عُدِّلَت هذه الأسباب، فإن نمو السكان سوف يتسارع.

وفي أمريكا اللاتينة، يبدو أن نمو السكان قد تباطأ وتوطد نمط منخفض للخصوبة، كما في البرازيل، حيث هبط معدل الخصوبة عند النساء البرازيليات من ٦.٣ في ستينيات القرن الماضي إلى ٢.٣ طفلاً اليوم لكل امرأة. ولكن هذا لن يحول دون شيء من النمو الإضافي وبالتالي، زيادة في إمكانية الخصوبة، بسبب الطبيعة الفتية نسبياً لأكثر السكان. ونتوقع أن يصل النمو هنا إلى حوالي ٣٣٤ مليوناً. وعلى العكس من نمط النمو هذا، فإنه يُقدَّر أن عدد السكان الأوروبيين سيهبط بحدود ٢٧ مليوناً بحلول عام ٢٠٢٥ و٦٤ مليوناً إضافية في الفترة بين ٢٠٢٥ و٢٠٥٠. إن هذه التغيرات سوف تؤثر، بدرجة مهمة جداً، على التوازن العالمي في عدد

سكان العالم. ففي تسعينيات القرن الماضي، كان نصيب أوروبا من عدد سكان العالم ١٢.٨%، وكان هذا مماثلاً لنصيب أفريقيا. وفي عام ٢٠٥٠، على افتراض انخفاض ٧٤ مليوناً ونمو ١.٣ بليوناً لأفريقيا، فإن أوروبا سوف تضم فقط ٦.٨% من عدد سكان العالم في حين ستضم أفريقيا ٢١.٨%.

إن العامليْن الديموغرافييْن الرئيسيْن، اللذين يشكلان النمو في عدد السكان، هما عدد الولادات الحية ومتوسط العمر المتوقع بين السكان. فقد تحسنت معدلات البقاء عند كل من الأطفال والكبار في البلدان النامية، ولكنها ما تزال دون مثيلاتها في البلدان المتقدمة. ومع ذلك، فإن الفجوة تنغلق. ففي الهند، تحسن بقاء الأطفال، مما يعطي معدلاً إجمالياً للخصوبة مقداره ٤ أطفال للمرأة الواحدة، وهو، في الواقع، أعلى من مستوى الاستبدال. علاوة على ذلك، ازداد متوسط العمر المتوقع للسكان، إلى حد مثير، من معدل ٤٥ سنة في ستينيات القرن الماضي إلى ٦٢.٥ سنة في تسعينياته. وهذان العاملان مجتمعين، يفسران قوة النمو في عدد سكان الهند. ويُنظَر إلى الأطفال الذكور على اعتبارهم مصدراً مهماً للقوة، وبالتالي فإن بقاءهم يُعتبَر حاسماً بالنسبة للرفاهية الطويلة الأمد لأسرهم في الكثير من البلدان النامية. وكثيراً ما تكون هناك مسافة ضئيلة في طريق نظام الرفاهية، وما تزال وراثة الأرض توفر فرصاً محدودة للنساء تجعل إنجاب الأطفال الذكور مسألة مهمة بالنسبة لهن. وفي مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد عام ١٩٩٦ حول العمران البشري (هابيتات ٢)، كانت النقاط الرئيسة للنقاش تتركز على مسألة حقوق النساء بالأرض وبالتالي حق الاختيار في الحياة. فالكثير من عقود الزواج تقوم حول سهولة الوصول إلى توزيع الأرض والسيطرة عليها. إن واحدة من نتائج البقاء الكبير للسكان ومحدودية حرية الوصول إلى الأرض تتمثل بخلق فائض في عدد السكان الريفيين الذين يجدون أنفسهم في وقت لاحق مجبرين على الهجرة إلى المدينة بحثاً عن العمل والدخل.

تغيرات في بنية الأسرة[1]

ولكن النمو في إجمالي عدد السكان ليس هو العامل الوحيد في تكوين الطلب على السكن والذي يشكل بالتالي سرعة النمو المديني وطبيعته. والمتغير الآخر المهم هو بنية الأسر واستقرارها الطويل الأمد. فقد أصبح حجم الأسرة وبنيتها واحداً من أكثر مثيرات النمو أهمية في المجتمعات المتطورة التي تواصل الضغط من أجل المزيد من بناء المساكن، حتى في تلك المجتمعات التي هبط فيها معدل الخصوبة إلى أدنى من مستوى الاستبدال.

لقد شهدت أواسط القرن العشرين طفرة في الزواج وتدفقاً للأطفال في البلدان المتطورة في أوروبا، وأمريكا، واستراليا. حدث هذا نتيجة للتأخر في الزواج والولادة اللذين سبَّبهما الركود العالمي في ثلاثينيات القرن الماضي وانقطاع أساليب حياة الناس تحت تأثير الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥). وقد عمل الرخاء والاستقرار النسبيين في خمسينيات وستينيات القرن الماضي على تشجيع تضخم عدد السكان. وكان هذا زمن النشوة

[1]-الأسرة household، ونقول الأسرة المعيشية، وهي وحدة اجتماعية اقتصادية تتكون من جميع الأشخاص الذين يشتركون في وجباتهم الأساسية وفي مسكن واحد حيث يضم أفراد الأسرة وبعض الأقارب والخدم. أما كلمة عائلة family فهي وحدة بيولوجية واجتماعية تضم فقط الزوجين المرتبطين ارتباطاً زواجياً أو دموياً-المترجم.

الاجتماعية الذي تميز بالثقة الواسعة بالقدرة التقنية للعصر على حل مشكلات النمو الاقتصادي والمديني. ولكن هذه التفاؤلية تحطمت حوالي نهاية الستينيات عندما بدأت تظهر القيود على النمو، وعندما بدأ تدمير البيئة، الذي كانت تسببه زيادة استهلاك المجتمعات للطاقة، يتسرب إلى وعي مجتمعات الرخاء. وقد طرح "الربيع الصامت" لراشيل كارسون، وتحدي إيليتش (١٩٦٨) فيما يتعلق بتضخم عدد السكان، وظهور الحركات الخاصة بالبيئة، والسلام، والمضادة للطاقة النووية والحركات النسوية أسئلة حول "استدامة" الجوانب الاجتماعية والبيئية لازدهار الضواحي.

إن ازدهار الضواحي في خمسينيات وستينيات القرن الماضي حفز نمو اقتصاد المستهلك وزيادة الطلب الإجمالي على الإسكان. كان هذا عصر الليفيتتاون Levittowns في الولايات المتحدة ونشوء الجدل حول ثقافة الضواحي وأسلوب الحياة الذي يحل محل أسلوب الحياة المديني (ثورنس ١٩٧٢). وقد اعتُبِر الهرب إلى الضواحي بمثابة انعكاس للديموغرافيا والممارسات المكونة للأسر التي قامت بها أفواج الرخاء بعد أربعينيات القرن الماضي. فقد أحبوا الملكية الخاصة للبيوت والمساكن المنفصلة بفضاء لإنشاء العائلة[1]. وأشار التحليل إلى قوة "النزعة العائلية" ضمن هذه المجموعة. كان العمل وسيلة لغاية–حياة العائلة في ضواحي مزدهرة. كانت الحياة تركز على الطفل وعلى المؤسسات المحلية المرتبطة بإنجاب الأطفال وحياة العائلة–المدرسة، والضرائب في الموضع والمحافظة على المنطقة وضمان قاعدتها الضريبية، والبحث عن أشكال جديدة للراحة والسلع الصامدة للمستهلك (سيلاي وسِمْ ولوزلي ١٩٥٦). فأدى هذا إلى سجالات حول الخصخصة والميل إلى الشأن الخاص (بولاي ١٩٧٨).

تحول تدفق الأطفال إلى "أزمة" أطفال في أواخر ستينيات القرن الماضي وعقوده الأخيرة. فقد انخفضت معدلات الخصوبة، وأصبح الزواج أقل استقراراً، وبالتالي ظهر تنوع أكبر في حجم الأسرة وشكلها. وما وصفه بعض الديموغرافيين بأنه ازدهار زواج الصدى، عندما بلغت أفواج أطفال التدفق سن الزواج والإنجاب، لم يسبب زيادة في معدل الخصوبة، كما كان يُتوقَّع، بل هبوطاً. لقد تزوج هذا الجيل متأخراً، وكان الكثير يتأخر في الإنجاب أو يختار البقاء دون أولاد (كميرون ١٩٩٧). وبالنسبة للنساء، توفر عدد أكبر من الفرص للخيارات المهنية والقدرة على التحكم بمعدل الخصوبة، وهكذا أصبحت صناعة القرارات متاحة الآن. علاوة على ذلك، حدثت تغيرات رئيسة في القيم الاجتماعية فيما يتعلق بدور النساء والرجال في المجتمع. هنا، كان مهماً، بوجه خاص، ظهور الموجة الثانية للحركة النسوية وتحديها للبناء البطريركي واتجاهاته. وكان الكتَّاب القائلون بالمساواتية الجنسية مجموعة رئيسة في نشوء نقد الضواحي والطريقة التي تقيد فيها النساء وتحرمهن من حقوقهن (هايدن ١٩٨٠؛ ماكدويل ١٩٨٩، ١٩٩٧؛ مسَّاي ١٩٩٤).

لقد خلق التأثير الصافي لهذه التغيرات الاجتماعية والديموغرافية الكثير من الأسر الأصغر وسبب أيضاً عدم استقرار أسري أكبر. وعائلة الطفل الواحد اليوم هي الأسرة الأسرع نمواً في العديد من البلدان. ففي أمريكا، نمت هذه العائلات من ٩.٦٥% من مجموع العائلات عام ١٩٧٦ إلى أكثر من ١٧% عام ١٩٩٨. وفي

[1]-انظر الحاشية في الصفحة السابقة-المترجم.

ألمانيا، بلغت نسبة عائلات الطفل الواحد ٥٠% من أصل ١٢.٩ مليون عائلة كان لديها أطفال عام ١٩٩٩، وفي البر الصيني، هبط معدل الولادة إلى حد بدأت معه الحكومة الصينية تعاود التفكير في سياستها المتعلقة بسياسة الطفل الواحد.

الشباب إزاء الشيخوخة

إن واحداً من التغيرات البعيدة المدى التي تحدث هو تبدل التوازن بين الناس الأصغر والأكبر سناً. وينشأ هذا من التغيرات في سلوك الأفواج الأصغر سناً والزيادة في مدى العمر. فقد حدث بين الشباب نمو لأسرة الطفل الواحد أو لأسرة دون أطفال. وفي الحد الآخر من الحياة، حدثت زيادة في مدى العمر وأفواج معمرة كبيرة نسبياً تعكس فترات الخصوبة الأكبر، وخصوصاً جيل تدفق الأطفال. والنتيجة الصافية هي أن سكان العالم سوف يشيخون بسرعة أكبر خلال السنوات الخمسين التالية. ففي عام ١٩٩٨، كان العمر المتوسط في العالم ٢٦.١. وسيرتفع هذا العمر إلى ٣٧.٨ عام ٢٠٥٠. إن جزءاً من هذا التغير يفسر هبوط نسبة الأطفال ضمن العدد الإجمالي للسكان (الصورة ٣-٢). ففي عام ١٩٩٨، كان الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر يشكلون ٣٠% من سكان العالم، في حين كان أولئك الذين تجاوزوا الستين من العمر يشكلون ١٠%. وتشير التوقعات المستقبلية إلى أن نسبة الأطفال سوف تهبط، بحلول عام ٢٠٥٠، إلى ٢٠% في حين ستتضاعف إلى أكثر من ٢٢% نسبة من تجاوزوا الستين من العمر. وهذا يعني، في الأرقام الحقيقية، زيادة عدد من هم فوق الستين من العمر من ٥٨٠ مليوناً إلى بليونين. وستكون أوروبا هي المنطقة من العالم الأكثر تأثراً بهذه التغيرات حيث ستهبط فيها نسبة الأطفال من ١٨% (١٩٩٨) إلى ١٤% (٢٠٥٠)، وسيكون السكان أكبر سناً في جنوب أوروبا، وخصوصاً إيطاليا، واليونان وأسبانيا، مع المعدلات الراهنة للخصوبة ١.١٥ و١.١٨، التي هي من بين المعدلات الأدنى في العالم، وستؤدي هذه المعدلات، في حالة عدم تغيرها، إلى هبوط جوهري في عدد السكان في إيطاليا وأسبانيا بحلول عام ٢٠٥٠. والمحافظة على عدد السكان في هذه البلدان دون تغيير مهم في سلوك الخصوبة وتتطلب هجرة ضخمة. وسوف يسبب هذا تنوعاً أكبر، من الناحيتين الثقافية والاجتماعية، ولكن سيخلق أيضاً شعوراً بأن إيطاليا "لم تعد إيطالية". وفي قمتهم عام ٢٠٠٠، وجه قادة الاتحاد الأوروبي، الذين أدركوا المضامين السياسية لهبوط عدد السكان، رسالة إلى ٣٨٠ مليون مواطن لـ "إنجاب المزيد من الأطفال". واليوم، يسبب هبوط عدد السكان نقصاً في الأيدي العاملة عبر أوروبا ويتجه هذا النقص إلى التفاقم. ولكن حل هذه المشكلة عن طريق المزيد من الهجرة يفاقم التوترات البَيْعرقية التي ظهرت في العديد من البلدان الأوروبية التي هي غير شعبية من الناحية السياسية. ولهذا، يتم التركيز اليوم على المزيد من الأطفال من خلال الحض ومجموعة كبيرة من الحوافز المالية الجديدة لتشجيع الآباء الأوروبيين على إنجاب المزيد من الأطفال. وتُظهِر الدراسات الأوروبية الحديثة أن معظم الأزواج الأوروبيين يريدون المزيد من الأطفال ولكن التحدي الذي يمنعهم هو توازن العمل وحياة العائلة. وعلى العكس، اكتشفت دراسة استرالية حديثة أن التفسير، في معظمه، لم يكن العمل والسيرة المهنية الموجهة، ولكن يتمثل فقط بفقدان الاهتمام. وتستشهد الدراسة بقول امرأة عمرها ٣٢ سنة:

"لا أشعر بدوافع أمومية وأنا منشغلة جداً بأمور أخرى". وتشير الدراسة إلى أن الأهداف الشخصية والاجتماعية تصبح أكثر تنوعاً وكون المرء دون أطفال أكثر قبولاً من الناحية الاجتماعية. ولهذا، فإن مسألة أن يكون للمرء أطفال أو لا هي مسألة خيار (المعهد الاسترالي للدراسات العائلية ١٩٩٦).

وكما تُظهِر الصورتان ٣-٣ و٣-٤، فإن النمو الأبعد سيكون في أعداد من يتجاوزون الثمانينيات من أعمارهم. كانت هذه المجموعة، في عام ١٩٩٨، تشكل ١.١% ويُتوقَّع لها أن تزداد إلى ٣.٩% عام ٢٠٥٠. وضمن هذه الزيادة، سيكون عدد النساء أكبر من عدد الرجال، كما يظهر في الصورة ٣-٤.

إن شيخوخة السكان التي تقترن بسرعة هبوط معدل الخصوبة تطرح مشكلة زيادة نسبة المسنين المتقاعدين مقارنة بعدد السكان ممن هم في سن العمل الذين يواصلون عملهم. ويؤدي هذا بدوره إلى زيادة في معدل الإعالة. وقد سبب هذا، منذ سبعينيات القرن الماضي، وخصوصاً في البلدان المتطورة، تغيراً مهماً في الصور الديموغرافية. ففي عام ١٩٥٠، كان هناك ١٣١ مليوناً من سكان العالم يتجاوزون الخامسة والستين من العمر. وفي عام ١٩٩٥، تضاعف هذا الرقم ثلاث مرات إلى ٣٧١ مليوناً. ويُتوقَّع أن يرتفع هذا الرقم، بحلول عام ٢٠٢٥، إلى أكثر من ٧٤٢ مليوناً، وإلى ١.٤ بليوناً بحلول عام ٢٠٥٠، أي إلى ١٠% من سكان العالم (٦.٤% عام ٢٠٠٠). إن واحدة من نتائج النمو السكاني للمواطنين المسنين هو ظهور الجدل حول قدرة المجتمعات المختلفة، التي يشكل فيها هؤلاء مكوناً أساسياً ونمائياً، على تمويل هذا القطاع من السكان. ويتركز الجدل على درجة الإعالة والكلفة المقدرة للشيخوخة عادة بلغة الراتب التقاعدي والرعاية الصحية. هذه المشكلة أعظم في البلدان المتطورة ضمن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. فقد خلصت دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي إلى ما يلي:

> في ظل وجود الترتيبات العامة لمعاش التقاعد، التي تعوِّل بقوة على خطط "ادفع في حين تقوى على الدفع"، بدأت شيخوخة السكان تسهم في الضغوط المالية في معظم البلدان الصناعية الرئيسة، ويحتمل أن تتفاقم هذه الضغوط خلال العقود القليلة القادمة (شاند ودجيجر ١٩٩٦).

كان تفسير "المشكلة" تفسيراً يعتبر فيه المسنون الذين يسحبون الرواتب التقاعدية، على الصعيد العالمي، عبئاً على الأجيال الناشئة، وقد استخدمت آنئذٍ هذه اللغة المنمقة لخلق زخم سياسي من أجل تبني رعاية اجتماعية وتغطيات تقاعدية أكثر تقييداً.

إن البلدان التي ظهر فيها هذا الجدل في تسعينيات القرن الماضي هي: الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وكندا، واليابان[1] وأوتياروا/نيوزيلندة. في الحالات الأربع الأولى، نجد نمواً قوياً في نسبة أولئك الذين يتجاوزون الخامسة والستين خلال السنوات الخمسين التالية أو حولها (انظر الجدول ٣-١) مما يرفع معدل الإعالة إلى حد

[1]-من أجل دراسة شاملة للتغيرات في شرق آسيا، انظر المركز الدولي لمدى العمر (اليابان) (١٩٩٦).

مثير. علاوة على ذلك، تُظهِر البيانات نمواً قوياً عند المسنين جداً، أي الذين يتجاوزون الخامسة والسبعين، مما يعني احتمال فترة أطول للإعالة العالية مع ما يلازمها من ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية إضافة إلى المعاشات التقاعدية.

الجدول ٣-١: الاتجاهات الديموغرافية ومعدلات الإعالة، ١٩٩٥-٢٠٥٠

الاتجاهات الديموغرافية	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠	٢٠٥٠
الولايات المتحدة						
السكان	١٠٠	١٠٤.٨٠	١١٣	١١٩.٨٠	١٢٤.٧٠	١٢٧.٢٠
معدل الإعالة للمسنين	١٩.٢٠	١٩	٢٠.٤٠	٢٧.٦٠	٣٦.٨٠	٣٨.٤٠
معدل المسنين جداً	٤٢.٧٠	٤٦.٣٠	٤٥.٨٠	٤٠.٥٠	٤٥.٨٠	٥٥.٦٠
إجمالي معدل الإعالة	٥٢.٧٠	٥٢	٥٠.٥٠	٥٧.٤٠	٦٨	٦٨.٨٠
كندا						
السكان	١٠٠	١٠٥	١١٣.٢٠	١١٩.٧٠	١٢٣.١٠	١٢٢.٧٠
معدل الإعالة للمسنين	١٧.٥٠	١٨.٢٠	٢٠.٤٠	٢٨.٤٠	٣٩.١٠	٤١.٨٠
معدل المسنين جداً	٣٩.٩٠	٤٣.٣٠	٤٤.٦٠	٤٠.٢٠	٤٤.٤٠	٥٥.٨٠
إجمالي معدل الإعالة	٤٨.٦٠	٤٨.٣٠	٤٧.٥٠	٥٦.٣٠	٦٩	٧١.٩٠
اليابان						
السكان	١٠٠	١٠١.٣٠	١٠٢.٢٠	١٠٠.٦٠	٩٧.٦٠	٩١.٦٠
معدل الإعالة للمسنين	٢٠.٣٠	٢٤.٣٠	٣٣	٤٣	٤٤.٥٠	٥٤
معدل المسنين جداً	٣٧.٨٠	٣٨.٣٠	٤٤.٥٠	٤٧.٢٠	٥٦.٣٠	٥٨.١٠
إجمالي معدل الإعالة	٤٣.٩٠	٤٧.٢٠	٥٦.٧٠	٦٧.٨٠	٧٠.٥٠	٨٤
المملكة المتحدة						
السكان	١٠٠	١٠٢.٢٠	١٠٢.٢٠	١٠٣.٥٠	١٠٣.٩٠	١٠٢
معدل الإعالة للمسنين	٢٤.٣٠	٢٤.٤٠	٢٥.٨٠	٣١.٢٠	٣٨.٧٠	٤١.٢٠
معدل المسنين جداً	٤٢.٩٠	٤٥.٣٠	٤٦.٣٠	٤٤.٥٠	٤٥.٨٠	٥٧.٢٠
إجمالي معدل الإعالة	٥٤.٣٠	٥٤	٥٢.٣٠	٥٨.٣٠	٦٨	٧١٢٠

يرتبط ظهور الجدل بين الأجيال حول المسنين، كما يبدو، بتبني سياسات مالية واجتماعية مستوحاة من البرنامج الجديد للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وتقع في قلب هذا البرنامج مسؤولية فردية أكبر، ورغبة لخفض مستوى وكلفة خدمات الرعاية الاجتماعية التي توفرها الحكومة كالمعاشات التقاعدية، والصحة والإسكان واستبدالها بدرجة أكبر من "أجور الارتفاق". ويوحي التركيز على القضايا بين الأجيال بأن الإعالة ظاهرة طبيعية تترافق بشيخوخة زمنية أكثر منها بمشكلة اجتماعية ترتبط بكيف يُبنَى الوضع الاجتماعي للمسنين داخل المجتمع (ووكر ١٩٨٢، ١٩٩٠؛ كالاسانتي وبونانو ١٩٨٩).

فعلى سبيل المثال، يذكر تقرير صندوق النقد الدولي لعام ١٩٩٦ مايلي: "من حيث المبدأ، يجب أن يكون الأفراد مسؤولين عن تكوين تغطيات ملائمة لتقاعدهم الخاص" (شاند وجيجر ١٩٩٦: ١). وقد عملت التغييرات في خطط معاشات التقاعد وخطط الضمان الاجتماعي على تشجيع زيادة التهديف وتحديد الجدارة. ولخلق ثقافة سياسية جديدة، يكون فيها هذا التغيير مقبولاً أكثر، يحتج البعض بأن جدلاً نشأ حول وضع المسنين في

المجتمع، مما يسمح بطرح أسئلة حول عدالة الترتيبات الحالية والتمويل الجيلي البيني للمعاشات التقاعدية والتدابير الأخرى للرعاية.

ويميل النقاش إلى التركيز على محدودية عدد الحقائق ويكررها لخلق شعور بالخوف بين السكان غالباً بروابط تبسيطية بين الأعضاء في القوة العاملة وأولئك "المعتمدين اقتصادياً". وهذه المناقشات لا تميز بين من يعتمدون على الدولة في تقاعدهم وأولئك الذين تغطيهم تغطياتهم الخاصة. وهذا يدمج المسنين في فئة واحدة غير متمايزة، وهو إجراء سخيف بجلاء. فهناك بين المسنين أغنياء الدخل والموجودات إضافة إلى أولئك الذين لا يمتلكون شيئاً من هذا ويعتمدون بصورة كلية على المعاشات التقاعدية للدولة. فمعدلات الإعالة البسيطة هي أشكال تبسيطية للتحليل الديموغرافي (بدفورد وبول ١٩٩٧، ثورنس ١٩٩٨).

والشيخوخة ليست العامل الوحيد الذي يؤدي إلى أن تكون الأسر أصغر وأقل استقراراً. والتغير الرئيس في نمط تكوين الأسرة هو الزيادة المثيرة في عدد الأسر التي توجهها نساء. كان هذا لافتاً، بشكل خاص، خلال السنوات العشرين الأخيرة من القرن الماضي، وأدى إلى خضوع خُمس الأسر على الصعيد العالمي لتوجيه النساء. ويعكس هذا التغير تغييراً في طبيعة العلاقات العائلية (شتاسي ١٩٩٠، ١٩٩٦). وكانت هناك أيضاً زيادة في عدد الأسر المختلطة التي تنشأ من علاقات من الدرجة الثانية ولاحقة بين أزواج. ومن ناحية ثانية، يؤثر هذا على كل من حجم الأسرة والإمكانيات التراكمية التي ترتبط بتكوين العائلة، وملكية الأرض والمِلكية والوراثة (هامنت، وهارمر ووليمز ١٩٩١، هامنت ١٩٩٩). هذه العوامل كلها كانت مهمة تاريخياً بالنسبة للمحافظة على المكانة والوضع الاجتماعيين ضمن الطبقة المتوسطة في عدد من المجتمعات. إن واحدة من سمات الكثير من المدن هي الطبيعة الأكثر مرونة للعلاقات العائلية والطبيعة المفككة للعلاقات وسط الأقارب وبينهم.

يحتمل أن يمارس انخفاض معدل الولادة والشيخوخة تأثيراً مهماً في تلك البلدان التي تسود فيها هذه الظروف كأسبانيا، وإيطاليا، واليابان. فعلى سبيل المثال، يحتمل أن تعاني صناعة البناء من انحطاط، لأن عدد الأسر التي تُقبِل على سوق البناء سيكون أقل. كما يحتمل أن يسبب الهبوط الطويل الأمد في حجم السكان عبر أوروبا واليابان شواغر في سوق الإسكان بمعدل أكبر مما هو ضروري لتلبية متطلبات أسر جديدة. ويمكن أن تكون الهجرة هنا عاملاً يمنع أو، على الأقل، يخفف من معدل الهبوط. ويتطلب هذا إعادة التفكير في السياسات من قبل عدد من المجتمعات الأوروبية. ويحتمل أيضاً أن يكون لانخفاض عدد السكان وشغور الملكيات نتائج بالنسبة لقيمة المنازل والأرض ويمكن أن تعمل فعلاً على إعادة صياغة العلاقة بين الإسكان وتراكم الثروة، مما يؤدي بدوره إلى التأثير على الوضع المالي للمواطنين الأكبر سناً ويفاقم مشكلات تمويل السكان المتقدمين في السن خلال سنواتهم الأخيرة حيث يكونون خارج عضوية القوة العاملة المأجورة. إن هذه النتائج، من حيث طبيعتها، يحتمل أن تكون إقليمية أو محلية وسوف تعكس القرارات التي تتخذها الأفواج الأكبر سناً فيما يتعلق بالتقاعد، أي ما إذا كانوا سيواصلون "شيخوختهم في المكان" أو ما إذا كان يجب بناء قرى ومراكز للمتقاعدين. ومن الواضح، أن اهتماماً أكبر سوف يتركز في إطار التخطيط وصناعة البناء على احتياجات المواطنين الأكبر

سناً مما كان عليه المعيار في الماضي، حيث كان التركيز أكبر، خصوصاً من خمسينيات إلى سبعينيات القرن الماضي، على العائلات الذرية الشابة في بيوت الضواحي.

أما وقد عرَّفنا، حتى الآن، البارامترات السكانية العالمية، والزيادات المحتملة ومواضعها الإقليمية، فإنه بقي علينا أن نلتفت إلى دراسة كيف يحتمل أن يتوزع السكان ضمن مناطق العالم. ويحتمل أن يكون التأثير على السكان المدينيين، وبالتالي على نمو المدن وانحطاطها مهماً، بشكل خاص، لمشروعنا.

التغيرات الإقليمية–تمدين العالم

في بداية الألفية الجديدة، كان عدد سكان المدن يفوق عدد سكان الريف. فلأول مرة، يعيش أكثر من ٥٠% من سكان العالم في مناطق مدينية. ولكن مشكلة التحليل هنا تكمن في الطريقة التي يتم فيها تعريف كلمة "مديني" في مختلف بلدان العالم. وعلى الرغم من هذه الالتباسات، فإنه يبدو واضحاً أن الميل ما زال ينحو باتجاه المعيشة المدينية، وهكذا سيكون القرن الحادي والعشرين هو أول قرن نعيش فيه في عالم مديني بشكل بارز.

كنا، في الفصل الثاني، قد أتينا على دراسة الانتقال إلى العالم الصناعي المديني حيث تعقبنا أثر نمو المدينة الحديثة. ومن المهم أن نعرف أنه، على الرغم من تحول جزء من السكان في العالم المتطور إلى سكان مدينيين خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، فإنه ما تزال في العالم النامي أعداد مهمة من السكان الريفيين. وفي الحقيقة، كان معظم القوة العاملة العالمية، حتى أواخر خمسينيات القرن الماضي، ما تزال تُستخدَم في الزراعة. وبحلول تسعينيات ذلك القرن، فإن التحول إلى أشكال جديدة من الاستخدام كان يعني أن محرك النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية قد تغيَّر من السلع الزراعية إلى الخدمات، التي يقوم أكثرها على قاعدة مدينية. وهكذا، كان القرن العشرين هو القرن الذي حدث فيه هبوط مطّرد في عدد سكان الريف والاستخدام الذي يعتمد على الريف. وقد أسهم هذا، خلال الفترة نفسها، في نمو المدن، من حيث العدد والحجم.

فعلى سبيل المثال، كان الحجم المتوسط عام ١٩٥٠ للمدن المئة الأكبر في العالم هو ٢.١ مليوناً. وبحلول عام ١٩٩٠، تضاعف هذا الرقم إلى أكثر من خمس مرات. وقد شهد العقد الأخير زيادة إضافية للمدن الضخمة–مدن يزيد عدد قاطنيها عن عشرة ملايين (انظر الجدول ٣–٢). وأكثر هذه المدن موجودة الآن في العالم النامي. وفي الفترة الممتدة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠، أضيفت إلى القائمة لاغوس، في نيجيريا؛ وداكا، في بنغلاديش؛ والقاهرة، في مصر؛ وتايجين، في الصين؛ وحيدرآباد، في الهند؛ ولاهور في باكستان، ويُتوقّع أن تصبح لاغوس في عام ٢٠١٠ أكبر مدينة في العالم (مركز الأمم المتحدة للعمران البشري ٢٠٠١).

الجدول ٣–٢: الأمكنة التجارية على قائمة مدن المرتبة العليا الثلاثين الأكبر في العالم

(السكان بالمليون، المصدر: مركز الأمم المتحدة للعمران البشري ٢٠٠١)

	١٩٨٠		١٩٩٠		٢٠٠٠		٢٠١٠	
١	طوكيو	٢١.٩	طوكيو	٢٥.١	طوكيو	٢٦.٤	طوكيو	٢٦.٤
٢	نيويورك	١٥.٥	نيويورك	١٦.٤	مكسيكوستي	١٨.١	بومباي	٢٣.٦
٣	مكسيكو ستي	١٣.٩	مكسيكوستي	١٨.١	بومباي	١٨.١	لاغوس	٢٠.٢
٤	ساوپاولو	١٢.٥	ساوپاولو	١٧.٨	ساوپاولو	١٧.٨	ساوپاولو	١٩.٧
٥	شنغهاي	١١.٧	شنغهاي	١٣.٣	نيويورك	١٦.٦	مكسيكوستي	١٨.٧
٦	أوساكا	١٠	بومباي	١٢.٢	لاغوس	١٣.٤	داكا	١٨.٤

٧	باونس ايرس	٩.٩	لوس انجلس	١١.٥	لوس انجلس	١٣.١	نيويورك	١٧.٤
٨	لوس انجلس	٩.٥	باونس ايرس	١١.٢	كلكوتا	١٢.٩	كراتشي	١٦.٩
٩	كلكوتا	٩	اوساكا	١١	شنغهاي	١٢.٩	كلكوتا	١٥.٦
١٠	بايجنغ	٩	كلكوتا	١٠.٩	باونس ايرس	١٢.٦	جاكرتا	١٥.٣
١١	باريس	٨.٩	بايجنغ	١٠.٨	داكا	١٢.٣	دلهي	١٥.١
١٢	ريودوجانيرو	٨.٧	سيؤول	١٠.٥	كراتشي	١١.٨	لوس انجلس	١٣.٩
١٣	سيؤول	٨.٣	ريودوجانيرو	٩.٧	دلهي	١١.٢	مترومانيلا	١٣.٩
١٤	موسكو	٨.١	باريس	٩.٣	جاكرتا	١١	باونس ايرس	١٣.٧
١٥	بومباي	٨.١	موسكو	٩	اوساكا	١١	شنغهاي	١٣.٧
١٦	لندن	٧.٧	تاينجن	٨.٨	مترومانيلا	١٠.٩	القاهرة	١٢.٧
١٧	تاينجن	٧.٣	القاهرة	٨.٦	بايجنغ	١٠.٨	استنبول	١١.٨
١٨	القاهرة	٦.٩	دلهي	٨.٢	ريودوجانيرو	١٠.٦	بايجنغ	١١.٥
١٩	شيكاغو	٦.٨	مترومانيلا	٨	القاهرة	١٠.٦	ريودوجانيرو	١١.٥
٢٠	إسن	٦.٣	كراتشي	٧.٩	سيؤول	٩.٩	أوساكا	١١
٢١	جاكرتا	٦	لاغوس	٧.٧	باريس	٩.٦	تايجن	١٠
٢٢	مترومانيلا	٦	لندن	٧.٧	استنبول	٩.٥	سيؤول	٩.٩
٢٣	دلهي	٥.٦	جاكرتا	٧.٧	موسكو	٩.٣	باريس	٩.٧
٢٤	ميلان	٥.٣	شيكاغو	٦.٩	تاينجن	٩.٢	حيدراباد	٩.٤
٢٥	طهران	٥.١	داكا	٦.٦	لندن	٧.٦	موسكو	٩.٤
٢٦	كراتشي	٥	استنبول	٥.٦	ليما	٧.٤	بانكوك	٩
٢٧	بانكوك	٤.٧	طهران	٦.٤	بانكوك	٧.٣	ليما	٨.٨
٢٨	سان بطرسبرغ	٤.٦	إسن	٦.٤	طهران	٧.٢	لاهور	٨.٦
٢٩	هونغ كونغ	٤.٦	بانكزك	٥.٩	شيكاغو	٧	مدراس	٨.٢
٣٠	ليما	٤.٤	ليما	٥.٨	هونغ كونغ	٦.٩	طهران	٨.١

لقد انحدرت المدن الأوربية، التي كانت، في وقت ما، مسيطرة في العصبة العالمية، من حيث النسبة المئوية لإجمالي عدد سكانها المدينيين ومن حيث كونها "مدناً ضخمة" مهمة. فعلى سبيل المثال، انحدرت لندن من حيث الحجم، في عام ٢٠٠٠، من المرتبة السادسة عشرة إلى المرتبة الخامسة والعشرين ولن تكون من بين مدن المرتبة العليا الثلاثين في تقديرات عام ٢٠١٠. والمدن التي ستهبط من هذه المرتبة ميلان في إيطاليا وإسِن في ألمانيا.

تمارس بعض المدن ضمن قائمة "المدن الضخمة" هيمنة مفرطة في إطار دولها القومية. فطوكيو، على سبيل المثال، مسؤولة عن ٢٧% من مبيعات المفرق والجملة، و٦٠% من رأس المال المستثمر و٥٠% من طلاب الجامعات (يونغ ١٩٩٧). وتُظهِر الصورة ٣–٥ كيف تتوزع المدن الضخمة عبر المناطق، مع وجود ٥٠% منها في المنطقة الآسيوية مقارنة بـ ٣٠% في أمريكا اللاتينية ودون الـ ١٠% لأفريقيا.

ويشد الجدول ٣–٣ انتباهنا إلى حجم التجمعات السكانية في مختلف مناطق العالم وهو مؤشر لدرجة التمدين. وتُظهِر البيانات أن البلدان العالية التصنيع (أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية) تمتلك أعلى نسبة من السكان المدينيين تليها الاقتصاديات المتحولة (بلدان أوربا الشرقية كبولندا، وهنغاريا وروسيا، التي كانت سابقاً جزءاً من الكتلة الاشتراكية) وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. والمنطقتان الأقل مدينية هما أفريقيا شبه الصحراوية ومنطقة المحيط الهادي الآسيوية اللتان يعيش ٤٦% من سكانهما في المدن.

الجدول ٣–٣: سكان المدن حسب مناطق العالم، تقديرات ٢٠٢٠

المنطقة	سكان ٢٠٢٠ الذين يعيشون في المدن (بالملايين)	تقديرات إجمالي عدد السكان الذين يعيشون في المدن (%)
أفريقيا شبه الصحراوية	٤٤٠	٤٦
عرب	٢٦٠	٦٦
المحيط الهادي الآسيوي	١٩٧٠	٤٦

البلدان العالية التصنيع	٥٤٧	٨٤
أمريكا اللاتينية، الكاريبي	٣٩١	٧٥
الاقتصاديات المتحولة	٤٢٠	٧٨

تغيرات في التوزعات المكانية الإقليمية

تراجع التصنيع

تعكس الأرقام التي استعرضناها طبيعة التغير في النشاط الاقتصادي العالمي وما حدث من تراجع التصنيع والتغيير لدى الأمم "النواة" القديمة في الفترة التي تلت سبعينيات القرن الماضي (أُولوغلين وفريدريكس ١٩٩٦). فكان تغيير الفضاء المديني سمة متقدمة باستمرار للتنمية المدينية طوال القرن العشرين. ومرة أخرى نقول إن مجموعة أكثر تنوعاً من الاتجاهات ظهرت خلال العقود الماضية. فهناك زيادة الاهتمام بمركز المدينة على اعتباره مكاناً للعيش، الأمر الذي ولَّد موجات جديدة من التجديد والتحديث في قلب المدينة وكان هناك، في الوقت نفسه، أولئك الذين ما زالوا ملتزمين بالمناطق الخارجية، الضاحيّة والقريبة من المدن. ويظهر هذا من تطور مجموعة أساليب الحياة خارج حدود المناطق المدينية التي كانت مناطق ريفية للزراعة. وقد أدى بعض من هذا التغير إلى التركيز على نمو المدن الحافِّيَّة المعروفة على تقاطع الطرق العريضة والطرق الفرعية على محيط المنطقة المدينية التي تنشطها السيارة والحاجة إلى موقف ونمو مجلات الهايبرماركت والمراكز التجارية (غارو ١٩٩١).

كانت أنماط النمو والتدهور المدينيين منذ منتصف القرن العشرين انعكاساً للنمو المتروبوليتي في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، الذي عمل، إلى حد بعيد، على تركيز التوسع السكاني والتصنيع الصناعي لفترة ما بعد الحرب في هذه المناطق من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وخلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، أدى تأثير سلسلة من الأزمات الاقتصادية إلى إعادة بناء الحياة الاقتصادية (مسّاي ١٩٨٤، ١٩٩٥). فعلى سبيل المثال، تميز مسّاي عملية تراجع التصنيع في بريطانيا وتُظهِر كيف أن انحطاط التصنيع والعمل التقليدي، الماهر وشبه الماهر الذي يعتمد على الذكورة، مارسا تأثيراً على المدن الصناعية في النظام الفوردي للتراكم في شمال انكلترا والجزء الداخلي الذي يسبب مشكلات في سوق العمل المحلية التي تأثرت بأسعار المنازل والأرض (هامنت ١٩٨٩، ١٩٩٩). وقد عمل بلوستون وهاريسون في دراستهما لتراجع التصنيع في أمريكا على توثيق مجموعة مماثلة من التغيرات التي تُظهِر كيف عانت مدن في الولايات المتحدة، كديترويت، وكولومبوس أوهايو، وبَفالو، والمدن الصناعية في نيوإنغلند التي تعتمد على التصنيع من انحطاط حقيقي وفقدت الأشكال الرئيسة لتوليد الثروة عندما انتقل النمو المديني والعمالة الجديدة جنوباً وغرباً إلى "ولايات النطاق الشمسي"[٢] وكاليفورنيا.

كان الجانب المتقلب للتغير هو نمو الصناعات العالية التقنية. وتشمل الأمثلة الجيدة لذلك الولايات المتحدة على امتداد الطريق ٦٦، ووادي سان فرناندو في جنوب كاليفورنيا حيث ازدهرت الصناعات الإلكترونية

[٢]-هي الأجزاء الجنوبية أوالجنوبية الغربية من الولايات المتحدة من فرجينيا إلى كاليفورنيا-المترجم.

والصناعات التي تعتمد على الحواسب. وهذه أيضاً تأثرت في ثمانينيات القرن الماضي بانتقال تصنيع وتجميع المعالجة الصُّغرية إلى جنوب شرق آسيا، كهونغ كونغ، وتايوان (هندرسون ١٩٨٩). وثمة مجموعة إضافية من حلقات النمو هي منشآت الدفاع والبحث ذي الصلة ومواقع التنمية (كوك ١٩٨٩). وكان النشاط الاقتصادي يميل إلى دعم المواقع الجديدة حيث كان العمل غير النقابي جذاباً وحيث كان يمكن الحصول من الحكومات المحلية والقومية على معونات ومساعدات على شكل تنزيلات ضرائبية وتخفيضات في تكاليف البنية التحتية. وفي أوروبا، حدث نمو مماثل، حيثما كان يمكن الوصول بسهولة إلى الاعتمادات المالية للتنمية الإقليمية في الاتحاد الأوروبي، كما في أسبانيا وإيرلندا. وكان إجمالي ما أظهرته هذه الفترة للتنمية الاقتصادية والمدينية هو زيادة في رأس المال "الحر" الذي يرتحل مكانياً لكي يجد المواقع الأكثر جاذبية للنمط الاقتصادي المرغوب (هيل وفيجن ١٩٨٧، صويا ١٩٨٩).

مناطق الشيخوخة والتقاعد

نشأ التبدل المكاني الآخر الذي أدى إلى أنماط جديدة من التمدين من شيخوخة السكان عندما اتجه أطفال فترة التدفق نحو التقاعد. هذا الجيل هو الجيل الذي نظم عمر تشغيله أثناء فترات الوفرة النسبية حيث كان أفراده قادرين على المحافظة على أساليب حياتهم العاملة دون انقطاع وزيادة عدد الذين يصلون إلى التقاعد مع استثمارات أساسية–على الأغلب تعتمد على منزلهم الخاص. وعند التقاعد، كان هناك تنام في الميل إلى المزيد من الرخاء للانتقال إلى "منطقة التقاعد". ففي الولايات المتحدة، كان تطور فلوريدا، وجنوب كاليفورنيا وأريزونا على اعتبارها مراكز للتقاعد عاملاً مهماً في تنمية هذه المناطق. وفي مناطق كهذه، كان الشكل السكني الجديد، هو قرية التقاعد المبنية لهدف التي توفر للمواطنين المسنين الأمن والاستقرار ضمن "مجتمع محلي" محدود بالعمر. وفي بريطانيا، كانت شعبية الساحل الجنوبي للتقاعد مهمة في تشكيل سوق الإسكان في هذه الأمكنة كما في هاستنغس، وإستبورن، وهوف.

الهجرة وتغير المدن

ركزنا في هذا الفصل، حتى الآن، على إسهام الزيادة الطبيعية في نمو المدن وتغيرها. والهجرة، كالزيادة الطبيعية، تحظى بأهمية مماثلة بالنسبة لنمو السكان المدينيين وتركيبهم. والهجرة متنوعة من حيث الشكل. ويمارس كل شكل تأثيره مستقلاً. ولكن النتائج المشتركة للهجرة من الريف إلى المدينة وبالعكس ومن المدينة إلى المدينة والهجرة بين الدول هي التي تشكل المدينة وتعيد تشكيلها.

كانت هناك موجات تصاعدية للهجرة حول العالم تربطها إلى نظام عالمي واحد، على الأقل، منذ القرن السابع عشر، كما يرى هيلد وآخرون (١٩٩٩):

> كان الناس دائماً في حالة حركة وينتقلون إلى مسافات كبيرة. وهناك دوافع كثيرة تكمن وراء هذه الحركات: كانت الجيوش والامبراطوريات المنتصرة تجتاح مناطق جديدة وتستقر فيها؛ وكان المهزومون والمطرودون يهربون إلى أرض يمكن الدفاع

عنها وملاذات أكثر أمناً؛ وكان الأرقاء يُنتزَعون من بيوتهم ويُعاد توطينهم في أرض الاسترقاق؛ وكان المتبطلون الجزئيون والمتبطلون يبحثون عن عمل؛ والمضطهدون يلتمسون ملجأ؛ والفضوليون والمغامرون في ارتحال دائم، يتنقلون من مكان إلى مكان ويستكشفون.

وهكذا، لم تكن الهجرة ظاهرة جديدة، بل كانت جزءاً مهماً من التجربة البشرية. كانت هناك أحياناً حركة مضطردة وكان يتم تنظيمها وفقاً للعوامل السائدة المختلفة، ومن بينها، كما لاحظنا أعلاه، مزيج من عوامل الدفع كنتائج الحرب التي تشرد الناس، والركود الاقتصادي والبطالة، وعوامل جذب ترتبط بطموحات الناس إلى حياة أفضل ورغبتهم في التغيير والمغامرة.

يمتد الدور الأول للهجرة العالمية الذي يجب أن ندرسه من القرن السابع عشر إلى القرن الثامن عشر. وكان اتجاه التدفق، بصورة رئيسة، من أوروبا، التي كانت تعتبر في هذه المرحلة مركزاً عالمياً من الناحيتين السياسية والاقتصادية. وكان التدفق يتجه إلى الأمريكتين، الشمالية والجنوبية، ويتضمن حركة أفراد من أسبانيا، والبرتغال، وهولندا، وبريطانيا، وآيرلندا وفرنسا. في البداية، أسس المهاجرون مستعمرات "البلد الأم" التي نقلت الكثير من النظم الاجتماعية والممارسات لتلك البلدان إلى الموقع الجديد. وبمرور الزمن، نمت المستعمرات، وأخيراً أكدت رغبتها في الاستقلال عن الوطن الأم. وكانت كندا، والولايات المتحدة، وأستراليا، وجنوب أفريقيا، وأوتياروا/نيوزيلند كلها مجتمعات لمستوطنين كوَّنتها بقوة الهجرة الخارجية من بريطانيا، وآيرلندا وهولندا (خصوصاً إلى جنوب أفريقيا). وهناك مصدر إضافي، مع أنه غير طوعي، هو تجارة الرقيق. امتدت هذه التجارة من القرن السادس عشر إلى نهاية القرن التاسع عشر وكانت مسؤولة عن الحركة القسرية لما يُقدَّر بـ ٩–١٢ مليوناً من الناس. كانت هذه "التجارة" تنقل الأفارقة من الساحل شبه الصحراوي لغرب أفريقيا إلى اقتصاديات المزارع في الأمريكتين، الشمالية والجنوبية، والبحر الكاريبي، كعمال مزارع–عبيد دون حقوق سياسية أو اجتماعية. وقد كوَّنت هذه الحركة أساساً لمجتمعات متعددة الإثنيات التي تطورت إلى الحاضر في تلك المناطق التي تتوضع في مركز الفصل بين المناطق الريفية والمدينية. وكانت الجماعة الأخيرة هي جماعة العمال الهنود والصينيين المتعاقدين الذين هاجروا إلى جنوب آسيا وأمريكا الشمالية.

والدور الثاني للهجرة الذي يمكن تحديده، يمتد من عام ١٨٥٠ إلى عام ١٩٢٠، وهي هجرة لم ترتبط باستيطان المزارع، والحاجة إلى العمل لتشغيل هذا الشكل من إنتاج السلع، ولكن بالتصنيع. كان النقل قد تحسن، وانخفضت كلفة الارتحال، وتكوَّن فائض السكان من خلال التغيرات الزراعية التي سببت فقراً وبطالة في الأرياف. فأدى هذا إلى التدفق إلى المدن وجاذبية الحركة إلى أرض جديدة من أجل حياة جديدة. وفي هذه المناطق الجديدة، خلق التوسع الصناعي حاجة إلى العمل المأجور أكثر من عمل الرقيق. فأصبحت جاذبية السوق وإمكانية رفع مستوى الحياة، على الأقل، جزءاً من الحافز إلى الهجرة. وأدت سرعة نمو المدن الأوروبية إلى الازدحام، ومشكلات الإسكان والفقر التي سببت واحداً من الحوافز لمواصلة الهجرة من أوروبا إلى العالم الجديد حيث كان مروجو الاستيطان يهيئون الفرص من أجل التقدم. وكانت جاذبية الرحلة المُعانة والوعد بالفرصة حافزين قويين، وقام المروجون للتنمية في أستراليا وأوتياروا/نيوزيلندة ببحث مدروس عن العمال لخلق

المزيج "المثالي" للسكان للمجتمعات الجديدة. فعلى سبيل المثال، عمل إدوارد جيبون ويكفيلد على تشجيع الاستيطان في أستراليا وأوتياروا/ نيوزيلندة على امتداد الخطوط التي ستنتج بنياناً طبقياً انكليزياً (بيرسون وثورنس ١٩٨٣).

كان نمط الهجرة حركة متواصلة نحو الخارج من أوروبا إلى أمريكا، وجنوب أفريقيا، والغرب الأوسط في أستراليا وأوتياروا/نيوزيلندة. وكان يتم تسهيل بعض من هذا التدفق عن طريق توفير الرحلات المعانة للمهاجرين إلى أوتياروا/ نيوزيلندة وأستراليا. وكانت مهمة أيضاً حركة الصينيين والكاليفورنيين في ستينيات القرن التاسع عشر إلى أستراليا وأوتياروا/ نيوزيلندة التي حفزها الذهب. وبعد نفاد الذهب، بقي بعض من هؤلاء المهاجرين هناك وتحولوا إلى نشاطات أخرى كبستنة التسويق ونشاط تجارة التجزئة. وفي منتصف القرن التاسع عشر، انتهت تجارة الرقيق فسبب هذا مشكلة للاقتصاديات الاستعمارية لأنها حُرمَت من اليد العاملة الرخيصة. وتم حل هذه المشكلة عن طريق نظام العمل التعاقدي، على الأغلب من آسيا. فكان العمال يُجتذَبون من الهند، والصين، واليابان، وجاوة للعمل في المستعمرات الأمريكية، والبريطانية، والفرنسية، والألمانية، والهولندية في آسيا، وأفريقيا، والمحيط الهادي والبحر الكاريبي. كان هذا الشكل من العمل يقوم على أساس العقود القصيرة الأجل التي ترتبط غالباً بتسديد الديون التي تترتب على الترانزيت إلى بلد جديد. وكانت النسبة الأكبر هندية وتشير التقديرات إلى حركة نحو الخارج وصلت إلى حوالي ٣٠.٢ مليوناً بين ١٨٣٤ و١٩٣٧، برقم صاف للهجرة وصل إلى حوالي ستة ملايين. ويمكن رؤية تراث هذه الحركة في المجتمعات الهندية الأساسية عبر المحيط الهادي (على سبيل المثال، إلى فيجي حيث يشكلون أقل من نصف السكان الحاليين)، وإلى افريقيا (إلى الشرق والجنوب) والبحر الكاريبي.

وبدأ الدور الأخير عام ١٩٤٥، بعد الحرب العالمية الثانية، وهو الوقت الذي توطد فيه التدفق المضاد. فبدلاً من الحركة التي كانت سائدة من المركز إلى المحيط، أصبح التدفق الآن نحو المركز. فقد سببت الحرب والانتعاش اللاحق للمستهلكين نقصاً في اليد العاملة في كل أنحاء أوروبا والولايات المتحدة، وفي سبيل حل هذه المشكلات، توجهت هذه البلدان إلى الهجرة، الداخلية والدولية (كاسلس وكوساك ١٩٧٣). فقد أصبح يُنظَر الآن إلى امبراطوريات القوى الاستعمارية باعتبارها أمكنة يمكن البحث فيها عن العمل. فبريطانيا كانت تأتي بالعمال من البحر الكاريبي، والهند وغرب أفريقيا. كان هؤلاء المهاجرون أصلاً يُعطوْن حق التوطن أكثر من إعطائهم مكانة عمال ضيوف. ونجد نمطاً مماثلاً في بلجيكا، والأراضي المنخفضة، يعتمد على المناطق المستعمرة التابعة لها. وكان جمع العمال يتم، في المقام الأول، للقيام بالعمل الماهر وشبه الماهر في الأعمال الصناعية والخدمية كالنقل، مع الانتهاء في الكثير من الأحيان إلى العمل على منظومة الحافلات والسكك الحديدية. وكانت فرنسا تأتي بالمهاجرين من بلدانهم في شمال أفريقياً، والجزائر، وغرب أفريقيا. وكان العمال يأتون إلى الولايات المتحدة من جنوبي الحدود ومن جزر البحر الكاريبي، كوبا، وبورتوريكو وجامايكا.

كانت الموجات الأولى، على الأغلب، تتكون من ذكور عازبين وكان يُفترَض أنهم مقيمون موقتون أكثر منهم مستوطنين. وبمرور الزمن، تبدل هذا النمط إلى جمع شمل الأسر، وكوّنت الزيادة في عدد السكان المستقرين

زيادة في عدد القطاعات العرقية داخل المدن الرئيسة عبر أوروبا. فأصبح المهاجرون مقيمين دائمين وراحوا يطالبون بوصول أفضل إلى حقوق المواطنة في بلدانهم الجديدة. وهذا بدوره غذى المعارضة السياسية والشعور العرقي.

طورت ألمانيا الغربية، ولكسمبورغ، والسويد، وسويسرا نظاماً مختلفاً للهجرة؛ هو نظام "العامل الضيف"، الذي كان يسمح للعامل بالدخول إلى البلد فقط بإذن مؤقت ولا يتمتع بحقوق التوطن. وبمرور الزمن، خلق هذا النمط مستوطنين راحوا بعدئذٍ يتطلعون إلى جلب عائلاتهم. وهكذا وصل عدد أكبر من المهاجرين، مما أدى إلى تأسيس "مجتمعات محلية فرعية" دائمة داخل العديد من المدن الأوروبية. ساد هذه الطور في منتصف سبعينيات القرن الماضي مع الجيل الثاني من المهاجرين الذين انهمكوا في كفاحات من أجل الحقوق السياسية وتحسين أوضاعهم ومكانتهم. نشأت هذه القضايا، بالنسبة للبلدان الأوروبية، من النفقة الاجتماعية لليد العاملة المهاجرة، وخصوصاً عندما يتحول العمال إلى مقيمين طويلي الأمد ويفقدون شيئاً من مرونتهم. وفي ظل هذه الظروف، أصبح جذاباً أكثر، بالنسبة لرأس المال، نقل العمل إلى حيث تكون اليد العاملة رخيصة وتشكل جاذبية أكبر، إلى البلدان النامية حديثاً في آسيا كالفيليبين، وتايلاند، وماليزيا، وأندونيسيا والصين، وهي أمكنة كانت اليد العاملة فيها رخيصة، وتقدم الدولة فيها الحوافز، على شكل مناطق اقتصادية خاصة، وتخفيضات ضرائبية وقوانين عمل خفيفة نسبياً.

كان تغيير الوظيفة القومية، والإقليمية والعالمية للمدن الأوروبية هو العامل الرئيس الذي يسهم في أنماط هجرتها. فعلى سبيل المثال، أصبحت بروكسل مركزاً إقليمياً مهماً عندما وطد حلف الناتو والهيئة الأوروبية قيادتهما في المدينة منذ خمسينيات القرن الماضي (انظر الإطار ٣-١). فولَّد هذا طلباً على اليد العاملة الجديدة، شجع بدوره عدداً

الإطار ٣-١

بروكسل: تأثير الهجرة

* تتكون منطقة بروكسل العاصمة من١٩ كوميوناً وتمتد على مساحة ١٦١ كم^{٢}.
* في ١ كانون الثاني ١٩٩٥، كان يقطنها ٩٥١٥٨٠ نسمة (بمعدل ٥٨٩٦/كم^{٢}).

يعتبر تاريخ بروكسل خلال النصف الثاني من القرن العشرين مثالاً جيداً للطريقة التي أعيد فيها تشكيل البنيان الاجتماعي المكاني للمدينة، من حيث موقعها ضمن العالم العولمي ومن خلال دخول المهاجرين إليها.

تطورت بروكسل، في الفترة من ١٩٤٥-١٩٧٣، كـ "مدينة مزدوجة" بالانشطار إلى قسمين، شرقي وغربي ارتبط ببيئتها المادية والأنماط التاريخية للعمران. كانت الأرض الأفضل تقع إلى شرق المركز، وأصبح هذا موطناً للطبقات الأكثر غنى في المدينة. وفي ستينيات القرن الماضي، تميز النمو الاقتصادي بالتدويل. فخلق هذا أعمالاً قليلة المهارة-يشغلها، على الأغلب، "عمال ضيوف" من منطقة البحر المتوسط- ونمواً لمهن الدرجة الثالثة التي نشأت من وظيفة المدينة التي كانت تزداد أهمية باضطراد على اعتبارها مقراً لمنظمات دولية (على سبيل المثال، قيادة حلف الناتو التي استقرت هناك عام ١٩٥٨، وبعدها الهيئة الأوروبية). وهكذا، ارتفعت نسبة المواطنين الأجانب بين السكان، في تسعينيات القرن الماضي، من ٨% عام ١٩٦٠ إلى ٣٠% عام ١٩٩٥ (كستلوت ٢٠٠٠).

وفرت الطبيعة المتغيرة للاقتصاد فرصاً للحراك الاجتماعي الصاعد بالنسبة للسكان البلجيكيين وأحدثت توسعاً ضاحياً لأن الإشراف على التخطيط كان ضعيفاً في المحيط وكانت ملكية البيوت تحظى بالتشجيع. وتمت معالجة الثغرات في سوق العمل بالنسبة للعمل شبه الماهر وغير الماهر عن طريق هجرة العمال الموقتين.

وفي سبعينيات القرن الماضي، حدث انكماش في النشاط التجاري أدى إلى بطء النمو وإعادة البناء. وكانت النتيجة الوحيدة هي توقف الهجرة

عام ١٩٧٤. ومع ذلك، استمر نمو أعداد المهاجرين عن طريق جمع شمل الأسر والزواج. ودخل المهاجرون سوق الإسكان في مناطق الطبقة العاملة الأقدم التي أخلاها السكان المحليون الذين انتقلوا إلى طبقات أعلى، تاركين المناطق الداخلية من المدينة لهيمنة جماعات المهاجرين. وقد تعزز هذا النمو إلى حد أبعد عن طريق صفحتهم الديموغرافية الأصغر عمراً وارتفاع معدل الخصوبة لديهم. إن المستويات الدنيا للحراك الصاعد الذي ينفتح على الطبقة العاملة، كنتيجة للتغييرالاقتصادي، أدت إلى اندماج أبعد للجيرة الإثنية في المدينة الداخلية.

وفي تسعينيات القرن الماضي، حدث نمو متجدد اعتمد على "العمليات المرنة للإنتاج والاستهلاك"، مما أدى إلى هبوط إضافي في العمالة التي تقوم على الصناعة و"تعمق التضاد بين الجوار الإثني" (كستلوت ٢٠٠٠). وفي النصف الشرقي من المدينة، أدى الاستثمار الجديد، الذي ارتبط بنمو الاقتصاد الحديث للمدينة، كمحطات القطارات العالية السرعة، والفنادق المترفة، ومجالات الوظيفة ومراكز التسوق إضافة إلى التجديد السكني للسوق العليا ومشاريع التجديد والتحديث في قلب المدينة، إلى زيادات إضافية في قيم الملكيات وبالتالي مرغوبيتها. ونتج عن ذلك زيادة في العزل بين المناطق الأغنى والأفقر. وتعرضت الجيرة المهاجرة داخل المدينة إلى الاعتداء من قبل مكاتب الشركات، وأنظمة النقل والطرق الحديثة التي تحمل إلى المركز عمالاً حرفيين وإداريين للعمل في الشركات العالمية والمنظمات الدولية المتمركزة في المدينة.

وفي بداية القرن الحادي والعشرين، تواصل بروكسل انقسامها، الاجتماعي والفضائي، ويظهر بوضوح التأثير على تركيبها لهجرة العمال الضيوف في خمسينيات وستينيات القرن الماضي–الذين استقر الكثير منهم في النهاية وكونوا داخل المدينة مناطق لثقافة فرعية خاصة بهم.

من تيارات المهاجرين إلى المدينة الذين كان يجب إسكانهم داخلها وفي منطقتها الخلفية، مما أثر على البنيان الاجتماعي والتوزيع الفضائي داخل المنطقة المدينية.

وفي ثمانينيات القرن الماضي، حدث، عبر أوروبا، تحسن عام في الهجرة وحقوق المواطنة استجابة للتغيرات التي حدثت في الأوضاع السياسية، والاجتماعية، وظروف العمالة. وكان التغير السياسي الأكثر أهمية هو تهديم جدار برلين والاضطرابات اللاحقة في بلدان أوروبا الشرقية بما فيها انهيار الاتحاد السوفييتي وإعادة توحيد ألمانيا. خلقت هذه التغيرات بدورها مجموعة مختلفة من عمليات الهجرة عبر أوروبا، خصوصاً الحركة من الشرق إلى الغرب وإلى أمكنة كانت في السابق مقيدة. ففي تسعينيات القرن الماضي، على سبيل المثال، ومع التغير في السياسة تجاه هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي السابق، حدثت حركة لمليوني يهودي سوفييتي إلى فلسطين.

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين تغيرات في أنماط الهجرة ضمن المنطقة الآسيوية ارتبطت بتفاوت التنمية الاقتصادية ونمو مدن عالمية مهمة في سنغافورة، وهونغ كونغ، وكوريا الجنوبية (سيؤول)، وتايوان (تايبي) (ليكويان ١٩٩٦؛ كاسلس ١٩٩٧؛ونغ ١٩٩٧؛ فندلي، وجونس، وديفيدسون ١٩٩٨). وفي كل هذه الحالات، حدث تحول من هجرة نازحة إلى هجرة وافدة. كان للأزمة الأسيوية ١٩٩٧–١٩٩٩ فقط تأثير مؤقت على هذه التدفقات، ومع الانتعاش خلال السنتين الماضيتين، ازدادت من جديد سرعة التدفق. هذه الأنماط مختلفة تماماً عن أنماط أوروبا الغربية التي وصفناها لأنها تأثرت إلى حد أبعد بالحركات الضمن الإقليمية والمرحلة الراهنة للعولمة التي كوَّنت جماعة عالمية من المهاجرين المتنقلين والأحرار نسبياً الذين يرحلون من مدينة عالمية إلى مدينة عالمية ويُستخدمون في الخدمات المالية والمعلوماتية ذات الأهمية العالية. وتُجتذَب هذه الجماعة، على الأغلب، من اليابان، والولايات المتحدة، وكندا. ويحتاج تخديم هذه الجماعة العالية الدخل أيضاً إلى "طبقة خدمية". وهذا يخلق طلباً على العمال المحليين، وخصوصاً الإناث، اللائي كن يُجمعْن، على الأغلب، من الفيليبين وأندونيسيا.

وفي هونغ كونغ، على سبيل المثال، كان هناك نمط للهجرة تتجاوز فيه الهجرةُ الوافدة باستمرار الهجرةَ النازحة، وكانت، في عام ٢٠٠١، ما تزال تستقبل ١٥١ مهاجراً جديداً يومياً. ومع التحول في القاعدة

الاقتصادية لهونغ كونغ من التصنيع وإلى الخدمات المالية والمعلوماتية، ظهرت الحاجة إلى نماذج مختلفة من المهاجرين. فحدثت زيادة جوهرية في تدفق العمال المحليين، إناث في الأغلب، كخادمات يؤتى بهن من الفيليبين وأندونيسيا، وعمال حرفيين ومن ذوي المهارات العالية من اليابان، والولايات المتحدة، وكندا وأستراليا، وأخيراً عمال البناء من تايلند، للمساعدة في برنامج البناء المتوسع في كل من الملكيات العقارية، التجارية والسكنية.

وسنغافورة دولةٌ مدينةُ أخرى آسيوية لديها تاريخ لهجرة وافدة مهمة، رفعت عدد السكان الحاليين إلى أكثر من أربعة ملايين نسمة. وقد صاغت هذا النمط السياسةُ العامة التي تسعى إلى ضبط الهجرة الوافدة من خلال نظام الإجازات الموقتة، على سبيل المثال، لعمال البناء من الملايو وتايلند والخادمات المحليات من الفيليبين، وسريلانكا والهند. وبمعنى المهاجرين الدائمين، كانت السياسة تفضل تلك الجماعات العرقية كالملايين، والهنود والصينيين، التي تعكس الطبيعة التعددية لسكان سنغافورة.

وفي اليابان وتايوان، كانت هناك زيادة في استخدام اليد العاملة المهاجرة لحل مشكلة النقص في اليد العاملة التي ظهرت بسبب شيخوخة السكان. فعلى سبيل المثال، كان في اليابان، عام ١٩٩٨، حوالي ١.٥ مليون مواطن أجنبي استُقدِموا، بصورة رئيسة، من كوريا والصين. ومع ذلك، كانت هناك أيضاً زيادة في عدد النساء العاملات اللائي دخلن إلى القوة العاملة منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي لتوفير العمال في "الترفيه" وسوق العمالة المحلية كخادمات وعاملات لرعاية المسنين–مما يعكس شيخوخة السكان اليابانيين ونقص الهيئة المدربة طبياً (يونغ ١٩٩٦؛ هيرانو ٢٠٠٠؛ هيرانو، وكاستلس وبراونلي ٢٠٠٠).

وفي منطقة آسيا، تطور نمط للهجرة الإقليمية تم تنظيمه بصورة جيدة بالعمال من بلدان مختلفة، ويقوم هؤلاء بوظائف متخصصة في إطار اقتصاديات المنطقة. وقد تم إنشاء هذا النظام، كما يتضح من النظر إلى الفيليبين، المصدر الأساسي لليد العاملة، والطرق التي تطورت بها، عن طريق مزيج من الوكالات العامة والخاصة، مما يشير إلى أهمية شبكات جمع العمال عبر المنطقة (شميدت ١٩٩٨). ومانيلا، في الفيليبين، هي المكان الذي يجري فيه تبادل اليد العاملة المرتبطة بالاقتصاد العالمي وتمركز المنظمات المعنية. وكجزء من استراتيجيتها الاقتصادية، تبنت الحكومة، منذ سبعينيات القرن الماضي، سياسة العمالة عبر البحار كطريقة وحيدة لإنتاج دخل "التصدير" والمساعدة على تخفيف البطالة الداخلية. وقد حاولت، في البداية، تحقيق هذا عن طريق وكالات أنشأتها الحكومة. ولكن هذه الوكالات لم تكن ناجحة تماماً، وفي ثمانينيات القرن الماضي أفسحت في المجال لمزيج من الوكالات العامة والخاصة (تاينر ٢٠٠٠). يُظهِر التاريخ الحديث لمانيلا أنه يمكن أن يكون للمدن وظيفة عالمية ليس فقط على اعتبارها "أهدافاً" لليد العاملة المهاجرة، ولكن أيضاً باعتبارها مُوَرِّدَة. وتماماً كما يمكن أن يسبب وصول العمال المهاجرين اضطراباً، وتصدعاً وتحولاً ثقافياً في المدينة العالمية، كذلك أيضاً فإن غياب عمر خاص وجماعات جنسية يمكن أن يصدع الأسرة التقليدية وممارسات الزواج ويسبب تحولاً في مدن الإرسال.

حدث التغاير المديني الأوسع جوهرياً نتيجة لهذه الأنماط من الهجرة حتى أنه وُجدَت، عند نهاية الألفية في مدن أوروبا، والولايات المتحدة، وكندا، واستراليا جماعات فرعية أساسية من السكان من قوميات عديدة. فعلى سبيل المثال، كان يوجد في المنطقة المدينية في تورنتو، عند بداية القرن الحادي والعشرين، أكثر من مئة قومية مختلفة، فتكونت في المدينة ثقافة متعددة الألوان، ومتعددة الإثنيات ومتنوعة باضطراد، مع أسواق في قلب المدينة التجاري على امتداد جادة سبادينا تعرض للبيع مجموعة فاخرة من الأطعمة، والملابس والمواد الأخرى الكاريبية والصينية. علاوة على ذلك، وفرت زيادة عدد الإثنيات عدداً كبيراً من المهرجانات والأحداث الثقافية، بما فيها الاستعراضات التي تقدمها مجموعات إثنية مختلفة. فعلى سبيل المثال، إن الدَّراغون الأعظم في أمريكا الشمالية، يُعرَض سنوياً في وسط تورنتو من قبل المجتمع الصيني المحلي.

إن هذه الزيادة في تنوع القوميات، من خلال الهجرة، سببت تنوعاً ثقافياً أكبر بكثير في العديد من المدن، مما أدى إلى تجديد واسع للجوار والمجتمعات المحلية في تلك المدن. فعلى سبيل المثال، تضم ملبورن، في أستراليا، مجموعات كبيرة من السكان الإيطاليين واليونانيين من الهجرة في ستينيات القرن الماضي، وفي فترة أقرب، ضمت عدداً مهماً من السكان الأتراك والآسيويين–هؤلاء الآسيويون مهاجرون ولاجئون من كمبوديا، ولاوس وفييتنام (كولينس ١٩٨٨). أدى هذا إلى زيادة عدد المطاعم والأسواق ومنظمات المجتمعات المحلية التي تعكس هذه المجتمعات المحلية المهاجرة. وفي أوتياروا/نيوزيلند، أوكلاند، يعيش اليوم أكبر مجتمع جزيري في المحيط الهادي، فيقيم هناك اليوم ما مجموعه ٥٤ جماعة إثنية مختلفة، مما يؤثر على أنماط المساكن، وحاجات الاستجمام، وتنوع التعليم والثقافة. وهناك دليل إضافي توفره البيانات حول المجتمع المدرسي الراهن. ويُظهِر هذا أن ٥٢.٧% هم نيوزيلنديون أوروبيون، و١٧.٥% من جزر في المحيط الهادي، و١٤.٥% من الماووريين و١٢.٧% من الآسيويين. وفي المدن الداخلية في المملكة المتحدة، لم تكن الانكليزية، في أواخر تسعينيات القرن الماضي، لغة أولى بالنسبة لـ ٣٣% من السكان، وهذا نتيجة لأنماط الهجرة في خمسينيات إلى سبعينيات ذلك القرن. وفي التغيير الذي حدث في ثمانينيات إلى تسعينيات القرن الماضي، فإن الكثير من أحفاد تيارات الهجرة بعد الحرب، الذين يشكلون اليوم الجيل الثاني للهجرة، وجدوا أنفسهم ضحايا لارتفاع معدل البطالة وأصبحوا كباش محرقة لها ولتدني مستويات الحياة المدينية مما أدى إلى زيادة التوتر العرقي (سيفانادان ١٩٩٠).

وكان المظهر الأخير للهجرة في القرن العشرين هو استمرار تدفق اللاجئين، الذي سببته الحرب والمجاعة في أجزاء مختلفة من العالم. وكانت أفريقياً هي الجزء الأكثر تأثراً. هنا نما عدد السكان اللاجئين مما يُقدَّر بـ ٣٠٠٠٠٠ عام ١٩٦٠ إلى حوالي ٧ ملايين في أواخر تسعينيات القرن الماضي. والمناطق التي تأثرت هي السودان، حيث شردت الحرب الأهلية حوالي ٣ ملايين نسمة، وراوندا وبوروندي. وقد قدَّر مركز الأمم المتحدة للعمران البشري (هابيتات) أنه من مجموع ٢٥–٣٠ مليون لاجئ، شُرِّد حوالي ١٤–٢٥ مليوناً ضمن حدود دولهم الخاصة. وفي أوروبا، كان المصدر الأحدث للمهاجرين هو البوسنة وكوسوفو نتيجة للصراع الذي حدث

هناك. وفي شرق آسيا، كانت تيمور الشرقية مكاناً للصراع من أجل الاستقلال عن أندونيسيا، الأمر الذي خلق تيارات جديدة من اللاجئين.

وفي القرن الحادي والعشرين، أمكن لأنماط الهجرة، في الواقع، أن تتحول من هجرة عمال منخفضي الأجور أساساً يباشرون أعمالاً غير ماهرة نسبياً في الصناعة والخدمات، و تشكل معظم الهجرة إلى أوروبا وأمريكا في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، إلى هجرة نخبوية أكثر تميز العمال المهنيين والتقنيين ومهاجري الأعمال الذين هم مهاجرون عالميون ويرتحلون ويستقرون ضمن شبكة المدن العالمية التي تتزايد باضطراد. وما يشغل المجتمعات المتقدمة اليوم إلى حد بعيد هو "استنزاف الكفاءات العلمية". فمن المسلم به اليوم أن المشكلة التي تواجه الكثير من هذه المجتمعات تتمثل بخسارة الأفراد المتعلمين والحرفيين من ذوي المهارة العالية الذين يُنظَر إليهم، على نحو متزايد، على اعتبارهم سلعة عالمية في الاندفاع لتكوين أشكال جديدة لتوليد الثروة حول "اقتصاد المعرفة". إن هجرة "الأدمغة" لا تأتي فقط من العالم المتقدم ولكن أيضاً من العالم النامي، فتحرم هذه البلدان من أفرادها الأكثر قدرة. ومن الصعب على البلدان الصغيرة، المتقدمة والأقل تقدماً، أن تقاوم إغراء المردودات الأعلى. فعلى سبيل المثال، يدور الجدل في أستراليا حالياً حول سياستها بخصوص الهجرة الوافدة وما إذا كانت ستتمكن من اجتذاب الثمانين ألف مهاجر سنوياً الذين أدرجتهم في سياستها الجديدة. لقد هبط معدل الخصوبة هناك إلى أدنى من معدل الاستبدال ١.٧٨%، ولهذا تحتاج أستراليا إلى الهجرة الوافدة للمحافظة على عدد السكان وتوسيعه. ومع ذلك، يتعمق الإدراك بأن من تحتاجهم أستراليا من البشر، ذوي المهارات لتعزيز تنمية اقتصاد المعرفة، هم أولئك الذين يتزايد عليهم الطلب في أنحاء العالم. ومن الواضح أن هبوط معدلات الولادة، التي عرَّفناها سابقاً، والضغوط اللاحقة في المجتمعات التي هبطت فيها تلك المعدلات–على الأغلب، مجتمعات أوروبية، ولكن تشمل أيضاً عدداً من البلدان في آسيا والمحيط الهادي بما فيها اليابان وأستراليا للمحافظة على مستوى معيشتها ومستوى نشاطها الاقتصادي–يحتمل أن تسبب دورة جديدة للهجرة من العالم الأقل تقدماً إلى العالم المتقدم، لتغير مرة أخرى وجه هذه المجتمعات ومدنها.

خلاصة

يتيح لنا تحليل أنماط الديموغرافيا والهجرة فهماً أكثر وضوحاً لسياق التمدين في السنوات الخمسين التالية. فالتقديرات المستقبلية ليست دقيقة دائماً لأنه لا يمكن أن نتنبأ دائماً بنوايا الخصوبة لدى الناس، ولهذا سنعرض عدداً من السيناريوهات. ولكن الكثير من الناس الذين سيتقدمون في العمر يعيشون اليوم على الكوكب. وسوف يشيخون ويعيشون فترة أطول، وهذا سيمارس تأثيراً كبيراً على الحياة المدينية خلال العقود التالية. ويمكن أن نشاهد اليوم تأثير الأطفال المتدفقين على سوق الملكيات المدينية وعلى أساليب الحياة المدينية. فقد عملت قلة الأطفال، وقلة السنوات خارج القوة العاملة وزيادة متوسط العمر المتوقع لجزء مهم من السكان المدينيين في العالم المتقدم على تحسين قدرتهم الاستهلاكية.

أما وقد عرَّفنا الآن بعض بارامترات التغير، فإن الأسئلة التالية التي يجب أن نضعها في اعتبارنا هي ما إذا كانت ثمانينات وتسعينيات القرن الماضي قد تميزت بتغير يكفي للقول إن دوراً رئيساً للتحول يحدث، مكوِّناً مجموعة جديدة "ما بعد حديثة" من الأفضية المدينية وما إذا كانت هذه الأفضية مفهومة على نحو أفضل ضمن إطار العولمة.

الفصل الرابع

المدن العالمية

مقدمة

شهد العقدان الأخيران من الألفية الأخيرة نشوء الـ "نقد ما بعد الحديث" ونقاشاً حاداً حول ما إذا كان العالم الصناعي الحديث قد حول نفسه إلى العالم ما بعد الصناعي. وفي خضم هذا النقاش، مناقشة تدور حول طبيعة القوى الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل كلاً من الحياة الجماعية والفردية. وفي تحليله الحديث للطريق الثالثة (١٩٩٨)، يعرِّف غيدنز ثلاث ثورات رئيسة تحدث خلال هذا الدور. وهذه الثورات هي: العولمة، والتحول في الحياة الشخصية الذي يؤثر على العلاقات بين الأفراد والمجتمعات المحلية، وفي علاقتنا بالطبيعة. هنا، عمل تطور النقاش حول الهندسة الوراثية والبيئة على تركيز اهتمامنا من جديد على الروابط بين الطبيعة والعلم والطبيعة والمجتمع. والسؤال هو ما إذا كان الشكل التحليلي المهيمن الذي نرى من خلاله هذه العلاقة يجب أن يكون واحداً حول مفهوم التقدم العام والتطور العلمي لإعادة تشكيل العالم الطبيعي، أو يجب أن يكون هناك انتقال نحو علاقة تبادلية أكثر على اعتبارها مندمجة في النقاش حول "الاستدامة"؟ وقد أثرت هذه التحولات كلها على الحياة المدينية. فالمدينة تبدو مختلفة جداً في بداية الألفية الجديدة.

سافرتُ، عام ١٩٧٣، إلى أوتياروا/نيوزيلند لشغل منصب في جامعة أوكلاند. وفي أول يوم سبت، قمت برحلة إلى مركز المدينة. وأول شيء لفت انتباهي بشذوذه، أنا القادم من انكلترا، هو أن خدمة الحافلات كانت نادرة جداً صباح يوم السبت. وتساءلت، أين هم الناس الذين يعيشون في أوكلاند؟ ماذا يفعلون في يوم عطلتهم الأسبوعية؟ وعندما وصلت إلى مركز المدينة، اكتشفت أنه لم يكن كمراكز المدن الأوروبية التي أعرفها. كان مهجوراً تقريباً، والمدينة أشبه بمدينة أشباح. فالحياة في هذا الوقت كانت ضاحيّة في المركز وعائلية في التوجه. كانت المتاجر مقفلة وكان مدى وطبيعة النشاطات الأخرى للاستجمام والراحة قليلين. ولكن العالم المديني في أوتياروا/ نيوزيلند، بعد سبع وعشرين سنة، أي عند بداية الألفية الجديدة، مختلف جداً. فمراكز المدينة، في نهاية الأسبوع، تعج بالنشاط، والمتاجر مفتوحة، وظهرت المقاهي على الأرصفة، وازدادت فرص الاستجمام والراحة التي تدمج ما يبدو اليوم سمات عامة لتنمية مدينية كإعادة تصميم واجهة المرفأ، والكازينوهات، والتراموايات، والمتاحف، ومناطق الراحة، ومراكز المؤتمرات، وثقافات المطاعم والمقاهي. كانت النتيجة تحولاً ملحوظاً لأمكنة فارغة إلى أمكنة تعج بالناس والنشاط.

أصبح بنيان المدينة وشكلها مميزين جداً. فقد أدى نشوء أشكال جديدة لتكوين الثروة إلى تغيير البُنى الفضائية، داخل المدن الصناعية والإدارية السابقة. وتدهور التصنيع عندما استبدل المحرك الرئيس للنمو بمجموعة جديدة من النشاطات التي ركزت أكثر على المعلومات (كستلس ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨؛ ساسين ١٩٩١) والراحة، والاستجمام والسياحة (لاش وأوري ١٩٨٧، ١٩٩٤؛ زوكين ١٩٩١). وأصبحت المشاهد

الاستهلاكية هي المركز الجديد لمعظم البحث العلمي الغربي. وتعتبر النزعة الاستهلاكية واحدة من القوى الدافعة للحياة الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية. إن الطبيعة العولمية للعالم تتطلب منا أن ننظر إلى التغير المديني باعتباره عملية مترابطة. فالنشاط الصناعي انتقل إلى مناطق ومدن جديدة وحدث نمو وانهيار، وتغيرت البنى الديموغرافية والاجتماعية. نهدف، في هذا الفصل، إلى دراسة الجوانب الرئيسة لهذا التغير واستقصاء كيف أدى إلى إعادة التفكير بالتحليل المديني وظهور مجموعة مختلفة من البرامج للجوانب التي لاحظناها في تحليل المدينة الصناعية الحديثة عندما نواجه المزيد من الترابطية العالمية للعالم المديني الحاضر. ويبدأ الفصل بمناقشات وتحليل حول قضايا ما بعد الحداثة وما بعد نزعة الحداثة، ثم ينتقل إلى مسائل العولمة، وأخيراً إلى طبيعة المدينة العالمية.

المدن الحديثة إلى المدن ما بعد الحديثة

تأثر تحليل المدينة بشدة بتطور النقد ما بعد الحداثيّ للتحليل الاجتماعي. فالبنسبة للبعض، يمثل هذا انقطاعاً معرفياً رئيساً مع الماضي وظهور مجموعة جديدة كاملة من طرق التفكير حول الثقافة والمجتمع. فعلى سبيل المثال، لاحظ صويا أن الموقف ما بعد الحداثيّ يتضمن:

> نقداً عميقاً لكل التفكير الحداثيّ ... نقداً لإجمالي الأحاديث، والروايات الرئيسة لمذهب الجوهرية، والتعريض والصمت في الأدب وإعادة التفكير في مفهوم الاختلاف والآخَرِيَّة ... نقداً للنزعة التاريخية ... اهتماماً جديداً بالواقع المفرط، والفراغ الفوقي، والمحاكاة والصور (صويا ١٩٩٣).

ويشد صويا الانتباه إلى حقيقة أن التحدي ما بعد الحداثيّ لا يرتبط فقط بكيف تغيرت المدينة ولكن أيضاً بكيف يجب أن نتصور ذلك التغير. ألا يزال التعميم ممكناً حول مجموعات المدن أم أن ما يحدث الآن هو، إلى حد أبعد بكثير، مكان محدد، وبالتالي عارض؟ يعكس الانتقال إلى المحاكاة والصور تنامي الاهتمام بالعلامات إضافة إلى البنى والسلوك الواقعيين اللذين تحتويهما المدينة ويرتبط أيضاً بحقيقة أن الكثير من معرفتنا حول المكان والحياة المدينية يأتي عن طريق وسائل الإعلام، والتلفزيون والأفلام التي نشاهدها وزيادة فرص الوصول، بالنسبة للبعض، إلى شبكة الإنترنيت وشبكة ويب العالمية كمصدر للمعلومات (لاش وأوري ١٩٩٤؛ ليون ١٩٩٤). ويحتج البعض بأننا انتهينا من خلال هذا إلى الاعتقاد بأننا نعرف أمكنة لم نقم بزيارتها فيزيائياً مما يكوّن إدراكاً جديداً للواقع المفرط (بودريلار ١٩٨٨، ١٩٩٨).

وينظر بعض الكتَّاب الآخرين إلى حالة ما بعد الحداثة على اعتبارها، إلى حد أبعد، امتداداً للعالم "الحديث" إلى طور جديد، بصورة رئيسة نتيجة لتغيير الرأسمالية حول نمط جديد للإنتاج. ويعرِّف هؤلاء الكتَّاب الانتقال بوصفه حركة من "الفوردية" إلى المرونة ويعتمدون، بصورة أساسية، على نظرية التنظيم (هارفي ١٩٩٠؛جيسوب وسوم ١٩٩٩). وباختصار، إن مصطلح ما بعد الحداثة غامض؛ ويُستخدم أحياناً لوصف مرحلة في التاريخ، بينما يُستخدم في مناسبات أخرى لوصف طريقة تحليلية وتعبير ثقافي.

ولهذا، يصبح من الضروري، في أي تحليل، أن ندرك أن للحجة تحليلاً اجتماعياً اقتصادياً (المرحلة في التاريخ–ما بعد الحداثة) وجدلاً حول طبيعة المعرفة (الطريقة التحليلية–نزعة ما بعد الحداثة). ولهذا يصبح ضرورياً تعريف الجوانب الرئيسة لكل من هذين الموضوعين.

تحليل اجتماعي اقتصادي–ما بعد الحداثة

سوف ندرس في المقطع التالي مواضيع الإنتاج، وعملية العمل، ودور الدولة والآيديولوجيا والعلاقات الفضائية ونستنتج منها مجالاً للعمل النظري والتجريبي الذي يسعى إلى تحليل التحول من العلاقات والممارسات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والمكانية الحديثة إلى ما بعد الحديثة (انظر الجدول ٤–١).

الجدول ٤–١: مظاهر المدن الحديثة وما بعد الحديثة

حديثة (فوردية)	ما بعد حديثة (مرونة)
اقتصاد يعتمد على الصناعة والتصنيع	اقتصاد يعتمد على المعلومات
الإنتاج	
قومي/دولي	عبر عالمي
إنتاج جملي (فوردي) تجانس (خط تجميع)	أشواط إنتاج ضيقة النطاق. إجراءات محددة فقط
معايير ومنظم هرميا	عمليات مرنة استهلاك يعتمد على السوق مدفوع بالطلب
استهلاك جملي تحديد وتنظيم الأجور عن طريق النقابات والاتفاقات الجماعية للمستخدمين (مكافآت وطنية)	إدارة نوعية كلية (مشاركة العمال) عقود فردية وفي مكان العمل
عملية العمل	
واجبات فردية ينجزها العمال (نموذج خط التجميع)	واجبات متعددة تنظيم أفقي للعمل
واجبات (عمل) تخصصي يجزأ إلى مكونات صغيرة ممتدة إلى تقسيم العمل تنظيم عمودي للعمل	ساعات مرنة للعمل وعقود دفع مشروع واتفاقات وعقود فردية في الموقع أكثر من مكافآت وطنية
تمييز يعتمد على مستويات المهارة والجنس	عمال نواة وأطراف كتقسيم جديد
الدولة	
تنظيمية وتدخلية اتفاقات جماعية (كالمساومة على الأجور–سياسات الدخل) تخطيط مركزي (مستويات قومية، واقليمية ومحلية)	انتقال منقوص التنظيم من نموذج الغطاء المالي إلى نموذج حقوق إجراءات الدولة ليبرالية جديدة–خصخصة منافسة
الآيديولوجيا	
الإنعاشيون (الدولة يجب أن تعيل المواطنين)	الفردية تنظيم العمل
تخطيط رشيد يعتمد على البحث/الدليل العلمي استهلاك جملي	منافسة استهلاك وعرض لـ "أساليب الحياة" الفردية
الفضاء	
المدينة إزاء الضاحية (رؤية مزدوجة للمدينة) التخطيط والفصل (تقسيم المدينة) فصل النشاط السكني ونشاط العمالة	غموض الازدواجية–تمدين الضواحي، تجديد وتحديث المدينة الداخلية (زرك الإسكان) تطوير المراكز/المتاجر الكبيرة/ الحافية/الإقليمية

الإنتاج

كانت التغيرات المهمة عبارة عن حركة إلى مستوى أكبر للنشاط العالمي مع تفوق الشركة العالمية باعتبارها مؤسسة "حرة"، لم تعد لها روابط قوية تربطها بأمم، أو مناطق أو مواضع خاصة. وتتخذ هذه الشركات قرارت تمركزها على أساس ما هو أفضل لتحسين مربحيتها الإجمالية بصرف النظر عما إذا كان هذا يعني أن تعمل في أستراليا، أو جنوب شرق أسيا، أو أوروبا أو أمريكا الشمالية. ونحن اليوم نعيش ضمن اقتصاد عالمي،

الممثلون الرئيسون فيه هي الشركات العالمية ونخبتها المترابطة. وهناك تناقض أكبر بين الحركية العالية لرأس المال، وحركية اليد العاملة التي هي مقيدة وغالباً عاجزة عن تعقب العمل، مما جعل المواضع والمناطق تعاني من "تراجع التصنيع"؛ وتبدلت تقنيات الإنتاج لتعكس طرقاً جديدة لإنتاج السلع بواسطة الموجودات المحوسبة وأنظمة التحكم (الترميز بالأعمدة في حسابات السوبرماركت) ونشوء أنظمة "الوقت المناسب" للإنتاج. وتتطلب هذه مصانع أصغر ودورات إنتاج أكثر مرونة ترتبط بمتطلبات زبائن خصوصيين. هذا يعني أن أنظمة الإنتاج الجديدة تتحرك أكثر بطلب المستهلكين الفرديين وتركز عليه مع تنويع أكبر في نموذج الكميات الناتجة. لقد ولى عصر مصنع إنتاج السلع القياسية على نطاق واسع. وأدخلنا، بدلاً منه، المنتجات المتعددة، ومعها القوة العاملة المتعددة المهمات بدلاً من الأحادية المهمة. وتقتضي هذه التغيرات بناء قوة عاملة أكثر مرونة. وهكذا، حدثت تبدلات جذرية في عقد العمل بالانتقال من المكافآت الوطنية إلى المساومة والاتفاقات في الموضع على ساعات وأيام العمل، وجداول وسلالم الأجور. ومن المهم أن نسلِّم بأن عدد التجارب التي ظهرت يشير إلى أنه لا يمكن سلوك سبيل واحدة (ثورنس ١٩٩٢).

عملية العمل

كانت عملية العمل، في ظل الفوردية، تتميز بخط التجميع والمهمات المفردة التي ينجزها عمال في إنتاج أساسه المصنع. وكانت الأعمال التي يقومون بها تتم تجزئتها إلى مكونات أصغر فأصغر لضرورات الفعالية. كان هذا النظام قد صُمِّم لإنتاج عدد كبير من المنتجات القياسية من أجل اقتصاد الاستهلاك بالجملة. وقد أدت التغيرات في الإنتاج التي أتاحتها التقنيات الجديدة والانتقال إلى اقتصاد أساسه الخدمات في الكثير من المجتمعات الرأسمالية المتقدمة إلى تغيرات أساسية في طريقة إنجاز العمل، وبالتالي في حجم القوة العاملة وبنيتها. وقد بوشرت ممارسات أكثر مرونة للتشغيل واستسلم نظام خط التجميع لترتيبات أكثر تنوعاً صممت لإنتاج عدد أكثر تنوعاً من المنتجات ولأسواق أكثر تنوعاً وتشظياً. وبدورهم، انتقل العمال من أنظمة ضمان الاستخدام في الكثير من البلدان إلى أشكال استخدام تعاقدية أكثر "مرونة" بدلاً من الأنظمة الدائمة. ويبدو اليوم أن شروط الأعمال والمهارات تخضع لتغير مضطرد.

الدولة

كان التغير الرئيس هنا هو تراجع الدولة، في الكثير من المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، عن دعم الرعاية الاجتماعية الممولة حكومياً. فالسياسات التي كان قد تم تبنيها في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، عملت تدريجياً على تقليص دور الدولة في خطة الرعاية الاجتماعية وتحولت، بدلاً من ذلك، إلى تشجيع رسوم الارتفاق والخصخصة، أي بيع موجودات الدولة والتعاقد الخارجي (بوسي ١٩٩١). إن مساعدة الرعاية الاجتماعية، بالنسبة لأولئك الذين عملت التغيرات الاجتماعية على تهميشهم، أو بطالتهم أو اعتبارهم فائضين، وقعت على عاتق القطاع التطوعي (كالجماعات الدينية والاجتماعية الأخرى) الذي أسس بنوك الطعام وإسكان الطوارئ.

ومن جديد، يوضح هذا أن الأشكال الجديدة للنشاط الاقتصادي كوَّنت رابحين وخاسرين. وازداد أيضاً التشرد والفقر، كما ازدادت ثروة من هم في القطاعات العليا لهيكل العمالة (ديلي ١٩٩٦). إن طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تزداد عالمية طرحت تحدياً لاستمرار مركزية الدولة القومية في هذا النظام الاجتماعي الجديد الأكثر عالمية. فبالنسبة للبعض، يمكن أن يكون الترتيب الجديد، في الواقع، بين التجارة الكبيرة والكتل السياسية، كالاتحاد الأوروبي وشبكة من المدن العالمية التي يتمتع كل منها بمستوى أعلى من الاستقلال الاقتصادي والسياسي.

الآيديولوجيا

إن التغيير في الايديولوجيا هو الابتعاد عن مجتمع يعتمد على الرعاية الاجتماعية إلى مجتمع يتركز على الفردية حيث تصبح المسؤولية الاجتماعية أكثر اهتماماً بالفرد الذي يتمتع بحرية ممارسة الاختيار حول كيفية تلبية حاجاته ورغباته. وترى الدولة أن مسؤوليتها تنحصر باستهداف أولئك العاجزين عن مساعدة أنفسهم بشكل كاف في ظل ظروف غير متوقعة. وتميل هذه إلى إدخال مكوِّن أخلاقي قوي إلى القرارات التي تتعلق بالإنفاق الاجتماعي يذكِّر بالمناقشات السابقة حول "مستحقي" المساعدة و"منقوصي المساعدة" الذين يجب إقصاؤهم من مساعدات الدولة. وتعاد صياغة الدولة على أنها "دولة مخوِّلَة"، تتراجع عملياً عن تأمين الخدمات إلى تشجيع تكوين شراكات مع القطاع الثالث والقطاع الخاص.

الفضاء

حدث التغير الرئيس هنا في إطار طبيعة الثقافة وطريقة الحياة اللتين نشأتا في أوساط سكان المدينة المعاصرة. فالعالم ما بعد الحديث، عالم تأطرت فيه الحياة أكثر بكثير حول الذوق والتجربة الفرديين. فقد ولى تجانس الوجه الضاحيّ لـ "الاستهلاك بالجملة". وأصبحت أشكال المساكن أكثر تنوعاً، وحدثت موجة جديدة من التجديد والتحديث المدينيين (سميث ووليامز ١٩٨٦؛ سميث ١٩٨٧؛ روز ١٩٩٠). وكان المكوِّن الحاسم للتغير هو نشوء طبقة متوسطة جديدة، عزلت نفسها عن الجمهور العام، ومارست أسلوباً أكثر تميزاً للحياة مما خلق أيديولوجية مدينية جديدة. فنتج عن ذلك تمايز اجتماعي أكبر مع ظهور أسلوبيين مميزين للحياة. الأول، هو أسلوب حياة الـ "يوبي yuppie"، وهو شخص يكرس نفسه لأسلوب الحياة الفردية الذي يعتمد على استهلاك واضح والذي تكونت ثروته في الاقتصاد الجديد للخدمات وفي فترة الانتعاش المالي من مطلع إلى منتصف ثمانينيات القرن الماضي. ووفقاً لأحد الكتَّاب الحديثين:

> بصرف النظر عن العمر، فإن التنقلية الصاعدة والموطن المديني (اليوبيين) يُفترَض أن يُميَّزا بأسلوب الحياة المكرس للمهن الشخصية والاستهلاك الفردي (سميث ١٩٨٧: ١٥١).

والثاني هو أسلوب حياة "الطبقة الدنيا" من المُقْصين، وهي جماعة متزايدة من المستفيدين من الرعاية الاجتماعية، والعاطلين والمشردين الذين كثيراً أيضاً ما يتميزون عن الأكثرية بإثنيتهم وجنسهم (دير و وولش ١٩٨٧). فنتج عن ذلك زيادة التوترات، والجريمة والعنف المديني، مما يؤدي، بدوره، إلى استخدام أكبر للرقابة وأجهزة الأمن لحماية الملكية والناس، وهو الشكل الأكثر تطرفاً الذي أنتج حراسة المنطقة السكنية وإغلاقها.

أنماط التحول

إن التبدلات العالمية لا تحقق النجاح بالطريقة نفسها في كل مكان. ففي أستراليا، على سبيل المثال، واجه الانتقال إلى ممارسات عمل أكثر مرونة مقاومة أطول منها عند بعض الأمم الأخرى الرأسمالية، وذلك بسبب قوة الحركة العمالية وصياغة اتفاق، عام ١٨٨١، بين الحركة العمالية وحكومة العمال القادمة. وعلى الرغم من هذه السياسية، فإن تعرية تدريجية حدثت لمصطلحات وشروط العمالة وتراجعاً عن تثبيت الأجر المركزي نحو ترتيبات أكثر تحديداً كجزء من الانتقال إلى نظام أكثر "مرونة" للتراكم؛ وهي عملية تسرعت، إلى حد كبير، منذ انتخابات الحكومات الليبرالية في الولايات والكومونويلث في تسعينيات القرن الماضي. وهكذا، حدث تحول من اقتصاد يعتمد على الصناعة إلى اقتصاد يعتمد على المعلومات، أدى إلى نشوء طبقة أعمال جديدة، وإدارية محترفة وزيادة في أهمية الملك الثابت.

في تحليله (١٩٩٨) لهذه التغيرات في أوتياروا/نيوزيلند، لفت هَزِلْدين الانتباه إلى الزيادة في عدد المديرين بالنسبة لعدد العمال المطلوبين اليوم. ففي خمسينيات القرن الماضي، كان هناك مدير واحد لكل عشرين عاملاً. وفي عام ١٩٨١، تغيرت هذه النسبة إلى مدير واحد لكل تسعة عمال، وفي عام ١٩٩٦، انخفضت أيضاً إلى مدير واحد لكل أربعة عمال. وقد عملت هذه الزيادة على تغيير هيكل قائمة الأجور وساعدت على تكوين قطاع أكثر رفاهية في القوة العاملة. فعلى سبيل المثال، حسب هزلدين، بالنسبة لشركة فلتشر تشالنج المحدودة، وهي أكبر شركة في نيوزيلندة، أن هناك اليوم أكثر من ٢٣٠١ من فئة الـ ١٠٠٠٠٠ دولار نيوزيلندي تحقق ربحاً سنوياً صافياً يصل إجماليه إلى حوالي ٢٩٢ مليون دولار نيوزيلندي (هزلدين ١٩٩٨).

إن هذا التحول إلى التركيب الطبقي الذي يعكس عُقَداً جديدة في النظام الاقتصادي العالمي، حدث، إلى حد بعيد، في المراكز المتروبوليتية. فإلى جانب الطبقة الجديدة لـ "الخدمات"، هناك أيضاً الطبقة الجديدة لـ "الخدم" التي توفر العمل لصناعات الراحة، والاستجمام والمتعة التي نشأت أيضاً إلى جانب الطبقة مع زيادة دخل الإنفاق. وأكثر هذا العمل غير متفرغ وعرضي. يؤدي هذا إلى التمييز بين عمال "النواة" المضمونين بأعمال آمنة كاملة الدوام ضمن قطاعات النمو الجديدة وعمال الأطراف في عمل أقل أمناً، وكثيراً ما يكون غير متفرغ وعرضياً. ويمتد هذا النوع من العمل إلى تكوين اقتصاد واسع غير رسمي، حيث تصبح التبادلات غير النقدية مظهراً مهماً للحياة اليومية. وإلى جانب هذه التغيرات، حدث أيضاً تحول في وضع النساء في سوق العمل ومن خلال نشوء موجة جديدة للحركة النسوية. فقد ازداد، بشكل ملحوظ، وجود النساء في سوق العمل. وعمل اقتصاد المعلومات على توسيع منطقة الخدمة في الاقتصاد التي كانت تشغلها، على نحو غير متناسب،

نساء عاملات في حين أثر انحطاط قاعدة التصنيع على الرجال أكثر منه على النساء (مسّاي ١٩٨٤، ١٩٩٥). ساعدت هذه التبدلات على تغيير ديناميات الأسرة بتفكيك القوالب الجامدة القديمة والتقسيمات الجنسية ضمن العمل المنزلي (مسَّاي ١٩٩٤). كان النمط المديني بكامله يعتمد سابقاً على فكرة أن أحدهم، الزوجة عادة (الشريك الأنثوي)، يجب أن يجمع العمليات المنفصلة (الخدمات والتدابير الاجتماعية المنفصلة عبر هذه المناطق كالتعليم، والنقل، والصحة والاستجمام). ويؤدي غياب النساء من الضواحي والنشاطات الاجتماعية المحلية، كنتيجة لارتفاع معدلات العمالة، إلى ضرورة إعادة تنظيم النشاطات المحلية.

وجهان للمدينة ما بعد الحديثة

نخلص من مجموعة التحولات التي درسناها إلى نتيجة مفادها أن المدينة ما بعد الحديثة لها وجهان. الأول، هو وجه الناجح الذي يُظهِر ثقافة المطاعم والحانات، ومولات التسوق والكازينوهات التي ترتكز على الترف والتسلية. ولهذا، ليس هناك ما يدعو إلى الدهشة في أن تسعينيات القرن الماضي شهدت افتتاح الكازينوهات في العديد من المدن حول العالم، على سبيل المثال، في ملبورن وسدني في أستراليا، وأوكلاند، وكريستشيرش وكوينزتاون في أوتياروبا/نيوزيلند. وفي كلتا الحالتين، أنتجت، حيث أقيمت، عمالة ونشاطاً اقتصادياً آخر في المناطق المركزية للمدن وإن يكن بكلفة غير معروفة بالنسبة للمناطق الأخرى. والثاني، هو وجه المُقْصين الذين كوَّنوا غيتووات مدينية جديدة من الأسر الفقيرة الشريدة، وأولئك المشردين من خلال الموجة الجديدة لتجديد وتحديث قلب المدينة، والمسنين المستأجرين على منح الدولة، وأولئك الذين يعتمدون على مساعدة الإسكان العام. وهكذا أصبحت المدينة أكثر استقطاباً بدلاً من أن تكون أقل استقطاباً. ويظهر هذان الوجهان للمدينة في نموها كمركز للمهرجان والعرض، والتجديد والتحديث وزيادة مستوى التشرد، والجريمة المدينية والخوف (ديفيس ١٩٩٥؛ دير ٢٠٠٠).

إن هذا الفصل مقنَّع إلى حد ما بالوهم، الذي تكوَّن من خلال وسائل الاتصال المطبوعة والسليولويدية، لكامل الكرة الأرضية التي تُجتذَب باضطراد إلى تجربة ثقافية مشتركة عن طريق حرية الوصول إلى المصادر نفسها للمعلومات (إنترنيت) والتسلية (التلفزيون بواسطة الأقمار الصناعية، والتلفزيون الكبلي والبرامج العامة). وهكذا، يتم إعلامنا، بشكل متزايد، بأننا نشترك جميعاً في المجموعات نفسها من الصور البصرية والسمعية، التي تعيد تركيب صورنا للعالم الاجتماعي. وقد لاحظ بودريلار (١٩٨٨) زوال الاختلاف بين ما هو واقعي وما هو متخيل واعتبر المدينة بالكامل على أنها "متنزه ذهني عملاق".

ما بعد الحداثة–التحديات المعرفية

إن الوجه الثاني للوضع ما بعد الحداثة هو وجه النقاش المعرفي حول قاعدة المعرفة. والحجة هنا هي أن البناء الاقتصادي والاجتماعي يجتاز تغيراً رئيساً، مشابهاً لتغير "التحول الكبير" في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الذي بشَّر بالمجتمع الحديث للمجتمع الصناعي. والعالم الحديث أيضاً كان عالم العلم والتفكير والتحليل

العقلانيين. إنه العالم الذي تطورت فيه النظرية الاجتماعية للمساعدة على تفسير الانتقال وطبيعة وشكل المجتمع الناتج. ولذلك، فإن الموضوع الرئيس الثاني للانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، هو موضوع أشكال التحليل التي يجب استخدامها والتخلص من التزام مشروع حركة التنوير بالاكتشاف العلمي والبحث عن الحقيقة. وكانت النظريتان اللتان ميزتا شكل المحاولة هذا هما النظرية الوضعية positivism والنظرية الواقعية realism. وقد تم باطِّراد بناؤهما كما لو كانتا متجذرتين في الثقافة والفهم الغربيين أكثر من كونهما مجموعة عالمية من التفسيرات. ولهذا كانتا مستعرقتين وعلى نحو متزايد غير ملائمتين في محاولة فهم العالم العولمي.

النظرية الوضعية

إن التحليل المديني في خمسينيات وستينيات القرن الماضي صاغه بقوة إيمان الوضعيين بأن الحقائق التجريبية أمكن جمعها عن طريق إجراءات صارمة، كمية عادة، ومن قبل باحثين موضوعيين أمكنهم أن يميزوا بين "الحقائق" و"القيم". وقد تطلبت العملية جيلاً من المعلومات، وعلى هذا الأساس، كان يجب تطوير خطط وبرامج من قبل الخبراء، أكثر منها من قبل السياسيين وأعضاء المجتمعات المحلية. واعتُبِر باتريك غيدِس (١٩٤٩) الذي هو مَثَّل "المسح قبل الخطة" مِحَكاً لهذا التخطيط المديني العقلاني الشامل. وقد احتُجَّ بأن مقاربة الوضعيين ستكشف كيف يعمل النظام المديني، وبالتالي تسمح للمخططين والآخرين بالتعميمات والتدخلات لتحسين البيئة المدينية. وتم الالتزام بفكرة التقدم الاجتماعي، عن طريق الهندسة الاجتماعية، والتدخل من قبل المخططين لتحقيق غايات محددة. كانت هذه الخطط عادة تتضمن أفكار التوازن الاجتماعي، وعدالة اجتماعية أكبر وزيادة الوصول إلى الموارد والمرافق. كان يجب أن يكون هؤلاء المخططون غير متحيزين ومكرسين للحقيقة و"المصلحة العامة" الأوسع، على خلاف السياسيين و"النشطاء الاجتماعيين" والجماعات الأخرى التي أظهرت معلومات أكثر تقييداً وعملت وفقاً لـ "فهم متحيز" (غانس ١٩٧٢؛ سيمي ١٩٧٤، ١٩٨١؛ أنغوتي ١٩٩٣).

النقد الواقعي

خضعت رؤية الوضعيين لنقد مهم في سبعينيات القرن الماضي مع نشوء التحليل الاجتماعي المديني الأكثر "راديكالية" أو نقداً الذي صاغه، بوجه خاص، الكتَّاب الماركسيون والماركسيون الجدد (بيكفينس ١٩٧٦؛ هارلوي ١٩٧٧؛ كلمارتن وثورنس ١٩٧٨). إن هذا الموقف، الذي جسدت خصائصه مقالة كاستلس في أوائل سبعينيات القرن الماضي، تحت عنوان "هل هناك علم اجتماع مديني؟" (١٩٧٦)، رفض التحليل المديني السابق على اعتباره علماً آيديولوجياً وتجريبياً ميز الوضعيين كما عمل ببساطة على تعزيز الوضع الراهن لأنه ساعد في تثبيت شرعية الأقوياء الذين يمكن أن يزعموا أنهم يتمتعون بمعرفة علمية موضوعية للنشاطات والعلاقات الاجتماعية. وقد أسهم المنظمون المدينيون، الماركسيون والماركسيون الجدد، في نظرية الواقعيين المعرفية التي ما تزال تسعى إلى توطيد قاعدتها العلمية بخصوص دراسة مدينية، ولهذا كانوا ما يزالون ملتزمين بمشروع حركة

التنوير (كيت وأوري ١٩٧٥؛ دنكان وغودْوِين ١٩٨٨). ويزعم الواقعيون أن هناك بنىً تشكل الأعمال وهذه يجب البحث عنها من خلال محاولة نظرية لأنها غالباً ما تكون محجوبة تحت السطح. وهذا يشبه، إلى حد ما، تقشير بصلة للوصول إلى لب التفسير الذي يرفض التفسيرات السطحية والظاهرية التي تشوش أو تعترض سبيل الحقيقة. وكما هي الحال مع الوضعيين، كان الهدف تطوير تفسيرات للحوادث التي كانت كلية ويمكن تعميمها لإثبات النظريات التي يمكن استخدامها لصياغة العمل والتغيير.

النقد ما بعد الحداثي

يتضمن النقد ما بعد الحداثي الذي يمارسه كل من المنظمين المدينيين، الوضعيين والواقعيين، أنه ليس هناك تفسيرات علمية إجمالية للحوادث. وفي الواقع، ليس هناك نظام يتوجب اكتشافه أو بنىً يتوجب إظهارها (الجدول ٤-٢). فطبقات البصلة هنا كلها متساوية من حيث القيمة والأهمية أكثر منها تمثيلاً لحركة تقدمية للفهم والتفسير. وهكذا، فإن الدراسة لا تهدف إلى الفهم والتفسير العام، ولكن إلى تعريف تميُّزِيَّة الثقافات وطرق الحياة المدينية وتمجيدها.

الجدول ٤-٢: نظريات المعرفة الحديثة وما بعد الحديثة

حديثة	ما بعد حديثة
تفسير علمي تعميم حكايات تأسيس	رفض التفسير الإجمالي حكايات فردية
موضوعية (حقائق، قيم، فصل)	رفض الموضوعية لصالح الترتيب الفردي
تنبؤ	فهم
تميزات	اختلافات
ثنائية	انهيار التميزات والحدود بين "الأنظمة"
تصنيف	رفض التصنيف وعلم التصنيف
السياسات: عقلانية، مسح لصنع القرار الإعلامي قبل التخطيط (غيِدس) تخطيط/خطط إجمالية	السياسات: سياسات الهوية نساء، جماعات إثنية، لوطي، سحاقية، مسن، عاجز، وهلمجرا اختلافات معلنة

في كتابه *بوستمودرن كوندشن* (١٩٨٤)، يعرِّف ليوتار سلسلة من التغيرات التاريخية في نمط المعرفة الذي ينتج ضمن المجتمعات. وفي المجتمع ما قبل الحديث، كان يسود الأسلوب الروائي للمعرفة التي ارتبطت بالقصص، والأساطير، والخرافات حول المجتمع، وأصوله، وشكله ومكانه في العالم. وقد تحدت الحداثة هذه الحكايات ورفضتها على اعتبارها معتقدات خرافية، وروايات ذات طبيعة جاهلة وزائفة، وسعت، على اعتبارها خلقاً ونسجاً للعلاقات الاجتماعية، إلى استبدال هذه "الحكايات" بـ "نسق تفسير" التعليل العلمي الذي يعتمد على

المعرفة التجريبية. وكان الانتقال الأخير إلى الوضع ما بعد الحديث هو الذي عرَّفه ليوتار. هنا كان نسق التفسيرات التي وضعها العلماء الاجتماعيون في حالة انهيار وتشظٍّ في مواجهة التغير ونشوء القصص المتعددة وروايات التجربة الأكثر تفريداً. وهكذا، في حين كان التحديثيون يبحثون عن التصنيف والتعميم، كان ما بعد الحداثيين ينشدون انهيار هذه التميزات وينظرون إلى المجتمع المديني بلغة التمايز، والتشظي والتشديد على الهوية الفردية.

تأثر البحث في الدراسات المدينية بقوة بالكاتب الفرنسي ما بعد البنيوي، بودريار (١٩٨٨) وأفكاره حول الواقع المفرط. حاول بورديار أن يثبت أن الإشارات والرموز تعمل، على نحو متزايد، على تشكيل المجتمع، الذي يسميه الصور الزائفة، إلى الحد الذي يحدث فيه انقطاع بين الواقع والمتخيل. ثم إن نشوء المتنزهات الذهنية وتوسع نشاطات الترفيه والراحة عملا أيضاً على تغيير شكل المدينة بعودة التشديد على اللعب والتسلية. ويظهر هذا في تنامي المهرجانات ومسرح الشارع وتحويل مصادر المعلومات والنقل الثقافي، كالمتاحف، إلى خبرات سهلة المنال وتفاعلية أكثر منها مستودعات للمعلومات التقليدية بالنسبة للمثقف. ويعتبر الثقافة الشعبية، لكونها مهمة كـ"الثقافة السامِيَة" المعروفة، أكثر هيمنة في التحليل الحداثيّ ولهذا تسعى إلى دمقرطة المعرفة.

قاد النقد ما بعد الحداثي إلى برنامج جديد للدراسات المدينية التي ميزت "القصة" أو الرواية الفردية بوصفها المصدر الرئيس للمعلومات. ويبدو هذا كإعادة للناس وأصواتهم وأوضاعهم الاجتماعية إلى التحليل. تبدو المدينة كـ "النص"، ينبغي فيه تحليل و"قراءة" المباني، والإشارات، والرموز، والأمكنة (الساحات والمتنزهات) إضافة إلى الناس. ولذلك الغرض، فإن كل هذه المظاهر تحتاج إلى تحليل وتسجيل. وهناك انتقال من التحليل الاقتصادي، الذي ظهر بقوة في سبعينيات القرن الماضي في عمل الماركسيين والماركسيين الجدد، إلى التحليل الثقافي والجمالي. وقد سبب تنوع السكان المدينيين، من خلال الهجرة، مثلاً، التي أشرنا إليها سابقاً، تمايزاً اجتماعياً أكبر ضمن سكان المدينة وعززت ذلك التمايز الجماعات الفرعية الإثنية التي بدأت، في أواخر ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، تمجد اختلافاتها الثقافية أكثر مما تخفيها. وهكذا، أصبح من الشائع تعريف الناس بوصفهم أستراليين يونانيين، أو أستراليين إيطاليين أو أستراليين آيرلنديين أكثر من أستراليين فقط، لإظهار الروابط والأصول الثقافية. ولهذا السبب، عادت إلى الظهور الدراسات التي تحلل هذه الاختلافات الثقافية ووفرت المؤلفات التاريخية للتطور الذي يُقدَّم من خلال أنظار وأصوات السكان المحليين.

يميل النقاش السياسي المديني إلى الانتقال من الأسئلة حول كيف يجب إعادة تصميم المدينة لزيادة المساواة والعدالة الاجتماعية، إلى نقاش أكثر تركيزاً على سياسات الهوية. هنا، حظي نشوء السياسات حول الجنس، والجنسي والبيئي بأهمية حاسمة. إن الاهتمامات ضمن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة يميل أكثر إلى التعبير عن أساليب الحياة والرغبات الفردية للمطالبة بالاستقلال حول مجالات شخصية أكثر منها حول سياسات طبقية. وتميل هذه التغيرات أيضاً إلى أن تقود إلى الانتقال من الميدان المؤسساتي للنشاط السياسي الرسمي ضمن الدولة أو النظام الفيدرالي للحكومة إلى نشاطات وحركات أكثر محلية (سيدمان ١٩٩٤).

ولذلك تقدم ما بعد الحداثة مجموعة من الحجج حول طبيعة تغيير النظام الاقتصادي. وتدرك هنا الانتقال من نمط الإنتاج الذي يعتمد على النشاط الجماعي الواسع النطاق الذي يُنجَز في معامل كبيرة ترتبط بدولة تدخلية تنتج، كما يبدو، شكلاً مدينياً عيارياً (ضاحية ما بعد الحرب). وتستلزم أيضاً، إضافة إلى ذلك، مجموعة من الحجج حول الأساس الفلسفي العلمي للمعرفة. هنا تمثل ما بعد الحداثة رفضاً للرؤية التنويرية للمعرفة والتعليل العلميين لصالح رؤية تعتمد على الاختلافات والروايات الأكثر فردية. وتنبذ ادعاءات الموضوعية والحقيقة العامة لصالح الروايات "الموضوعة" والأصوات الواقعية لمجموعات البحث. وتسعى إلى حرية فردية أكثر من تغيير جماعي وترى المستقبل على أنه مستقبل غموض وشك أكثر مما تراه بلغة تنبؤات من حقائق معروفة. وتهاجم الامبريالية الثقافية للمعرفة الغربية وتلفت الانتباه إلى مغزى المعرفة المحلية، وأهمية الثقافة في بناء المعرفة.

من الأنظمة العالمية إلى العولمة

إن واحدة من المسائل التي برزت في السنوات الأخيرة للألفية الماضية هي مسألة خلق العولمة. فكيف تختلف العولمة عن الفهم السابق للنظام العالمي؟ أو ما مجموعة العوامل التي نقلتنا إلى هذا البرنامج المفاهيمي الجديد؟ أم أنها، في الواقع، مجرد برنامج قديم أُلبِس لبوساً جديداً؟ هل هي، بأية حال، فكرة جديرة بالاهتمام، أم أنها مجرد فهرس لكل شيء تغير منذ سبعينيات القرن الماضي (ماركوزي ٢٠٠٠؛ ماركوزي وفان كمبن ٢٠٠٠)؟ فعلى سبيل المثال، يرى وولَرْشْتاين أن:

> العولمة مفهوم مضلل لأن ما يوصف بأنه عولمة كان يحدث على مدى خمسمئة سنة. والجديد، على الأصح، هو أننا ندخل "عصر انتقال" (٢٠٠٠: ٢٤٩).

وهكذا، فإنه يسلِّم بأننا ندخل مرحلة تغيير عميق يتحدى تفكيرنا والمجموعة السابقة من تفسيراتنا. وفي دراستنا، سنبحث الجدل الذي يدور حول تكوُّن الأنظمة العالمية ثم ننتقل إلى الجدل حول "العولمة".

الأنظمة العالمية

ظهرت فكرة النظام العالمي من ثقافة الماركسيين الجدد، وخصوصاً عمل وولرشتاين (١٩٧٤، ١٩٧٩، ٢٠٠٠). يرى وولرشتاين أن النظام العالمي الحالي ظهر في القرن السادس عشر باكتشاف الأوروبيين للعالم الجديد. وسمح هذا لسكان العالم الأوربي أن ينتشروا إلى ما بعد سَعَة حَمْل عالمهم من خلال الموارد المستوردة لتكميل الموارد ضمن الأمم الموجودة. فدشن هذا نظام التبعية والاستغلال الذي أدى إلى التوسع الاستعماري ونظام الأسواق والتبعيات الذي شكَّل العالم إلى أمم ""نواة"، وشبه محيطية ومحيطية. والأمم النواة التي هيمنت، في البداية، كانت قوى أوروبية بحرية وفيما بعد صناعية، وهي بريطانيا، وهولندا، وأسبانيا وفرنسا. قام النظام بدئياً على التجارة، التي كانت القوى الأوربية تستكشف بواسطتها السلع وتحصل عليها لبيعها في أوروبا. وكانت هذه السلع تشمل التوابل، والأقمشة الحريرية، والمواد الغذائية الجديدة. وكانت النواة تؤمِّن سيطرتها من خلال

ثروتها وقدراتها العسكرية والبحرية. ومع اكتشاف عوالم جديدة، حدث استقرار للهجرة، أولاً، باكتشاف الأمريكتين، وفيما بعد أفريقيا الجنوبية وأستراليا وأوتياروا/نيوزيلند. وخلقت واحدة من نتائج هذه الهجرة مادعاه البعض مجتمعات رأسماليي الدومينيون (أرمسترونغ ١٩٨٠). وقد تميزت هذه المجموعة من البلدان باعتمادها على إنتاج أساسه الأرض. فلعب مربو البقر في الإرجنتين ومزارع الأغنام في أستراليا وأوتياروا/نيوزيلند دوراً مهماً في سلسلة إنتاج المواد الغذائية لسكان التصنيع في أوروبا. ونتج عن هذا النمط الخاص للإنتاج وتوجهه إلى الاستيراد نمط مختلف للتمدين ببناء مدن على الساحل وقيامها بوظيفة المستودع، ومراكز للنقل والخدمات أكثر منها قواعد للإنتاج الصناعي وجواذب للسكان الريفيين المحليين (مولينس ١٩٨١؛ بيري ١٩٨٣، ١٩٨٤؛ دينون ١٩٨٣). ففي أوتياروا/نيوزيلند، على سبيل المثال، لم يتحول السكان المحليون قبل الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية من ريفيين إلى مدينيين. فقد كان التوزيع، عام ١٩٤٥، هو ٧٤% ريفيون و٢٦% مدينيون (ثورنس وسيجويك ١٩٧٧).

والمجموعة الثانية هي مجموعة الأمم شبه المحيطية في جنوب أوروبا حول البحر الأبيض المتوسط والتي ترتبط بالنواة من خلال علاقات المتجارة والتبعية المحدودة بتنميتها الداخلية، مما أدى إلى معدل بطيء نسبياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويُعزى وجود هذه الأمم شبه المحيطية إلى أسباب اقتصادية وسياسية. وهي، كالطبقة الوسطى في الأنظمة الطبقية للمجتمعات الرأسمالية، تشكل حاجزاً بين الرأسمالي والعامل، وبالتالي تشوش توجه علاقة الاستغلال والاستيلاء. وتتوفر بعض الفرص للبلدان شبه المحيطية، كأوتياروا/نيوزيلند، لاستخدام دورها كرسول لتطوير التجارة والأحلاف الأخرى الاستراتيجية. ولكن هذه البلدان محدودة. إن نموذج النظام العالمي يسمح أيضاً بانتقال الأمم ضمن هذه الفئات، مما يضفي على النظام خاصية ديناميكية. أما القسم الثالث من النظام فهو المحيط، أي الحد الخارجي للنظام، أوروبا الشرقية أصلاً، التي كانت تبيع محاصيل نقدية إلى النواة التي كانت تمتد نحو الخارج لدمج أجزاء من أفريقيا وآسيا بالتوسع الاستعماري للقرن التاسع عشر.

كان العالم في هذا المخطط يشكل جزءاً واحداً للعمل الذي تم تنظيمه حول الإنتاج للبيع في السوق (هِلّ وفيجن ١٩٨٧). وكان منظماً على نحو هرمي ويعتمد على التبادل غير المتكافئ–وبالتالي، على الاستغلال. وقد تعزز التبادل غير المتكافئ عن طريق التدخل السياسي من قبل الدول القوية في شؤون الدول الأضعف (الأقل قوة) باستخدام نفوذها في المؤسسات العالمية، الاقتصادية والسياسية. كان هذا النظام يعمل، كما يبدو، بطريقة مماثلة لعلاقات العمل الرأسمالية حيث يحصل رب العمل من العامل على "قوة العمل" لكي يحقق ربحاً (فائض قيمة). وفي إطار عالمي، كانت البلدان القوية في النواة تستولي على الثروة من البلدان المحيطية وتشارك أيضاً في فعل استغلالي. وكان المستوى النسبي لهذا الفعل يختلف بمرور الزمن وبين البلدان وفقاً لطبيعة المقاومة ودرجة التبعية (فرانك ١٩٨١؛ وولتون ١٩٨٧).

إن تحليل النظام العالمي بلغة نموذج النواة والمحيط هو تحليل كلاّني يسلِّم بدرجة عالية نسبياً من توحيد الأسواق ومراقبتها عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات والترتيبات بين الدول القومية. وقد سببت الطبيعةُ

المتفاوتة للتبادل الذي حدث التدرجَ الاجتماعي الرئيس ضمن النظام العالمي بين البلدان المُستغِلَّة، كالولايات المتحدة وأوروبا وبين بقية العالم (المُستَغَل) التي صُنِّفت بوصفها محيطية أو شبه محيطية مع اختلاف في درجات التمايز، التي كانت قد عُرِّفَت بمرور الزمن من قبل منظِّري النظام العالمي.

تحدث أكثر التعديلات في النظام خلال فترات الركود و/أو الانكماش في النظام العالمي لأن هذه الفترات تسمح بصعود وهبوط مركز أمة خاصة ضمن الإطار العالمي للتدرج. لقد حققت البلدان المصنعة حديثاً، في العقود الأخيرة من القرن العشرين، معدلات نمو ديناميكة بشكل واضح. وفي أواخر تسعينيات القرن الماضي، شهدت "الأزمة الآسيوية" مثل هذه الفترة من النمو التي انعكست بحدة، وسبَّب هبوط العملات وارتفاع البطالة مشكلات للمجتمعات والمدن الآسيوية التي كانت قد نمت بسرعة على جُدُر الاقتصاديات المتوسعة. وانحطت بعض الأمم النواة السابقة، كبريطانيا وأسبانيا. فأدى هذا إلى صعود مجموعات جديدة من الأحلاف كقوة موازنة ضمن النظام العالمي. هنا، كان لقيام الاتحاد الأوروبي كمنافس للولايات المتحدة، وهدم جدار برلين عام ١٩٨٩ وانهيار أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي أهمية كبيرة.

حدث تطور إضافي في بحث وولرشتاين من خلال ظهور بحث فرويْبِل، وهنريخس وكراي (١٩٨٠) حول التقسيم العالمي الجديد للعمل. فقد رأى هؤلاء مجموعة من التغيرات في دور وبنية اليد العاملة مع جيش احتياطي يتعاظم باضطراد، ومجموعة جديدة من التقنيات، التي تيسر التغيرات إلى تنظيم الإنتاج، ومجموعة من الأنظمة المالية الحديثة التنظيم، التي تسمح بتدفق أكثر سرعة لرأس المال العالمي. وكانت واحدة من النتائج الرئيسة التي لاحظوها لهذه التبدلات هي انتقال الإنتاج نحو المحيط (فرويبل وآخرون ١٩٨٠). وقد ولَّد هذا التحليل مفهوم صناعات الشروق والغروب والتبدلات المكانية داخل الأمم وفيما بينها لأن رأس المال راح يبحث عن ميزة تنافسية عندما تم تغييره بعد الركود العالمي في سبعينيات القرن الماضي وسلسلة أزماته المالية (أو" كونور ١٩٧٣).

العولمة

ظهرت العولمة كبؤرة رئيسة للجدل في ثمانينيات القرن الماضي. وقد ارتبط سبب ظهورها في ذلك الوقت بسلسلة الحوادث التي جعلت فكرة أننا نعيش في نوع جديد من العالم مقبولة في كلتا الدراستين: الدراسة الأكاديمية والدراسة الأكثر شعبية. ويحتج شيفر بأنه:

> برز التاريخان، ١٤٩٤ و١٩٦٩، باعتبارهما لحظتين مهمتين في تاريخ العالم بوصفه مكاناً عولمياً. ... منذ القرن الخامس عشر انتهى الناس إلى التفكير بالعالم على أنه مكان عولمي. وقد تعززت هذه الفكرة بالاستخدام الواسع للخرائط والكرات الأرضية المجسمة في غرف التعليم. ... (في ١٩٦٩) جعلتنا الصور الفضائية للأرض نقبل فكرة أننا نعيش في مكان عولمي. (الاقتباس في خوندكر ٢٠٠٠: ١٧).

إن تأثير صور الكرة الأرضية على وعي الناس مهم جداً. فالكثير منا تثقف على الخرائط التي رسمت باستخدام الإسقاط المركاتوري، الذي يسطِّح الكرة الأرضية، وبالتالي يضخم حجم البلدان في كل من رأس الكرة الأرضية وقاعدتها. وبما أن معظم الخرائط كانت توضع في أوروبا، فإنه ليس ثمة ما يبعث على الدهشة في أن تكون أوروبا هي مركز الخريطة، وأن يتم تلوين الخرائط بحيث تعكس الامبراطوريات الاستعمارية للقوى الأوروبية. وقد وفر تراجع الاستعمار منذ خمسينيات القرن الماضي وانحلال الاتحاد السوفييتي السابق وأوروبا الشرقية والبلقان خريطة متغيرة جذرياً للعالم. والتحول في أنظمة الاتصال–التي توفر إمكانيات فورية وقليلة الكلفة للاتصال مع الناس في أنحاء العالم–عمل أيضاً على تحويل معرفتنا وقدرتنا على الارتباط بالآخرين. وخلق دفوقاً عالمية جديدة من المعلومات ووفر طرقاً جديدة للتشبيك networking، كـ "تحادث" أطفال المدارس عن طريق الإنترنيت عبر الحدود المكانية والإثنية، وتجول الكبار على الشبكة للمحافظة على الصلات مع أطفالهم وأحفادهم الذين هم جزء من صف الخدمة النقالة. وهكذا، يكون ضغط الزمان والمكان حقيقياً ويعيد، بدرجة مهمة، تنظيم تفكيرنا حول العالم. ومما لا شك فيه أننا نعيش فترة انتقال في تاريخنا ونتقدم عبر التفكيك وإعادة البناء (وولرشتاين ١٩٩٨). يمكن أن تكون حصيلة هذا، حتى الآن، غير واضحة تماماً، ولا أيها الوسائل المفاهيمية الأفضل لتحليل هذه التبدلات. والوسيلة المفاهيمية الوحيدة التي اقترحت، والتي حظيت بقبول لافت، هي وسيلة العولمة.

والعولمة مصطلح مزعج بقدر ما هو دراج في الوقت الحاضر. ويستخدم على نطاق واسع وغامض وليس ثمة تعريف ثابت لما يشكله (ووترس ١٩٩٥، ليرنر ١٩٩٨، ماركوزي ٢٠٠٠). فقد أظهر روبرتسون وخوندكر أنه:

> على الرغم من عدد المحاولات التي قام بها الباحثون الاجتماعيون لتكوين مفهوم للعولمة بأسلوب تحليلي دقيق، فإن هناك اليوم الكثير جداً من الحديث الفضفاض والسلبي حول "العولمة" حتى أن العلماء الجادين لضغط العالم ككل، في منظور تاريخي طويل، يواجهون مهمة تتزايد صعوبة للمحافظة على جديتهم الفكرية في مواجهة الاستخدام غير الدقيق والآيديولوجي الثقيل غالباً للكلمة (١٩٩٨: ٢٦).

ويذكرنا نقدهم قسرياً بضرورة رؤية العولمة–ضغط العالم واختزال "بعد" المكان الزمني الذي حدث–ضمن سياقها التاريخي (غيدنز ١٩٩٨). فكل ابتكار جديد لزيادة سرعة السفر والاتصال يحمل معه الإيحاء بأن العلاقات الاجتماعية ستتغير بشكل جوهري. فقد خلقت آخر مجموعة من الابتكارات التقنية عهداً جديداً في الاتصال على أساس عالمي، والتفاعل اليوم سريع إلى حد مخيف. وقد ظهر هذا بوضوح في انهيار الأسواق المالية في تشرين الأول عام ١٩٨٧، عندما أطلقت الحواسبُ المبيعات وتدفقت التأثيرات بسرعة حول العالم مما دفع الانكماش إلى انهيار كبير. يمكن أن يكون للمعاني الإضافية الآيديولوجية في العولمة مضامين سلبية، كطمس الاختلاف، ومجانسة المظاهر المختلفة للحياة والخسارة الناتجة للهويات، والثقافات والتقاليد القومية (رتسر ١٩٩٨). ويعتبر

الكثيرون هذا على أنه امتداد لـ "الاستعمار والتغريب" يؤدي إلى الهيمنة على المجتمعات غير الغربية من خلال شكل جديد للامبريالية (جاكوبس ١٩٩٦).

من المهم أن نسلِّم بأنه ليس هناك فقط خطاب واحد يرتبط بالعولمة. فالأول اقتصادي، وهو الذي كان سائداً، ويشير إلى أننا نعيش اليوم في عالم للتنافس الاقتصادي العالمي الحاد. العالم سوق واحدة يتحكم فيها بضعة لاعبين كبار نسبياً. فالدول القومية تضعف واعتناق سياسة التجارة الحرة والأسواق المفتوحة حاسم لازدهار الاقتصاد ونموه. والعولمة، كما يقول فردّمان:

> يمكن أن تتضمن مجموعة من الاتفاقيات التجارية الحرة، والإنترنيت ودمج الأسواق المالية، التي تمحو الحدود وتوحد العالم إلى سوق تنافسية واحدة مربحة إنما متوحشة(١٩٩٥).

وهناك رواية قوية وضعيفة للحجة الاقتصادية. فالرواية القوية تلحظ انتقالاً يحدث بمرور الزمن من اقتصاديات قومية الأساس إلى أخرى تتخطى الحدود القومية، مع أن الشركات تبقى هنا في حدود الدولة القومية، وإلى "الاقتصاد العالمي" الحالي الذي تهيمن عليه باضطراد شركات عالمية. وهذه الشركات أقل ارتباطاً بالإقليم، ويمكن أن تعمل، في شكلها الأكثر تطرفاً، كشركات "افتراضية"، لا تحتاج إلى نقطة استناد مكانية (ووترس ١٩٩٥). ويعني نمو ترتيبات الامتياز أن الرقابة يمكن أن تُمارَس عن بعد من الموقع الحقيقي للتشغيل، سواء كان هذا في إنتاج الهمبرغر (مكدونالد وبرجر كنغ) أو بيع العقارات (القرن ٢١). في هذا العالم الجديد، تحظى العمليات على المستوى الوطني بأهمية ثانوية ويبدو أن الأسواق العالمية الجديدة تخرج عن نطاق سيطرة الدول الوطنية المنفردة. وبالتالي، تضمحل أهمية الدولة القومية. ولكي تحافظ الشركات على بقائها، يجب أن تصبح "تنافسية إلى أبعد حد ممكن"، ولهذا يحظى فتح الحدود وحرية التجارة بالتأييد (ثيربورن ٢٠٠٠). ولكن القراءة القوية للعولمة الاقتصادية تشدد على أهمية الدول القومية والحركات الاجتماعية لمقاومة قوى العولمة، ولذلك فهي تقلل من أهمية قوة الهيئات والمؤسسات العالمية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومجموعة الثمان (الولايات المتحدة، وكندا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، وإيطاليا، وروسيا) ومنظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة بمختلف هيئاتها. تعتمد هذه المنظمات على مجموعة من العلاقات بين الدول القومية أكثر منها بين الشركات العالمية، ولهذا تتمتع بالقدرة على ممارسة الرقابة على عمليات تشغيل الشركات (هيرست وثومبسون ١٩٩٦). ولكنها، إلى حد بعيد، استمرار للقوة المعتمدة على ما هو غربي، وهي جزء من رؤية الشمال والجنوب للعالم الذي لا يميز تماماً الطبيعة "ما بعد الكولنيالية" للكثير من المجتمعات (جاكوبس ١٩٩٦). ويميل التحليل أيضاً إلى تجاهل دور المقاومة التي تقوم بها جماعات بين السكان على الصعيدين، المحلي والعالمي. فالحركات الاجتماعية تمارس تأثيراً من خلال الهيئات العالمية (كحركات السلام، والبيئة، و"الخضر"، والحركات النسائية، وتحالفات السكان المحليين)، وعلى الصعيد المحلي من خلال عدد من أشكال التعبئة والمقاومة (بما فيها الحركات التي تعتمد على اليد العاملة والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات التي تعتمد على المجتمعات المحلية). إن ظهور الحركة

المناهضة للتجارة الحرة، وسلسلة الاحتجاجات العنيفة في سيتل، وملبورن، وبراغ وكويبك بين ١٩٩٩و ٢٠٠١، هي الدليل على استمرار أهمية الحركات الاجتماعية والاحتجاج الاجتماعي.

أما الأشكال الأضعف للحجة الاقتصادية، فتبقى امتيازاً للعمليات الاقتصادية المرتبطة بالعولمة، كانتشار الشركات العالمية، وزيادة التنافس، والطبيعة المترحلة لرأس المال، وأهمية الأشكال الجديدة للاتصال الإلكتروني وبالتالي للتنظيم الاقتصادي العالمي. ولكن أنصار هذه الحجة أقل ثقة بحتمية هذا ويحافظون على إمكانية الفعل البشري ويؤيدون تشكيل قوى مقابلة للشركات العالمية عن طريق الأنظمة والاتفاقيات الدولية وتكوين حركات اجتماعية عالمية (ووترس ١٩٩٥، هيرست وثومبسون ١٩٩٦).

وتركز القراءة الثانية للعولمة على الثقافة أكثر من تركيزها على الاقتصاديات وتدور من جديد حول حجج التماثل والتنوع كحصيلة. هنا، يكون ضغط العالم وهيمنة المعلومات الجديدة ووسائل التسلية، ومالكوها والمتحكمون بها، التي تغذينا جميعاً تغذية مشتركة بواسطة التلفزيون، والأفلام، والموسيقا والإعلان هي مركز الجدل:

"رجل يشتري العالم"

ظهر هذا العنوان في بزنس ويك مغازين بمناسبة استحواذ المتعهد روبرت مردوخ على كامل موجودات تلفزيون ستار في هونغ كونغ (الغارديان، تموز ١٩٩٥). في الوقت الذي نكتب فيه، كان مردوخ، الذي بدأ سيرته في حقل الأعمال عندما ورث الامبراطورية الصحفية لأسرة مردوخ في أستراليا، رئيساً لمؤسسة أنباء، ومجمع تلفزيوني يغطي العالم ويرتكز على وسائل الاتصال، والرؤية الكبلية، ووسائل الاتصال المطبوعة إضافة إلى صناعات تقنيات الإرسال والمعلومات بواسطة الأقمار الصناعية عبر أربع قارات. وما الأسماء التي نعرفها كجريدة التايمز اللندنية، وشركة أفلام وتلفزيون فوكس للقرن العشرين، ودار هاربر كولينس للنشر، وهي أكبر دار للنشر باللغة الانكليزية في العالم، إضافة إلى تلفزيون ستار، الذي يرسل إلى ٥٤ بلداً آسيوياً، سوى جزء من هذه الامبراطورية. ومؤخراً، تم توقيع صفقات أو أنها على وشك التوقيع مع هيئة غلوبو، وهي أكبر شبكة تلفزيونية في البرازيل، من أجل خدمة الأقمار الصناعية في أمريكا اللاتينية، ومع جريدة الشعب الصينية، لإدخال جريدة الحزب الشيوعي إلى عالم التكنولوجيا العالمية. في هذه الأثناء، تخلى مردوخ عن جنسيته الأسترالية لكي يواصل استحواذه على وسائل الاتصال في الولايات المتحدة، والتغلب، بالتالي، على القيود التي يفرضها القانون هناك على تملك وسائل اتصال أجنبية (هولتون ١٩٩٨).

هنا، يلفت هولتون انتباهنا إلى الطبيعة العالمية للسيطرة على وسائل الاتصال، وإلى ما يُعتبَر أنباء وتسلية، وأيضاً إلى انعدام جذور المواطن المتضامن الذي يغير مواطنيته ظاهرياً لكي يسهِّل توسيع امبراطوريته العالمية. لقد أصبحت الهوية الوطنية مفيدة لمتابعة النشاط التعهدي. وقد اتضحت مؤخراً سلطة وسائل الاتصال على الألعاب الرياضية في معارك الـ "سوبر ليغ" في استراليا حيث حاولت مؤسسة الأنباء، وهي شركة لمردوخ، أن تنشئ عصبة جديدة إلى جانب عصبة الركبي الاسترالية الموجودة والتنافس معها لضمان تصوير الألعاب على تلفزيون سكاي الذي يملكه مردوخ. وبالمثل، فإن الشركة نفسها خاضت معركة السيطرة على النادي المتحد لكرة القدم في مانشستر. وقد أشيع أنهم كانوا يريدون استيراد لاعب ياباني للفريق لتحسين تقييماته في اليابان، أكثر من تفكيرهم بتحسين أداء الفريق. وتم أيضاً تصوير مراقبي وسائل الاتصال، بوصفهم المصادر الجديدة للسلطة

والفساد في عالم عولمي أزيح منه الأعداء القدامى للرأسمالية والاشتراكية، في فيلم جيمس بوند *غداً لا يموت أبداً* لعام ١٩٩٧.

في هذا المعنى لنقاش العولمة، يدور جدل حول امتداد الفعل البشري. فهل يمكن أن نقاوم هذا التدفق العالمي للمعلومات والتسلية، هذه العملية لما يوصف بانتشار مطاعم مكدونالد وشراب الكولا، التي تشد الانتباه إلى تنميط الأذواق وعادات الطعام والشراب وتجارب التسلية التي تؤدي إلى فقدان الاختلافات الثقافية المحلية وزيادة التشابه. ولكن الخط البديل للمناقشة أشار إلى نشوء اختلاف محلي أكبر مع انبعاث الهويات الإثنية وغيرها كجزء من تفكك وتحول امبراطوريات الاستعمار والشيوعية التي كانت مسيطرة سابقاً.

إن الأهمية الحاسمة للأشكال الجديدة للاتصال بما فيها الفاكس الإلكتروني، والإنترنيت، والبريد الإلكتروني وشبكة web العالمية كانت مركزية بالنسبة لهذا الجدل. ولكن الوصول الآن إلى هذه التقنية بعيد عن التكافؤ، ويحدد البحث والسياسة، على نحو متزايد، تنامياً في التقسيم الرقمي بين أولئك الناس والبلدان المندمجين في التقنية الجديدة للمعلومات وأولئك المُقصين، مما يخلق إمكانية تشكل غيتووات شبكية (ثريفت ١٩٩٦). والتقسيم الرقمي يدور حول الوصول وله بعدان، الأول حول العمر والآخر حول تأمين الاتصالات. ووفقاً لخبراء الحواسب، فإن الرقم ٢٥ هو التقسيم "الرقمي". فالناس فوق الخامسة والعشرين لم يشبّوا مع "العمر الرقمي"، ولهذا السبب لم يتم تمثلهم تماماً إلى هذه الثقافة والطريقة لاستكشاف العالم ومعرفته. ويأتي الشكل الآخر للتقسيم من خلال من هو المرتبط بشبكة المعلومات. فهل هذا العالم الممتاز هو عالم البلدان والسكان الأغنياء؟ أم كان الانتشار أنتشاراً أدى إلى وصول أكبر إلى المعلومات والمعرفة، وبالتالي عمل على تهديم الحواجز. ما يزال البحث غير واضح. فقد انتشر بسرعة هائلة استخدام الحواسب والإنترنيت، ولكن ما تزال هناك حشود مهمة وأيضاً مستويات مختلفة تماماً للتقنية والوصول.

هل ستوفر هذه التقنية الجديدة الوقت عن طريق إلغاء المسافات؟ يعلق غراهام على هذه الإمكانية، بطرح بعض المسائل المهمة:

> يمكن غالباً لهذه المجموعات الاجتماعية التي تتمتع بحرية الوصول إلى تقنية الاتصالات المعقدة أن تبدأ اليوم بتجاوز الحدود والإيقاعات الفيزيائية المرتبطة بالحياة المدينية التقليدية. فتتزايد إمكانية الوصول إلى الخدمات، ووسائل الراحة والأعمال في مكان الإلكترونيات دون الانتقال (بالضرورة) إلى الحيز الفيزيائي (من خلال العمل عن بعد، والتسوق عن بعد، والصيرفة عن بعد، وهلمجرا). وبالنسبة للكثيرين (عادة أولئك الذين يقومون بحركية عالية)، تشمل أيضاً استخدام عدد وافر من الشبكات والمجالات الإلكترونية كأجهزة الهاتف، وتستعمل الفاكسات والبريد الإلكتروني للمحافظة على الاتصال، وتشجع الحواسب البعيدة المعاملات الثانوية للحياة اليومية (غراهام ١٩٩٧).

والسؤال الذي يطرح هنا هو ما إذا كانت هناك ضرورة مستمرة أم لا للعلاقات البيشخصية، أي وجهاً لوجه، في المدينة العولمية، أو ما إذا كان سينجز كل هذا في المستقبل عن طريق الفضاء الإلكتروني؟ ولتكوين شبكات جديدة والمحافظة على الشبكات القديمة وتجديدها من أجل الظروف المعاصرة، نحتاج إلى الثقة والتفاهم. ولهذا الغرض، من الضروري عادة أن يكون هناك اتصال وارتباط بين الأشخاص. وكما علَّق فتسباتريك (١٩٩٧):

تعكس المدن العالمية الحقائق الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين. فالعمل البعيد من المزارع المكتفية ذاتياً عن طريق الإنترنيت لا يمكن أن يحل محل مصادر التأثير للتفاعل الشخصي الذي يحفز العمل الجماعي والإبداع. وهذه هي الأركان الأساسية التي يمكن للناس بواسطتها أن يضيفوا قيمة لعملهم.علاوة على ذلك، لا يمكن لأحدنا، عن طريق الإنترنيت، أن ينظر في عيني شخص آخر لكي يعرف ما إذا كان أهلاً للثقة.

ولكن العلاقة البصرية ليست بعيدة بحيث تقلل من ضرورة العلاقات وجهاً لوجه، أم أن هذه العلاقات جزء متجذر بعمق من تجربتنا الإنسانية، إلى درجة لا نريد أبداً أن نستأصلها من حياتنا؟

وأظهر البحث أيضاً أن هناك تركيزاً فضائياً جديداً قد تشكل، بصرف النظر عن استبعاد العوامل الفضائية في الوصول إلى المعلومات. فعلى سبيل المثال، يشير بحث غراهام (١٩٩٨، ١٩٩٩) إلى أن أكثر من ٥٠% من المكالمات الهاتفية البعيدة المدى في الولايات المتحدة يقوم بها فقط ٥% من الزبائن وأن المهيمن ضمن الجماعة هي الشركات العالمية. ويأتي تأييد إضافي من البحث الذي يُظهِر أن كل دارات الاتصالات السلكية اللاسلكية الخاصة التي تنتهي في المملكة المتحدة إنما تنتهي في لندن، وتمتلك مانهاتن أيضاً تركيزاً عالياً للهاتف واتصالات الإنترنيت. وفي حالة أجهزة الهاتف، تتم اتصالات في مانهاتن أكثر منها عند شعوب أفريقيا شبه الصحراوية قاطبة. وعلاوة على ذلك، نجد فيها معدلاً لنشاط الإنترنيت أعلى منه في أي مكان في العالم وهي أيضاً موقع رئيس لمزودي الإنترنيت والشركات ذات وسائل الاتصال المتعددة (روثشتاين ١٩٩٨).

وفيما يخص تقنية المعلومات، فإن سيطرة الشركات العالمية مميزة كما هي حال شركة مكروسوفت، وتمارس هذه تأثراً عميقاً فيما يتعلق بطريقة اتصالنا مع بعضنا بعضاً وفيما نفعل. وفي هونغ كونغ، وكجزء من إعادة تنظيم المدينة، عام ١٩٩٩، بعد إعادتها إلى الحكم الصيني، اقتُرِح سيناريوهان، كلاهما من قبل جماعات من الخبراء من الخارج، أحدهما من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا والآخر من هارفارد؛ تحت اسمي "هونغ كونغ أدفنتيج" و"ميد إنْ هونغ كونغ". سلَّم الأول بتراجع التصنيع والتجارة المعززة، والتمويل، والتقنية العالية. وكان يفترض أن تكون هونغ كونغ محور اقتصاد يعتمد على المعرفة والمعلومات مع الوصول إلى البر الصيني، وآسيا، ومنطقة الهادي الآسيوية. وركز الاقتراح الثاني على التصنيع العالي التقنية لإنتاج يحمل أسماء ماركات تجارية وتصميماً مبتكراً، وفكرة الانتقال من التصنيع المنخفض الكلفة إلى السلع بقيمة أعلى مضافة. وقد أظهر تبني استراتيجية الخدمات، والمعلومات، والمعرفة العلاقات المرغوبة مع "آلهة الإلكترون cyber gods". وكان يُنظَر إلى قوة "آلهة الإلكترون" في ضوء الرغبة في حملهم على الحضور عند الشروع باستراتيجية التنمية الجديدة في هونغ كونغ:

بعد الإعلان الرسمي، يبدو أن الهدف الجديد للحكم المديني قد تردد صداه ضمن المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي الذي يشكل رأس المال المحلي (ريتشارد لي وباسيفيك سنشوري، مثلاً)، والحكومة ... ورؤوس الأموال الأخرى الإقليمية (بلّ غيتس من شركة مكروسوفت، وجيري يونغ من شركة ياهو وكريغ باريت من شركة آي بي إم، مثلاً). جاءت الجماعة الأخيرة من "آلهة الإلكترون" إلى هونغ كونغ بطريق الجو لتأييد الفكرة علناً (جيسوب وسوم ١٩٩٩).

أصبحت معرفتنا لأحداث العالم أكبر وفورية أكثر، وهكذا يمكن للجميع أن يشاركوا في النشاط دون أن يغادروا كراسيهم المريحة. تعتبر هذه المجانسة كمظهر للهيمنة الغربية، أو الأمريكية، وهو الأغلب، على العالم، مما يغير العادات، والذوق والثقافة إلى تماثل معولم (روجيك وأوري ١٩٩٧، رتسر ١٩٩٨). وينسجم السفر والسياحة مع هذا لأن المنتجعات، والمدن، وحتى الأرياف تطور صنفاً مماثلاً من الأشياء الجذابة للسياح الجماعيين للزيارة والتجربة. إن وقف مَدِّ التغيير هذا يعتبر مستحيلاً تقريباً (رتسر ١٩٩٨).

البعد الأخير لجدل العولمة يدور حول ما سمي بالعولمية globality (ذيربورن ٢٠٠٠). وهذا الجدل يدور حول بقاء الكوكب والطريقة التي تفاعل فيها بنو البشر في الماضي، ويتفاعلون فيها في الحاضر، مع النظام البيئي الأوسع، وبالتالي ما الذي يمكن أن يحمله المستقبل للكرة الأرضية بوصفها نظاماً بيئياً معقداً. وقد عمل البيئيون والمؤتمرات والتقارير على تصوير النمو في هذا الخطاب العالمي. جاءت المساهمات الرئيسة إلى هذا النقاش من نادي روما في مطلع السبعينيات. وبعدئذٍ، في ثمانينيات ذلك القرن، كان تقرير برندتلاند (١٩٨٧) الذي وضع التنمية المستديمة على جدول الأعمال الدولي مؤثراً بوجه خاص. وفي التسعينيات، عقدت قمة ريو إيرث عام ١٩٩٢، ومؤتمر هابيتات الثاني عام ١٩٩٦ في استنبول. لقد أدى هذان الحدثان، من بين أحداث أخرى، ونشاط الحركات الاجتماعية (كحركة السلام الأخضر) والنقاش العام إلى وعي عالمي أوسع لروابطنا وضرورة تجاوز الحلول الوطنية الأساس لمعالجة المسائل المعقدة كتبدل المناخ، وتلوث المحيطات، وانتشار الأمراض، وأشكال التنمية التي تعكس قيود موارد الأرض. وسوف نأتي على استكشاف هذه المسائل بتفصيل أوسع في الفصل التاسع حيث سندرس أيضاً مدى الروابط بين هذه الاتجاهات المختلفة والتحليل والمناقشات التي تدور حول الشكل المستقبلي للمدينة.

ديناميات عالمية

المدينة موضع يزداد مركزية باضطراد بالنسبة لسكان العالم مع مناطق أكثر نمواً تمتد اليوم خارج أوروبا وأمريكا الشمالية. ويجب أن نتوجه بأبصارنا إلى أفريقيا، وأمريكا الجنوبية وآسيا، بلغة النمو، بحثاً عن الدينامية الأهم لمدن العالم. إن نمو المدينة الأم هو واحد من أكثر مظاهر التمدن أهمية. ففي تسعينيات القرن الماضي، كانت هناك أكثر من ٢٧٠ مدينة يزيد عدد سكان كل منها على مليون نسمة وتؤوي ٣٣% من سكان العالم. وكانت ٢٢ مدينة منها تضم بين خمسة وثمانية ملايين نسمة، كما كانت ٢٠ مدينة ضخمة تضم ١٠% من سكان العالم. فكيف سيتغير هذا مع بداية القرن الحادي والعشرين؟ أم أن دفقاً راجعاً سيكون سمة القرن؟ فعلى سبيل المثال، يتنبأ الديموغرافيون اليوم بأن عدد سكان العالم سوف يتجاوز ذروته عند منتصف القرن الحالي، وسنواجه في العديد من المناطق والمدن مشكلات تتمثل ليس بنمو، بل بانخفاض، عدد السكان. ومن الواضح أن الشكل المستقبلي لعدد سكان العالم هو جانب حاسم بالنسبة للسياق العالمي.

إن أكبر المدن في الوقت الحاضر هي، طوكيو ٢٦.٤ مليوناً، ومكسيكو سيتي ١٨.١ مليوناً، وساو باولو ١٧.٧ مليوناً ونيويورك ١٦.٦ مليوناً. ولكن، في هذه الدراسة، سيكون أيضاً من الضروري أن نضع في اعتبارنا طبيعة المناطق التي أقيمت فيها هذه المدن ووجود الساحل الشرقي المتمدين في الولايات المتحدة ومنطقة طوكيو الأكبر التي تضم عدداً من السكان يتجاوز ٣٠ مليون نسمة. والمدن العالمية يمكن أن تشكل نواة لهذه المناطق المتمدينة ولكن العقد المدينية المختلفة لها وظائف عالمية مميزة جداً. فنيويورك، ولندن، وطوكيو تعتبر، إلى حد بعيد، المدن العالمية ذات الأهمية الاستراتيجيـة الأكبر

إطار ٤-١

نيويورك: مدينة عالمية

* السكان عام ٢٠٠٠: ١٦.٦ مليوناً، خامس أكبر مدينة في العالم
* السكان عام ٢٠١٠ (تقديراً): ١٧.٢ مليوناً، سابع أكبر مدينة في العالم

مدينة عالمية

في التحاليل المعاصرة للمدينة العالمية، هناك ثلاث مدن تُعرَّف دائماً بوصفها نماذج أساسية–نيويورك، وطوكيو ولندن–لأن هذه المدن الثلاث تقع في مركز الاقتصاديات المالية والمعلوماتية (ساسين ١٩٩١). ولكن واحداً من الأوجه المهمة للجدل يدور حول مدى ضرورة التركيز المكاني المتصل في عالم "عولمي" باضطراد يعتمد على الوسائل الإلكترونية للاتصال. إن البحث الحديث حول مدينة نيويورك غني بالمعلومات لأنه يُظهِر وجود قيود مكانية مستمرة تنشأ من حقيقة أن تكنولوجيا الاتصالات الحديثة ما تزال منوطة بالتسليك "الثابت" (كبل البصريات الألياقية).

ما تزال المنطقة المالية في نيويورك تحتفظ بالمراكز الرئيسة لما يزيد عن "ثروة ٥٠٠ شركة" (الشركات العالمية الرئيسة) أكثر من أية ولاية أخرى أمريكية ويهيمن اقتصادها باضطراد عن طريق قطاع المعلومات (غراهام ١٩٩٩).

تتطلب تكنولوجيا المعلومات "مباني أنيقة" وهذا ما ميز المباني الحديثة عن المباني الموجودة التي أعيد تصميمها. وهذا يسبب تبدلاً في المكان الذي تستقر فيه النشاطات الجديدة. وتُظهِر دراسة قام بها لونغكور وريس (١٩٩٦) أن المنطقة المالية في نيويورك قد خضعت لتغير جغرافي مهم عندما برزت وظيفتها كمدينة عالمية.

وفي عام ١٩٦٠، كانت المنطقة المالية في قلب المدينة التجاري منطقة متراصة ترتكز على وول ستريت وبرودواي. وفي منتصف التسعينيات، ومع التعويل أكثر على المعلومات المتقدمة وتكنولوجيا الاتصالات، قاد الطلب على الفضاء وعلى مباني قادرة على تلبية متطلبات هذه الخدمات الجديدة إلى مركز الثقل الذي انتقل من المناطق التقليدية حول وول ستريت إلى "وسط المدينة" وأدى جيل جديد من المباني إلى حلحلة الروابط الموضعية التاريخية مع منطقة قلب المدينة التجاري في وولستريت. وهكذا، أصبح وولستريت، في منتصف التسعينيات، مركزاً ثانوياً أكثر منه مركزاً مالياً وراحت مبانيه تشغر باضطراد. فعلى سبيل المثال، شغر ٨٠% من ٤٠ وول ستريت عام ١٩٩٦، و٤٤ وولستريت ٥٠%، و٥٥ وولستريت ٩٠% (لونغكور وريس ١٩٩٦: ٣٦٦).

ويستنتج لونغكور وريس (٣٦٨):

> عندما تتراجع الشركات المالية الرئيسة المتنافسة بقوة إلى مبان كتومة مشعرة بالأمن وتقنية البناء التي تشدد أكثر على القضاءات الأفقية أكثر من العمودية، فإن سوق الأرض في المنطقة المالية التقليدية المركزة بدرجة عالية يمكن أخيراً أن تُظهِر مرونة جغرافية.

وهكذا، تكون العمليات العولمية معقدة في تأثيراتها على البنيان المديني ولا تنقل التأثيرات بالضرورة إلى موضع فيزيائي أو تقلل الحاجة إلى موضع مجاور. فالحاجة إلى مباني وتقنيات خاصة هي عامل إضافي، علاوة على الحاجة المستمرة للتشبيك والتفاعل الاجتماعي الذي يسهم إلى مرونة المدينة العالمية بالنسبة لتشتيت وظائفها (ثريفت ١٩٩٦).

(ساسين ١٩٩١، ١٩٩٤، ١٩٩٩، فرِدمان ١٩٩٥). وترتبط أهميتها بدورها الرئيس في الشبكة العالمية لتقنية الاتصالات ومكانها على اعتبارها مراكز مالية ومعلوماتية ليس فقط لبلدانها الخاصة بل أيضاً للعالم ككل. فالمدن العالمية هي اليوم المواقع الرئيسة للتحكم بالمعرفة، وتنسيقها، ومعالجتها وتوزيعها، مما يجعلها محركات النمو في المرحلة الحالية للتطور الرأسمالي. إن شروط تكنولوجيا المعلومات تفرض متطلبات جديدة على بناء البيئة، وقد أدت هذه المتطلبات في نيويورك إلى تبدلات في نشاطات الخدمات المالية من المباني في منطقة وول ستريت إلى مواضع جديدة وسط المدينة.

كان عمل فردمان مهماً في صياغة تحليل المدينة العالمية خلال العقود القليلة الماضية. فقد طور برنامجاً للبحث في المدن العالمية ورسم خطوطاً تُظهِر مَعْلَمات النقاش الذي دار في أواخر ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته. كانت المدن، بالنسبة لفردمان، منظومات اجتماعية اقتصادية منظمة مكانياً (فردمان ١٩٩٥). وقد سلط الضوء على جانب رئيس هو حقيقة أن المدن تعمل كمراكز يتدفق من خلالها المال، والعمال، والمعلومات، والسلع والمتغيرات الأخرى ذات الصلة من الناحية الاقتصادية. وهكذا تصبح أمكنة للتراكم العالمي. وتتمتع، في حد ذاتها، بقوة اقتصادية وسياسية وهذه تشكل عاملاً يجذب السكان فيزداد تنوعهم المكاني وتعقيدهم. ويتخذ السكان باضطراد شخصية عالمية لأن القوة الدافعة لا تأتي من الفروع المحلية ولكن من الطبقة الرأسمالية العالمية، المترحلة نسبياً، والتي تزداد قوتها باضطراد. إن العضوية في عصبة المدن العالمية ليست ثابتة بل تخضع لضراوة التنافس بين "مدن العالم" على النشاطات التي تسهِّل النمو الاقتصادي في العالم المعاصر. والوصول إلى المنافذ الإلكترونية، ودفوق المعلومات، والأسواق والمؤسسات المالية تعتبر أهدافاً قيِّمَة. وتشكل التكنولوجيا الحيوية، والهندسة الحيوية، والهندسة الوراثية بعضاً من المشاريع الرئيسة للتنمية. يوجد في العالم حوالي ٢٠٠٠ من هذه الشركات، ولكن معظمها يتموضع في النصف الشمالي من الكرة الأرضية ويتركز في الولايات المتحدة. وتقع هذه الشركات في مركز النمو لما يُعرَف بالصناعات المعرفية.

العالمي والمحلي

تتنافس المدن اليوم في نظام عالمي حيث توجد هرميات جديدة للقدرة والفرصة بوجود المدن النواة كنيويورك، ولندن وطوكيو، حيث تتركز معلومات العالم والجادة المالية العظمى. وتتداخل المراكز الإقليمية والمحلية مع هذا النظام العالمي بعدد من الطرق، مما يسبب الاختلافات والتغيرات المحلية التي نشهدها في مدن العالم. ومع أن كل المدن تنجرف أكثر فأكثر إلى نظام لعلاقات عالمية، فإن الهويات المحلية احتفظت ببقائها وهي، في النهاية، جزء مما يكوِّن مصلحتها التنافسية لأن نوعية الحياة تصبح باضطراد عاملاً مهماً إضافة إلى العوائد الاقتصادية. ومن المهم أيضاً أن ندرك أن المدن ليست هويات متجانسة ولكنها مؤلفة من مجموعات من الممثلين المحليين، الذين ينقسمون حول مسائل الطبقة، والجنس، والجنسانية، والإثنية. وهكذا، فإن ما يكون خيراً لجماعة قد لا يكون كذلك بالنسبة لجماعة أخرى. إن هذه التقسيمات الداخلية يمكن أن تتفاقم أو تتضاءل في ظل إعادة التحديد العالمي لمواضع المدن.

من الواضح أن تموضع الدول القومية في إطار النظام العالمي يؤثر على المدن داخل هذه الأمم، مما يؤدي إلى صعود أو هبوط أهميتها على الصعيد العالمي. ويمكن أن يكون تأثير هذه التغيرات كبيراً على مستوى النشاط الاقتصادي وتكوين الثروة، وبالتالي على حياة القاطنين المدينيين. وكون المدينة خارج الدائرة العالمية يمكن أن يؤدي إلى زيادة مستوى الفقر والإقصاء المدينيين، وتغيرات في سوق العمل وفي المدى الذي تكون فيه المدينة محتواة ضمن التقسيم العالمي للعمل.

خلاصة

استكشفنا في هذا الفصل الإطار العالمي للتغيير، وضمن هذا الإطار يجب أن نفهم المدينة في القرن الحادي والعشرين. وتعقبنا أثر التبدلات المعرفية بوضوح من الأنظمة القومية إلى العالمية، وإلى أكثرها حداثة، الأنظمة المدينية العالمية. وكل من هذه التبدلات هو انعكاس للتغيرات في العلاقات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية والمكانية التي خلقت، من خلال إعادة البناء، مجموعات من الرابحين والخاسرين بين المدن الأكبر في العالم. إن انبثاق مجموعة من المدن العالمية، خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، التي أمَّنت محور المعلومات الجديدة واقتصاد المعرفة، عزز هيمنة الشمال بالمصطلح العالمي، ولكن المكان الذي يحتمل أن ينمو فيه عدد السكان والمدن خلال العقود التالية سيكون في الجنوب (خصوصاً أفريقيا) وفي آسيا. وكوننا عرضنا النطاق الأوسع للعولمة وعرَّفنا بعض المكونات الرئيسة، فإننا سنستكشف في الفصلين التاليين طريقة الحياة المدينية على اعتبار إعادة صياغتها على المستوى اليومي وضمن النطاق الأوسع للاستهلاك وإعادة صنع الصور والأمكنة داخل المدينة.

الفصل الخامس

الحياة اليومية في المدينة

مقدمة

في الكثير من تحاليل حياة المدينة التي كانت شائعة عند نهاية القرن العشرين، من تحاليل "التغيير" التي تؤيد ما هو اقتصادي وترى أن الحياة المدينية صاغتها، في المقام الأول، علاقات سوق العمل وانتهاء بالمناقشات الحديثة حول "عالم العولمة"، يتم معظم التركيز على المستوى الكبير. فكانت طبيعة العلاقات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية التي تكونت حول تلك المرحلة الخاصة من التطور الرأسمالي في قلب هذه التحاليل. ويميل هذا، كما درسنا في فصول سابقة، إلى التقليل من أهمية الفعل الاجتماعي أو تجاهله. ويشدد على العلاقات البنيوية على حساب المعاني. إن النقد ما بعد البنيوي والنقد ما بعد الحديث في القسم الأخير من القرن العشرين جددا التشديد على هذه الجوانب للحياة في المدينة. فالمدينة، على مستوى الحياة اليومية، شبكة معقدة من الروابط والمعاني. وكان هناك دائماً تقليد للتحليل على المستوى الشامل. ولكن كانت له جذور مختلفة إلى حد ما.

في مدرسة شيكاغو، يمتد التوجه، في أحد جذوره، إلى كتابات جورج سيمِل جنباً إلى جنب مع "تراث الإيكولوجيا الاجتماعية" الذي تتضمن تشديداً قوياً على العمل الميداني الإثنوغرافي والانهماك في الحياة الاجتماعية للمدينة من أجل فهم نشاطاتها الاجتماعية والثقافية والمجتمعات المحلية الفرعية. كان سيمل (١٩٦٩)، على خلاف معاصريه، ماركس، ودوركهايم وفيبر، أكثر اهتماماً بالمستوى الكبير للحياة الاجتماعية. فقد كانت طبيعة العلاقات، والصراعات والتناقضات التي تظهر حولها، هي المحاور المركزية لهذا التحليل. وكان أحد المتغيرات التي اعتبرها حاسمة لتشكيل العلاقات هو حجم المدينة لأنه سبب تعقيدات أكبر ومدى أوسع للعلاقات الممكنة. ولهذا، جذبت المدينة الحديثة اهتمامه، كما يذكر ساوندرز:

> يؤدي بحث سيمل حول التأثيرات الاجتماعية للحجم إلى استنتاج أن الالتزامات، في جماعة كبيرة (كما في مدينة حديثة)، تمتد عبر عدد من الحلقات الاجتماعية المختلفة، ويزداد مدى الحرية الفردية، وتتصف العلاقات الاجتماعية بالموضوعية العالية، ويتعمق وعي الفرد لذاته (١٩٨٦).

لقد ساعد الحجم الأكبر على مواجهة المدى والتعقيد الأكبر للعلاقات بوجوب استبدال طرق الارتباط غير التقليدية أكثر بطرق ارتباط تقليدية أكثر. وأدى هذا بدوره إلى زيادة إمكانية الحرية والاختيار الفرديين، ولكن، في الوقت نفسه، أمكن أن يضعف نوعية العلاقة. وانطلاقاً من هذا العمل في ثلاثينيات القرن الماضي، طور ويرث، العضو في مدرسة شيكاغو، تحليله حول كيف أدت الزيادة في الحجم، والكثافة والتغاير إلى تحول العلاقات الاجتماعية، مما سبب تنوعاً أكبر وانتقالاً مما يسمى علاقات أولية، للأسرة والأقارب، إلى علاقات

ثانوية أكثر انقساماً تكونت من خلال الروابط التقليدية. ولكن ويرث حلل المدينة من أعلى إلى أسفل؛ واستنتج فرضياته من ادعاءاته حول زيادة حجم المدينة وتعقيدها أكثر منها من التحليل الإجرائي المفصل للحياة اليومية، وهو، على غرار سيمل، يميل تحليله إلى أن يكون شكلياً أكثر من اعتماده على الروايات المباشرة للتجارب التي يعيشها الناس فعلاً. كان هناك، في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، عدد من الانتقادات للمجتمع الجماهيري التي احتجت بأن الأفراد أصبحوا متغربين ومنفصلين عن تحقيق العلاقات الاجتماعية. وتبنى هذه الحجة أيضاً أولئك الكتَّاب الذين اعتبروا نشوء الضواحي كمشهد للتماثل، والرتابة ومحدودية عدد العلاقات الاجتماعية.

وإذا انتقلنا إلى التفكير الأكثر حداثة حول حياة المدينة في أواخر القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين، فإننا نجد أن معظم التأثيرات المهمة مستمدة من البحث الذي يشد الانتباه إلى الانتقال إلى الهوية على اعتبارها واحدة من العوامل الرئيسة لفهم كيف تُصاغ الحياة الاجتماعية وظهور التنوع والاختلاف أكثر من التجانس والتماثل. وإلى جانب هذا، يمكن أن نضع عمل لاتور (١٩٩٣) الذي يشير إلى أن الحياة الاجتماعية ليست حول النظام، كما زعم الكثير من المحللين الاجتماعيين في الماضي، ولكن حول التنظيم. إنها حول العمليات الاجتماعية وهي، بالتالي، نشاط متطور ومشروط يرتبط بالزمان والمكان. وهذا يوفر نقداً للروايات الأكثر تطرفاً للعولمة، التي تفترض أن مجموعة مشتركة من العمليات ستشكل كل الأمكنة والناس. و سينيت (٢٠٠٠) محلل آخر معاصر لفت أيضاً الانتباه مؤخراً إلى الطبيعة المتسمة بالفوضى للحياة اليومية وأخطار محاولة التظاهر بالكثير جداً من البناء والتنظيم.

تعتبر الهوية اليوم واحدة من الطرق الرئيسة التي يعين بواسطتها الناس مواقعهم وتوفر قاعدة للعلاقات الاجتماعية، والتعبئة والنشاطات (إيده ١٩٩٧). فقد حدث مؤخراً أن قُدِّمتُ في نيويورك إلى أحد الأشخاص الذي أعلمني فوراً أنه "إيرلندي وشاعر". وهذا عيَّن هويته. لقد وُلِد في نيويورك، ولكن، كان يريد ادعاء هويته لا باعتباره نيويوركياً، على الأقل في هذا الإطار، ولكن باعتباره شخصاً آخر. وأظهر البحث الأسترالي الحديث أيضاً أن الناس هناك يريدون أكثر فأكثر أن يؤكدوا "هويتهم الإثنية"، فيدَّعون أنهم "أستراليون يونانيون"، وأستراليون إيطاليون، وأستراليون آيرلنديون، وهلمجرا، أكثر من ادعائهم بأنهم "أستراليون". إن الميل إلى التأكيد على الهوية الإثنية ليس محصوراً بمدن العالم الأول ولكن نجده على نحو متزايد على صعيد عالمي مع تجديد التأكيد بقوة على القومية أكثر من الاندماج بـ "دولة قومية" خاصة. نتجت هذه الهويات، في حالات كثيرة، من العملية الاستعمارية التي كانت تجمع شعوباً لا روابط بينها من قبل مع بعضها بعضاً في محاولة لصهرها في هوية واحدة، غالباً عن طريق القسر والقيود على حريات الأفراد والجماعات. ولكن تفكك الاتحاد السوفييتي السابق بعد عام ١٩٨٩ والجمهورية اليوغوسلافية وعدد من دول أفريقيا الوسطى في تسعينيات القرن الماضي أظهر أن عدم وجود شعور تماسكي أساسي بالهوية يجعل هذه الترتيبات غير مستقرة ويؤدي إلى بؤر للصراع حول سياسات الهوية الإثنية.

نيويورك، ككل المدن العالمية الرئيسة، مدينة متعددة الثقافات، وتضم الكثير من الجماعات الإثنية والمجتمعات المحلية الفرعية المميزة. فهناك اختلاف كبير جداً من حيث السكان والحياة الاجتماعية في المباني الملحقة في منهاتن عنها في مناطق الجهة الغربية العليا في برونكس وهارلم، أو في مناطق المهاجرين الروس في بروكلن أو مناطق الشقق السكنية للطبقة المتوسطة في كوينس. وفي لندن أيضاً الكثير من الأمكنة المميزة. فلها طرفاها الشرقي والغربي، ومناطق طبقتها العاملة كـ بثنال غرين وقصباتها الملكية وجواراتها القصرية التي تضم الكثير من المجتمعات المحلية الفرعية. ومن أبرز هذه المجتمعات الـ "غيتو الكولنيالي" في إيرلز كورت حيث يعيش الكثير من الأستراليين والنيوزيلنديين أثناء "تجربتهم الكبيرة عبر البحار" والمنطقة الهندية الغربية في بريكستون–التي احتفلت اليوم بكرنفالها السنوي أكثر من كونها تبدو كغيتو محروم. وعلى الضفة اليسرى في باريس، مناطق للفنانين والطلاب تتركز في الدائرتين الخامسة والسادسة، أو منطقة التسلية في بيغال، أو الفنانين الذين يعملون بالسياحة ويشغلون بلاس دو تير أو الهيبيين والموسيقيين على درجات سَكْرِيه كور في مونتمارتر. وعن طريق هذه النشاطات المحلية تكتسب هذه المناطق هويتها الخاصة. ينتج هذا، في حالة مدن كباريس، من السكان المحليين والسائحين الذين يجذبهم اللون المحلي والشهرة إضافة إلى نشاطات مروجي السياحة في "صناعة المكان".

إن التمايز الأكبر الذي نشأ مع انحلال القيم الأخلاقية والاجتماعية المرتبطة بالحداثة وزيادة التشديد على الفردية والليبرالية الجديدة في العقود الأخيرة من القرن السابق خلق، في الكثير من مدننا، عالماً اجتماعياً يقوم على أساس تعدد الهويات. فالهويات، بالنسبة لقاطني المدن، يمكن اليوم أن تنشأ حول مظاهر كالعمر–مع نمو ثقافة المراهقين الجنسانية. والجنسانية هي المنطقة الرئيسة للتحول مع نشوء مناطق اللوطيين في المدن والاعتراف بعدد من التوجهات وأساليب الحياة الجنسية. والعجز/القدرة مظهر إضافي للهوية التي أصبحت أكثر بروزاً في التخطيط المديني وصنع القرار مع اهتمام أكبر بالحاجة إلى برامج وفرص الحراك "الشاملة" لضمان أن تكون المدينة متقبلة ومتاحة لجميع مواطنيها.

هذه الوجوه العديدة للهوية كلها مظاهر للفرد وتؤثر على كيفية ترابطنا مع الأسرة، والأصدقاء، والشركاء، والجيران ورفاق العمل. وتوفر أيضاً قاعدة لأشكال جديدة من السياسات المدينية–سياسات الهوية. وهكذا، فإن الانهماك "الحداثي" بالسياسات الطبقية، والنقابات العمالية، والأحزاب السياسية والديموقراطية الليبرالية من خلال سياسات مؤسساتية تراجع أكثر فأكثر إلى حركات وأشكال اجتماعية للمقاومة أكثر مرونة. وتنشأ هذه الحركات والأشكال من الكفاحات على الهويات الشخصية والجماعية وحولها، وهكذا توفر للمدينة مشهداً سياسياً واجتماعياً أكثر تنوعاً وتشظياً. يؤدي هذا، بالنسبة للبعض، إلى نقض التفويض لأنهم يعتبرون أن هذه الحركات الاجتماعية تفتقر إلى التماسك والهدف المشترك–هي، بالنسبة للبعض، مظهر لـ "الوعي الكاذب" المعاصر وهي بالتالي محافظة وليست تحررية (هارفي ١٩٩٠). وينظر آخرون إلى التغيرات على اعتبارها تمكّن من التحرر من سياسات التسفيه للطبقة والسياسات الشكلية من خلال الأحزاب والأنظمة البرلمانية القائمة وتنطوي بالتالي على إمكانية التحرير، الذي يحمل الأمل بأشكال جديدة من التنظيم والممارسة الاجتماعيين (لاش ١٩٩٩).

يبقى الفضاء جزءاً مهماً من كيفية تنظيم الناس لحياتهم وإعطائها معنى وتكوين الإحساس بالهوية، ومن هم وماذا يريدون أن يصبحوا. فنحن جميعاً نعيش في مكان ما–لدينا مكان نسميه "بيتاً". ويمكن أن يكون هذا مؤقتاً أو دائماً، مستأجراً أو ملكاً خاصاً، كبيراً أو صغيراً. ويمكن أيضاً أن يكون مقصورة من الورق المقوى على الشارع، ولكن يتمتع بصفة خاصة وهي جانب حاسم لتكوين إحساسنا بمن نحن–مما يعطي معنى لحياتنا وعلاقاتنا. ولهذا، سوف نبدأ باستكشاف الحياة "اليومية" في المدينة بالسؤال عن أهمية كيف نبني بيوتنا–على اعتبار البيت، في آن معاً، مأوى فيزيائياً ومكاناً ذا معنى. ومن هناك، سنوسع إطار التفكير حول طبيعة الجوار والمجتمع المحلي على اعتبارهما مكوِّنين مركزيين للمدينة والحياة المدينية.

معنى المنزل والبيت

البيت home نوع خاص من مكان ومعناه، بالنسبة لمن هم في داخله، هو أنه أُنشِئ من خلال العمليات الاجتماعية للمفاوضة، والمقاومة والإذعان (بيركنس وثورنس ٢٠٠١). وهي عملية لا تكتمل أبداً لأن متطلبات وحاجات مختلف الأعضاء في "البيت" تتغير بمرور الزمن. وكما في بحث لاتور، يمكن أن ندرك أن الناس لا يفعلون الكثير لخلق نظام لحياتهم ولكنهم يشاركون في "التنظيم". والعملية أيضاً هي حول التبدلات والتغيرات التي تعكس مسائل كالجنس، والمرحلة العمرية، والعمل، والفراغ والاستجمام، وديناميات العائلة، والإثنية والعلاقات. تتعزز الحاجة إلى تحليل الاختلافات إضافة إلى التشابهات في صناعة البيت عندما ندرس طبيعة هذه العملية والمعاني المرتبطة عبر الثقافات أكثر من دراستها فقط ضمن التجربة الانجلوأمريكية التي جنحت إلى الهيمنة على الأدب. ولهذا، كثيراً ما يتم إنشاء البيت في مكان قريب من مساكن ذات أسرة واحدة، على أرضهم الخاصة مع حدائق أو فضاء خارجي يتصل بالمنزل house. هذا لا يعكس، على نحو كاف، تجربة الناس الذين يسكنون في شقق لا تتصل بفضاء خارجي، كقاطني الإسكان العام في المباني البرجية ذات الأربعين طابقاً في هونغ كونغ أو الذين يقيمون في مساكن شاغرة دون أجر في ضواحي ريو دو جانيرو. ولا هو يمثل عالم الكثير من الناس المحليين الذين يمارسون أسلوب حياة ترحلية والذين تعتبر الأرض بالنسبة لهم أكثر أهمية من المساكن الدائمة والذين ينشئون ملاجئ مؤقتة أكثر منها دائمة (ريد ٢٠٠٠). ومع ذلك، يحتمل أن يشارك الناس الذين يشغلون الأفضية في "صناعة البيت"، ويخلقون أفضية خاصة بهم يمكن التعرف إليها والتي تمثل هويتهم كأفراد وكأعضاء في أسرة.

أصبحت دراسة المنزل الواقعي الذي نشغله أكثر جلاء في ثمانينيات القرن الماضي مروراً بتسعينياتة وإلى الألفية الجديدة (بيركنس، وثورنس ووينستانلي ١٩٩٩، بيركنس وآخرون ٢٠٠١). لقد حدث التغير في تركيب العائلة والأسرة عبر معظم البلدان، ولكن كان مهماً، بوجه خاص، في العالم المتطور حيث كانت التغيرات الرئيسة ديموغرافية وفي مكانة النساء في الاقتصاد والمجتمع بوجه عام. فانخفاض معدل الولادة في العالم المتطور وتأخر عمر الزواج الذي سبب فترات أطول لكلا أسر العائلة الواحدة والأزواج دون أطفال أديا إلى ممارسات ونشاطات لـ "صناعة البيت"مختلفة جداً عن ممارسات ونشاطات الأجيال السابقة. ثم إن الفرص

الاقتصادية الأكثر التي توفرت للنساء، نتيجة لنشاطات الحركة النسائية وإعادة خلق فرص العمل مع التدرج في إزالة الحواجز من طريق مشاركة النساء في سوق العمل، كانت بالغة الأهمية. ففي أوروبا، على سبيل المثال، ارتفعت نسبة النساء ممن هن في سن العمل في العمالة في تسعينيات القرن الماضي إلى مدى يتراوح من ٣٥% في أسبانيا إلى ٧٠% في البلدان الاسكندينافية (غيلوري ٢٠٠٠). وهكذا، لم تعد الحالة كما كانت: رجال معيلون ونساء يمكثن في البيت. فكيف عملت هذه الحالة على تغيير طريقة رؤيتنا للبيت وتحديد النشاطات فيه؟ إن ظهور عائلة "السبيل المهني المزدوج" وانعكاس دوْر الرعاية بشركاء ذكور يقتطعون وقتاً من قوة العمل بدوام كامل أو كون المرء راعياً أكثر منه أجيراً رئيساً، وإن لم يكن هذا عاماً إطلاقاً، كل هذا جزء من إعادة صياغة أوسع للعلاقات القائمة على أساس الجنس والبيت.

تركز الاتجاه البارز في تحليل علاقة المنزل–البيت على القيمة المادية للمنزل ودوْر الحيازة العقارية. هنا، استمرت الاختلافات بين المالكين والمستأجرين طويلاً. فبالنسبة للمالكين، يتمتع المنزل بإمكانية التراكم في حين أنه، بالنسبة للمستأجر، مجرد تكلفة، "إنه نقد مستنزف" كونه عاطفة شائعة في المجتمعات التي تسود فيها ملكية البيوت. وكثيراً أيضاً ما يُعتبَر المستأجرون في هذه المجتمعات "مستهلكين منقوصين" لأن وصولهم إلى الائتمان وإمكانيات فرص الاستهلاك المعاصر أكثر تقييداً (باومن ١٩٩٨). وما يبدأ النقاش به هو نظرية أن للمنازل، على خلاف السلع الأخرى، قيمتين منفصلتين. الأولى، توفير المأوى (قيمة الانتفاع)، والثانية، تأمين المصدر لثروة مختزنة على شكل ملكية (قيمة المبادلة)، وهي، على خلاف الكثير من السلع، لا تُستهلَك بالاستخدام ولكن، في الحقيقة، يمكن أن تزداد قيمتها الحقيقية (برات ١٩٨٢؛ بادكوك ١٩٨٩، ٢٠٠٠؛ ساوندرز ١٩٩٠؛ دوبْويس ١٩٩٢؛ همنيت ١٩٩٩). وكما يُظهِر الجدول ٥–١، فإن الإسكان، بالنسبة للكثير من الناس–خصوصاً مالكي الثروة المتوسطين–يشكل مصدرهم الأكثر أهمية للثروة والتراكم الرأسمالي. يتيح هذا الموجود خيارات لا تتهيأ للمستأجرين والذين يعتبر الإسكان، بالنسبة لهم، مجرد تكلفة. وقد حدث الكثير من هذا التمييز وكانت هناك آراء تقول إن تراكم ثروة الإسكان يمكن أن توفر مردودات أثناء فترات زيادة التضخم أكبر مما توفره نشاطات العمل القائمة على السوق. ومع ذلك، كانت نهاية القرن العشرين فترة سادتها أدوار من الانتعاش والهبوط في سوق ملكية البيوت ترافقت بأرباح وخسائر مما تسبب في زيادة الشك حول معدل وضمان الدخل من الإسكان.

الجدول ٥–١: الإسكان بوصفه نسبة مئوية من إجمالي موجودات الأسرة

البلد	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٨	نسبة إشغال المالكين ١٩٩٥ (%)
الولايات المتحدة	٢٧	٢٧	٢٣	٢١	٦٧
اليابان	١٤	٨	١٠	١٠	٦١
ألمانيا		٣٤	٣٤	٣٢	٤١
فرنسا	٤٤	٤٣	٤٢	٤٠	٥٤
إيطاليا	٤٠	٣٧	٣٥	٣١	٦٧
المملكة المتحدة	٤٠	٤٤	٣٣	٣٤	٦٧
كندا	٢٢	٢٣	٢٢	٢١	٦١

شهدت أسواق الملكية بتنوعها كما في لندن وهونغ كونغ، على سبيل المثال، انكماشات في أواخر التسعينيات مما سبب عدالة مطلقة "سلبية" لعدد من الأسر (هامنِت ١٩٩٩؛ لي، وفورست وتام ٢٠٠١). وهكذا كانت الثقة أقل مع بداية عقود القرن الحادي والعشرين في أن إشغال المالك سيواصل إعطاء مردودات مالية إيجابية إلى مالكي البيوت. علاوة على ذلك، بما أن الكثير من الناس يعيشون اليوم أعماراً أطول، وفي ظل خفض المساعدة التقاعدية العامة، فإنه يمكن أن يستهلكوا أية موجودات كانوا قد جمعوها خلال حياتهم، وهكذا تتضاءل أهمية الميراث القائم على الملكية (هامنت، وهارمر، ووليامز ١٩٩١؛ فورست وموري ١٩٩٥، ثورنس، ١٩٩٥).

إن تأييد إشغال المالك على اعتباره شكلاً مفضلاً للحيازة من قبل عدد من البلدان (الجدول ٥-٢) يرتبط أيضاً بمعتقدات آيديولوجية قوية بأن هذا الشكل من الحيازة هو الشكل الذي يمنح فوائد أخرى. وينظر إليه على اعتبار أنه يخلق مواطنين أكثر أخلاقية وموثوقية، وأكثر ميلاً إلى دعم الاستقرار والتغيير التدريجي، وعائلات ومجتمعات محلية قوية واتجاهاً مقتصداً ومسؤولاً نحو البيوت والموارد المالية. وقد أدرك رئيس الوزراء الإيطالي الصفة المميزة لهذه الرؤية، فاقترح مايلي:

> يمثل البيت المادي التعبير الواقعي لعادات الاقتصاد والتوفير "من أجل بيت هو ملك خاص للمرء". واشتراكيُّكم التقدمي يمكن أن يثور ضد الملكية الخاصة حتى على الرغم من إحرازه لها؛ ولكن أفضل الغرائز لدينا هي الغريزة التي تحثنا على أن يكون لدينا قطعة من الأرض نمتلك فيها منزلاً وحديقة، يمكن أن ننسحب إليهما، ويمكن أن نلجأ إليهما مع أصدقائنا، ولا يأتي إليهما غريب ضد إرادتنا. ... بيتي هو حيث تكون زوجتي وأطفالي؛ وغريزة أن يكون المرء معهم هي أعظم غريزة لدى الرجل المتحضر؛ وغريزة أن يعطيهم فرصة في الحياة هي غريزة نبيلة، لا ليجعلهم ضعفاء بل نشطاء (الاقتباس عند متشل ٢٠٠٠).

الجدول ٥-٢: نسب مقارنة لملكية البيوت (المصدر: وليامز ٢٠٠١)

النسب (بلدان مختارة)	١٩٦١	١٩٩٥
الولايات المتحدة	٦٢	٦٥
أستراليا	٧٣	٦٩
كندا	٦٦	٦٤
نيوزيلندة	٦١	٧١
انكلترا	٤٤	٦٨

تُظهِر هذه التعليقات بقوة إلى أي مدى كان يتم غالباً تجنيس دراسة "ملكية البيوت". فقد اعتبر البيت والعائلة مترابطين بقوة، وكانت "العائلة"، على الأقل في أربعينيات إلى ستينيات القرن الماضي، تعتبر، إلى حد بعيد، عائلة نووية يرئسها ذكر.

كان التركيز على ملكية البيوت ونشوء موجوداتها الهم الرئيس للمحللين في المجتمعات الرأسمالية للعالم الأول. ومع زيادة التسويق في المجتمعات الاشتراكية السابقة، انتشرت ملكية البيوت إلى المجتمعات الانتقالية في أوربا الشرقية. وحالة ريغا، عاصمة لاتفيا، ليست شاذة. هنا، كانت قد فُرِضَت السيطرة على نظام الإسكان

على مدى خمسين عاماً، وكانت تُثبَّط ملكية البيوت ولم تكن الأرض سلعة قابلة للمتاجرة. وكان يتم توزيع السكن بطرق بيروقراطية وكان يتلقى مساعدة واسعة. وقد عملت الإصلاحات على تغيير هذا النموذج عن طريق الانتقال إلى توزيع أكبر للسوق الخاصة. فازادت تكاليف الإسكان إلى حد بعيد مع تخفيض الإعانات وتراجع تنظيم الأسعار لأن الأفراد والعائلات أصبحوا الآن مطالبين بدفع سعر "السوق" لسكناهم. وكانت العمليات قد بدأت في عام ١٩٩٥، عندما تم إقرار القانون حول خصخصة مباني الدولة والشقق السكنية البلدية. وفي عام ٢٠٠١، كان يُتوقَّع أن ٨٠% من أسهم الإسكان ستتحول إلى ملكية خاصة (تْسِنْكوفا ٢٠٠١). وهونغ كونغ حالة أخرى حدث فيها "تحول". هنا حدث الانتقال من الحكم البريطاني إلى الحكم الصيني. ويبدو أن الانتقال لم يكن يعني تعزيز الإيجار العام ولكنه سمح وشجع مستأجري الدولة على التطلع إلى الانتقال إلى الملكية الخاصة (ديفيس ٢٠٠١؛ لي، وفورست وتام ٢٠٠١). وهكذا يبدو أن الحيازة العقارية حققت فوزاً أكثر من الخسارة مع دخولنا إلى القرن الجديد. ويعكس هذا الفوائد المادية وغير المادية للملكية، ويعزز فكرة أن المكان الذي نعيش فيه هو المكان الذي تتوفر فيه الفرص لخلق إحساسنا بذاتنا وتطوير علاقاتنا الشخصية والعائلية.

الأبعاد غير المادية للمنزل والبيت

ركزنا، في معظم هذا الكتاب، على المنزل house باعتباره هدفاً مادياً كان على حساب الأبعاد الأخرى للحياة التي يشبعها المسكن (ساوندرز وويليمز ١٩٩٨؛ ودوبويس وثورنس ١٩٩٦، ١٩٩٨). والمسألة الأكثر أهمية هنا هي التفكير بالعلاقة بين المنزل، أي الهدف المادي والمأوى، والبيت home بوصفه كياناً رمزياً، يخلق علاقات ومعنى. ويتحدث الناس باستمرار حول تحويل المنازل إلى "بيوت". وهذه عملية نشيطة واعية ذات مغزى عميق بالنسبة للناس–أول شيء يجب القيام به عندما ينتقل الناس. يجب أن يضعوا رمزهم على المنزل ويجعلونه ملكهم الخاص.. إن تحويل المنازل إلى "بيوت" يعني أن نخلق إحساسانا الخاص بالمكان والهوية. فتعليق الصور، واختيار الألوان، وهندسة مناظر الحديقة، كلها تسمح بتمييز البيت عما حوله ويدل على أن هذا المكان هو مكان"نا" أو مكان"ي". والبيت مكان ملاذ وذكريات يتغير عبر حياتنا من الطفولة إلى الشيخوخة (ماركوس كوبر، ١٩٩٥). والمنازل أيضاً توفر حيزاً تنشأ فيه معظم العلاقات الاجتماعية الحميمية. فهو المكان الذي يبتكر فيه الناس إحساسهم بهوية كأمهات، وآباء، ووالدين، وأحباب، وأصدقاء ورفاق.

تُظهِر انتقادات القائلين بالمساواتية الجنسية للبحث والكتابة حول البيت كيف يتم تجنيس البيوت. فهي ليست دائماً مكاناً للسلام والأمن بل يمكن أيضاً أن تكون مكاناً للعنف والظلم حيث تُستغَل النساء أكثر مما يُحرَّرْن (فالنتين ١٩٩١، ١٩٩٩). وتعتبر هذه الانتقادات الكثيرَ من الكتابة حول البيت رومانسية ووُطانية أكثر مما تعكس واقع التجارب اليومية للنساء (يونغ ١٩٩٧). وكثيراً ما تكون النماذج التي تستخدم نماذج ترتكز على الـ "العائلة النووية" والعائل "الذكر". وهذا هو النموذج الذي رأيناه بوصفه نموذجياً لضاحية المدينة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي مع فصله للحياة العامة، الذي حدث على نطاق واسع في المدينة، وكان هذا عالم الرجال، والحياة الخاصة التي كانت عائلية وضاحِيَّة، وحكراً على النساء إلى حد بعيد. ومن الواضح، أن هذه

الثنائية لم تعد طريقة مناسبة لدراسة المدينة في ضوء تغير الاقتصاد في الألفية الجديدة واتساع مشاركة النساء في القوة العاملة. فخلق أشكال جديدة للعمل في قطاع الخدمات، ، أكثر منها في الإنتاج الصناعي، يميل إلى تغيير توازن العمالة لمصلحة النساء. وهكذا نجد إعادة لتكوين العلاقات بين النساء والرجال وتبدلاً في أساس الهوية (غيلوري و وودس ١٩٩٤). ولم يعد بإمكان الرجال الادعاء بأنهم سيكونون الأجراء المهيمنين في المشاركة؛ وقد لا يكون بمقدور العمل أن يزود الرجل بهذه الهوية. ويحتمل أن تؤدي هذه التغيرات إلى أنماط جديدة من العلاقات بين النساء والرجال، وبالتالي بطريقة بناء وإعادة بناء البيت من خلال المفاوضة وإعادة المفاوضة حول الأدوار والعلاقات داخل الأسر.

بدأ البحث لدراسة معنى البيت من وجهة نظر العديد من أعضاء الأسر. ويظهر هذا البحث اختلافات مهمة. فالدراسات في اسكندينافيا استطلعت وجهات نظر كل من الأطفال والشباب. ينظر الأطفال إلى البيت بلغة المكان الذي يأتي إليه أصدقاؤهم، وينظرون إليه، بدلاً من اعتباره "مكاناً خاصاً"، مجالاً "شبه عام ينفتح للأصدقاء" (نلسون ٢٠٠٠). وفالنتين، من المملكة المتحدة، أيد أيضاً في بحثه هذه الفكرة للبيت بوصفه فضاء شبه عام لليافعين (فالنتين ١٩٩٩). إن حاجة المراهقين إلى فضاء خاص بهم، نشأت بقوة مع "غرفة المراهقين" التي هي واحدة من المكونات الضرورية للبيت المعاصر. هغشتورم ٢٠٠٠، رود ٢٠٠٠). ولكن بحث الاسكندينافيين أيضاً لم يؤيد موجودات البحث الأمريكي، حيث ينظر الأطفال إلى البيت على اعتباره:

> "ميداناً للقوانين" ... حيث من لحظة استيقاظه (كذا) إلى الوعي كل صباح، وعي ما (كذا) يجب وما لا يجب أن يفعله. فالبيت، دون قوانين، ليس بيتاً، بل هو "منزل" (وود وبيك ١٩٩٠).

وقد تم تجديد وصول الشباب إلى سوق العمل والتدريب الثالثي من خلال التغيرات الاقتصادية التي حدثت في الجزء الأخير من القرن العشرين وزيادة التكاليف المرتبطة بالتعليم الثالثي عندما ازدادت شعبية الأجور والقروض استجابة لتخفيف الكلفة على الدولة. كان يتم تسديد القروض عندما يكون الطلاب في العمل، فخلق هذا مشكلات إضافية فيما يتعلق بالدخول إلى سوق الإسكان، الأمر الذي يسبب زيادة في الزمن الذي يقضيه المرء اليوم في منزل الوالدين. وتشير هذه التغيرات إلى أنه من المحتمل أن تعاد صياغة المعنى، والنشاطات والأفضية داخل البيت. فكيف سيتم إنجاز هذا؟ هل سيتحقق بعملية مفاوضة أو من خلال فرض يمارسه واحد أو أكثر من أعضاء الأسرة على الآخرين (بيركنس وثورنس ١٩٩٩، ٢٠٠٠).

إن تحليل أعضاء الأسرة إضافة إلى التفكير حول الأسرة ككل،، يسمح بحدوث "تحلل بنية" إضافي ودراسة كيف تتوصل الأسر إلى اتخاذ القرارات عبر سلسلة من النشاطات. فحراك الإسكان كثيراً ما كان يُدرَك بلغة مسلك السكنى الذي يشير ضمناً إلى درجة عالية من القصدية ووجوب السعي لتحقيق أهداف واضحة طويلة الأمد. فعلى سبيل المثال، يرى أبرامسون، وبورجيغارد وفرانسون (٢٠٠٠) أن "مفهوم سبيل السكنى يقتضي ضمناً التقدم في معايير المسكن ونوعيته التي هي غالباً هدف معياري عام". قام هذا الرأي على نموذج "دورة الحياة" الذي انبثق من بحث روسي (١٩٥٦) اعتبر أن الأسر تتقدم عبر سلسلة من المراحل–زواج، أطفال،

شيخوخة عش فارغ–مع تغيرات مطابقة في متطلبات السكنى. وقد حظي النموذج باستحسان المخططين وصانعي السياسة الذين كانوا يحاولون تقدير الطلب المستقبلي على موارد الإسكان. ولكنه عمل أيضاً كنموذج ضبط وتفكير مشروط وذخيرة لموارد الإسكان وساعد على "تطبيع" الرغبة في ملكية البيت (غورني١٩٩٩). وعند مقارنة النموذج بالتجارب الحقيقية التي يخبُرُها من يقطنون في المدينة، فإن الحراك يعتبر شأناً أكثر تعقيداً. فهو يتأثر بتغيرات العائلة، والفرص الاقتصادية وأوضاع سوق العمل إضافة إلى الذوق، والرغبة والطموحات. كما أن الحوادث غير المتوقعة والتي لا يمكن التنبؤ بها تخلق حاجة لتعديل المسكن، كما في حال فقدان الشركاء، والمشكلات الصحية، والبطالة، وهلمجرا. علاوة على ذلك، تتغير صفحة تكوين الأسرة، كما رأينا سابقاً، تبعاً لقلة الأطفال، وقلة الاستقرار في الزواج والأشكال الأخرى للشراكة وطول فترات زيادة التبعية في نهاية الحياة. كما أن ضعف القدرة على التنبؤ بطبيعة سوقي العمل والإسكان في الكثير من البلدان خلال الجزء الأخير من القرن الماضي، عمل أيضاً على صياغة مجرى حياة الأفراد والأسر، وطموحاتهم وإنجازاتهم في المدينة. وفي ظل هذه الظروف، فإن مفهوم رحلة الإسكان–التي تحتوي على الكثير من السبل المختلفة الممكنة، حيث يختار البعض ويُجبَر البعض تحت تأثير ظروف خارجية–يمكن أن تكون انعكاساً أكثر دقة على الممارسات الاجتماعية.

البيت باعتباره موقع عمل

كان البيت لأمد طويل موقعاً للعمل "المنزلي". وكثيراً ما كان هذا العمل مهملاً لأنه غير مأجور. ولكن ثقافة القائلين بالمساواة بين الجنسين أظهرت أن هذا العمل الذي يرتبط برعاية الأطفال وإدارة المنزل ما يزال يُنجَز على نحو غير متكافئ من قبل النساء حتى عند قيامهن بوظائف مأجورة كاملة الدوام خارج البيت (ماكدوويل ١٩٩٩). ومع ذلك، فإن تغيراً عميقاً يحدث في كيف وأين يُنجَز العمل المأجور كنتيجة لتقنية المعلومات (كومار ١٩٩٥). هنا، يُطرَح سؤال رئيس هو: هل سيسبب هذا المزيد من العمل البيتي وهل يعني أن بيوتنا ستصبح مواقع أكثر تعقيداً للنشاط والتفاوض؟ إن دراسة العمل البيتي كثيراً ما تُنقَل بلغة إيجابية جداً وتعتبر فرصة لمرونة واستقلالية أكبر بالنسبة للعمال. فكثيراً ما تلجأ مادة الإعلان في وسائل الإعلان الرائجة إلى التعليق على صعوبات العمالة التي يواجهها الناس نتيجة لتغيرات العمل وتوحي بأنهم يمارسون سيطرة على حياتهم أكثر مما هي عليه الحال في الواقع. ونجد مثالاً جيداً لهذا حيث يرى البعض أن "المكاتب الصغيرة في البيوت تصبح أكثر شعبية لأن الكثير من الناس يؤثِرون العمالة الحرة وينصرفون عن المباني المكتبية المكيفة بالهواء، أي أن شعبية المكتب المنزلي في صعود" (بيركنس وثورنس ٢٠٠٠). إن الصورة الشائعة للعمل المنزلي كثيراً ما تشدد أيضاً على النهاية العليا للسوق وتصور المهنيين الذين يقومون بنشاطات كتصميم الرسوم البيانية، وإنتاج البرمجيات والاستشارة. حيث أن المدى الكامل للنشاط المنزلي يجب أيضاً أن يتضمن عملاً روتينياً كالإدخال المباشر للمعلومات وعملاً جزئياً وعرضياً ويجب أن يشمل أولئك الذين يتنافسون غالباً من أجل هذا مع أعضاء

الأسرة الآخرين والنشاطات الأخرى، أكثر من كونهم يمتلكون "فضاء العمل البيتي" الخاص بهم، (أرمسترونغ ١٩٩٢).

وفي دراسة قامت بها تاونسند (٢٠٠٠) لاستطلاع آراء النساء حول السكن والجوار، قارنت آراء النساء وآراء الخبراء في الهندسة، والتصميم والتخطيط حول الاستخدام المستقبلي للبيت. وقد رأى كل من شارك في الاستطلاع أن البيت المستقبلي يحتمل أن يتضمن مدى أوسع من الوظائف. وسيكون في رأي الخبراء:

* مكتباً للعمل البيتي، و
* بديلاً للإقامة القصيرة الأمد في المستشفى، و
* مركزاً للتعلم وبديلاً لحجرة الدرس، و
* مركزاً للتسويق الفعلي، و
* مركزاً اجتماعياً فعلياً، و
* مكاناً للتكنولوجيا والتسلية البيتية

وهناك وظيفة واحدة لم يرد ذكر لها في هذه الدراسة، مع أنها أصبحت واقعاً في عدد من المجتمعات، تلك هي استخدام السجن في "البيت" من خلال تزويده بوسائل الكترونية كطريقة لتخفيف عدد نزلاء السجون. ولكن تحوُّل هؤلاء الناس رجوعاً إلى بيئة "البيت" يحتمل أن يؤثر على الديناميات الأسرية وتطور العلاقات الاجتماعية. وقد شدد الخبراء بقوة على التكنولوجيا وعلى فكرة "البيت الأنيق". إن لمنزل المستقبل صفحة ويب خاصة به وفضاؤه المحكوم بالحاسب–سيكون بالإمكان "إشعال المصابيح"، وتحريك آلات التصوير هنا وهناك، وتركيب الأدوات بحيث تعمل وتتوقف، وتغيير مستويات التكييف والتدفئة بالهواء، كل هذا من مكان بعيد بواسطة أنظمة حاسبية. علاوة على ذلك، يطور اليوم مصنعو البرادات "البراد الأنيق" الذي سيزود مقتنيه بقائمة اقتراحات حول ما هو موجود فيه وإعادة الطلب المباشر للسلع المستنفذة. فالتكنولوجيا تباع كأنما لكي تتيح للأفراد تحكماً أكبر بأساليب حياتهم ونشاطاتهم. ولكن، يمكن أن يؤدي هذا أيضاً إلى اعتماد أكبر على التكنولوجيا وخلق تقسيم إضافي بين من يصلون بسهولة إليها وأولئك الذين لا يستطيعون ذلك، إضافة إلى التشجيع على قلة التفاعل بين الجيران، وحتى بين أعضاء الأسرة الواحدة.

عندما طُلِب من جماعة النساء في العينة الدائمة، على عكس الخبراء، أن يفكرن حول مسألة مستقبل المسكن، فإنهن عرَّفن المستقبل بطريقة ربطت البيت بالجوار وكنَّ أقل تركيزاً على التكنولوجيا في المنزل. وشدَّدن على تماسك الجوار، وجودة البنية التحتية المادية، والاشتمال الاجتماعي، والسلامة والأمن فيما يتعلق بالبيت. ورأين أيضاً أن المنزل يجب أن يكون متعدد الوظائف وتقنيتها العالية أكثر. وكانت خيارات أشكال ملكية البيت مهمة إضافة إلى التصميم والخطوات لجعل المنازل أكثر "استدامة". تشير نتائج هذا البحث إلى ضرورة ربط فهم الممارسات والعلاقات الفردية والعائلية بفهم مثيلاتها في المجتمع المحلي والجوار الأوسع. أما كيف

يمكن خلق هذه الروابط وما التغيرات التي تحدث فتبقى أسئلة مهمة تحتاج إلى المزيد من الاستكشاف فيما يتعلق بالتغيرات في الحياة اليومية في المدينة المعاصرة.

الجوار والمجتمع المحلي

تقود دراسة البيت والهوية إلى التفكير بطريقة تنظيم الأفضية الأوسع في المدينة من الناحية الاجتماعية. والفكرتان المترابطتان هنا اللتان كانتا مهمتين في الماضي هما فكرتا المجتمع المحلي والجوار. كانت الفكرة الأولى مركزية أكثر بالنسبة للجدل الاجتماعي في حين كانت الفكرة الثانية مميزة أكثر للجغرافيا والتخطيط.

كان مفهوم المجتمع المحلي مفهوماً متعدد الوجوه وغالباً غامضاً في مدلوله بكلا المعنيين الشائع والأكثر أكاديمية. فعلى سبيل المثال، تتحدث مقالة كتبت في خمسينيات القرن الماضي عن أكثر من أربعة وتسعين تعريفاً مختلفاً للمجتمع المحلي. ومن هذه التعاريف، استخلص هيلاري (١٩٥٥) ستة عشر مفهوماً ترتبط باثنين وعشرين مجموعة مختلفة واستنتج أن عنصراً واحداً فقط كان مشتركاً بينها جميعاً، ذلك أنها تتعامل مع الناس. فالمجتمع المحلي كانت له دائماً معاني إضافية للمودة والتشديد على طبيعة ونمط العلاقات التي تنشأ بين الأفراد. وأحاط جدل مهم بتعريف المفهوم ومنفعته. وقد استخدم المفهوم على نطاق واسع من قبل الجمهور، والسياسيين، والمخططين إضافة إلى العلماء الاجتماعيين. وكان لفكرة المجتمع المحلي معاني عاطفية وأساسية (موبراي وبريزون ١٩٨١). وكان للمفهوم ثلاثة تقاليد رئيسة ومعاني مشتركة، يندمج بعضها بالبعض الآخر. وتكون هذه كتعبير جغرافي، وكنسق اجتماعي محلي وكنوع من علاقة إنسانية.

التعبير الجغرافي:

يرتبط المفهوم الأول بالمنطقة المحددة بوضوح حيث تشكل الحدود كالتلال، والطرق، والأنهار وغيرها، حواجز مادية. يشعر الناس داخل هذه المنطقة بحاسة الهوية لأنهم ينفصلون بوضوح عن الجماعات الأخرى. وبهذه الطريقة، يمكن اعتبار القرية المنعزلة أو شبه الريفية مجتمعاً محلياً. تسود بين الناس في هذه المناطق درجة عالية من التفاعل، جزئياً لأن مدى هذا التفاعل محصور بأولئك الذين يعيشون في المنطقة المحلية ولأنه يؤدي إلى تأسيس علاقات حميمة عبر مدى واسع من النشاطات. وكثيراً ما يكون السكان المعنيون قلة ويتمتعون بدرجة عالية من الاستقرار مع حركة قليلة إلى الموقع أو خارجه. إن المجتمع المحلي التقليدي كان، في معظم الكتابات، من هذا النوع وعادة في منطقة ريفية أكثر منها مدينية.

النسق الاجتماعي المحلي

إن الصعوبة في ترجمة تعريفٍ أساسه المكان لمجتمع محلي إلى مشهد مديني أكبر ولا متبلر أكثر ولَّدت شكاً حول ضرورة القاعدة المحلية لنشوء أنساق للعلاقات من نمط "المجتمع المحلي". فأدى هذا بالمحللين إلى تطوير مفهوم المجتمع المحلي بوصفه نسقاً اجتماعياً محلياً. يسعى هذا البناء إلى استكشاف المدى الذي يؤثر فيه الناس الذين يعيشون في أي موقع خاص ضمن نسق محلي، في مؤسسات وأنظمة محلية كالأجنحة

السياسية، واللجان الاجتماعية، والمنظمات الرياضية والثقافية، والكنائس والمراكز الاجتماعية. ولذلك، فإن التشديد في هذا التقليد ينتقل من الحد المحلي إلى الحد الاجتماعي، كما يُعرَض في البنيان الاجتماعي المحلي. والاهتمام بتنمية هذا النمط من البنيان الاجتماعي المحلي كان، في أوقات مختلفة، يُشاهَد في تزايد مشاريع التنمية الاجتماعية من مختلف الأنواع داخل المدينة، كما في مشاريع التنمية الاجتماعية البريطانية في منتصف سبعينيات ومطلع ثمانينيات القرن الماضي، وخطة المساعدة الأسترالية والإدارة النيوزيلاندية لبرنامج التنمية الاجتماعية للشؤون الداخلية في الفترة نفسها. وهناك فكرة مرتبطة، شاعت في ستينيات القرن الماضي، هي فكرة الشبكة الاجتماعية. فقد عملت الدراسة الأصلية التي وضعها بوت (١٩٥٧) حول العائلة والشبكة الاجتماعية على شد الانتباه إلى كيف كان البنيان الداخلي للعائلة يرتبط بالبيئة الاجتماعية الأوسع وبيَّنت كيف تتشكل الشبكة الاجتماعية حول مختلف الأعضاء، الأفراد والأزواج، والشركاء والأطفال. نبَّه هذا العمل باحثين آخرين إلى استكشاف الطريقة التي تترابط فيها شبكات العائلة والصداقة. وكان السؤال المطروح هو ما إذا كان الأصدقاء يحلون محل الأقرباء في مجتمع أكثر حراكاً حيث كانت أشكال العائلة تصبح أصغر وتتركز حول "وحدة العائلة النووية". ولكن، وبصرف النظر عن اضمحلال القرابة، فقد تبيَّن أنها تبقى مصدراً مهماً ويعول عليه للدعم. وقد تبيَّن أيضاً أن هذه الشبكات لم تنشأ دائماً حول المحلية بل يمكن أن تمتد إلى مدن، أو مناطق، أو بلدان بكاملها.

العلاقة الإنسانية

والمفهوم الثالث للمجتمع المحلي هو مفهوم شكل الرابطة الإنسانية، أي نمط العلاقة، وهو النمط الذي يقوم على أساس المودة والعلاقات المباشرة من النوع القوي نسبياً. فالمجتمع المحلي، أو الطائفة كما سماه شميلنباخ (١٩٦١)، يقوم على أساس صلات فعالة وروابط عاطفية، التي يمكن، بدورها، أن تنشأ على أساس الدم، أو القرابة، أو الصداقة. وهذه الروابط التي تشكل المجتمع المحلي يحتمل أن تكون خطرة في مجتمع صناعي مديني مع ارتفاع معدلات الحراك السكاني. ولذلك، كثيراً ما تكون العلاقات الأولية متخلفة في المدينة، مقارنة بمثيلاتها في المجتمعات الأكثر استقراراً والريفية المستقرة وما قبل المدينية.

المجتمع المحلي بوصفه آيديولوجية

كان لعبارة مجتمع محلي أيضاً أكثر من تقليد آيديولوجي/يوطوبي في إطار الجدل العام الأوسع. والمجتمع المحلي هنا يمثل ما يجب التصويب إليه. فلدينا مسائل مثل "تنمية المجتمع"، وهي عبارة تعني عادة خلق ترتيبات حياتية أكثر تكاملاً وأقل خللاً وظيفياً في المناطق المدينية أو "بناء المجتمع" و"تفويض المجتمع"، وهي عبارات أكثر رواجاً في هذه الأيام. والقصد هو بعث شيء من الجمع البشري الذي تخرب من خلال تطبيق عمليات السوق الفردية على المجتمعات الغربية. وفي هذه الدراسة، هناك اعتراف بفقدان بعض جوانب الحياة الاجتماعية وأن هذا يخلِّف فراغاً وفقداناً للثقة والتبادلية بين الناس، مما يزيل المادة الغروية التي كانت تستخدم

لإبقاء المجتمعات المحلية موحدة ويسمح بحدوث النشاطات المحلية. وتشير الأزمة على مستوى النشاطات الترابطية الاختيارية إلى شيء من التراجع عن الحياة الاجتماعية الجماعية. أما إلى أي مدى ينشأ هذا من التغيرات في العائلات، فيبقى موضوعاً للمناقشة واهتمام البحث. وقد أصبحت إعادة بناء الأشكال الأقدم للجمع البشري والدعم المتبادل، وبالتالي عكس الميل إلى مستويات أكبر من الاغتراب المُدرَك للأفراد عن المجتمع جزءاً من برنامج السياسة العامة. ومن الواضح أن المجتمع المحلي، في هذه الأنماط من الاستعمال، يتزود بغرض أخلاقي أكثر من كونه يستخدم فقط كوسيلة تحليلية.

المجتمع المحلي الانعكاسي

تنشأ الحاجة إلى استراتيجيات جديدة لتفويض المجتمع المحلي من الاعتقاد بأن العالم أصبح أكثر تغريباً لأن البعض يحتاج إلى نشوء "مجتمع محلي انعكاسي" أكثر يُبنى حول قيم"نا" أكثر منه حول قيم"ي" (لاش ١٩٩٩). ولكي يحدث هذا، يجب أن يسترجع الناس مجتمعاتهم المحلية ويتعلموا من جديد كيف يتشاطرون قصص الحياة وتجاربها ويخلقون إحساسهم الخاص بالهوية. إن بناء "المجتمعات المحلية" من قبل وكلاء وخبراء خارجيين يعتبر كواحدة من الطرق التي تعطلت فيها هذه الطاقة تحت تأثير "الحداثة" بتشديدها على الخبراء أكثر من تشديدها على طاقات المواطنين خلال عوالم حياتهم اليومية. وفي بعث هذا الإحساس بالهوية، يمكن أن تكون تكنولوجيا المعلومات، كنشر سطح المكتب ومواقع ويب المحلية، أدوات مهمة لأنها تتمتع بالقدرة على ربط الناس بوسائل قوية وتسمح لهم بالتفاعل وتطوير المعرفة حول بعضهم بعضاً وحول مكانهم المحلي (أشتون ٢٠٠١). ويتزايد بحث المؤسسات المحلية، كمجالس المدن، عن طرق لإشراك المواطنين من خلال خطوط المعلومات المباشرة وخطوط المحادثة. فعلى سبيل المثال، لقد أنشأ محافظ كريستشيرش، في أوتياروا/نيوزيلند، خط محادثة للمدينة يمكن للناس بواسطته أن يتفاعلوا معه حول قضايا المدينة. ويمكن أيضاً أن تكون مواقع ويب للمدن أدوات فعالة في خلق وسم وتوحد محليين. والمسألة المهمة التي يجب استكشافها في الفصل التالي هي ما إذا كانت هذه الوسائل تزيد الإحساس المحلي بالانتماء والمشاركة أو ما إذا كانت مصممة لجمهور آخر كجزء من استراتيجيات التسويق في المدينة.

إن نشوء موقع ويب في سانت ألبانس (كريستشيرش) والمدينة الرقمية في أمستردام (انظر الإطار ٥-١)، هما استخدامان مختلفان للتكنولوجيات الجديدة للمعلومات لتشجيع مشاركة أكبر للمواطنين. ففي حالة سانت ألبانس، كانت محاولة لخلق شعور بهوية المكان من خلال تشاطر القصص والمعلومات. وكان الاعتقاد بأن هذا سيخلق شعوراً أكبر بالمجتمع المحلي الذي سيُظهِر انشغالاً أكبر وأكثر فعالية بالمسائل السياسية. وفي حالة أمستردام، كان الدافع هو التشجيع على مشاركة أكبر في شؤون المدينة من خلال المساعدة على تحقيق هذا عن طريق المناقشة المباشرة وخلق مدينة واقعية يمكن للناس فيها أن يحتلوا "فضاء".

الإطار ٥-١

تكنولوجيا المعلومات وتنمية المجتمع المحلي
سانت ألبانس، كريستشيرش، نيوزيلند

*السكان (٢٠٠١): ٣٢٠٠٠٠

بدأ المجتمع في سانت ألبانس، وهي ضاحية كريستشيرش في نيوزيلند، باستخدام تكنولوجيات جديدة لتسهيل الاتصال. جاء بهذه الفلسفة جون ووردل، وهو مواطن منعور ومخموج بدم يحمل الإيدز. ولما كان يعرف أنه سيموت سريعاً، فإنه كان يريد أن يضمن الأمان لنفسه وزوجته وابنته. ولكي يحقق ذلك، كان يريد لسانت ألبانس أن تكون مكاناً أكثر وداً، حيث يكون الناس، بصورة طبيعية، أكثر اهتماماً ببعضهم بعضاً. ولكنه كان يشعر أن رفع المستوى الأخلاقي وإقرار القوانين لن يحققا نجاحاً؛ بل يجب تغيير الاتجاهات الاجتماعية.

في البداية، عمل جون ووردل مع آخرين، على تشجيع الناس على الاتصال بواسطة جريدة المجتمع المحلي، التي ينتجها حاسبه المكتبي وطابعة صديق له في الفناء الخلفي المجاور. وهكذا بدأ القاطنون المحليون باستخدام تقنياتهم الصغيرة لبناء مجتمع محلي. تصل هذه الجريدة الشهرية إلى ٥٠٠٠ أسرة ويدعمها الإعلان التجاري المحلي. إنها محببة جداً وحققت نجاحاً كبيراً في تطوير الشعور بالمجتمع المحلي. فتشكل الكثير من الجماعات (كجماعات الفن، والإنشاد، والنزهة، والمقيمين، والشباب). ونجح الكثير من المحاولات لتعبئة نشاط المجتمع المحلي (الحصول على ميدان محلي للجري، توفير قاعة اجتماعات، قرارت التحدي حول حدود انتخابات الحكومة المحلية)، وتلقى الكثيرون المساعدة وقدموها.

إن مشروع تطوير ويب المجتمع المحلي، الذي تأسس في شهر آب عام ١٩٩٩، هو الطور الثاني للمقيمين المحليين الذين يستخدمون التكنولوجيا لتحسين المجتمع المحلي. وهذا الموقع، الذي يستخدم "فراغاً افتراضياً" لتحسين "الفضاء الفيزيائي"، يحقق الكثير من التقدم نحو توصيل المعلومات والاتصال التي يقول الناس المحليون إنهم بحاجة إليها، خلال دقيقة، بدلاً من شهر

لقد استدرج الإعلان في جريدة المجتمع حول طلب المساعدة في المشروع أكثر من عشرين عرضاً للدعم. ويتضمن التخطيط اليوم مراسلاً يرسل بريدياً أوصافاً إخبارية يومية حول سكان سانت ألبانس وبيئتها، وتقويماً للأحداث المحلية، وقسماً للأعداد الخاصة بالأعمال يسجل ما "الرخيص اليوم"، وقسم المساعدة الذي يدعو الناس المحتاجين إلى المساعدة أو المستعدين لتقديمها إلى الإعلان عن ذلك. هذا مثال لموقع ويب يديره ويملكه مجتمع محلي.

أمستردام مدينة رقمية، هولندا

*السكان (٢٠٠١): 734,540

انطلقت المدينة الرقمية عام ١٩٩٤ كوسيلة لتشجيع مشاركة أكبر للمواطنين في حكومة المدينة. وموقع ويب كان يجب أن يكون مكاناً تتاح فيه المعلومات حول المدينة وخدماتها بسهولة للجمهور. وكان أيضاً وسيلة لاستكشاف إمكانيات وقيود خلق مجتمع واقعي. وخلال سنواتها الخمس الأولى، تطورت الفكرة إلى مدينة واقعية نمت لتشكل شبكة من المجتمعات الواقعية الصغيرة تضم أكثر من مئة ألف مشترك دائم.

إن المدينة الرقمية "تبنى في صورة المدينة الحقيقية بـ"ساحات" تتطابق مع مختلف المواضيع أو مجالات الاهتمام (بيئة، حكومة، فن، رياضة، أنماط حياة أوروبية بديلة، قضايا نسائية، موسيقا، وغير ذلك). تعرض كل ساحة مكاناً لعدد من "المباني" التي يمكن تأجيرها لمنظمات أعمال لا تبتغي الربح أو لمزودين آخرين" (مركز الأمم المتحدة للعمران البشري ٢٠٠١: ٦٠). وتُبرِز الساحات أيضاً لوحات للإعلان، وأكشاكاً للمقاهي (غرف محادثة)، وطرقاً جانبية وطرقاً للدراجات. يمكن لكل مشترك أن يكوّن لنفسه "صفحة بيت"–تقوم البيوت على "المناطق السكنية" التي تقع بين الساحات ولا يمكن استعمالها لأغراض تجارية. ويرى بعضهم أن المدينة الرقمية "تصبح مدينة حقيقية، دينامية وإبداعية حيث الدور، والمباني والساحات تبنى، أو تهدم أو تهجر كل يوم" (المصدر نفسه: ٦٠).

حتى الآن، كانت المشاركة على الأغلب من الشباب المتعلمين والذين يتمتعون بمعرفة حاسبية عالية. وهكذا، فإن الآمال بأن هذا سيسبب مشاركة أكبر للجماعات الاجتماعية في أمستردام في السياسات المحلية لم تتحقق تماماً حتى الآن. يُظهِر المشروع كيف أن العالم الرقمي يحمل إمكانية إعادة صنع العلاقات الاجتماعية.

تحليل المجتمع المحلي

في تطوير وتحليل المستوى الحالي للمجتمع المحلي والعلاقات المشتركة داخل المدن، من الضروري البناء من هذه الأفكار المختلفة التي استعرضناها. ويجب أن يشدد تحليلنا على العملية ومعرفة التوترات، والصراعات

وأبعاد القوة. وقد عملت البنى الحالية على شد الانتباه إلى المكان الرئيس الذي مثلته الحدود، والاعتماد المتبادل المشترك ونمو الشعور العام في صياغة المعنى الذي يرتبط بالمجتمع المحلي.

إن الحدود مكانية ورمزية. وكما رأينا سابقاً في دراستنا للتعاريف، فإن الحدود يمكن أن تكون طبيعية، كالأنهار، والطرق، والتلال، وغيرها، أو يمكن أن تكون رمزية–هذا مكاني، بلدتي، موضعي، ما دام هناك أناس يريدون أن أكون هنا. والشعور بالتطابق مهم وكثيراً ما تغذيه الصلة بالتاريخ والمتصليات الأسرية. ويطرح الترابط بين الحدود المحلية والرمزية أسئلة حول العلاقات بين الاجتماعي والمكاني ويرتبط أيضاً بالعمل الذي ينجزه، على الأغلب، الجغرافيون الاجتماعيون الذين يدرسون الخرائط الذهنية التي يحملها الناس للمدينة (لينش ١٩٦٠؛ شتراوس ١٩٦١). يُظهِر هذا البحث أن الناس يحملون أفكاراً حول أين يعيش الناس من أمثالهم–أولئك الذين يحبون الارتباط بهم. وكثيراً ما تكون الخرائط الذهنية مختلفة جداً عن الخرائط الفيزيائية التي يمكن أن تُرسَم للمدينة، ومن بعض النواحي، يحتمل أن تكون فريدة بالنسبة لكل شخص. هنا، يجب أن يكون دور التحليل هو إدراك إلى أي مدى يحمل الناس صوراً متداخلة ويتشاطرون شبكات مشتركة للعلاقات الاجتماعية.

وهناك شكل مختلف عن فكرة المجتمع المحدود هي فكرة الجوار المحمي (سَتِلْس ١٩٧٢). فالجوار المحمي هو جماعة سكنية تحمل شعوراً واضحاً بالحدود التي تفصلها عن باقي المنطقة المدينية، وتكوِّن منطقة يشعر القاطنون فيها بالأمن والاطمئنان. فعلى سبيل المثال، إن استجابات السكان لتهديد حقيقي أو مُدرَك لمحليتهم كمشروع بناء طريق سريعة، أو تجديد مديني أو مركز لوحدة تأهيل الجانحين جنسياً أو دار متوسطة بين نقطتين للمساجين المطلق سراحهم، يمكن أيضاً أن تكوِّن شعوراً أقوى بالهوية (مولتنس ١٩٨٧). ومؤخراً، عمل البحث على شد الانتباه إلى جماعات "ليس في فنائي الخلفي NIMBY"[1] التي نُظمَت للمحافظة على مظاهر محليتها وإلى "متلازمة المستوطن الأخير"–الآن حققت الوصول إلى هذه المنطقة، يجب ألا تكون هناك تنمية إضافية (بيركنس ١٩٨٨؛ دير ٢٠٠٠).

يمكن رسم حدود الجوار بعدة طرق. الأولى، هي استخدام عقود قصرية وممارسات إقصائيه في تقسيم المناطق. وتوضع هذه القيود لإبعاد الناس الذين لا يتفقون مع الصورة المحلية. ويمكن أن تنص العقود على شروط مثل: الحد الأدنى لمساحة أرضية البناء، والحد الأدنى لسعر الدار المسموح بها في الموقع، ونوعية المواد، وغير ذلك. وتستعمل هذه القيود عادة من قبل الجماعات الاجتماعية الاقتصادية العليا وجزء من "استراتيجية الانغلاق" لضمان المحافظة على أسعار الملكية.

والموضوع الثاني الذي يجب طرحه هو موضوع التكافلية أو الروابط بين مختلف العناصر التي تشكل طبيعة البنية والعلاقات في المجتمع المحلي وكيف تساعد هذه الروابط على تكوين شعور مشترك. ونجد في المحليات المعاصرة ما لا يقل عن خمس مجموعات ممكنة من هذه العلاقات، هي: علاقات الملكية، والمجاورة، والإثنية، والجنس، والقرابة (هول، وثورنس وويلموت ١٩٨٤؛ ثورنس ١٩٩٢).

[1]-هم الناس الذين يعارضون قيام نشاط أو بناء قرب بيوتهم، والحروف NIMBY هي أوائل كلمات العبارة not in my backyard-المترجم.

فعلاقات الملكية في الموضع المحلي هي تلك التي ترتبط بالحيازة العقارية وتمثل قاعدة مادية ممكنة يمكن أن ينشأ عليها نشاط محلي. وقد أجري الكثير من البحث المكرس للإجابة على السؤال حول ما إذا كانت ملكية البيت تحقق، أو لا تحقق، مكاسب حقيقية لمالكه الذي يشغله. وقد أظهر هذا البحث أن المكاسب غير مضمونة وتختلف اعتماداً على عوامل كوقت الدخول إلى البيت ومغادرته وموقعه (هامنت ١٩٩٩). إن أهمية الموقع، والحيازة العقارية والقيمة المرتبطة بالملكية هي بعض أسباب ظهور الاحتجاج الاجتماعي من نوع NIMBY الذي يركز على المحافظة على قيم الملكية وبالتالي الميزة الموضعية (ونتر ١٩٩٤). ويشير وجود أو غياب الجماعات الاجتماعية المنظمة محلياً إلى أنه يجب أن تكون هناك عملية لتحويل مجموعة المصالح الموضوعية التي يتشاطرها أصحاب الملكية أو المستأجرون في منطقة ما إلى جماعة اجتماعية فعالة. ويكون المحرك أحياناً هو تهديد قيم الملكية، وفي حالات أخرى يمكن أن ينتج من أعمال اجتماعية واعية كاستراتيجيات تنمية المجتمع، أو تشكيل مؤسسات ديموقراطية محلية كما في منظومات لجان الجوار للمجتمع المحلي، أو منظومات إدارة المستأجرين في مناطق الإسكان المحلي. وكانت إضرابات الإيجار شكلاً من العمل الاجتماعي الذي تبناه المستأجرون للدفاع عن مصالحهم وشد الانتباه إليها (كاستلس ١٩٨٣؛ ديمر ١٩٩٠؛ مورفي ١٩٩٤).

إن علاقات المجاورة هي، إلى حد ما، أكثر انتشاراً وتطرح مسألة دور المنطقة. ويتم عادة التعبير عن علاقات المجاورة من خلال المنظمات الاختيارية المحلية. هنا، يمكن أن تساعد أعمال الأفراد والجماعات على الصعيد المحلي على تنمية الهوية والاعتزاز بالمكان وهذا، بدوره، يمكن أن يساعد على بناء درجة أقوى من الشعور الجماعي. وهناك حالة مشوقة في ضاحية سانت ألبانس في كريستشيرش. فقبل ثلاث سنوات، احتجت جماعة من الأهالي المحليين ضد تدمير منظم للأشجار والدور عن طريق خطة مصممة لتعريض أحد الطرق. بدأ الاحتجاج بإيقاظ الهوية المحلية، التي كانت تستفيد آنئذٍ من خلال تطوير بحث اجتماعي، يوزع مجاناً، والذي بدأ يسرد قصة المنطقة من خلال تجارب القاطنين. وكانت الخطوة التالية هي استخدام التكنولوجيا الحديثة للمعلومات لبناء علاقات عبر المنطقة من خلال موقع ويب العائد لسانت ألبانس (انظر الإطار ٥-١)، الذي أصبح مكاناً يعرف منه المجتمع المحلي شيئاً عن نفسه ويبني شعوراً أقوى بالهوية (آشتون ٢٠٠٠). إن ما تُظهِره هذه الحالة هو أن المنطقة أصبحت معبأة والمجتمع الذي كان موجوداً أصبح الآن ظاهراً ووسيلة للتعبئة الاجتماعية.

إن تشكُّل مجتمعات إثنية ثانوية نتيجة للهجرة وانبعاث الأهالي الأصليين هو مصدر إضافي كامن للتوحد المحلي، وبالتالي نمو الشعور المحلي. ويشهد نجاح حوادث ككرنفال نوتنغ هِلّ في لندن، ومهرجانات السنة الجديدة الصينية، وثلاثاء المرفع والنشاطات الأخرى الشائعة اليوم في العديد من المدن العالمية على تنامي الإثنية والتعدد الثقافي السائدين اليوم. ويضفي هذا التنوع لوناً وحيوية على المدن ويؤدي إلى تغيرات في ديناميات صناعة المكان. ويأتي مع التنوع أيضاً تغير في السياسات المحلية ونشوء بعد أكثر وضوحاً للحياة السياسية المحلية.

ويصبح أيضاً الجنس والهوية الجنسية، على نحو متزايد، أساساً مهماً للتنظيم الاجتماعي (ماك دوويل ١٩٨٩، ١٩٩٩؛ دونكان ١٩٩٦). وعلى ضوء ظهور الكفاحات القائمة على أساس الجنس حول القضايا المحلية، فإن الأشكال الجديدة من التنظيم لعبت دوراً مهماً في تكوين هذا الفهم. ففي خمسينيات وسبعينيات القرن الماضي، برزت النساء في محاولات توسيع مجموعة الخدمات المتوفرة في الضواحي، وخصوصاً تلك التي نشأت في ظل النمو السريع في الضواحي بعد فترة الخمسينيات من ذلك القرن. كانت هذه الضواحي، إلى حد بعيد، أمكنة للملكية السكنية مع شيء من العمالة أو التسوق والتسهيلات الاستجمامية. وألقى عبء هذه المجموعة المحدودة من الفرص بثقله على كاهل النساء والأطفال، الأمر الذي حصرهم في حدود الضاحية من خلال افتقارهم إلى التنقل عندما يأخذ العضو الذكر في الأسرة السيارة إلى العمل في الصباح. ولهذا، كانت النساء هن اللائي يوفرن القوة الدافعة والتنظيم الاجتماعي في الضواحي. فقد عملن على تنظيم مراكز اللعب، وكن النصيرات الرئيسات لجمعيات الآباء والمعلمين في المدرسة المحلية وعملن كمدبرات لجمع الأموال من أجل المشاريع المحلية. وتظهر الطبيعة المجنسة للعلاقات الاجتماعية من خلال حقيقة أن الرجال كانوا يميلون إلى أن يكونوا أكثر بروزاً في لجان إدارة المدارس التي توزع المالية وتراقب ميزانيات المدارس أكثر من بروزهم في جمعيات الآباء والمعلمين، التي تجمع المال. وفي هذه الحالة، يمكن أن نرى تداخلاً بين الجنس والمجاورة.

والهوية الجنسية أيضاً أصبحت بؤرة مهمة للنشاط السياسي المديني وصناعة المكان. فقد أسست الجماعات اللوطية والسحاقية مناطق سكنية داخل المدن، كمنطقة كنغ كروس في سدني ومنطقة باي في سان فرنسيسكو. وأدى هذا إلى ظهور كرنفالتهم الشارعية الخاصة وعروض أبطالهم على اعتبارها وسيلة وحيدة لإثبات هويتهم وتمجيدها. أصبحت هذه الحوادث الجامع الرئيس للمال والمكون الرئيس لصناعة السياحة المدينية. وتعمل اليوم مدن كسان فرنسيسكو ولندن بصراحة على عرض نفسها للرحالة اللوطيين، مما يشير إلى تبدل مميز في الأعراف الجنسية.

الجوار

على النقيض من الأدب والجدل حول طبيعة المجتمع المحلي، فإن فكرة الجوار كانت دائماً فكرة مكانية. وترتبط أيضاً بقوة بالتخطيط والتصميم. وكانت تنمية المدينة بعد خمسينيات القرن الماضي ضاحيّة أساساً مع شيء من التدخل من قبل المخططين لتشكيل نطاق الإسكان وتسهيلات الاستخدام التجاري والاستجمامي وراء نطاق المنازل نفسها. وقد بذلت محاولة لتنظيم النمو وصياغته من خلال فكرة "الجوار المتوازن". كان المخططون هنا يهدفون إلى خلق مكان يمكن للناس فيه أن يعملوا ويعيشوا، وهكذا تتقلص الحاجة إلى السفر الطويل من الضواحي وإليها بقصد العمل وخلق بيئات أكثر ملاءمة للعيش. وكان يفترض في هذا أن ينهي فصل العمل والعيش الذي سببه النمو غير المنظم للضواحي. نشأت نقطة الضعف هنا من الطبيعة التنازلية تقريباً للتخطيط. وكنا قد نبهنا في مكان سابق من هذا الفصل إلى الطبيعة المرنة والمتشظية للكثير من الحياة الاجتماعية اليومية. إن الحركية التي نعم الناس بها في العقود الوسطى والأخيرة من القرن العشرين، مع توسع

ملكية السيارات وخلق منظومة الطرق السريعة والطرق العريضة عبر أوروبا وأمريكا الشمالية، عملت ضد فكرة المخططين بخصوص توازن الجوار. فالناس كانوا يعيشون في مكان وغالباً يعملون في مكان آخر عبر المدينة، وأحياناً يسافرون بالسيارة إلى مدن أخرى. فعلى سبيل المثال، يسافر الناس، في بريطانيا، من المدينة الجديدة، ملتون كِنِس، إلى لندن لأن السفر أدنى كلفة من العيش هناك وكان الوصول إلى لندن متيسراً على نحو معقول بواسطة الطريق السريعة ١ أو بواسطة شبكة الخطوط الحديدية. وكان هناك في بعض البلدان عوامل مؤسسية تشكل هذا النمط للسفر عبر مركز المدينة. وهناك حالة إضافية مشوقة هي حالة رندشتاد هولندا، الذي يتألف من مدن أمستردام، وروتردام، أي الهاغيو وأوتريخت، حيث تتناقض الطبيعة المنظمة لسوق الإسكان مع الطبيعة غير المنظمة لسوق العمل مما يجعل احتفاظ الناس بمساكنهم والسفر إلى مدينة أخرى إذا حصلوا على عمل فيها اقتصادياً أكثر. يؤدي هذا إلى ارتفاع مستويات الحركة اليومية حول الرندشتاد بالسيارات والخطوط الحديدية. (ديلمان ومسترد ١٩٩٢).

وهناك نوع خاص من الجوار الذي كان قد تم تحليله على نحو واسع هو الجوار الضاحيّ لخمسينيات إلى ثمانينيات القرن الماضي. كانت السمة الرئيسة المميزة لهذه المنطقة السكنية الخاصة هي منازلها ذات العائلة الواحدة والكثافات السكانية المنخفضة. كان بيت الطابق الواحد هذا الذي يتألف من ثلاث غرف للنوم مع قطعة خاصة من الأرض تحيط بالمنزل هو المعيار. إن ابتكار هذا البناء يوفر فناء أو حديقة خلفية تحاط غالباً بسياج لضمان "الحرمة الشخصية" ويميز الأرض التي يملكها أصحاب البيوت. أدت ملكية أرض عائلية إلى صعود ثقافة البستنة التي تدمج عناصر الاستجمام والفراغ، والمكانة والتباهي والإنتاج "المنزلي" عن طريق زراعة الخضار والفواكه (بهاتي وتشيرش ٢٠٠٠). كان هذا الشكل المديني أكثر وضوحاً في أمريكا الشمالية، وبريطانيا، واستراليا ونيوزيلندة– معدلات ملكية البيوت عالية في كل هذه المجتمعات. كانت تدفقات الأطفال بعد خمسينيات القرن الماضي جيلاً ضاحياً يعيش في بيوت مستقلة توجهها عائلات نووية. وكانت العائلة النموذجية التي صممت من أجلها هذه الدور تتألف من أب وأم وطفلين، وكانت هذه تعتبر وحدة عائلية مثالية. وكانت الضواحي تعتبر أمكنة عظيمة لتنشئة العائلة لأنها توفر حياة نظيفة في بيئات نقية وبعيدة عن المراكز المدينية التي تسودها الجريمة وغير الصحية، حيث كانت تعتبر كمصدر للانحلال والمرض. كانت العائلة النووية في الضواحي الناشئة تعتبر الوحدة الجديدة للاستهلاك بالنسبة لصناعات المعامل الناشئة، كآنية الصيني، والتلفزيونات، والسيارات، ومجزات العشب، وأجهزة الهاتف. وهكذا، كانت الضواحي تعمل بصورة جيدة على تلبية احتياجات صناعات السلع لمستهلكي إنتاج الجملة.

وكما حدث تماماً في الأيام الأولي للمدينة الصناعية، فإن تنمية الإسكان حدثت بصورة أسرع من تنمية البنية الفيزيائية المناسبة، وهكذا ظهرت مشكلات البنية التحتية مع نمو الضواحي. هنا، كانت البنية التحتية الفيزيائية، على شكل خدمات، توفر عادة مصارف المياه، والمياه والطاقة. والشيء الذي كان أقل شيوعاً هو البنية التحتية الاجتماعية لمستوى المجتمع المحلي. فسرعة البناء كانت تعني أن المنازل تقدمت على الإمدادات الاجتماعية بالحوانيت، والمراكز الاجتماعية، وخدمات النقل العام والهاتف. وقد نشأ واحد من أسباب هذا الافتقار إلى

الخدمات من حقيقة أن المكاسب هي التي كانت تدفع القائمين على التنمية والبناء، كما كانت عليه الحال في الأدوار المبكرة. فعلى سبيل المثال، إن مستوى السكان اللازم لتنمية مراكز التسوق والخدمات الأخرى يستغرق وقتاً للبناء، والمصالح التجارية التي توفر هذه الموارد لا تنجذب قبل أن تصل القاعدة السكانية إلى حجم اقتصادي. وهكذا، مالت الخدمات في السنوات الأولى إلى أن تكون ضئيلة وإشكالية.

كان يُنظَر إلى الحياة الضاحيّة على أنها تؤدي إلى العزلة، وخصوصاً عزلة النساء والأطفال، وأدى هذا، بدوره، إلى "عُصاب ضاحيّ". إن الصور الأكثر سلبية للضواحي تتناقض بقوة مع مثالية المنزل والعائلة الضاحيّين على اعتبارهما صورة توفر مكاناً لنعيم عائلي. فكثيراً ما كان يتم مثلنة فكرة البيت وتُقدَّم بعبارات رومانسية وغير إشكالية. وكان يوصف البيت على أنه قلب الحياة العائلية–مكان الأمن والسلام، والحب والحنان. إن ما تفشل هذه الصور في تمييزه هو أن هذا يمكن أن يصح بالنسبة للبعض ولكنه إطلاقاً ليس عاماً.

علاوة على ذلك، لم يكن هناك في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، كما يبدو، ما يفعله الشباب. وقد كان نشوء "حانات الحليب والآيس كريم" ونوادي الروك يميزان، على نحو متزايد، سوق الفراغ المُسلَّعَة للمراهقين بنشوء صناعات موجهة، بشكل خاص، للشباب الذين كان دخل إنفاقهم يتزايد باضطراد. أدى هذا إلى الشكوى من الفساد الأخلاقي بين أفراد الجيل الناشئ. فعلى سبيل المثال، تأسس بحث الحكومة في أوتياروا في نيوزيلند لتقييم درجة الخطر الأخلاقي الذي عرضته هذه المجموعة الجديدة من الفرص للمراهقين (سولر ١٩٨٩).

وفي سبعينيات القرن الماضي، كانت هناك زيادة في نسبة النساء اللائي يدخلن إلى النظام الاقتصادي وزيادة في الأدوار المقولبة للحياة المنزلية. وكان المهم في هذا التغير هو ظهور الموجة الثانية من حركة القائلين بالمساواة بين الجنسين ونقدها العميق لمعاقل المجتمع الأبوي بما في ذلك بيت العائلة الواحدة في الضواحي. وقد أجاب دولورس هايدن، وهو أمريكي اشتراكي من القائلين بالمساواة بين الجنسين، على السؤال: كيف يخدم البيت التقليدي المرأة العاملة وأسرتها، بعبارة واحدة–على نحو سيء!

> سواء كان المنزل أو الشقة في جوار ضاحيّ، أو خارج ضاحيّ، أو مديني داخلي، أو ما إذا كانت مَرْبى ماشية من مستوى مجزأ، أو تحفة من كونكريت وزجاج أو شقة من آجر قديم، فإنه يُنظَّم بشكل ثابت حول المجموعة نفسها من الأمكنة: المطبخ، وغرفة الطعام، وغرفة الجلوس، وغرف النوم والمرآب أو الباحة المخصصة لوقوف السيارة. وتتطلب هذه الأمكنة شخصاً ما للقيام بالطبخ الخاص، والتنظيف، ورعاية الأطفال، وعادة النقل إذا كان يتضمن وجود الكبار والأطفال (هايدن ١٩٨٠).

في هذه التنمية الضاحيّة، تحظى بشيء من الاهتمام الاختلافات بين العائلات أو المراحل المختلفة في دورة الحياة أو الاختلافات الثقافية. فكان التخطيط يعتمد بقوة على مبدأ وجوب المحافظة على الفصل بين أمكنة العمل والبيوت. ويقتضي الفصل ضمناً أيضاً أن تُقسَّم أساليب حياتنا بموازاة الخطوط نفسها. ويشجع نظاماً زائفاً، أثبت القائلون بالمساواة بين الجنسين وآخرون أنه لم يكن على علاقة بكيف كان يتم عملياً تنظيم الحياة اليومية بين الأسر. إن فصل العمالة المأجورة عن البيت عزز تقسيم العمل الذي يتضمن عملاً منزلياً لم يكن

عملاً حقيقياً لأنه لم يكن عملاً مأجوراً وأسهم إلى احتجابية المساهمة التي تقدمها النساء إلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمدينة وضواحيها (أوكلي ١٩٧٤؛ أليسون ١٩٩٠).

خلاصة

يعود بنا الجدل حول الشكل المستقبلي للمنزل والبيت والعلاقات بين النساء والرجال إلى الدراسة الأوسع حول كيف تم تجديد المدن في ظل ظروف القرن الحادي والعشرين الأكثر عالمية. والترابطات التي استكشفناها هي الترابطات بين الحياة اليومية، والمجتمع المحلي، والجوار والمدينة. وتشير دراسة قضايا الملكية، والمجاورة، والجنس، والإثنية وشكل الأسرة والعلاقات إلى كيف أصبحت كل هذه القضايا أكثر مرونة وتقاطعاً في الجزء الأخير من القرن العشرين في ظل تغير الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي تُصنَّف تحت مظلة العولمة والانتقال إلى ما يعتبره بعض المحللين على أنه عالم ما بعد الحداثة. والتيار الآخر القوي الذي يؤثر على الحياة الاجتماعية اليومية ويعيد صنعها في المدينة هو تيار النزعة الاستهلاكية وهذا ما سنقوم بدراسته في الفصل التالي.

الفصل السادس

الاستهلاك والثقافة المدينية

يرى بعض المحللين أن الدافع الذي يكمن وراء الزيادة المستمرة لفرص الاستهلاك وتمايزها بحيث تسمح للناس ببناء أساليب جديدة للمعيشة، أصبح صفة مُمَيِّزة للحياة المدينية حوالي نهاية القرن العشرين. فقد بدأت الألفية الجديدة بسلسلة من الحفلات والحوادث التي تشدد على الشخصية المُتْعَوية، والمشهدية والمرحة للعالم الاجتماعي والحياة المدينية المعاصرة. فمن حفلات الشروق الأولى للألفية الجديدة إلى الرحالة العصريين الأغنياء الذين يحاولون مسابقة الفجر حول الكرة الأرضية إلى المهرجانات والحوادث الاحتفالية، بزغت الألفية الجديدة بمجموعة من الممارسات الاستهلاكية. كان هذا، بالنسبة للكثير من المحللين والمعلقين، دليلاً على أن الفائدة المركزية للحياة في القرن الحادي والعشرين ستعتمد على النشاط الاستهلاكي. وقد أدت هذه التبدلات إلى نقاش حول ما إذا كانت العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك، التي كانت تعتبر في قلب الحياة المدينية الحديثة، قد انعكست الآن. إن سهولة الوصول إلى عدد يتزايد دائماً من السلع والخدمات واستخدامها، هما اللذان سيحددان أسلوب عيشنا، الذي سيسمح بظهور المزيد من التفردية. وسينتج عن هذا أن التمايز الاجتماعي سيحدث في مسائل أسلوب المعيشة ودورة العمر أكثر منه في العمل والعمالة. وستكون سبل إنفاق المال أكثر أهمية من سبل كسبها. إن المقالات الجديدة للاستهلاك التي اعتمدنا عليها في المناقشة حول الاستهلاك المديني أخذناها من حقل الدراسات الثقافية والأدبية وعلم النفس الثقافي. وقد فتحت هذه المادة الطريق إلى دراسة مجموعة من العمليات أوسع بكثير من العمليات التي تضمنتها معالجة الاستهلاك التي قام بها الإنتاجيون سابقاً (فيذرستون ١٩٩١).

تعريف الاستهلاك

في تعيين العناصر الرئيسة للمناقشات حول الاستهلاك وتحليله، من المفيد أن نبدأ بإيجاد تعريف له. فالنشاط الاستهلاكي يمكن اعتباره كأي نشاط يتطلب اختياراً، وشراء، واستعمالاً، وصيانة، وتصليحاً، وبيعاً لأي ناتج أو خدمة (كامبل ١٩٩٥). في هذا التعريف، يتحول الانتباه إلى حقيقة أن الاستهلاك ليس فقط استهلاك السلع التي يتم تصنيعها في إنتاج صناعي، ولكن، في المجتمع ما بعد الصناعي، هو أيضاً استهلاك للخدمات، والمعرفة والأفكار. وهذا يغير مجال البحث وينقلنا إلى اعتبار أن أشياء كالأمكنة، ونشاطات التسوق، والموضة، والطعام، والشراب، والسياحة، والاستجمام والراحة والمشاهد والمواد الصوتية المسجلة تصبح مجالات مهمة لإظهار الاختلاف والأذواق إضافة إلى "استهلاك" الأشياء غير الملموسة كمشاهدة الأفلام، والفنون، والمواقع السياحية (لاش ويوري ١٩٩٤، أوري ١٩٩٥، كوريغن ١٩٩٧، روجك ويوري ١٩٩٧). وأن يتضمن النشاط الاستهلاكي شراء واستعمالاً، فإنه يشد الانتباه إلى مسألة استعمال السلع وتبادلها والهدف الذي تخصص من أجله. فالبيت،

على سبيل المثال، يمكن أن يكون مصدراً للحماية، ووسيلة لادخار الثروة، ومكاناً لعرض النتاجات الصنعية والذكريات، ومكاناً ما للتعبير عن الهوية الفردية والجماعية، ومكاناً لبناء حياة أسرية. ويمكن أيضاً أن يطرح تصليحُ الأشياء المستهلكة وصيانتها أسئلة مهمة حول أساليب المعيشة والأهمية النسبية لمناطق داخل المنزل، والمرآب والسقيفة. ومن حيث الجنس، فقد تم تجنيس أكثر هذه المناطق. (هوبكنس ورايلي ١٩٩٨). ويتصور وورد الاستهلاك بأنه:

> يتضمن مجموعة من الممارسات التي تسمح للناس بالتعبير عن هوية ذاتية، وإظهار الارتباط بجماعات اجتماعية، ومراكمة الموارد، وإبداء الاختلافات الاجتماعية، وضمان المشاركة في النشاطات الاجتماعية وأشياء أخرى كثيرة (وورد ١٩٩٦).

إن هذا التصور، مضافاً إلى دراستنا السابقة، ينبهنا إلى الطريقة التي يكون فيها ما نستهلكه علامة على الاختلاف. فقد ترسخ، منذ زمن طويل، الترابط بين الاستهلاك والأسلوب والمكانة. وقد عمل بحث فيبر (١٩٢١)، وبعده فبلن (١٩٣٤)، على شد الانتباه إلى هذه الأبعاد للتباين الاجتماعي على اعتبارها مستقلة مفاهيمياً عن الاختلافات الطبقية (القائمة على أساس اقتصادي). إن الانغلاق الاجتماعي حول نشاطات وصفات تمنح الناس اعتباراً ومكانة، يدل على ما نستهلكه وأيضاً على الهويات التي نعبر عنها ونسعى إليها. ولهذا، فإن الاستهلاك يطرح للتحليل سلسلة من الأسئلة المعقدة جداً ويرتبط بالجدل حول ما بعد الحداثة الذي أتينا على دراسته سابقاً. وفيما يتعلق بالحياة المدينية، حظي الاستهلاك بأهمية أكبر بسبب زيادة الحجم المديني وبسبب تحول النشاط من الإنتاج إلى الاستهلاك. وعلى نحو واضح، كان تحليل الاستهلاك إما في نطاق علم الاقتصاد السياسي أو عوَّل على علم النفس وعلم الاجتماع الثقافيين. وقد أولى علم الاجتماع الثقافي أهمية أكبر إلى تنمية الثقافات المميزة للمستهلكين ودرجة أكبر للفعل بالنسبة للمستهلكين المستقلين وكيف يشكلون إحساسهم بالهوية من خلال الاستهلاك.

الاستهلاك الجماعي

تأثرت الدراسات المدينية في سبعينيات القرن الماضي بقوة بعلم الاقتصاد السياسي وتركز الجدل الخاص بالاستهلاك المديني على الانتقال من "استهلاك الجملة" الفوردي إلى نظام أكثر مرونة لإنتاج السلع الذي ينشأ بمعزل عن الأزمات في الرأسمالية الغربية ويستلزم تغيير الاقتصاديات للعودة بها إلى المَرْبَحية. وفي سبعينيات القرن الماضي، تم، في البداية، تحفيز العمل عن طريق بحث كاستلس (١٩٧٦) في تغيير ما تقدمه الدولة بصرف النظر عن "الاستهلاك الجماعي" نحو زيادة مستويات ما يقدمه الأفراد. ومن هنا، طور كاستلس تركيزه على سلع الاستهلاك الجماعي. كانت هذه السلع، بالنسبة لكاستلس، هي الهدف "الحقيقي" للدراسات المدينية. فما كان يُقدَّم من مختلف أشكال الاستهلاك الجماعي كالإسكان، والصحة، والتعليم، كان ضرورياً من الناحية الوظيفية لإنتاج قوة العمل وبالتالي لاستمرار نجاح النمط الرأسمالي للإنتاج (بكفانس ١٩٧٦).

إن فهم تنظيم وإعادة تنظيم الاستهلاك الجماعي يقع إذاً ضمن رؤية الدولة على اعتبارها "مستقلة نسبياً"، وهي رؤية استمدت هنا من بحث بولنتزاس (١٩٧٨). وفي سبعينيات القرن الماضي، حدثت سلسلة من الأزمات التي أثرت على المجتمعات الصناعية الرأسمالية. ونشب الجدل حول أيها "الأزمة" التي كانت أكثر أهمية، فتراوحت الآراء من أزمة رأس المال وانتهاء بأزمة الدولة (أوكونور ١٩٧٣، بيزي ١٩٩١). وفي بداية سبعينيات القرن الماضي، ترنح الانتعاش المديد الذي كان قد بدأ في أواخر الأربعينيات وتحول إلى انكماش أدى إلى فترة تغيير اقتصادي في محاولة لتنشيط مربحية رأس المال (أغليتا ١٩٧٩، بويَر ١٩٨٨). وقد اتخذت هذه المحاولة عدة أشكال، بما فيها إغلاق المصنع في المناطق القديمة للنوى الصناعية ونقل النشاط إلى الدول الحديثة النمو، كجنوب شرق آسيا. فعملت هذه التبدلات التي كونت "زبادي الصدأ rust bowls" في مناطق التصنيع السابقة ومدن الخدمة الحديثة العالية التقنية في "مدن النطاق الشمسي"على توجيه التنمية.

كانت خسارة الأعمال والإيرادات، التي نتجت عن التغيير، هي العامل الوحيد في إنتاج الأزمة المدينية، وخصوصاً في المراكز المتروبوليتية الكبيرة، إضافة إلى تخفيضات الحكومات المركزية في الأموال المخصصة لتنمية البنية التحتية (الفيزيائية والاجتماعية) وصيانتها. وقد دفعت خسارات الإيرادات المدن إلى تخفيض إنفاقها لكي تحقق التوازن في ميزانياتها. كانت سلع الاستهلاك الجماعي هي الكوارث الرئيسة في تخفيض الكلفة هذا. وقد رأى كاستلس (١٩٧٦) أن هذه التخفيضات سوف تؤدي إلى تطور الحركات الاجتماعية المدينية لمقاومة هذه التخفيضات في الإنتاج، وبالتالي إلتعبئة شعبية ضد الدولة، على الصعيدين المحلي والوطني. وسوف تتحالف هذه الحركة الشعبية مع الحركة العمالية وتوفر رأس حربة لإعادة البناء الثوري للمجتمع. ولكن نبوءات كاستلس (١٩٧٦) لم تتكشف عن نتائج. فلم تنشأ حركة جماهيرية عريضة للمعارضة في المدن الرئيسة، على الرغم من وجود حركات متفرقة تركز على قضايا رئيسة، كالإيجار وتقييد صندوق النقد الدولي (والتون ١٩٨٧).

يواصل علماء الاقتصاد السياسي تشديدهم على الطريقة التي يحدد فيها الإنتاج صنف وشكل السلع المتاحة. وينظرون إلى النظام الإنتاجي على اعتباره مسيطراً. يؤدي هذا إلى فكرة أن المنتجين الاحتكاريين هم، بالدرجة الأولى، الذين يكوّنون أذواق المستهلكين. وهكذا، أصبح الإعلان عاملاً مهماً في تحديد ما نشتريه، ونأكله، ونقتنيه لكي يساعدنا على "تسلية" أنفسنا. فعلى سبيل المثال، كتب ماركس حول التقديس الأعمى للسلع والطريقة التي يخلق فيها التشديد على الاستهلاك وعياً كاذباً، يصرف الانتباه عن أهمية العلاقات الإنتاجية التحتية في المجتمع. هذه هي حجة "الخبز والسيركات" التي تشير إلى أن الطبقة الرأسمالية تحجب عن العمال الظروف الحقيقية لأساليب حياتهم عن طريق توفير عوامل الإلهاء. وترى أن العمال يُخدَعون بسهولة نسبياً وتدل ضمناً على أن كل نشاط استهلاكي يفشل في الاعتراف بفعالية بالمصالح الحقيقية ويدور حول زيادة المردودات إلى رأس المال من خلال زيادة المبيعات والأرباح إلى الحد الأقصى (هارفي ١٩٨٩). يؤدي هذا، في ظل الجدل الدائر، إلى الانشغال بعملية "التسليع" والعلاقة بين الاستهلاك والطبقة وما إذا كانت هذه العلاقة منعكسة فعلاً وما إذا كانت القاعدة الوحيدة للتمييز مادية في الواقع (ساوندرز ١٩٩٠؛ كرومتون ١٩٩٦، ١٩٩٨، ٢٠٠٠).

التسليع

التسليع هو عملية تحويل الأشياء، التي تم إنتاجها، إلى مواد صالحة للبيع. وفي ظل التصنيع، كان التسليع، بالدرجة الأولى، يهدف إلى تصنيع منتجات جديدة للبيع، وابتكار سلع بوصفها سلعاً استهلاكية، كالسيارات، والبرادات، والغسالات، والتلفزيونات، وأجهزة الفيديو والحواسب. يتطلب ابتكار هذه السلع تصنيع نظام للإنتاج. وقد جاءت الأرباح في ظل الأنظمة الفوردية للإنتاج من إنتاج السلع بالجملة للمنتجات القياسبة. وكانت الأرباح تزداد من خلال توسيع الأسواق والاقتصاديات تكتسب ضمانتها من دورات الإنتاج الكبيرة. وقد أدت الأزمات الاقتصادية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، التي دفعت إلى تغيير النشاطات الاقتصادية، إلى الانتقال من الإنتاج الواسع النطاق إلى دورات أقصر تعتمد على طرق أكثر مرونة لتكوين اختيار أكثر تنوعاً لمواد البيع. ويعتبر التشديد على التغيرات لتكوين الاختلافات أكثر من التشابهات، من الناحية النقنية أقل أهمية من تكوين أذواق وأفضليات متخصصة. فالناس يقصدون الأسواق المتخصصة أكثر مما يقصدون أسواق الجملة. يعكس هذا التغيير الرغبة الاجتماعية والفردية بالاختلاف أكثر من الرغبة في أن يرتدي الجميع الملابس نفسها ويقودون السيارة نفسها. كان هذا التقنين يُعتبّر مرتبطاً بأنظمة التخطيط المركزي كأنظمة الاتحاد السوفييتي السابق والمجتمعات الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية. ولكن هدم جدار برلين عام ١٩٨٩ وما أعقبه من تفكك الاتحاد السوفييتي، وتغيير الأنظمة في أوروبة الشرقية وإعادة توحيد ألمانيا، كل هذا اعتبر بشيراً بدرجة كبيرة من التحول في أواخر القرن العشرين.

ظهر انتصار رأسمالية السوق، كنظام عالمي، وراح هذا النظام يعتمد باضطراد في توسعه، خصوصاً عند الأمم الأكثر ثراء، على خلق أشكال جديدة من التسليع. وكان الاعتبار السائد هو أن مصدر السلع الجديدة يقع، أكثر فأكثر، في منطقة المعلومات والمعرفة. والظن السائد هو أننا في سبيلنا إلى خلق بيئات تخصصية جديدة لنشاطات استهلاكية يمكن تسويقها وبيعها، كالتجارة الكبيرة المتمثلة اليوم بصفحات ويب لطفلنا لعرضها على الأقارب والأصدقاء. وتعتبر التجارة الإلكترونية طريقة لتقديم العديد من الأعمال لأنها تسمح بوصول أسهل إلى المستهلكين، وهي أكثر مرونة وتنفتح على إمكانية سوق عالمية. وتعتمد الموجة الجديدة من التوسع الاقتصادي وتكوين الثروة على تحويل الأفكار والمعرفة إلى سلع، أي إلى أشياء يمكن بيعها وبالتالي استهلاكها، وذلك باستخدام التكنولوجيا الجديدة. ويعتبر هذا جزءاً من البرنامج الاقتصادي للّيبرالية الجديدة الذي يشدد على كل شيء ذي قيمة يمكن التعبير عنها بالدولار. وبالتالي، فإن اقتصاد المعلومات يعتمد على تحويل الأفكار إلى سلع، وهكذا "تسجل براءة اختراع" أفكارنا. وقد جاء المثال الحديث من أوتياروا/نيوزيلند، أي تنمية تفاح الورد الباسيفيكي؛ وهو نوع جديد مسجل دولياً حيث لا يمكن للآخرين أن يزرعوه دون موافقة المطورين والدفع لهم. هذا النوع مهم بالنسبة للبستانيين في أوتياروا/نيوزيلند، لأنه يجعلهم سباقين لمنافسيهم في الأجزاء الأخرى من العالم. ومع ذلك، تبيَّن أن هذا النوع كان قد تم الحصول عليه وزرعه في أمريكا الجنوبية. والحقيقة هي أن تسجيله سمح للعمل الدولي بتدمير الأشجار الشاذة والمحافظة على اكتشاف أوتياروا/نيوزيلند. تُظهِر الحادثة تنامي مشكلة حماية "الملكية الفكرية" في عالم الاتصالات العولمية حيث تكون المعلومات غالباً متاحة عن طريق مواقع ويب

حتى دون أن يكون المرء مولعاً بالمعلومات الحاسبية. وفي التعليم، في ظل الأنظمة الرأسمالية الحديثة، تم تحبيذ نظرية الرأسمال البشري لأن الحكومات تسعى إلى استعادة كلفة الاستثمار في التعليم العالي من الطلاب. وقد ترتب على الحكومات أن تغير الفهم الجماهيري للتعليم بوصفه فائدة عامة إلى تعليم بوصفه فائدة فردية لكي تلجأ، بصورة قانونية، إلى تقييد الكلفة على حساب أولئك الذين يكتسبون المهارات الأعلى التي ستنعكس، فيما بعد، على شكل زيادة في الأرباح على حياتهم. ومنذ أواسط ثمانينيات القرن الماضي، سمح التغير في الرؤية بإدخال مشاريع الرسوم والقروض الطلابية أكثر من المنح الدراسية في بلدان كأستراليا، وأوتياروا/نيوزيلند، والمملكة المتحدة.

التسليع والمدينة

إن ابتكار المنافذ الإلكترونية والمتنزهات العلمية والتكنولوجية (ربط الصناعة والجامعات ومراكز البحث)، بوصفهما وسيلة للاقتصاديات القائمة على المعرفة التي تكونت حول البحث والتنمية وسهولة الوصول إلى أوتوسترادات المعلومات، يعتبران اليوم شكلاً رائداً للتنمية الاقتصادية. وهكذا يحدث اليوم تزاحم بين المدن التي تريد أن تبقى في طليعة الاقتصاد العالمي لاكتساب هذه الصفات. والتركيز على استهلاك السلع الجديدة أدى أيضاً إلى التشديد على الإنتاج الثقافي–توسيع الفنون، ووسائل الإعلام، والأفلام وصناعة التلفزيون، مع الاستشهاد غالباً بإيرلندا بوصفها حالة حقق هذا فيها فائدة واضحة. وأخيراً، كان هناك نمو في الطلب على الفراغ والتسلية من قبل أولئك الذين يشاركون في توسيع أقسام الصناعات، أي ما يسمى بطبقة الخدمات (لاش ويوري ١٩٨٧). فهؤلاء يتوفر لديهم، أكثر فأكثر، دخل تمييزي للإنفاق.

وفي الإطار المديني، هناك زيادة في عدد السلع المتاحة، ومولات التسوق، والمقاهي، والمطاعم، ومناطق الفراغ، والمسارح، ومجمعات الألعاب الرياضية وأناس يشاهدون. وهناك تباين أكبر في المنتجات والتسمية والعلامة التجارية، وأناس لم يعودوا يشربون فقط القهوة ويرتدون سراويل الجينز، بل يشربون القهوة بالحليب، أو القهوة السادة، أو القهوة الإيطالية، والليتس أو الأسبريسو. ويتعزز هذا في وسائل الإعلام الشعبية. ففي فيلم *بُلِبْ فِكْشِن* (١٩٩٤)، على سبيل المثال، هناك قطاعات تغذي فيها الشخصيات دراسة مفصلة حول الحسنات النسبية لأنواع القهوة هذه. وبالمثل، فإن قوة المسوِّقين تشكل الجمهور الذي يرتدي الملابس في قطاعات اعتماداً على ما إذا كانوا يرتدون سراويل جنز ليفي أو تومي أو هلفنجر أو أحذية نايك أو ريبوكس. وقد انتشرت الآن رموز التأثر بالثقافة العالمية في كل مكان وتدخل بثبات إلى اهتمام المشترين من خلال رعاية الألعاب الرياضية. فعلى سبيل المثال، تقوم اليوم شركة أديداس بتزويد كل فرق كرة الركبي في أوتياروا/ نيوزيلند بلباس اللعب كجزء من ترتيب الرعاية العالمية أكثر مما تقوم به شركة محلية في أوتياروا/ نيوزيلند، وأبيريل كانتربري، ويمكن مشاهدتها حية فقط على تلفزيون سكاي أكثر من مشاهدتها على قناة عامة "حرة على الهواء".

وقد انقسم الأدب المديني حول كيفية فهمه لهذه التغيرات. فبعض المحللين يعتبرونها ثانوية ومجرد امتداد للأشكال السابقة للتسليع، في حين يعتبرها آخرون تغيرات أكثر إثارة، ولا تمثل مجرد استمرارية للحياة المدينية بل

تحولاً فيها. ومن المؤكد أن الحركة نحو الاستهلاك على اعتباره قوة دافعة للمدينة أدت إلى تغيير مثير في الشكل المرئي للمدينة. علاوة على ذلك، إن انبعاث التشديد على تراث المدينة، وثقافتها وتفردها، كجزء من بحثها عن صورها وعلامتها، أدى إلى تبدلات مثيرة في المشهد الواقعي في الكثير من المدن.

أدى تفسير هذه التغيرات في إطار الاقتصاد السياسي إلى التشديد على التحليل الطبقي، وعلى الأغلب فهم الاستهلاك بوصفه الـ "عواقب السلبية للإنتاج وإن تكن مرنة" (فاين ١٩٩٥). علاوة على ذلك، جرى التشديد حول خلق الاختلاف وإعادة إنتاج اللامساواة. وقد شهد التغير في توزيع الدخل، الذي ارتبط بتغيير العمل في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، زيادات مثيرة في اللامساواة في الكثير من البلدان المتطورة. فقد اتسعت الفجوة بين الغني والفقير نتيجة للتغيرات في أنظمة الضرائب والفجوة بين الأجر والفرص بالنسبة لأولئك الذين كانوا في "طبقة الموظفين المهنيين" مقارنة مع "طبقة المستخدمين". وقد أحدثت الفجوة والاختلافات في أنماط الإنفاق ثقافة مدينية متباينة أكثر بكثير ومجموعة جديدة من النشاطات المدينية المكوِّنة للثروة تركزت أكثر فأكثر على إشباع متطلبات الاستهلاك العالمي والمحلي. وقد تكون ما يُعرَف بـ "اليوبيين Yuppies" من جهة، الذين يمتلكون قدرة عالية للإنفاق ويتمتعون بـ "ثقافات المقاهي" الجديدة التي ظهرت غالباً في المناطق الداخلية المُحدَّثَة من المدينة، ومن جهة أخرى، فقراء المدن، الذين يُحشَرون في أعمال هامشية ضئيلة الأجر أو الذين يعيشون على الإعانات ويصبحون زبائن قصيري ومديدي الأجل لـ "مصارف الطعام" التي أصبحت سمة للكثير من المدن المتطورة المعاصرة.

يؤدي انخفاض ما نقدمه للاستهلاك الجماعي الذي عرَّفه كاستلس، من بين ما عرَّف، إلى اتساع الفجوة بين من يستطيعون تلبية حاجاتهم الاستهلاكية من السوق وأولئك الذين يستمر اعتمادهم على ما تقدمه الدولة. ويجد الأخيرون أنفسهم في مواجهة أنظمة أكثر تخطيطاً وفرص أكثر تقييداً، وهذا بسبب التأييد المتزايد للفرص التي تعتمد على السوق. ففي مجال الإسكان، على سبيل المثال، أصبحت مشاريع إكمال الدخل أكثر شعبية من المنازل التي توفرها الدولة. ونتج عن ذلك زيادة الفساد العام وسط الوفرة الخاصة، مما فاقم أيضاً الاختلافات بين أصحاب الدخول العليا وأصحاب الدخول الدنيا والدخول إلى سوق العمل أو الخروج منه (دتش، ولويس وويلكوكس ٢٠٠١).

تبنى علماء الاقتصاد السياسي، في تحليل زيادة النشاط الاستهلاكي، مقاربة واسعة النطاق تأثرت بقوة، في الأدب المديني، بنموذج مدرسة التنظيم حول الانتقال من الفوردية إلى التراكم المرن. وبلغة الاستهلاك، لم يشيروا إلى توسيع اختيار المستهلك الذي صُوِّر في النماذج الاقتصادية الليبرالية الحديثة للمستهلك السيد، بل أشاروا إلى زيادة مستوى المزودين الاحتكاريين الذين ينفقون المال على الإعلان لتكوين الذوق وتشجيع الإنفاق على السلع التي يوفرونها. يشير هذا إلى أن الاستهلاك لا يحفزه كثيراً المستهلكون بل المنتجون المحليون، وأكثر فأكثر، المنتجون العالميون الذين يؤثرون على أذواقنا ويتحكمون بوسائل وصولنا. إن تركيز الملكية في هذه المناطق كبيع الطعام (متاجر الخدمة الذاتية) وبيع الأطعمة السريعة بالتجزئة (أطعمة ماكدونالد، وبيرغر كنغ، وبتزا هوت، وكنتاكي فرايد تشكن)، ونمو تنظيمات الامتياز العالمي، كل هذا قدم للمستهلك عدداً كبيراً من

السلع، بغض النظر عما إذا كانت تستهلك في نيويورك، أو لوس أنجلس، أو هونغ كونغ، أو شنغهاي، أو سدني، أو أوكلاند، أو باريس أو لندن. (رتسر ١٩٩٨).

ثقافة المستهلك

من بين كتَّاب العصر الحديث، كان الكاتب الفرنسي بورديو هو الأكثر تأثيراً بتجديد التفكير حول مكان الاستهلاك في عالم التمايز الاجتماعي. ففي كتابه *دستنكشن*، الذي نشر بالانكليزيةعام ١٩٨٤، يوسع فهم رأس المال، بما يشد الانتباه إلى رأس المال الثقافي، والرمزي، والاجتماعي والاقتصادي. وأصبح مفهوم رأس المال الثقافي يستخدم على نطاق واسع في النظرية التربوية كوسيلة لتفسير فارق التعلم واختلاف درجات الإنتاج الاجتماعي. إن اكتساب "رأس المال الثقافي"–القدرة على المشاركة في الشفرات والخطاب المعقد للمؤسسات التربوية–أكثر انتشاراً في الطبقة المتوسطة مما يمنح أطفالها ميزة في العملية التربوية. وجماعات النخبة أيضاً هم المستودعات لرأس مال كهذا ويحرسون المنفذ إليها من خلال آليات معقدة لمراقبة الدخول إلى دوائرها. وفي كتابه *دستنكشن*، يستكشف بورديو كيف يسهم ما نستهلكه في كيف يتم خلق الاختلافات والمحافظة عليها بين الجماعات الاجتماعية والأفراد. ويستخدم رأس المال الرمزي والثقافي لإظهار الذوق. إن اكتساب علامات الأسلوب هذه مهم بالنسبة للحراك الاجتماعي من جماعة حالية إلى أخرى. وترتبط العلامات بميزات كالموقع في ضواحي مناسبة، وعضوية النوادي، والمجتمعات والهيئات المهنية وامتلاك أشياء مناسبة وصفات التمييز. ففي ثمانينيات القرن الماضي، على سبيل المثال، اعتُبِرَت ملكية "اليوبيين" الجدد لسيارات بي إم دبليو واستهلاك الخمور المستوردة في أوكلاند، أوتياروا/نيوزيلند علامات لعضوية الطبقة المُمَلَّكة التي أثرت حديثاً. ولكن الانهيار الذي حدث عام ١٩٨٧ أعاد بعضاً من هؤلاء الذين اغتنوا حديثاً إلى فقراء جدد بالسرعة نفسها التي كانوا قد اغتنوا بها. ونجا آخرون وتحركوا لاكتساب علامات وضع جديدة. وفي منتصف إلى أواخر تسعينيات القرن الماضي، كان يبدو أن المركبة الاستجمامية المزودة بعجلة إدارة ٤×٤ (كاللاند روفر أو التويوتا لاند كروسر والمتسوبيشي بيجيرو) أصبحت رمز القطاعات الأغنى من السكان. ويبدو أن اختيار العربة هنا كان مرهوناً بالشكل والمكانة أكثر منه بضرورة الانتقال اليومي على الطرق المدينية بقصد العمل أو التسوق من المولات.

جاءنا من بحث بورديو رافدان للدراسة. اهتم الأول بالإنتاج الاجتماعي والثقافي الذي كان يدرس كيف تتم المحافظة على الاختلافات بمرور الزمن، وخصوصاً بين الأجيال (لونغهارت وسَفِج ١٩٩٦). وظهر الثاني، بشكل خاص، في عمل فيذرستون (١٩٩١) وتركز على النزعة الاستهلاكية وتنامي أهمية ثقافة منفصلة ومميِّزة للمستهلكين. في هذا العمل، ينعكس التشديد من بحث علماء الاقتصاد السياسي، ويصبح المستهلك فرداً يمارس فعله الخاص لصياغة العملية الإنتاجية أكثر بكثير من كونه متلقياً متأثراً وسلبياً لأمر رأس المال. هنا، ينشأ قسم من هذه المناقشة من تغيير العمل والتركيب الطبقي. ويرى بعضهم أن نمو طبقة الموظفين المهنيين التي تعمل في العمالة المرتبطة بالاستهلاك عمل، بصورة جذرية، على تحويل معنى العمل بالنسبة للمستخدَمين. فهو اليوم

يقوم غالباً على أساس العقود الفردية واتفاقيات الإنجاز. وكانت النقابات والتصنيفات المهنية الواسعة في إطار الطبقة العاملة كارثة للتغيير الصناعي والسياسي. وهكذا، لم تعد الطبقة تعمل بوصفها أساساً للوعي الجمعي في مجتمع ما بعد الحداثة (أوفيه ١٩٧٥، غورتس ١٩٨٢، لاش ويوري ١٩٨٧، هوتون وغيدنس ٢٠٠٠). يقود هذا إلى قلب الفهم الماركسي التقليدي للعلاقة بين الإنتاج والاستهلاك والهوية الطبقية (العمالة) والوعي (لاش ويوري ١٩٩٤؛ كرومبتون ١٩٩٨، ٢٠٠٠). ويرى باومن (١٩٩٢) أن هذا يؤدي إلى استبدال العمل بوصفه المصلحة المركزية للحياة:

> في مجتمع اليوم، يتحرك سلوك المستهلك (حرية المستهلك المُعدَّة لسوق المستهلك) باضطراد، في وقت واحد، إلى بؤرة الحياة، المعرفية والأخلاقية، أي الرباط التوحيدي للمجتمع ... وبمعنى آخر، إنه يتحرك إلى الموضع نفسه بالذات الذي كان في الماضي–خلال الدور الحديث للمجتمع الرأسمالي–مشغولاً بالعمل. (باومن ١٩٩٢).

ويتناول الجانب الآخر من المناقشة الاستهلاك على ضوء أكثر إيجابية إلى حد ما ويعتبر أن التغيرات من شكل الإنتاج الجملي للسلع إلى شكل أكثر مرونة وفردانية يخلق خيارات أكثر للناس. وتعني حالة ما بعد الحداثة، بالنسبة لباومن، التوصل إلى تسوية مع تضارب وغموض المعاني ومع لا حتمية المستقبل. وهكذا ترفض المفهوم الخطي للتقدم وتتطلع إلى تباعد الظروف المستقبلية التي تصوغها العمليات العالمية والمحلية. هنا، يكتسب تمجيد الاختلاف والاحتمال أهمية أكبر من تعقب التوحيد.

إن الاختيار، والحرية والفرصة التي يحملها هذا كما يُظَن، يمكن أن تحسِّن رفاهية الأفراد. وهذه بدورها تشجع تمايز الثقافة أكثر من بساطة التماثل الذي يعزى إلى الحداثة وإنتاج السلع بالجملة. وفي الانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة والاعتراف بالصفات الثقافية، يصبح رأس المال الثقافي مهماً كرأس المال الاقتصادي، وبالتالي في صياغة العلاقات الاجتماعية. ويُنظَر أيضاً إلى الثقافة على اعتبارها مختلفة عن "ثقافات" أخرى مرتبطة بجماعات اجتماعية أخرى. فعلى سبيل المثال، حدد أحد التحليلات الثقافة التقشفية المرتبطة بمن هم في الخدمة العامة، وثقافة ما بعد الحداثة للسعادة الحسية والانغماس المرتبطين بالمجتمعات المهنية و"ثقافة الطبقة المتوسطة التقليدية غير المميزة المرتبطة بجماعات هامشية" (لونغهارست وسفاج ١٩٩٦: ٢٨٢). تطرح هذه الدراسة مسألة الثقافة الشعبية إزاء الثقافة العليا وكيف يتم خلق هذه الاختلافات والمحافظة عليها. وتعود هذه الروابط إلى عمل بورديو حيث يشد الانتباه إلى الكفاح من أجل الاختلاف في الحياة الاجتماعية المعاصرة.

إن تبدل الأخلاق الاجتماعية التحتية من الأخلاق البروتستانتية للعمل الشاق، والتقشف والواجب إلى الأخلاق التي تشدد على اللهو أو المتعة يشجع على تعقب النشاط الأكثر متعوية ويشجع التشديد على الفراغ والنشاط الاستجمامي. فالعمل يكون من أجل دخل يُنفَق أكثر منه دخلاً لمجرد الجمع. وهكذا يتم بناء السوق لتشجيع تنمية هذه الرغبة للمستهلكين:

من خلال مزيج من الشعور والعواطف التي تولدها الرؤية، والحيازة، والسمع، والاختبار، والشم، والتحرك عبر معروضات السلع والخدمات، والأمكنة والبيئات، التي تميز النزعة الاستهلاكية المعاصرة (ماك ناغتن ويوري ١٩٩٥: ٢١٣).

هذا يشد انتباهنا إلى مشاركة كل حواسنا في تركيب وعرض السلع والخدمات من أجل استهلاكنا في عوالم مدينية معاصرة.

يمكن أن يمارس المستهلكون مقاومة لرأس المال العالمي ويوقفون تأثيره، وبالتالي إظهار الفعل. فهناك، في عالم الموسيقا والموضة الشعبيتين، أمثلة لوجود مقاومة ثقافية مضادة للنشاط المهيمن أو السائد. هنا، نجد اندماجاً متقدماً باستمرار لبعض المقاومين، إن لم يكن لجميعهم. فالخضر، الذين بدؤوا كجماعة احتجاج راديكالية، اندمجوا بمرور الزمن في نظام حكومي في العديد من البلدان الأوروبية. والملابس جزء متمم لتكوين الاختلاف داخل المجتمع. ومع ذلك، من المهم هنا أن نلاحظ أن الملابس "تحركت ببطء صعوداً وهبوطاً" على السلم الاجتماعي. فسراويل الجينز الزرقاء تشكل أفضل حالة لصعود ما كان أصلاً مادة للباس العمل الذي يصبح مادة موضة تُرتَدى اليوم على نطاق واسع عبر الطيف الاجتماعي. إن دمغ الجينز وارتداء الماركة "الصحيحة" هما جزء من تنمية الاختلافات من خلال اللباس.

والمجال الآخر المهم هو مجال تناول الطعام والشراب حيث ظهرت ثقافات الاستهلاك المعقدة التي ترتبط بنوع الطعام الذي يتم تحضيره وبيعه (مينيل ١٩٨٥). واستهلاك الطعام أيضاً يشد الانتباه إلى دور العائلة بوصفها الوحدة الوحيدة الأكثر أهمية للاستهلاك. إن التقسيم الأسري للعمل وطبيعته المجنسة كان موضوعاً مركزياً في تحليل النسائيين للاستهلاك. ويرتبط الاهتمام بالطعام والأكل بالمجال الآخر لتزايد الاهتمام، أي الجسم وصور الجسم والمتطلبات التي ترتبط بتكوين صورة الجسم المثالي المطلوب. هنا، يكون تسليع الجسم واحدة من السمات الرئيسة للفترة الأخيرة من القرن العشرين التي شجعتنا ليس فقط على تنمية الجسم ولكن على شراء السلع لتحسين كل الأجزاء الأخرى من أجسامنا وحتى على استبدال أو تحسين الأجزاء الأخرى العاجزة بطريقة ما، وذلك عن طريق الجراحة التقويمية. ولم تعد هذه الجراحة مقصورة على النساء بل تعدتهن إلى الرجال الذين راحوا يتأثرون باضطراد بالحاجة إلى رسم الصورة اللائقة ويلتمسون أيضاً المساعدة في عدد من المنتجات.

إن الضغط داخل هذا النظام الاستهلاكي يتجه نحو إغناء الذوق الفردي. وهذا يعطي مكانة مركزية للسوق ويرتبط بـ "المستهلك السيد" للاقتصاديات التقليدية المحدثة. وعلى نحو متزايد، يُترَك الفرد ويُشجَّع لاتخاذ قراره وترتيباته أكثر من السهر عليه أو النهوض بأعبائه من قبل مؤسسات جماعية (الدولة المشرفة):

مع أن الاستهلاك العام في المجتمع الحديث قد تم تنظيمه وتوجيهه من خلال مؤسسات سياسية واقتصادية كالقوانين والأنظمة، والعائلة، والنوادي الاجتماعية والهيئات الدينية، فإن أي إشراف، في المجتمع الحديث، يجب إدراكه من خلال قدرة السوق على اختيار الحركات السياسية المضادة أو الممارسات الاستهلاكية المدمرة (فيرات ودهولاكيا ١٩٩٨).

في تسعينيات القرن الماضي، اجتمعت هذه التوجهات حول "ثقافة ما بعد الحداثة" (فيذرستون ١٩٩١، ١٩٩٣). وكانت الصفات الرئيسة تعتبر كتفتيت لنشاط العمل والفراغ وزيادة أهمية الرمزي على المادي. كانت أفكار بودريلار (١٩٨٨، ١٩٩٨) مؤثرة هنا، حيث حاول أن يثبت أن هناك انقطاع بين الواقعي و"المُتخيَّل" مع تنامي ما سمَّاه بالواقع المفرط. ولأنه تم عرضنا ومشاهدتنا ولمسنا، لم نعد نعرف ما إذا كنا، في معظم الوقت، نرى الحوادث من خلال عدسات كاميرات التلفزيون أو في الأفلام. ونكوِّن رؤيتنا للعالم من خلال التراكيب التي توفرها وسائل الإعلام. فنتوصل إلى الاعتقاد بأن العالم مبني كما في الأفلام أو على الصوابين. والسائح الذي يتجول في لوس أنجلس على متن حافلة سياحية يقابل الذين يشاهدون المدينة من خلال الأفلام والمسلسلات التلفزيونية المنتجَة؛ وتكون الشخصيات "واقعية" أكثر من السكان المحليين؛ أو أولئك الذين يترتب عليهم، عندما يزورون نيويورك، أن يذهبوا إلى الجزء الأعلى من منهاتن لرؤية المقهى الذي يُقدَّم في عرض ديني كوميدي، *سينفيلد!* إن انهيار الفصل بين الواقعي والمُتخيَّل جزء من النقد الأكثر عمومية للثنائية التي يقدمها التحليل ما بعد الحديث.

كانت واحدة من النتائج أن أُدخلَت إلى التحليل الحديث فكرة أن المدينة نص يمكن أن "يُقرَأ" في حد ذاته بعدة طرق لاستكشاف طبقات المعنى التي اندمجت في البنيان الفيزيائي والاجتماعي على مدى عقود من وجودها. إن اعتبار المدينة كنص يسمح باستكشاف القيم الاجتماعية المتضمنة. في الماضي، كان معظم الكتابة عن المدينة وتحليلها أعمى جنسياً وامتيازاً للمنظور المذكر. فكانت الكتابة تركز على "ثنائيات" كالمدينة المذكرة– الضاحية المؤنثه، أو الضاحية المقسمة بين أمكنة خاصة وعامة، مع أمكنة خاصة بسعة عالم الضواحي المؤنث والعالم المذكر لـ "المدينة العامة". وقد أظهر البحث الحديث كيف أن هذه الثنائيات هي ثنائيات مفرطة التبسيط إلى حد جسيم وأن عالم النساء، على الأغلب، كان دائماً العالم الذي يتم تحديه وتدميره. وفي تحليل مهم لـ "شركاء الحاويات البلاستيكية" في الضواحي الأمريكية في خمسينيات القرن الماضي، يظهر كيف أن البيع عن طريق هذه الاستراتيجية قد عمل على مساعدة المرأة من خلال التشبيك الاجتماعي للعمل وتحدي الحدود المعترف بها بين المناطق المحلية والإعلانات التجارية باستخدام البيت كمكان للبيع (سيلفرستون ١٩٩٧). وتحدى بحث آخر اعتبار الضواحي مكاناً آمناً ومضموناً بالنسبة للنساء والأطفال عن طريق شد الانتباه إلى وجود ظلم وعنف إلى جانب الأمن والاستقرار (مورب ١٩٩٦، فالنتين ١٩٩٩).

إن اعتبار المدينة كنص اندمج أيضاً في التصميم والبناء المدينيين، تاريخياً وتزامنياً. ويمكن أن تستخدم هذه المقاربة لاستكشاف مسائل كالمعنى الذي يرتبط بالمكان والمباني من قبل هؤلاء الذين يصممونها والذين يستخدمونها. فالقائمون على بناء الأمكنة المدينية وتنميتها يحملون غالباً تصوراً مختلفاً جداً للأمكنة التي يصممونها مقارنة بالتصور الذي يحمله المستعملون النهائيون. وكثيراً ما يمزقون التصميم ويغيرونه لكي يصبح أكثر توافقاً مع أغراضهم واستخداماتهم. ويمكن النظر إلى الشكل المبني بوصفه وثيقة تحتوي على معانٍ متضمنة يتطلب فهمها عدداً من القراءات للنص. وهكذا، يصبح مهماً موقف القارئ، كالمهندس، وخبير التنمية، ومخطط المدينة، والسياسي المديني، والمستخدم، والمواطن والمحلل المديني. وتعكس القراءات المختلفة المعايير

والقيم الاجتماعية لمختلف القراء ومواقفهم في إطار السلطة المدينية والبنيان الاجتماعي. يشد هذا التأكيد الجديد انتباهنا إلى أهمية المباني والأفضية حولها والدور الذي تلعبه داخل المدينة. فالجادة الكبرى في باريس، التي أنشئت كجزء من إعادة البناء، يمكن اعتبارها مكاناً للاحتفالات، كما هي أمكنة للاستعراض والمراسم أو، بدلاً من ذلك، كضمان لمقدرة الدولة والسلطات المدنية على ممارسة سيطرتها–توفير مقدرة دون عقبات للسيطرة على الشوارع، في وقت كانت فيه مهتمة بالنضالية الثورية. وقد خلق التصميم المديني مواقع ذات أهمية رمزية كما هي الحال في تصميم كامبيرا، الموقع الذي تم اختياره للعاصمة الفيدرالية لأستراليا وجرى تطويره وفقاً لمخطط عام يُبرِز المباني الفيدرالية ويربط الجادة بطريقة تخلق تعبيراً حول طبيعة الدولة الأسترالية. ونجد المسحة نفسها في تصميم مركز واشنطن، دي. سي، وهو رمز لسلطة الدولة الفيدرالية وميدان للعرض والمهرجان.

يمكن أن نقرأ ليس فقط نص المدينة ككل، ولكن أيضاً نص المنازل التي تشكل المدينة. فإذا تناولنا مثالاً لمنزل ما، فإنه يمكن أن نرى البناء من جدرانه، وغرفه، وسطحه، وأشكال إكسائه، وغير ذلك، ولكن المنزل بيت أيضاً. وخلق "بيت" يتطلب منا خلق بنيان اجتماعي من هذه المحارة الفيزيائية. فالثقافة، والوقت، وبنيان الأسرة، والجنس، والإثنية والشكل الطبقي هو ما يعنيه "البيت". وبالمثل، يمكن أن نعتبر المدينة كبيئة مبنية لأرض ومبان ولكن تنمية الشعور الجمعي المديني، وطريقة تفسير تلك المجموعة من المباني، هي عملية اجتماعية حول كيف نخلق معنى. وهذا، في حد ذاته، يجب أن يعتمد على علاقاتنا وتفاعلاتنا الاجتماعية، وعلى ما نجده من إثنية، وطبقة، وجنس، وعمر، وبنيان أسري وأشكال عائلية.

عندما نسلِّم بأن خلق معنى مديني هو بنيان اجتماعي، عندئذٍ يمكن أن نفكر حول من هو المعنيّ وكيف يكون معنياً. ومن المؤكد أن المعنيّ هي مجموعة من الأفراد، والأسر، والجماعات الاجتماعية التي تتضمن كلاً من أولئك الذين يهدفون عادة إلى السيطرة (التسلطيين) وأولئك الأقل سلطة. إن خرافات صناعة المكان وبناء المكان هي، بالتالي، عملية تنافسية. وتكمن أهمية "صناعة المكان" في أنه يمكن اعتبارها كمعنى "واقعي" للمكان أكثر من مجرد تفسير وحيد ممكن. وهذا يشوش إحساسنا بما هو، في الحقيقة واقعي حول المكان. هنا، تصبح حاسمة بالنسبة للتفسير المعاصر للمكان صورةُ وسائل الإعلام والطريقة التي نكوِّن فيها فهمنا لأمكنة مثل لوس أنجلس، ونيويورك ولندن من السينما والتلفزيون. إن واحدة من عدسات الإعلام القوية للمدن الكبيرة في العالم هي الفيديوهات الترويجية التي تعمل بحرية عندما يهبط مسافرون إلى المحطات الطرفية في المطار التي تصور للمسافر المدن، والمواضع الجذابة والسمات الفريدة. وإنتاج هذه الصور جزء من طريقة تفسير المسوقين للمدينة وكيف "يتفرس" فيها السائح والآخرون (أوري ١٩٩١، بيركنس وثورنس ٢٠٠١).

إن انحطاط الطبقة، وبالتالي، تحليل الإنتاجيين، ينشأ أيضاً من إعادة البناء حول السوق والفرد. وقد انتقل التشديد في العمل إلى "إطار حلول المستهلك"، الذي يحركه باحثو السوق و"المديرون المستقبليون" في إطار مشاريع تجارية أوسع. تسعى هذه المقاربة إلى إقناع الزبائن بأنهم يتمتعون بالمقدرة على اختيار حلولهم والبحث عنها لمتطلبات أساليب حياتهم، وذلك بتوجيه من مديري الإنتاج ومزودي الخدمات. كان لتفجر مجلات أساليب المعيشة، المكرسة لعرض آخر الميول وسط الرخاء، تأثير مهم على التصميم المديني، بلغة تصميم داخل وخارج

الدار إضافة إلى الجوار والمتطلبات المقدرة (انظر الفصل التاسع). وفي إطار العمل، هناك حركة إلى نظام أكثر فردية للتشغيل من خلال إدارة النوعية الكلية والممارسات الإدارية الأخرى المعاصرة وتقييم الأداء والدفع، والعقود والمكافآت الفردية. وتعتمد هذه على تشجيع الناس على السيطرة أكثر على أساليب حياتهم ونشاط عملهم بحيث يكونوا "مؤهلين" في عملهم. ولكن لا ينظر الجميع إلى هذه التغيرات في هذا الضوء الإيجابي، فيشدون الانتباه إلى زيادة مستوى الشك وعدم الاستقرار اللذين ينشآن من نظام مُفرَّد كهذا. فعلى سبيل المثال، كتب بيك (١٩٩٢) حول مجتمع مَفرَّد للعاملين في نظام محفوف بالمخاطر لنقص العمالة المرن، والمتعدد واللامركزي.

ولكي نستكشف، إلى حد أبعد، مضامين هذه التغيرات الواسعة فيما يتعلق بحياة المدينة، من المفيد أن نستكشف، بمزيد من التفصيل، بعض المجالات الرئيسة لتغير الاستهلاك. والمجالات الثلاثة التي سوف نستكشفها هي التسوق، والمتنزهات الذهنية والسياحة المدينية.

التسوق

تتمتع مولات التسوق بأهمية خاصة في الأوصاف المعاصرة للمدينية وقد اعتبرت بأنها "تجسيد لحالة ما بعد الحداثة" (كامبل ١٩٩٥). والشائع أكثر أن آخرين ينظرون إلى المولات بوصفها أمكنة جديدة للِّقاء، وأيقونات حديثة للنزعة الاستهلاكية المعاصرة وحتى بوصفها "كاتدرائيات جديدة" للمدينة (دوفي ١٩٩٤). وقد لاحظ كاتب أسترالي حديث في تعليق له حول الطبيعة المتغيرة للمدينة وتزايد أهمية دور الاستهلاك في أساليب حياة قاطني المدينة:

> التسوق مهم بالنسبة لصورتنا الذاتية كمستهلكين ... في التسوق، يُقدَّم لنا وهم الاختيار (سبيريت ١٩٩٤: ١٤٠).

ومن الواضح أن "التسوق"، في إطار الاقتصاد المعاصر، هو النشاط المديني الرئيس. ويمكن اعتباره نشاطاً مميزاً. فهو لا يتمحور فقط حول شراء الأشياء، ولكن أيضاً حول نشاط الاستجمام والفراغ. وقد تغيرت طبيعة بيئة التسوق مع نشوء المول المغلق ببيئته المنظمة والمكيفة بالهواء وهالة سحره واجتذابه المغري للناس إلى عدد من الممارسات، بما فيها شراء السلع، إضافة إلى إشباع حاجات أخرى–تناول الطعام، والاستجمام، ولقاء الناس ومشاهدتهم. وهو مكان "المتسكعين أو المتنزهين"، الذين يذهبون إليه ليس بالضرورة للشراء، بل لكي يُشاهَدوا هناك لأنه المكان الحديث للتجمع الاجتماعي والمكان الذي يمكن للمرء أن يعرض فيه زيه للآخرين (ويلسون ١٩٩٢، سَفَج و وورد ١٩٩٣، غيلوتش وبنيامين ١٩٩٦).

أصبح التسوق نشاطاً أكثر تعقيداً وتمايزاً. ويحتمل أن يتضمن النطاق الحالي للنماذج المختلفة للمتجر الملبنة الزاويَّة، ومحطة البنزين، وزيادة التحرك إلى مبيعات المواد الغذائية المريحة، والمتاجر المحلية عند زوايا الشوارع أو على امتداد الشوارع المكشوفة، ومتاجر الوجبات (منافذ الأطعمة السريعة)، ومولات التسوق المكشوفة من خمسينيات وستينيات القرن الماضي، والمتاجر المتعددة الأقسام (عادة في مركز المدينة)، والمولات والأروقة في المدينة الداخلية، والمولات المسقوفة، والهايبرماركيتات عند حافة المنطقة المدينية. وهناك أيضاً إحياء لهدف أقل

سحراً لسوق التسوق المديني، دون شك كانعكاس للطبيعة المزدوجة للمدينة ما بعد الحديثة، وهكذا، سنجد أيضاً فرصة ومتاجر ثانوية، ومحولي نقود (سماسرة رهون) ومتاجر شارعية وأخرى للمواد الرخيصة أو المستعملة (زوكين ١٩٩٥).

تتضمن هذه القائمة طرقاً تقليدية وأقل تقليدية للتسوق وتعترف باستمرار الأشكال ما قبل المدينية تقريباً – كتجار الشوارع وأسواق الطرق. كان الصعود في الاقتصاد غير التقليدي يعني أن الطرق غير التقليدية للتسوق قد انتعشت في الكثير من المدن مع نمو أسواق "السلع الرخيصة أو المستعملة" والمبيعات في صناديق وكراجات السيارات باعتبارها طرقاً لتبادل السلع المصنوعة، أو المستوردة أو الفائضة عن الاحتياجات. ويخوض الكثير من هذه المبيعات معركة مستمرة مع السلطات العامة حول تنظيم ومدى نشاطاتها. علاوة على ذلك، إن ما كان قد بدأ بوصفه أسواقاً بديلة أصبح في بعض الحالات وبمرور الزمن، منظماً وتحول إلى عوامل جذب للسائحين. ففي أوتارا، وهي منطقة بولينيزية غالبة جنوب أوكلاند في أوتياروا/نيوزيلند التي تضم أعداداً كبيرة من العاطلين عن العمل، وصورة عامة سلبية، بدأ سوق المواد الغذائية والسلع في مرآب للسيارات في وقت مبكر من صباح يوم سبت، بصورة رئيسة، من أجل السكان المحليين. وقد تحول هذا السوق اليوم إلى منطقة جذب للسائحين، ويُعتبَر، أكثر فأكثر، تطوراً إيجابياً يتمتع بإمكانية اجتذاب الناس إلى المنطقة (دو بران ودوبوي ١٩٩٥). والمثال الآخر هو سوق أمستردام للسلع المستعملة الذي يصوره الأدب السياحي بوصفه مكاناً جديراً بالزيارة على الرغم من وجوده في المدينة.

تطور التسوق

من الواضح أن المناطق المحددة للتسوق التجاري تنمو مع التمدن. فهناك ضرورة لوجود متاجر اختصاصية لإعالة الناس الذين يعملون بدوام كامل. يحتاج هؤلاء إلى أناس آخرين لإعداد الأشياء لهم، كإنتاج السلع وبيعها وتطوير بنية تحتية للتسوق المحلي لتلبية الاحتياجات اليومية، مما يخلق المتاجر الشارعية العامة التي اشتُهرَت من طريق روني باركر وهي مفتوحة على مدار الساعة. وقد شكلت الشبكة المحلية للمتاجر، والحانات، والكنائس وأمكنة الاجتماع الجماعية البنية التحتية لمناطق الجوار المدينية المحلية، والقرى المدينية في دراسة جينس لبوسطن (١٩٦٢) وكتاب الأسرة والقرابة في شرق لندن لبيثنال غرين يونغ وويلموت (١٩٥٨).

كان التسوق على أساس يومي من متجر محلي، غالباً سيراً على الأقدام، يعتمد على تقسيم العمل الذي يحتاج إلى شخص ما، الزوجة/ الأم عادة، لتسوق الطعام يومياً تقريباً. وكان "العمل" المنزلي للأسرة مستحوذاً تماماً على الاهتمام وكان عالم النساء ضمن هذا البنيان يتركز على إعادة إنتاج قوة العمل من خلال إعالة العائلة، ورعاية الأطفال والتنظيف المنزلي.

وخلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، ومع نمو الضواحي والنمو الواسع لملكية السيارات، نشأ مركز التسوق الضاحيّ. هنا، كان السوبرماركت هو الابتكار الجديد. كان هذا المتجر يحتوي، تحت سقف واحد، كل المواد الشائعة للاستخدام المنزلي، ومواد البقالة، ومواد التنظيف، والخضار، ومنتجات الألبان، واللحم والسمك.

ويبدأ هذا بزوال الكثير من مظاهر المشاهد الشارعية. ومنذ إدخال السوبر ماركت، حدث تبدل هائل في بيع المواد الغذائية بالمفرق. فقد أخضع بيع المواد الغذائية للتصنيع من خلال خفض مهارة القوة العاملة لأن محتوى العمل تبدل بصورة واضحة (فاين ١٩٩٥). ولم يعد موظفو الإدارة يعرفون عن المنتجات لأن المستهلك يكوَِن اختياره على أساس المعلومات والسعر الذي يوفره تسويق المواد والإعلان عنها. تستخدم محلات السوبرماركت عدداً من الاستراتيجيات لاجتذاب الزبائن، بما فيها السلع المُجتَذِبَة، والمادة المُشجَّعَة بحسم كبير، وصولاً إلى استخدام "منتجات من علامة تجارية خاصة". وقد تبدل البيع أيضاً مع إدخال الأموال الإلكترونية غب التحويل والمسح الذي يسمح بمراقبة الموجودات المحسنة وتقليص الحاجة إلى مرافق التخزين، لأن المبيعات تخضع لمراقبة دائمة ويتم طلب المواد الإضافية للمحافظة على المخزون. يسمح هذا لسلسلة محلات السوبرماركت بتكييف المخزون مع أنماط الشراء المحلية، مما يساعد المَرْبَحِيَّة. إن عمال المتجر المعاصر في السوبر ماركت النموذجي لا يحتاجون بالضرورة لأي تدريب على منتجاتهم، أو إلى قدر كبير من المعلومات حولها. ونتيجة لذلك، تركز التشديد، فيما يتعلق بالقوة العاملة، على الأجر الأدنى والمهارة الأدنى وغالباً على الموظفين غير المتفرغين. ففي بريطانيا، كانت ٤١% من النساء العاملات في المواد الغذائية وبيع التجزئة، عام ١٩٩٠، غير متفرغات مقارنة بـ ٥٩% كن يعملن بدوام كامل. وقد لاحظ جيفيس وبريس، في تعليقهما على مستوى التدريب في بريطانيا، أنه:

> في أحوال كثيرة جداً، قلما يعرف المساعدون في المتاجر البريطانية شيئاً حول ما يبيعونه، وسبب ذلك هو أن أحداً لم يعلِّمهم؛ ويعتبر المسؤولون عن الطرق البريطانية لبيع التجزئة هذه المعرفة أقل من ضرورية.

لقد عملت محلات السوبرماركت باضطراد على زيادة الحصة السوقية لتجارة المواد الغذائية. فبين عام ١٩٨٥ و١٩٩١، تقلصت النسبة التي توفرها محلات البيع بالمفرق من ٢١% إلى ١٦%. وترافقت محلات السوبرماركت هذه، بوصفها الميدان الرئيس للتسوق، بزيادة استخدام السيارة والميل إلى المتجر الكبير للتسوق مرة واحدة في الأسبوع. وهذا بدوره خلق الحاجة إلى الوصول إلى السيارة وتمديد ساعات التسوق لكي تتوافق مع النماذج المتغيرة للعمالة المنزلية والوصول إلى سيارة الأسرة بالنسبة لأولئك الذين لا يتمتعون بملكية متعددة للسيارات. وبمرور الزمن، تعززت ملكية محلات السوبرماركت بعدد صغير من اللاعبين الذين يسيطرون على السوق. ففي بريطانيا سيطرت على السوق خمس شركات هي: تيسكو، وسينسبوري، وغيتواي، وأرغيل وآسدا. ويتكرر هذا النموذج في معظم البلدان المتطورة وفي المدن حيث أصبح بيع المواد الغذائية بالمفرق علىامتداد الشوارع أقل أهمية نسبة لمحلات السوبرماركت وتزايدت السيطرة على السوق من قبل عدد قليل من المالكين.

أنشئ أقدم مول في الولايات المتحدة عام ١٩٣١ في هايلاند بارك. وكانت الفكرة تقضي بإنشاء محلات تجارية بعيداً عن الشارع حول باحة مغلقة. وفي عام ١٩٦٤، كان في الولايات المتحدة ثمانية من هذه المولات. وفي خمسينيات القرن الماضي، تم تطوير الفكرة إلى حد أبعد بإنشاء المتجر المتعدد الأقسام كـ "أساس" للمول. فقد كان من الضروري وجود شيء ما يجذب الناس من المنطقة الكبيرة أكثر فأكثر للقدوم إلى المول من أجل

التسوق، وهكذا نشأت الفكرة من وجود جاذبية أكبر. وقد زودتنا بهذا النسخةُ الضاحيّة للمتجر المركزي المتعدد الأقسام في المدينة الذي كان منفذاً ناجحاً لتصريف البضاعة في المدينة الداخلية. بدأت محلات المول من النمط الجديد تمارس سيطرة على المنطقة المدينية حتى مسافة ٢٥ ميلاً (٤٠ كم) من موقعها. وما نشأ هنا، كما نرى، هو الانتقال من التسوق باعتباره ضرورة إلى التسوق باعتباره متعة ونشاطاً استجمامياً–حول لقاء الناس وتكوين شعور المجتمع المحلي أو الجوار. وفي هذا الانتقال، تحركنا من مدينة المشي في الشوارع الموضعية إلى مول هو مكان اجتماع يُستغَل للربح في حيز مُراقَب، تمتلكه وتشغله شركة، تقوم بعمل البيع. وهكذا شهدنا تبدل النشاط من مكان عام، أي شارع رئيس، إلى مكان خاص، أي مول للتسوق، هو شركة بيع. علاوة على ذلك، عندما أصبحت المولات مغلقة تماماً، فإن الفضاء الذي يوصل إلى المكان هو الذي أصبح خاضعاً للإشراف والمراقبة من قبل الذين يملكون محلات المول ويديرونها. ويجري باضطراد تنظيم هذه المراكز كأمكنة بيع، مع تزايد الحاجة إلى حمل الناس على المجيء والإنفاق والاستهلاك. وهكذا، كانت هناك حملة للتحرك إلى ما بعد "المتجر" وتوليد فائدة وإيراد من خلال أمكنة الطعام المتخصصة والمناطق المتخصصة وفي توفير الضيافة والمباريات.

كان السوبرمول هو الخطوة التالية في تطوير المول. فالمول المغلق لخدمة منطقة ما، ينشئ مجموعةٌ من النشاطات والممارسات الأخرى حول التسوق للتأكيد على أن هذا النشاط ليس خاصاً فقط بشراء الاحتياجات، ولكنه أيضاً نشاط لتزجية وقت الفراغ والمتعة. والصيغة الجديدة هي تجربة التسوق الموجهة مناخياً للموقف الفردي. كان الطعام هو أول ما يجب إضافته إلى المزيج مع تطور الأماكن المتخصصة بالطعام. وقد أدخلت هذه عنصر الغريب من خلال مطبخها المتعدد الإثنيات، الذي يُنقَل من خلال مطاعم السلسلة، واستخدام تصاميم الردهات والنبات "الطبيعي" لإعطاء الانطباع بتناول الطعام في الهواء الطلق في إطار رفاهية المول المكيف بالهواء. وفي تسعينيات القرن الماضي، كان في الولايات المتحدة وكندا أكثر من ٤٧٠٠٠ مولاً، أكبرها في العالم كان في إدمونتون. هنا، ارتبط البيع بالمفرق مع المتنزه الذهني (شيلدس ١٩٩٦). وعندما أصبحت محلات المول أكبر حجماً وأكثر عدداً ازداد التنافس على الزبائن وراحوا يبحثون عن "أسس" أكثر تنوعاً. وفي أواخر تسعينيات القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، تم، على الأرجح، تضمين هذه الأسس؛ والمتاجر المتعددة الأقسام، والمحلات السلسلية (البيع المتعدد بالمفرق مثل كي مارت)، ودور السينما المتعددة، ومجمعات الألعاب الرياضية، والمتاحف وصالات الفنون، ومناطق تناول الطعام، وإعادات البناء التاريخي، والمناطق المتخصصة، ومراكز المؤتمرات (جود وفينشتاين ١٩٩٩).

لقد جرى تخصيص محلات المول الجديدة، وفيما يبدو، تنويعها، ومع ذلك فإنها تميل إلى أن تشترك في الصفات نفسها، ليس فقط داخل دول قومية خاصة ولكن عبر الكرة الأرضية. وهكذا، فإن عناصر التصميم، والمحتويات، والعروض والتسويق ستكون مألوفة، سواء كان المرء في تورونتو، أو نيويورك، أو غيتسهيد، أو إدمونتون، أو شنغهاي، أو باسفيك بلازا على الشاطئ الذهبي (أستراليا)، أو سنغافورة أو هونغ كونغ، (ميلر وآخرون ١٩٩٩). تمتلك محلات المول أسساً أكثر تنوعاً تتسع لتشمل المؤسسات الثقافية كما في هونغ كونغ

حيث يمتد أحد الطرق إلى جامعة المدينة عبر مول دولي لبيع السلع المرتفعة الثمن، أو رويال بلازا في المدينة نفسها، وهو مول يرتبط بفندق من فئة الخمس نجوم، أو في سنغافورة سنتتش سيتي حيث يدمج المول إلى مجمع اقتصادي تجاري متخصص في تقنية المعلومات. وتنتشر أيضاً حول الكرة الأرضية، فنجد اليوم في بانكوك اثنين من أكبر محلات المول في العالم. (مولينس ١٩٩٩). وفي الشرق الأوسط، نشأ مول حديث في أبو ظبي تركز على تأمين مكان جذاب للنساء بوصفهن متسوقات رئيسات. ويتم إنشاء "المول المؤنث" للنهوض بعبء "كامل الحياة"، ويحتوي، إضافة إلى المتاجر، داراً للسينما ومركزاً صحياً وتجارياً (توماس ٢٠٠٠). ويعكس انتشار الميغامول نمو الطبقة المتوسطة المحلية ذات الدخل التمييزي ونمو السياحة الدولية بوصفها شكلاً من التنمية الاقتصادية.

يرتبط معظم التسويق بنشاط صاحب امتياز مع مطاعم مكدونالد الموجودة في كل مكان التي تزين الكثير من الأمكنة المتخصصة بالأطعمة إضافة إلى فروج كنتاكي المقلي النفقي والبيتزا–وصانعي الكباب مع نوع من مطبخ أسيوي. وتحدد الاستراتيجيات العالمية للتسويق اليوم كيف يُعرَض "المبيع". فتُظهِر آخر دفعة تأثير تجميع المتاجر المتشابهة، كتجميع كل محلات الأحذية في منطقة واحدة، والأزياء النسائية والرجالية في منطقة أخرى، وتوسيع المناطق للعرض، وتسلية المول ولـ "المسرحيين المتجولين" الذين يأتون لكي يُشاهَدوا.

كان المول في المدن الأقدم هو الاتجاه الجديد الذي ظهر في سبعينيات القرن الماضي، واصطدم بتجديد البناء والانحطاط الصناعي. وقد اعتبرت هذه المولات الجديدة مظهراً حيوياً لإنعاش المناطق الداخلية في المدن وتشجيع مردود كل من الشعب والنشاط. ففي الولايات المتحدة، كانت بلتيمور غالباً تعتبر واحدة من أكثر مناطق التنمية نجاحاً. وفي سبعينيات إلى ثمانينيات القرن الماضي، باشرت المدينة عملية ضخمة لإعادة تنمية مركز المدينة التجاري اعتمدت على منطقة الميناء الداخلية في المدينة، التي كانت، في ذلك الوقت، "أرضاً قاحلة على امتداد الواجهة المائية للمدينة، تلك الواجهة التي كانت تتكون من مستودعات متداعية وأرصفة بالية" (ليفن ٢٠٠٠) وقد بنت شركة روز، باعتبارها جزءاً من عملية التنمية هذه، أسوقاً مهرجانية بقيمة ٢٢ مليون دولار شكلت سرادقين من المتاجر، والمطاعم والأسواق. وكانت نتيجة هذه العملية الواسعة النطاق لإعادة البناء تشجيع العمالة في المدينة الداخلية بنمو قدره ٨٠% في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٥. ولكن، على الرغم من حقيقة أن بلتيمور كانت من بين المدن الأمريكية الأكثر نجاحاً في تبني استراتيجية النمو هذه، فإنها لم تتوجه تماماً لمعالجة مشكلات الانحطاط الاجتماعي والاقتصادي الطويلة الأمد عبر المدينة ككل، تلك التي نشأت من انحطاطها بوصفها مدينة صناعية (ليفن ٢٠٠٠).

إن مولات المدينة الداخلية التي أعيد بناؤها تعتبر اليوم كمناطق جذب لكل من السائحين المحليين والمدينيين وتوسيعاً ضرورياً لنطاق المرافق والخدمات التي تم توفيرها.

والسياحة أقل أهمية في المولات الضاحيّة والمدينية الخارجية، وقد تم التشديد هنا على محاولة دمج هذه المولات في مجتمع محلي أوسع لكي يقوم اللاعبون المتوسطو السن برياضتهم الهوائية وعَدْوِهم في أوقات الصباح قبل أن تفتتح أبواب المول للبيع الطبيعي بالمفرق. يوفر هذا بيئة آمنة منظمة مناخياً للنشاط "الصحي"،

الذي تليه، دون شك، إمكانية الاستهلاك في فناء الطعامt، حيث يتم التشديد مجدداً على الطبيعة الصحية والمغذية للناتج. لقد ازداد تسويق الطعام في العقود القليلة الماضية حول فكرة أنه طبيعي وطازج مع تزايد الاهتمام بالصحة والرفاهية. وهناك طرق أخرى لإنجاز هذا الدمج تكون من خلال تأسيس المول باعتباره مركزاً اجتماعياً جديداً ومكاناً للتجمع، أي الساحات المدينية الجديدة في أواخر القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين. هنا يميز انتقال المكان من الملكية العامة لساحة مكشوفة وشارع عام إلى مكان خاص لمول تحولاً مهماً نحو خصخصة أوسع ضمن البيئة الدينية.

المتنزهات الذهنية

إن المول الحديث، كما رأينا، يقوم على التسوق وبيع الخبرات وتشجيع ثقافة الاستهلاك ورعاية الرغبة. فهو يشجع السعادة الحسية والمتعة؛ ويسعى إلى نقل المستهلك إلى عالم الاختيار الذي يكون فيه تحت السيطرة. وخلق المتنزه الذهني، وهو ابتكار رئيس آخر للقرن العشرين، يهدف بالمثل إلى خلق خيال التهربية ووهمها وتعزيز الرسالة التي تقول إن ما بعد الحداثة يدور حول اللهو أكثر من العمل. والمتنزه الذهني يدمج الحنين إلى الماضي، مع إعادة بناء "الشارع الرئيس" بمتاجره المتخصصة، وتعيين اللحظات التاريخية لماضي المجتمع المحلي أو الأمة. وكثيراً ما يكون رباط عمليات التمثيل هذه بالسجل التاريخي الحقيقي مقلقلاً، ولهذا السبب تُطرَح مسألة "أصالة" تلك العمليات. هل هي زائفة وخدعة كبيرة، أم أنها تعكس ماضينا أو، ببساطة، أساطير ماضينا؟ في مجتمعات المستعمرين، كثيراً ما يتم تصوير تمجيد الحدود، كالريف الأسترالي البعيد، والغرب الأمريكي في أساطير تلك المجتمعات. والفكرة الأخرى هي الانتقال إلى الصورة، حيث يتم تصور العالم القادم وعرضه، كما في مركز Disney"s EPCOT (مجتمع الطراز البدئي التجريبي للغد) في فلوريدا و، فيما مضى، في ملينيوم دوم بريطانيا في غرينيتش. وما يمثله هذا حول الماضي وابتكار للمستقبل يسهم في تعطيل التمييز بين العوالم "الحقيقية" و"المتخيلة" التي نعيش فيها (بودريلار ١٩٨٨).

يمكن أن يكون المتنزه الذهني قد امتد من "المتنزهات" المصممة، كديزنيلاند في إنيهايم، في فلوريدا، إلى المدينة نفسها (غوتدينر ١٩٩٧). وفي تحليله للوس آنجلس، فكر صويا (١٩٩٣) حول ما إذا كان ممكناً دراسة المدينة بالكامل على اعتبارها متنزهاً ذهنياً عملاقاً تكرس عرضه في فيلم سينمائي وعلى شاشة التلفزيون. وفي زيارة حديثة إلى لوس آنجلس، ركبتُ الحافلة السياحية للمدينة وأدهشني مسافر من ديلاوير انهمك في محادثة حية (علنية) مع السائق عاش فيها من جديد عبر شوارع لوس آنجلس ما كان قد شاهده في السينما والتلفزيون. فالمدينة، بالنسبة له، مثلت هذه البرامج والأفلام. كانت أكثر واقعية من المشهد والناس الحاليين. ويصف صويا أيضاً كيف أن التقسيم الجديد إلى أجزاء أصغر في كاليفورنيا الجنوبية اعتمد على قصص دون كيشوت، حيث سمي كل شارع باسم شخصية أو حادث، ولضمان "الأصالة" وإضافة "لمسة من واقع"، كانت الشخصيات تتجول في الشوارع بأزياء مناسبة (صويا ١٩٩٣).

المتنزهات الذهنية–التاريخ والتطور

إن تاريخ المتنزه الذهني يكمن في خلق الأسواق الموسمية والمعارض الكبيرة العالمية التي كانت تقام في أواخر القرن الثامن عشر لتمجيد إنجازات الرأسمالية الصناعية. ونجد، حتى اليوم، سلسلة من الأسواق الموسمية العالمية التي تمجد الإنجازات التقنية والعلمية وتشجع التجارة بين الدول القومية. ومن أقدم هذه الأسواق كان المعرض الكبير لعام ١٨٥١ في كريستال بالاس في لندن. هنا، كانت كل أعمال الصناعة تُقدَّم، وتعرض ويحتفى بها في مبنى ذي سقف زجاجي أنشئ خصيصاً. فكان المرء يجد كل معجزات العصر معروضة هناك لكي يأتي الجمهور ويبدي إعجابه بها. فكانت تحدثك عن العلم والتقدم وطبعاً عن قوة الرأسمالية الصناعية!

والميل الآخر الذي يرتبط بخلق المتنزه الذهني هو العاطفة اليوطوبية. هنا، كانت الأفكار حول التقدم قوية لأن الناس كانوا ينشدون الحلم حول ما قد، وما يمكن أن، ينطوي عليه المستقبل. وكان الرواد هم الاشتراكيون اليوطوبيون في القرن التاسع عشر بأفكارهم حول المصانع النموذجية والملكيات المشتركة التي تتسع لطرق جديدة للحياة والعمل. وفي القرن العشرين، كان أناس من أمثال وولت ديزني، الذي ارتبط بصناعة التسلية والأفلام، هم الذين اهتموا بالمستقبل المتخيل–مستقبل صاغه العلم والمبتكرات التقنية والحلول للمشكلات القائمة، كالخط الحديدي المفرد في ديزيلاند، كطريقة لحل مشكلات النقل في المدن المحتقنة وتوفير وسيلة لربط المناطق المدينية الجديدة مع بعضها بعضاً في سلسلة من الأقمار الصناعية أو المجموعات المترابطة. وكانت تومورو لاند في ديزنيلاند–إنيهايم هي الطراز البدئي لمركز إيبكوت وعالم ديزني في فلوريدا التي كانت جزءاً من مخطط وولت ديزني الأكثر ضخامة للعمران المديني المستقبلي. هنا، امتلكت شركة ديزني أرضها الخاصة ونظمتها وكانت مصممة لخلق مجتمع محلي جديد جنباً إلى جنب مع نظام تخطيط الدولة أكثر من أن تكون تحت سيطرته. وكانوا قادرين على القيام بهذا بسبب ثروتهم وقدرتهم المشتركتين (فوجلسونغ ١٩٩٦، ١٩٩٩). كان المتنزه الذهني هنا محاولة لحملنا إلى المستقبل حيث يمكن أن نرى كيف يبدو وتشجيعنا على الطموح إلى هذه الرؤية. في هذه الرؤية، نجد الطبيعة منظمة وموجهة. إنه ليس مكان الانسياب الحر، بل مكان منظم جداً. فهناك عزل صارم للناس وحركة المرور بالدوران على امتداد طرق منظمة ومحددة بوضوح. والرسالة الموحاة هي أن البيئة المدينية منظمة من قبل الخبراء، والمخططين والتقنيين الذين يوفرون لنا إطاراً نقضي فيه حياتنا بفعالية وأمان. إنه عالم مبتكر أكثر منه عالماً يشجع التلقائية. إن التشديد الذي لا ينتهي على موضوع ديزنيلاند بوصفه "المكان الأكثر سعادة فوق الأرض"، يمنح، كما يبدو، امتياز اللهو والمتعة، ولكن ضمن قيود محددة بوضوح وبيئة منظمة جداً. فالوقت الذي يقضيه الزبائن في الأرتال في سبيل بضع دقائق من الإثارة فوق واحدة من الركوبات الميكانيكية في متنزهات اللهو يشهد على عناصر التنظيم.

والعناصر الرئيسة للمتنزه الذهني بوصفه آلية حديثة للمتعة تعتبر كـ:

تصورات حية للسفر في الزمان والمكان (عنصر مستقبلي) بالطريقة الليليبوتية[1]، والفيزياء التي تتحدى الركوبات الميكانيكية، والعلاقات الوجدانية بالتكنولوجيا الحديثة، والتنظيم الفعال لأسلوب عمارة المشهد والإكراه والطموحات إلى التمدن (سوركين ١٩٩٢).

وأنظمة النقل التي تعمل بسلاسة ونظافة، في ديزنيلاند، هي التي تتحدث عن الصحة والبيئة الصحية التي تخلق الإحساس بالخلاص من العالم الخارجي المختل وظيفياً حيث تسود التعقيدات غير المنضبطة داخل المدينة. وتتخلص من اللاتنبؤية الموجودة في معظم الحياة اليومية.

يقع عالم ديزني في أورلاندو، في فلوريدا، على غرار مدينة الحدائق في كتاب اليوطوبيا لهاوارد، على المحيط الخارجي للمدينة مع توفر حرية الوصول إلى المتنزه الذهني بواسطة السيارة للمسافرين اليوميين لتزجية وقت الفراغ. والمتنزه محاط بوسائل التسلية والعمال الأذكياء الذين يشتغلون على أطراف الموقع، ولكن ما أن يصبح الزائرون داخل المتنزه حتى يترجلون. وتجري ممارسة فصل وظيفي واضح للنشاطات، التي تمثل رؤية التحديثيين للتخطيط الذي يعتمد على فصل صارم للنشاطات. يتبع المتنزه الذهني، من الداخل، النمط الشعاعي الذي ينتقل من المركز ويُنظَّم في حقول أو مناطق الموضوع كما في فرونتييرلاند، وتومورو لاند. والعمل البارع الذي يؤديه المتنزه الذهني هو تشجيع الزائر على الاعتقاد بأن ما يظهر هو "بالضبط يشبه العالم ولكنه أفضل".

انتشر موقع ديزنيلاند اليوم إلى ما بعد أمريكا الشمالية بافتتاح واحد في طوكيو عام ١٩٨٣، وواحد في باريس عام ١٩٩٢، ويجري التخطيط لإنشاء واحد في هونغ كونغ. وتعتبر مواقع ديزنيلاند مولِّدات جيدة للعمالة والتنمية السياحية مع موقع هونغ كونغ المقترح الذي يُقدَّر أنه سيولِّد ٦٠٠٠ فرصة عمل في البناء و١٨٠٠٠ فرصة عمل دائمة ويجتذب الزائرين لدعم الاقتصاد السياحي المحلي. لقد استقبل موقع ديزني في طوكيو، عام ١٩٩٨، أكبر عدد من الزائرين (١٦.٧ مليوناً)، تلاه عالم ديزني في فلوريدا (١٥.٦ مليوناً)، وجاء بعدهما، من حيث الشعبية، موقع ديزنيلاند الأصل في إنيهايم في كاليفورنيا الجنوبية (١٣.٧ مليوناً)، وأخيراً موقع يورو ديزني في باريس (١٢.٨ مليوناً). وهكذا بلغ إجمالي الزائرين لمواقع ديزني في ذلك العام ٨٧.٣ مليوناً (بْرِسّ، ٣ تشرين الثاني ١٩٩٩).

السياحة المدينية وصناعة المكان

ارتبطت السياحة بإعادة بناء المدينة وتجديدها. وكما لاحظنا سابقاً، فإن إعادة بناء مولات التسوق في المدينة الداخلية في المباني، التي كانت غالباً في الأصل موقع نشاط صناعي، كانت واحدة من المبادرات لتشجيع الناس على زيارة المدن المركزية والعودة إليها. فعمل هذا بدوره، على زيادة عدد السكان المقيمين في المدينة الداخلية وإنقاص الأجر الأساسي. وتركزت مبادرات أخرى حول إعادة إدخال القُطُر الكهربائية، والمحافظة على المباني القديمة وإنشاء سلسلة جديدة من أماكن الجذب، بما فيها الكازينوهات، ومراكز المؤتمرات، والأبراج والمطاعم ومناطق التسلية (جود ١٩٩٩). ففي جنوب شرق آسيا، ارتبطت السياحة المدينية بقوة بـ "متع الشمس،

[1]-نسبة إلى جزيرة ليليبوت الخيالية التي وصفها سويفت في كتابه "رحلات جيليفر"-المترجم.

والبحر، والرمل، والجنس، والتسوق، والمخدرات، والطعام والتسلية" (مولينس ١٩٩٩، انظر أيضاً لويس ١٩٩٨). وتعكس أهمية الجنس، إلى حد ما، الدور الذي مثلته هونغ كونغ ومانيلا بالنسبة للجنود الأمريكيين في فترات راحتهم المديدة وإجازاتهم الاستجمامية أثناء الحرب الفيتنامية. وفي نهاية الحرب، كان يجري تسويق الجنس على اعتباره جزءاً من الخبرة السياحية إلى حد أن "الرحلات الصفقة package tours التي يوجهها الذكور كانت تجتذب أعداداً كبيرة، على الأغلب من اليابان" (مولينس ١٩٩٩). أدى تنوع الناتج السياحي عبر مدن جنوب شرق آسيا إلى إضافة محلات الميغامول، وتنمية ما هو تاريخي من مناطق ومباني، وتسويق الثقافة المادية المحلية. ولتسويق تراث المدينة، في حالة سنغافورة، كان يجب القيام بنوع من إعادة البناء لأن الكثير من المشهد الأصلي للمدينة كان قد تم تدميره للإفساح في المجال لإنشاء مبنى تجاري بالغ الارتفاع. وقد انهمكت بانكوك مؤخراً في تنويع تنميتها المدينية من خلال تشجيع سلسلة أطول من أماكن الجذب السياحية، بما فيها المواقع الثقافية والتراثية والسعي إلى إنشاء مدينة تكون واحدة من العقد الرئيسة، المالية، والتجارية والمعلوماتية في منطقة جنوب شرق آسيا (انظر الإطار ٦-١).

تتمحور السياحة المدينية حول إعادة صناعة المكان بينما يتمحور "التمدين السياحي حول صناعة المدن التي تدين بوجودها إلى السياحة. ونجد اليوم أمثلة لهذه المناطق حول الكرة الأرضية. وقد حدثت التطورات المهمة في غولد إند صنشاين كوست في أستراليا، وهي منطقة تغيرت، منذ سبعينيات القرن الماضي، من منطقة تقدم ضروب التسلية، بصورة رئيسة، للسكان المحليين إلى منطقة هي اليوم جزء راسخ من الدائرة الدولية. و كوستا ديل سول في جنوب أسبانيا منطقة أصبحت شعبية، خصوصاً بسبب السائحين البريطانيين في ستينيات القرن الماضي، وتوسعت على خلفية الانفاقات الإجمالية الرخيصة والرحلات الجوية المخفضة، مما تسبب في نشوء شريط متمدن على امتداد الشاطئ. وفي جنوب

الإطار ٦-١

بانكوك، تايلاند: أمكنة الاستهلاك

* عدد السكان عام ٢٠٠٠ (٦.٤ مليوناً)، المدينة السابعة والعشرون الأكبر في العالم

*يقدر عدد السكان عام ٢٠١٠ بـ (٧.٤ مليوناً)، المدينة السادسة والعشرون الأكبر في العالم

بانكوك هي عاصمة تايلاند وأكبر المدن فيها. وتمارس صدارة قوية-كما هي ميزة المدن الأخرى في جنوب شرق آسيا (كوالا لامبور في ماليزيا، وجاكرتا في أندونيسيا، وسيئول في كوريا الجنوبية، ومانيلا في الفيليبين).لقد ظهر التمدن السريع منذ خمسينيات القرن الماضي، فخلق هجرة قوية نحو الداخل. إن فقدان القدرة و/ أو الرغبة لإسكان هذا الدفق من المهاجرين، سواء من قبل القطاع الحكومي أو الخاص، خلق مستوطنات الأحياء المتخلفة ومستوطنات التملك بوضع اليد على أرض شاغرة غير مستعملة في كل من المناطق المركزية والمحيطية. فأحاطت التنمية اللاحقة بالكثير من هذه المناطق.

تركزت التنمية الاقتصادية للمدينة على نشاطين رئيسين. الأول، هو حقيقة كونها مركز النشاطات المالية، والتجارية، والحكومية والاتصالات للأمة. هنا، سعت المدينة إلى التنافس مع المدن الأخرى في المنطقة-سنغافورة وكوالا لامبور- لاجتذاب رأس المال الدولي واحتلال مكان مهم في منطقة آسيا. والثاني، هو أنها طورت بنية تحتية من مطار دولي وفنادق الخمس نجوم وحاولت تحسين مشكلاتها المرورية لكي تحتل مكانة ملائمة في النشاطات التجارية والسياحية.

كانت النشاطات السياحية والاستهلاكية مهمة في الترقي والصورة اللذين أظهرتهما بانكوك. فالارتباط بـ "السياحة الجنسية" وفكرة أنها "عاصمة الرغبة" هو الذي صاغ الصور الإعلامية والداخلية للمدينة (لويس ١٩٩٨). إن خلق صورة بانكوك

بوصفها مركز الرغبة إلى حد ما يرتبط بماضي وجود القوات العسكرية الأمريكية وإجازات الاستجمام المديدة خلال الحرب الفيتنامية. وعندما انتهت هذه الحرب، جرى تسويق صناعة الجنس الموطدة تماماً واجتذاب "رحلات الصفقة الموجهة ذكورياً التي تشد أعداداً كبيرة، غالباً من اليابان، إلى أسواق الجنس في بانكوك" (مولينس ١٩٩٩: ٢٥٠). ويشير مولينس أيضاً إلى أن 800,000 مومساً كن يعملن في صناعة الجنس في مطلع تسعينيات القرن الماضي في تايلاند.

وهكذا، تعتبر السياحة عاملاً رئيساً في صياغة شكل المدينة. ومن أجل توسيع جاذبية المدينة وتشجيع تبديل الصورة، سعت بانكوك إلى تطوير نشاطاتها الاستهلاكية من خلال إنشاء مولات للتسوق. فعلى سبيل المثال، عملت المدينة، في الفترة بين ١٩٩٠ و١٩٩٤، على مضاعفة مجالها للبيع بالمفرق، وتملكت، في عام ١٩٩٤، اثنين من أكبر المولات الخمسة في العالم.

إن النزاع حول استخدام الأرض وخلق قطاعات جديدة للثروة التي توجهت نحو الاقتصاد العالمي، سببا ضغوطاً على المناطق التي استوطنها المالكون بوضع اليد في ستينيات القرن الماضي، وكانت هذه المناطق هي مسرح الصراعات المتواصلة حول الحقوق الثابتة للقاطنين للبقاء في هذه المواضع (بارنويل و وونغسوفاساوات ١٩٩٧).

حمل النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي أزمة آسيوية أدت إلى خفض قيمة العملة التايلاندية ودلائل على أن الازدهار الاقتصادي لتايلاند أصبح من الماضي. وسوف تعتمد التنمية المستقبلية على مزيج من النشاط الاقتصادي والمدى الذي يمكن فيه أن تغير صورتها كعاصمة للجنس والمخدرات، ومكان لإشباع الرغبة، وتوطد نفسها بوصفها مدينة "عالمية" أوسع نطاقاً توفر الخدمات المالية والاستهلاكية لسكان يزدادون ثراء في جنوب شرق آسيا.

شرق آسيا، حدث نمو في مدن المنتجعات حول وادي تايلاند بما في ذلك باتايا وفوكيه وبالي في أندونيسيا، وكانت مكاناً مفضلاً لدى الأوروبيين برحلاتها الجوية النفاثة المباشرة إلى دنبيسار. إن السياحة التي تهمنا ترتبط بالاستهلاك. فالسياحة، بتركيزها على بيع المتعة، تعتبر واحداً من الأمثلة للاستهلاكية المعاصرة.

إن السائحين الذين يفرون من أساليب حياتهم اليومية، ويصبحون سائحين لفترة ما، يكونون في عالم مختلف كثيراً ما يسمح لهم بالتخلص من القيود والدعوات اليومية ويجربون أحاسيس مختلفة وجديدة. وفي تحليل مهم للسياحة في كتابه *توريست غيز* (١٩٩١)، يعتبر أوري السياحة "متعة خيالية". فتوقع التجربة مهم تقريباً كأهمية الواقعي. والمادة الترويجية تشجع هذا، وهكذا يفعل تخطيط الحقيقة الظاهرية بواسطة التقنية الحاسبية وركوب أمواج شبكة ويب العالمية. ولكي يسافر المرء إلى غايته، هناك انتقال من العالم اليومي إلى موضع غير مألوف وينطوي على غرابة كبيرة، وهو انتقال في المكان والزمان. وفي فهم السائح المديني، يشجعنا أوري على رؤية أهمية ما يسميه بـ "تفريسة السائح". ويحاول أوري (١٩٩١) الذي يعمل من فوكولت، أن يثبت أنه عندما نذهب بعيداً فإننا "ننظر إلى البيئة ... نتفرس ما نصادفه ... وتُبنى التفريسة اجتماعياً". والتفريسة مفهوم يشكل طريقة النظر إلى العالم الذي يشكل، في وقت واحد، ما يُرَى وطريقة الرؤية. ولكن التفريسة ليست سكونية ولا يبنيها بالضرورة السائح نفسه، ولكن كثيراً ما يبنيها للسائح عامل الرحلة والصناعة المحلية والعالمية. ويشير أوري إلى "مجموعة من المهنيين" الذين يحاولون "إعادة إنتاج مواضيع جديدة دائماً لتفريسة السائح" (١٩٩١). ولهذا فإن صانعي الصور هم مكوِّن حاسم لما يراه السائح في المدينة ويفعله. إن الكتب والكراريس المخصصة لإرشاد السائحين، التي تنهمر على السائح في المطار، أو محطة القطار أو المحطات النهائية للمُعَدِّيات عند وصوله إلى أية مدينة رئيسة، توفر المدخل إلى صور تلك المدينة الخاصة. وهذه الصور هي التصورات التي يريد لنا صانعو الصور أن نحملها في رؤوسنا والعدسات التي يريدون لنا أن نستخدمها لرؤية طبيعة مدينتهم. وهكذا، فإن السائح يقارب المدينة عن طريق الصور التي يعرضها صانعو المكان، مما يقودنا إلى نقاش حول ما الذي

يكوِّن تجربة حقيقية. فهل هناك خبرات متروكة، أم أن كل خبراتنا بالمدينة المعاصرة، على اعتبارنا زائرين، هي حوادث ممسرحة إلى المدى الذي تكون فيه معظم خبرات السائحين المتاحة بسهولة زائفة إلى حد يائس ومخزٍ؟ (بيركنس وثورنس ٢٠٠١).

إن الترويج للمكان هو تقريباً عملية يتم من خلالها تشريب المدن، والمناطق والأرياف بمعان جديدة والبيع بواسطة فعل الإعلان، وتحديد مركز التعبئة والسوق. (بريتون ١٩٩١). وفي هذه العملية، يحتمل أن تتاح للبيع المشاهد العامة للأمكنة، وممارساتها الاجتماعية، ومبانيها، والمقيمين فيها، ورموزها ومعانيها إلى مستثمرين وسائحين. ويتضمن الترويج للمكان أيضاً عنصراً تمثيلياً موجهاً إلى المقيمين المحليين. ويتم خلق الصور الإيجابية للأمكنة من قبل الوكالات الحكومية المحلية ومروجي القطاع الخاص المصممة لتشجيع السكان المحليين على الإحساس بالسعادة فيما يخص مدنهم المحلية ونوعية الحياة التي يمكن أن يحيوها هناك. والترويج للمكان موضوع دار حوله نقاش نظري مهم، تركز معظمه على التفسيرات المختلفة لتسليع المكان (بيركنس وثورنس ٢٠٠٠). ففي المصطلحات الماركسية الحديثة، يرتبط تسليع المكان بما يسميه بيست (١٩٨٩) مجتمع السلعة وتحوله فيما بعد إلى مجتمع المشهد (ديبورد ١٩٨٣). يمثل التسليع، في مجتمع السلعة، عكساً لقيمة المبادلة على قيمة الانتفاع. فالأشياء، في أمكنة هذه الحالة، تصبح سلعاً عندما تتخذ قيمة مبادلة على قيم انتفاعها وفوقها وتكون قابلة للاتجار، أي وضعها في عالم الكمي. أما في مجتمع المشهد، الذي افتُرِض كطريقة لتفسير الظروف التجريبية المتغيرة للمجتمع والاقتصاد الرأسماليين المتأخرين (تقريباً الفترة من ١٩٨٠ وما بعد)، فإن التسليع كان ناتجاً لطريقة الحياة حيث يستهلك الأفراد عالماً صنعه الآخرون أكثر من إنتاج عالمهم الخاص (ديبورد ١٩٨٣، بيست ١٩٨٩). إن أنصار هذه الرؤية ينظرون إلى المشهد باعتباره فكرة معقدة تشير، في المستوى الأكثر بساطة، إلى مجتمع وسائط الاتصال الجماهيرية، وبصورة أعمق، إلى الجهاز المؤسسي والتقني للرأسمالية المتأخرة، التي تحجب تجربة الاغتراب المتواصل. ولهذا، فإن المشهد يحدد المواصفات وينزع الصفة السياسية ويتخذ شكل "حرب أفيون" دائمة (ديبورد ١٩٨٣). والمخدرات، في هذه الحالة، أشكال مسلَّعة للفراغ والتسلية التي هي، في الحقيقة، شكل جديد من الحرمان الذي يحملنا من كينونة ماركس في التملك إلى تملك ديبورد في الظهور. هنا، تتخذ الصورة أسبقية على الأشياء المادية و"يجب النظر إلى عولمة شكل السلعة باعتبارها تحويل الواقع إلى مظهر، تصنيفه إلى شكل سلعة، أي تسليعه اللاحق (بيست ١٩٨٩).

إن الترويج للمكان في هذه المصطلحات يطمس الحد بين الوهم والواقع. وقد وسع ديبورد (١٩٨٣) ومعاصروه هذا الموضوع عندما ركزوا جهودهم التحليلية على طبيعة الصورة. واستنتجوا أن الوهم، في الرأسمالية المتأخرة، يتجاوز الواقع، وتفرض الصور نفسها على أنها ملموسة وتتخذ على أنها حقيقية: يُوثَّق الوهم على أنه واقعي أكثر من الواقعية نفسها (بيست ١٩٨٩).

ولهذا السبب، فإن الترويج للمكان لا يجعل الأمكنة خلواً من المعنى أو زائفة. ولا يخلق بالضرورة معان للأمكنة تجعلها عصية على المقاومة. وتقدم مسّاي (١٩٩٥: ١٩٠) توجيهاً مفيداً في هذا السياق:

وصف مكان ما، وتعريفه وتعيينه يعتبر دائماً، وبشكل حتمي، تدخلاً ليس فقط في الجغرافيا بل أيضاً، ضمنياً على الأقل، تدخلاً في إعادة سرد التركيب التاريخي للحاضر.

ولذلك، فإن الترويج للمكان هو واحد من عدد من عمليات التلاعب بالمكان الذي يجب استقصاؤه في مواقع زمانية مكانية معينة عند تقاطع العالمي والمحلي. ولهذا، فإن زيادة تتجير المكان ونشاطاته، أو الأشكال الجديدة من التتجير، لن تسمح بتخريب المكان بمعنى جعله دون معنى؛ وعلى الأصح سوف تتخذ شكل استيراد جديد سيتنافس حوله الممثلون المحليون والعالميون (بمن فيهم السائحون، والمستثمرون، والمسوقون، والمخططون المدينيون والمديرون، والسياسيون والسكان المحليون) و/أو يتعاونون في تكوين معنى للمكان، متطور وملح (شولمان وآخرون ٢٠٠٠).

كثيراً ما يقتضي خلق الأمكنة نزاعاً وكفاحاً حول استملاك الصور. ويمكن توضيح هذا في حالة شاطئ بوندي، وهي الضاحية الشاطئية لمدينة سدني. وصورة الشاطئ في أستراليا هي صورة الهواء الطلق، صورة الشمس والرمال والأمواج المتكسرة، صورة الأجسام المبرنزة واللياقة، صورة الفراغ والمتعة في أسلوب حياة حر الانسياب. على الشاطئ، تتغير القوانين "الطبيعية" وتحكم الحياة السعادة والمتعة. هنا، نجد اتحاد المديني والطبيعي حيث يمكن للناس أن يتصارعوا مع الطبيعة ويتغلبوا عليها من خلال صراعهم مع الأمواج المتكسرة وأسماك القرش! ولكن بوندي، على اعتباره مكاناً يقع ضمن سدني وأستراليا، كان موضوع نزاع بين من يدعون أنهم يمثلون المجتمع المحلي ومن يريدون أن يطوروا بوندي لكي تصبح جاذباً سياحياً عالمياً. كان المطورون يريدون أن يبنوا "معنى المكان ... ليس من أجل من يعيشون هناك، بل من أجل الذين يأتون لرؤيته" (غيم ١٩٩١: ١٨١). لقد أرادوا أساساً أن يسلِّعوا بوندي، أن يسوقوها ويبيعوها كأي شيء آخر لتفريس السائحين الدولي والوطني. وقد نجح السكان المحليون إلى حد بعيد في مقاومة التغيير وهكذا حافظوا على هوية "مكان"هم" ضد هوية المطورين. وهناك مجموعة أخرى من الخلافات نشبت عام ١٩٩٩ عندما أرادت لجنة تنظيم الألعاب الأولومبية في سيدني أن تبني مرفقاً شاطئياً للكرة الطائرة على شاطئ بوندي. ومرة أخرى، احتج السكان المحليون على هذا الغزو لمكانهم وحاولوا مقاومته من خلال الاحتجاج. ولكنهم فشلوا هذه المرة وتم بناء المرفق.

خلاصة

استكشفنا في هذا الفصل نمو النشاط الاستهلاكي والنقاش الذي يدور حول ما إذا كان هذا يشكل اختياراً أكبر أو وهماً أكبر بين السكان. فالاختيار، كما يبدو، يكون في كل مكان. وهكذا، يتم تشجيعنا على استهلاك مجموعة أكبر دائماً من السلع وتطوير أساليب حياة أكثر تنوعاً ومرونة. فمول التسوق، والمتنزه الذهني والسياحة المدينية هي معالم المدينة التي ترتبط بهذا التشديد الأكبر على النشاط الاستهلاكي. إن الأشكال المدينية الجديدة التي تتولد بذلك تعكس أيضاً زيادة الثروة التي يحصل عليها البعض نتيجة للتجديد العالمي والمحلي، الذي يخلق جماعة استهلاكية كبيرة تغذي التغيير المديني. ولكن ليس الجميع جزءاً من هذا المجتمع الاستهلاكي الذي يؤدي إلى أشكال جديدة من الإقصاء الاجتماعي المديني. وسننتقل الآن، في الفصل التالي، إلى بحث الجانب الآخر

من التغير المديني الحديث ونرى كيف خلق هذا أيضاً جماعات جديدة من القاطنين المدينيين، الفقراء والمهمشين.

الفصل السابع

اللامساواة الاجتماعية المدينية والإقصاء الاجتماعي

مقدمة

إن تحليل اللامساواة الاجتماعية والإقصاء الاجتماعي في المدينة يركز انتباهنا على الجانب الآخر للمدينة المعاصرة. وكنا قد درسنا في الفصل الأخير طبيعة الاستهلاك المديني. وقد شدد هذا على الجانب الناجح والساحر للمدينة وزيادة مدى السلع من أجل الشراء والنشاطات التي يشارك فيها أصحاب الموارد المالية الضرورية ذات الصلة. لقد خلقت المدينية المعاصرة ثروة وفقراً، ومشتملين ومُقْصين. وحدث نمو في مصارف الغذاء جنباً إلى جنب مع ثقافة المقهى. كما حدث نمو في الاختلاف النسبي بين الثروة والفقر في معظم مدن العالم المتقدم، مما عكس تغيرات اقتصادية، واجتماعية وسياسية. إن فكرة الإقصاء الاجتماعي تشد اهتمامنا إلى أولئك الذين تم، لأسباب مختلفة، إغفالهم في التغيرات التي حدثت خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وتطرح أسئلة حول مدى وأهمية الاستقطاب، والعزل والإقصاء في تغيير المدينة والحياة المدينية.

تم، في شهر نيسان عام ١٩٩٨، عقد مؤتمر في الأمم المتحدة في نيويورك حول قضايا الشيخوخة والتمدين في التحضير للعام الدولي للأشخاص المسنين. وكان الموضوع لذلك العام هو العمل نحو "مجتمع للجميع". وقد أُشير، في ذلك المؤتمر إلى أنه، على الرغم من زوال العالم "الثنائي القطب" لأيام الحرب الباردة، فإن هذا لا يعني أن العصر الحاضر هو عصر نمو المساواة بين الأمم أو داخل الأمم. واستمر تنامي الفجوة العالمية بين الغني والفقير في العالم مع تضاعف الفجوة بين الـ ٢٠% الأغنى والـ ٢٠% الأفقر في العالم خلال السنوات العشر الماضية. علاوة على ذلك، يتحكم ٣٥٨ بليونيراً بموجودات تساوي موجودات الـ ٤٥% الأفقر من سكان العالم. وفي العالم الحاضر، فإن البند الأكبر للإنفاق هو شراء أسلحة الحرب، التي تصل قيمتها إلى ٧٥٠ بليون دولار سنوياً. وتأتي بعد هذا كمية الأموال المستهلكة في العقاقير المحظورة (كاستلس ١٩٩٨). إن هذه اللامساواة العالمية تعود بنا إلى مسألة الإقصاء الاجتماعي والتكامل الاجتماعي. إن إقصاء الناس من الاتجاه السائد للمجتمع، داخل المدينة والإطار الاجتماعي الأوسع، يوفر القاعدة لتشكيل الغيتووات وطبقة دنيا من الناس الهامشيين والمحرومين. وتسبب تبديداً للجهد البشري ويمكن أن تصبح عامل عدم استقرار في المجتمع.

يهدف هذا الفصل إلى تقصي النقاش ومدى اللامساواة والإقصاء الاجتماعيين في المدينة. ونجد سكاناً مقصين في مدن كل من العالمين المتقدم والنامي. ففي البلدان النامية، نجد أعداداً أكبر من المالكين بوضع اليد والمستوطنين غير الشرعيين الذين يعيشون في ملاجئ موقتة بديلة على الهوامش. ويتراوح هؤلاء من قاطني الشوارع في بومباي إلى قاطني الفافيلات في البرازيل. فعلى سبيل المثال، في سانت أندريه، وهي منطقة في ساوباولو، هناك ١٢٣ حياً فقيراً (فافيلات) يقطنها ما يقرب من ٦٧٠٠٠ نسمة يعيشون بعيداً عن إجمالي السكان الذين يبلغ تعدادهم ٦٢٠,٠٠٠ نسمة. وأكثرهم لا توجد لديه خدمات أساسية للبنية التحتية كالماء،

وشبكات الصرف، وجمع النفايات الصلبة (سيلسو وكلنك ١٩٩٩). إضافة إلى ذلك، هناك أشكال مختلفة من المباني المكتظة داخل المدن وأولئك المبتلون بالكوارث الطبيعية وغيرها الذين يقيمون ملاجئ مؤقتة. تتحول، في كثير من الحالات، إلى دائمة–كضحايا الزلازل في كوبِيه في اليابان عام ١٩٩٥، وفي استنبول في تركيا عام ١٩٩٩، حيث كان هناك تقصير في وضع حل طويل الأمد. وفي هذه الحالات المختلفة، كانت علاقة الشاغلين مضطربة مع السلطات السياسية والإمكانية محدودة للوصول إلى الخدمات وأسباب الراحة وضعف الأمن في ملاجئهم (مركز الأمم المتحدة للعمران البشري ١٩٩٦، ٢٠٠١). والجماعة الأخرى هي جماعة اللاجئين من الحرب والتطهير العرقي كما في كوسوفو وتيمور الشرقية.

وفي الكثير من مدن العالمين، المتقدم والنامي، ترتبط اللامساواة الاجتماعية عادة بالعزل المكاني، والفقر، والبطالة والافتقار إلى المهارات، مما يجعل الكثير من الأفراد هامشيين بالنسبة للقوة العاملة، وبالتالي بالنسبة إلى الدخل الضروري لتأمين مكان لهم في الاتجاه السائد للمجتمع. وقد تم تعريف البطالة والبطالة الجزئية بوصفهما واحداً من الأسباب الرئيسة للأزمة المدينية (مركز الأمم المتحدة للعمران البشري ١٩٩٦، ٢٠٠١). وتعبر الأزمة عن نفسها بإفساد مستويات الحياة، وفقدان البنية التحتية الملائمة، الاجتماعية والفيزيائية، والجريمة، والعنف، وإدمان المخدرات، والتشرد والازدحام.

وفي ظل التغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت في تسعينيات القرن الماضي، ظلت البطالة سمة مهمة لاقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية. ويتم باضطراد تعيين سبب البطالة، وبالتالي الإقصاء الاجتماعي، بوصفه يكمن في عجز الأفراد وإخفاقاتهم في الثقافة، والتدريب، والافتقار إلى خبرات العمل. وهكذا، تم تصور "الحلول" في "برامج طعام التشغيل، حيث ترتبط الفوائد بالدخول من جديد إلى القوة العاملة أو التدريب المرتبط بالعمل" (هيغنس ١٩٩٩). وتميل هذه "الحلول" إلى التشديد على طبيعة "القلق الشخصي" للإقصاء الاجتماعي أكثر من التشديد على أهميته بوصفه "قضية عامة".

وخلال تسعينيات القرن الماضي، حدث تحول في خطاب الحرمان بعيداً عن الفقر واللامساواة إلى التشديد على الإقصاء الاجتماعي. وقد عيَّن ليفيتاس (١٩٩٨) ثلاثة خطابات للإقصاء هي السائدة اليوم في المملكة المتحدة وأوروبا. الأول، هو خطاب إعادة التوزيع، الذي يركز على الفقر واللامساواة وتوزيع الثروة وإعادة توزيعها. ولكن هذا الخطاب حجبه، في المناقشات الدائرة، خطابا الإقصاء التاليين. والثاني، هو خطاب الطبقة الدنيا، الذي يركز على الانحراف الأخلاقي والسلوكي للمُقْصِين. ويوسع طبقة "المُقْصين"، من الفقر والدخل المنخفض وبالتالي العمالة لتشمل أيضاً الإقصاء على أساس الجنس، والتوجه الجنسي، والعجز، والعمر، ومكانة المواطنة. فكانت النتيجة الوحيدة لهذا الخطاب هي زيادة مستوى البحث والجدل اللذين ركزا على قياس وتعيين كل أشكال الإقصاء وأشكاله المحتملة. ويمكن أن يكون هذا قد مارس تأثيره عن طريق حجب الـ "مشكلة" تحت وطأة النقاش التعريفي وقياس المشكلات بوصفها القوالب الأكثر تعقيداً التي ظهرت حتى الآن (كوينتي ١٩٩٩). والأخير، هو خطاب المؤيدين للتكامل الاجتماعي وله مجموعة قوية من المناصرين في المملكة المتحدة حيث يكون التركيز على التكامل الاجتماعي أكثر من الإقصاء الاجتماعي. هنا، يفهمون الإقصاء بوصفه "تمزيقاً

للروابط البنائية، والثقافية والأخلاقية التي تربط الفرد بالمجتمع ، واستقرار الأسرة هو الهم الرئيس" (ليفيتاس ١٩٩٨). ولكن الإقصاء الاجتماعي لا يُنظَر إليه بطريقة متماثلة عبر أوروبا مع اختلافات مهمة في التشديد على المظهر. فعلى سبيل المثال، كان منظور التكامليين الاجتماعيين في فرنسا أكثر بروزاً (بلانك ١٩٩٨). وبلانك أيضاً يشد الانتباه إلى حقيقة أن الإقصاء ليس حالة ولكن، على الأصح، يستتبع عملية يعاني فيها الناس من خسارة تدريجية لهويتهم وارتباطهم بالمجتمع الأوسع. والتشديد على العملية سيعيد بناء التحليل بعيداً عن سؤال كيف يجري إقصاء الكثيرين، أو كيف يكونون في فقر أو دون بيت إلى أسئلة كيف يصبح الناس مشردين، وما معاناتهم من التشرد وكيف وجدوا طريقهم للخروج من هذا الوضع؟ هل حدث هذا عن طريق تدخل سياسة الدولة أو أنه حدث من خلال استراتيجياتهم الخاصة أو من خلال اجتماع عدد من العوامل (أندرسون ٢٠٠١).

قام الباحثون في الكثير من البلدان بدراسة الجماعات التي تعتبر هامشية، من النواحي الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية والمكانية، لتوثيق طبيعة لا مساواتهم ومستواها. وتركزت الاهتمامات السياسية على إعادة اشتمال الناس في "الاتجاه السائد" للمجتمع. ويظل الاتجاه السائد هنا غير إشكالي ويُفترَض أن يكون حيث يريد جميع الناس أن يكونوا. ولهذا، تتوفر له عناصر الآيديولوجيا الاجتماعية للممتثلين والمحافظين المُحدَثين ، المناهضة للتباعد والاختلاف. وعمل الاهتمام بإعادة الاشتمال أيضاً على تحويل الاهتمام بالأكثرية التي تُعامل كجماعة اجتماعية غير متميزة، وبالتالي يتجاهل الطريقة التي اتسعت بها الاختلافات في الثروة والمركز في المجتمعات الأوروبية والأمريكية خلال تسعينيات القرن الماضي. إن الخطاب السياسي للطريق الثالث يرتبط أيضاً بهذه الدراسة للإقصاء الاجتماعي، لأن هذا أيضاً أكثر اهتماماً بالفرص الفردية منه باللامساواة البنيوية (غيدنس ١٩٩٨، ٢٠٠١).

تعاريف الإقصاء الاجتماعي

يتعلق السؤال الرئيس هنا بمن يُقصى وعن أي شيء يُقصى في مدن العصر الحاضر؟ وشيوع "الإقصاء الاجتماعي" يرتبط، أكثر من التركيز على الدخل أو الحرمان أو الفقر، بظهور اهتمام أكبر بسياسات الهوية وتوسيع فهم"الإقصاء" بعيداً عن الرفاهية التقليدية التي تركز على الفقر والدخل لتشمل أيضاً الإثنية، والجنس، والتوجه الجنسي، والعجز، والعمر. ويعرِّف كاستلس الإقصاء الاجتماعي بوصفه:

> العملية التي يتم فيها منهجياً منع بعض الأفراد والجماعات من الوصول إلى المراكز التي تمكنهم من الحصول على معيشة مستقلة في إطار المعايير الاجتماعية التي تبتكرها المؤسسات والقيم في إطار مفترض (١٩٩٨).

يشد هذا التعريف انتباهنا إلى عدد من الأفكار الرئيسة. ويدور حول المنع المنهجي للوصول، ولهذا يتطلب منا أن ننظر إلى كل من الجوانب البنائية والفردية لمدننا. وواحد من المجالات الرئيسة للإقصاء هو الحيلولة دون الوصول إلى عمل مأجور منظم نسبياً، لما لا يقل عن عضو واحد من عائلة مستقرة. ويرتبط هذا بالإسكان:

فعلى سبيل المثال، إذا كان هناك فقط القليل من الأشخاص يعيشون في الشوارع دون ملاذ آمن، فإنه يمكن اعتبار أنهم يختارون أسلوباً للمعيشة، ولكن عندما يكون هناك آلاف كثيرة، فإن هذا يبدو كريهاً ويشير إلى أن سوق الإسكان في المدينة لا تنتج دوراً كافية بكلفة يمكن تحملها.

والجانب الثاني الذي ينشد الانتباه إليه هو جانب "الحياة المستقلة"، الحياة الحرة من الاعتماد على الوكالات والمراقبة المؤسسية. وهذا ينم عن الحاجة إلى دراسة العوائق التي توضع في سبيل جماعة اجتماعية معينة لمنعها من الوصول إلى إمكانيتها. فالإقصاء الاجتماعي هو العملية التي يحرم فيها بعض الأفراد من الوصول إلى مراكز وموارد لتصريف حياة تشاركية كاملة. والمُقصون هم أولئك الذين يقعون خارج القوة العاملة المأجورة النظامية وشبكة أمان الرعاية الاجتماعية. وهكذا نجد في الكثير من المجتمعات، حتى الغنية منها، عاطلين، ومشردين، ولاجئين وأولئك الذين يتمتعون بحقوق مقيدة للمواطنية. والإقصاء الاجتماعي ببساطة لا ينحصر بإنكار الموارد المادية، بل يتعداها أيضاً إلى الحقوق السياسية والمواطنية. ويمكن أيضاً أن يشمل غياب المساواة الجنسية في مجالات كوراثة الأرض أو الأعمال، ويمكن أن يتضمن، إضافة إلى ذلك، قيوداً على مشاركة الأعضاء المسنين للمجتمع في المدى الكامل للنشاطات من خلال سوء التصميم والتخطيط الذي لا يوفر للناس بيئة آمنة ومطمئنة.

وأخيراً، يشد هذا التعريف الانتباه إلى القيم التي تسود ضمن إطار اجتماعي خاص. فزيادة الاهتمام بالممارسات والاتجاهات التمييزية كانت مهمة في تحسين الوعي والعمل ضد الممارسات الإقصائية. هنا، أصبحت قضايا العزل والعمالة التمييزية، إضافة إلى الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، مركزية أكثر بالنسبة للبرامج السياسية، المحلية والوطنية. ومع ذلك، يبقى هناك تناقض بين اللغة المنمقة للإقصاء والممارسات الفعلية داخل مدن العالم.

يمكن أن يحدث الإقصاء الاجتماعي في عدد من المستويات. فيمكن أن يكون حول وصول الأفراد إلى العمل، والتدريب، والمباني والمرافق والأفضية العامة والخاصة، أو يمكن أن يكون بشأن إقصاء جوار، ومدن ومناطق خاصة عن الوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن التنمية الرأسمالية العالمية المعاصرة، وفقاً لبعض المحللين (كاستلس ١٩٩٨)، حرة نسبياً ومغلقة بالنسبة لحاجات السكان المحليين، ولهذا، فهي تتميز بتنمية وتخلف يقومان جنباً إلى جنب. ويرى لي وموريه (١٩٩٤) أن الإقصاء الاجتماعي يتعلق بجماعات هامشية جداً من الناس الذين يقعون خارج شبكة أمان الرعاية الاجتماعية، يعني العاطلين، والمشردين، واللاجئين، وأولئك الذين يتمتعون بحقوق مقيدة للمواطنية والمعاقين عقلياً أو فيزيائياً. كانت برامج الحد من وضع الأنظمة شائعة خلال الثمانينيات وتؤدي في التسعينيات إلى انتقال الشاغلين السابقين للرعاية الطبية النفسية المؤسسية إلى المجتمع. وترافق هذا، في بعض الحالات، بإجراءات غير مناسبة للتلاؤم من قبل الوكالات الحكومية أو "الشركات" الجديدة التي تشكلت بين الدولة ومزودي القطاع الاختياري، التي تعتبر اليوم الحل المناسب أكثر لرعاية داخل المسكن لأعضاء المجتمع المحلي هؤلاء.

وسومرفيل (١٩٩٨) أيضاً أضاف شيئاً إلى فهمنا عندما ميز بين معنيين للإقصاء الاجتماعي الذي يعتبره متفشياً. المعنى الأول، الذي يقوم على أساس إقصاء الفرد عن سوق العمل، الذي سببه تغيير النشاط الاقتصادي، وخصوصاً الانتقال من نظام التراكم في التصنيع "الفوردي" إلى الاقتصاديات المعتمدة على الخدمات التي تميزت بشروط أكثر مرونة للعمل ومهارات مختلفة وعمالة مختلطة. فكونت هذه التغيرات جماعة بطالة طويلة الأمد وتخلت أكثرية البلدان المتقدمة عن فكرة "مجتمعات العمالة الكاملة". يؤدي التشديد على تغيرات العمالة إلى الاهتمام بفرص التدريب، وإعادة التأهيل والتعليم لتمكين الفرد من الدخول من جديد إلى القوة العاملة، وهكذا ينهي أقصاءه وتهميشه. هنا، يأتي التفويض من انتهاء الاعتماد على الرعاية الاجتماعية. وهذا أثار الاهتمام بالسياسات لنقل الناس من مزايا البطالة إلى العمل في سبيل خطط الإعانات.

ويرتبط المعنى الثاني بإنكار المواطنية الاجتماعية. ويمكن أن ينشأ هذا من عدة عوامل. فالمواطنون يمكن أن يكونوا جاهلين لحقوقهم وبالتالي لا ينتهزون الفرص الموجودة. وتكمن الحلول هنا، كما يبدو، في تشجيع المعرفة المحسنة والممارسات الأفضل. والأمثلة الجيدة لهذا هي إنشاء لجان حقوق الإنسان، ومكاتب العلاقات العرقية وتوطيد الحقوق في القانون أكثر من مجرد التعويل على الممارسة العرفية. فالمواطنة يمكن أن تضعف نتيجة لاقتراف الأفراد أفعالاً غير قانونية. هنا، يرتبط واحد من المجالات ذات الأهمية بحالة الهجرة، وتسمح المكانة الهامشية للعامل الضيف بإقامة محددة، وكثيراً ما شجعت مكانة "غير الشرعيين ومتجاوزي حد المكوث" على الهجرة لتأمين عمل رخيص ولكن دون أي ضمان للوظيفة، وهكذا يكونون عرضة للتغيرات الاقتصادية والسياسية.

إن تحليل الإقصاء الاجتماعي يشد الانتباه إلى الاختلافات بين المستحقين، أي الذين يطلبون المساعدة من أجل ذلك بصورة مشروعة، كالذين يطردون من مساكنهم دون خطأ ارتكبوه، وغير المستحقين، أي الذين "يبددون" أموالهم وبالتالي يتخلفون عن دفع الإيجار. وهذا يشد انتباهنا إلى واحدة من المناقشات الطويلة الأمد في حقل الإقصاء الاجتماعي المديني، تلك التي تتعلق بقصدية الإقصاء، وبالتالي ما إذا كان يجب مساعدة هؤلاء على العودة إلى الاتجاه السائد للعالم الاجتماعي. والموقف المُتَبَنَّى يعكس طريقة النظر إلى أسباب الإقصاء، وخصوصاً إذا اعتُبِرَت تلك الأسباب نتيجة لأخطاء فردية أو بنيوية.

أسباب الإقصاء الاجتماعي

تختلف أسباب الإقصاء الاجتماعي وفقاً التحليل الذي أُنجِز والمنظور النظري الذي تم تبنيه. وتعتمد إحدى الأفكار بقوة على الفشل الفردي والعوامل الجانبية المقدمة كالتعليم، والمهارات، والحافز والاتجاهات التي تؤدي إلى استجابة تطبيقية تشدد على توجيه الموارد إلى تحسين القدرات الفردية. وتولِّد هذه الاستجابات التطبيقية خطاب الإقصاء الذي يشدد على الصفات والمشكلات الشخصية للعاطلين والمشردين والذي يبحث عن حلول تهدف إلى تغيير هذه الصفات والمشكلات، وبالتالي تأهيل أو إعادة دمج الفرد في الاتجاه السائد للمجتمع. إن السياسة الوحدية للإقصاء الاجتماعي لدى الحكومة البريطانية حول الرعاية الاجتماعية، على سبيل المثال، تقسم

المجتمع إلى جماعتين، المُقصين والمشتملين (مارش ومولينس ١٩٩٨، مارش ٢٠٠١). ويُقترَح هذا التقسيم بوصفه طريقة تسمح بتوجيه الموارد، على نحو أكثر دقة، إلى من يحتاجون إليها. ويحقق:

> تجانساً أكثر مما ينبغي وصورة رضائية للمجتمع ... الذي تكون فيه اللامساواة والفقر مرضيين وأثرين متبقيين أكثر منهما وبائيين (ليفيتاس ١٩٩٨).

ويؤدي إلى حلول اعتدالية. إضافة إلى ذلك، إن هذه المقاربات يمكن أيضاً أن تخلق مصائد فقر من خلال الطريقة التي يتم فيها وضع التخفيض وتوجيه الأنظمة إلى المكان المناسب. إن ملحق الملاءمة في أوتياروا/ نيوزيلند، الذي تم إدخاله عام ١٩٩١ كإجراء وحيد لعون الإسكان، وعون الإسكان أو خطط "جعالة العمل"، في المملكة المتحدة، الذي تم إدخاله لنقل الناس من الاعتماد المديد على مساعدات البطالة والعودة إلى القوة العاملة، كل هذا كانت له تأثيرات متماثلة وخلق مصائد فقر متفاوتة المدى (دِتش، ولويس وويلكوكس ٢٠٠١). وكان هناك أيضاً ارتباط بالأنظمة التطبيقية الجديدة للّغة المنمقة الأخلاقية القوية–كتلك التي نجدها تشكل أساس القانون المقترح للمسؤولية الاجتماعية الذي قدمته الحكومة الوطنية، عام ١٩٩٨، في أوتياروا/ نيوزيلند. شدد القانون على مسؤوليات الفرد والأسرة أكثر من تشديده على مسؤوليات الحكومة أو المجتمع المحلي الأوسع.

وعلى عكس هذا التشديد على الفشل الفردي يأتي التحليل الذي يشير إلى عوامل بنيوية وخارجية, ومن بين هذه العوامل التغير الاقتصادي العالمي، وتجديد سوق العمل، والتنمية المكانية، مما يعني عدم وجود أعمال كافية في أية منطقة معينة، أياً كان استعداد السكان المحليين للعمل. ويتنامى الدليل على أن التغيير، الذي نفذته الحكومات في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي تبعاً للبرنامج الاقتصادي الليبرالي الحديث الذي أعطى الأفراد حرية وتنافسية أكبر ضمن المجتمعات، سبب لا مساواة أكبر في الدخل والثروة داخلياً ضمن المجتمعات وفي إطار الاقتصاد العالمي. فعلى سبيل المثال، تَظهِر دراسة حديثة حول الدخل والثروة (جوزيف رونتري ١٩٩٥) أن اللامساواة في الدخل قد تنامت بقوة خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي في المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وأستراليا، وأوتياروا/نيوزيلند. والتعليق الحديث في أستراليا، مثلاً، يشد الانتباه إلى اتساع الهوة بين السكان المدينيين والريفيين، وإلى زيادة تركيز الثروة ضمن السكان المدينيين، كما في سيدني. ففي شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٠، سمحت دائرة الضرائب الأسترالية بنشر أرقام تُظهِر الرموز البريدية العشرة العليا الأكثر ثراء في أستراليا. وقد احتلت الصدارة المناطق الجانبية الغنية في ميناء سيدني، في دارلنغ بويْنت، وإدْجْكليف وبويْن بيبر، حيث قفز معدل الدخل السنوي، عام ١٩٩٩، بنسبة ١٠%، أي إلى ٨٣,٦٤٥ دولاراً أسترالياً مقارنة لمثيله في المناطق الريفية الذي بلغ ١٩,٣٨٨ دولاراً أسترالياً. يضاف إلى ذلك أن ثمانية من الرموز البريدية العليا العشر كانت في سيدني، واثنين في ملبورن. إن مجموعة البلدان ذات التحولات الأكبر في توزيع الثروة في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، هي البلدات التي أدخلت تغييرات هيكلية رئيسة إلى تشغيل اقتصادياتها نحو التحرير الاقتصادي (رونتري ١٩٩٨). وكانت إحدى نتائج هذه الطريقة في الإصلاح الاقتصادي هي خلق تمايز داخلي أكبر وزيادة عدد الناس المُقصين من الاتجاه السائد. وبالتالي، ازداد، في هذه

المجتمعات الثلاثة، عدد من هم على الهوامش، مما سبب زيادة في البطالة، والتشرد والفقر. ونجد أكثرية الذين يعانون من هذه الضغوط في المدن الأكبر.

إن الإقصاء المديني هو الوجه الآخر للمدينة المعاصرة. ويتمحور حول من هم المشتملون/المقصون، وحول الهامشية ونشوء طبقة دنيا (متملكين بوضع اليد دون أجر، وساكني الشوارع). والعمال غير الرسميين في اقتصاد المقايضة أو المبادلة مكوِّن إضافي لهذه الطبقة الدنيا أكثر من القوة العاملة المأجورة بدوام كامل. إن تغيير الحد بين الدولة وعلاقات السوق كان مؤثراً في خلق ظروف للنمو عند هذه الجماعات المقصاة.

إن قضايا الاشتمال والإقصاء هي إذاً مزيج من قضايا اقتصادية، واجتماعية وسياسية (بيركاردت، ولوغراند، وبَييكود ١٩٩٩، بيرنيه ١٩٩٩). وقد جرى باضطراد البحث عن الحلول من خلال أشكال جديدة للتنظيمات السياسية. وحظيت بالتأييد الطريقة الثالثة المعروفة، وهي طريقة لا تعوِّل على الدولة أو القطاع الخاص وحده، بل هي شكل جديد من شركة تشمل أيضاً منظمات غير حكومية وجماعات أخرى قاعدتها المجتمع المحلي في شكل جديد للمواطنة الفعالة. وقد انعكست هذه الأفكار في برنامج هابيتات حيث يتحدث عن استراتيجية ممكِّنة تقوم على مبادئ الشركة والمشاركة (مركز الأمم المتحدة للعمران البشري ١٩٩٦). ويرسل البحث الاجتماعي بعض التحذيرات حول إمكانيات هذه المشاركات ضمن عالم مكوَّن حول توليد الثروة قاعدتها السوق.

أنماط الإقصاء الاجتماعي

نركز في هذا المقطع على خمسة مظاهر للإقصاء الاجتماعي المديني، التي جذبت الاهتمام، هي: الفصل/ العزل الاجتماعي المكاني، والفقر، والتشرد، والجريمة وتجديد
وتحديث قلب المدينة.

الفصل/ العزل الاجتماعي المكاني

كان تحليل الأنماط الاجتماعية الفضائية عبر المدينة مركزياً بالنسبة للتحليل المديني منذ العمل المبكر لمدرسة شيكاغو وصولاً إلى العمل الأكثر حداثة الذي ارتبط بأولئك الذين يعملون في إطار الإدارة، والاقتصاد السياسي ووجهات النظر ما بعد الحديثة. إن الطبيعة المتفاوتة لتوزيع الموارد وفصل المناطق الأكثر ثراء والأكثر فقراً، موضوع شائع في هذا التحليل، وكذلك أيضاً خلق مناطق فرعية إثنية ومجتمعات محلية. فالشكل الأخير، في بعض المدن، هو مناطق "غيتوية" مقصاة إلى حد بعيد. وتميل كل مدينة إلى أن يكون لديها نوع من نمط فريد للتوزيع يعكس أموراً كجغرافية المدينة وتاريخها وثقافتها. واللامساواة المكانية الحاضرة هي، بشكل ثابت، انعكاس لممارسات الماضي، السياسية والاقتصادية والاجتماعية (لي ١٩٩٩). وبمرور الزمن، بدلت المناطق داخل المدن تركيب سكانها والنشاطات التي كانت فيها، وذلك عن طريق تجديد وتحديث قلب المدينة والتجديد المديني. والمظهر المهم للانفصالية المكانية هو كيف تتشكل "الحدود" بين المناطق وتتم المحافظة عليها. هنا، يتراوح مدى الإمكانيات الموجودة من الحواجز المادية الفعلية، كجدار برلين الذي قسم المدينة منذ

عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٨٩، إلى الوسائل القانونية كأنظمة التقسيم إلى مناطق مروراً بوجود سمعة منفرة تجتذب وتُنفِّر جماعات خاصة من ساكني المدينة.

يمكن تعيين حدود الجوار من خلال استخدام حواجز مادية. هنا، يحظى عمل ماركوس (١٩٨٩، ١٩٩٥) بالأهمية حيث يصف نيويورك بأنها الـ "المدينة المقسمة إلى أرباع". ويعني بهذا مدينة قطاعات مميزة، منفصلة اجتماعياً من خلال نشاط المشتملين والمقصين عن طريق جماعات وممثلين اجتماعيين أقوياء. ويعرِّف خمسة أنماط للمنطقة، هي: المدينة المهيمنة المؤلفة من جيوب ذات مساكن مترفة، والمدينة المجددة والمحدَّثة للتجارة و"اليوبيين" المهنيين. والمدينة الضاحيّة ذات مساكن الأسرة الواحدة، ومدينة الشقق السكنية للإيجار والمدينة المهجورة التي تُركَت للفقراء والمشردين. أما وقد أسعفته استعارة مشتملين ومقصين، فإنه يصف أيضاً الـ "أسوار" التي تميز المناطق المختلفة من المدينة. ويرى فيها حدوداً رمزية تفصل المدينة وتُظهِر الاختلافات بين الأقوياء والضعفاء. ويشاهد خمسة أنماط للسور في نيويورك. وهي، أولاً، المتاريس التي شيدها الناس لحماية أنفسهم. وتظهر هذه الأسوار على نحو متزايد في العصور الحديثة مع زيادة تفكك العلاقات الاجتماعية، وبالتالي تفكك الحياة الاجتماعية المشتركة. وينشد الناس الأمن خلف "متاريس" أسيجة الحدائق، وأنوار الأمان وإشارات الإنذار وعن طريق الاحتفاظ بكلاب الحراسة. إن الساحات المسورة تفصل بوضوح من هم داخل الأسوار ومن هم خارجها وتخلق في داخلهم إحساساً بـ "نحن" و"هم"–الخارج الذي ينطوي على خطر ولا موثوقية. ثانياً، "الحواجز من قضبان مغروزة" التي تعتبر كسور للتفوق العدواني الذي يميز المدينة المجددة والمحدَّثة. ثالثاً، "الأسوار الجصية" التي تحمي المناطق السكنية الأكثر قصرية، فتخلق مناطق تعتبر آمنة لأنها منفصلة عن باقي المدينة. وهذه المناطق، في أقصى تطرفها، يمكن أن تزود ببوابات ومِلاك أمني أو تعتمد على مدخل إلكتروني بواسطة بطاقات بلاستيكية أو تعتمد أكثر على تقييدات رمزية للدخول من خلال رسم الطبيعة ومجموعة إشارات تدل على أنك تدخل منطقة خاصة. ويمكن تعزيز الحدود حول المناطق إلى حد أبعد من خلال أنظمة التخطيط، وقيود البناء وممارسات تقسيم المناطق (هيكسلي ١٩٩٤، ليويمس ١٩٩٧).

توضح هذه العملية ضاحيتان تم بناؤهما حديثاً في بيرث في أستراليا. فضاحية كليرمونت وضاحية غابة سانت جون منطقتان جديدتان للإسكان معزولتين فيزيائياً واجتماعياً، وقد تم بيعهما للقاطنين على قاعدة صورة إقصاء. فأُعلِم المشترون المستقبليون أنهم سيعرفون من يكون في الضاحية، وتم تشجيع صورة الإقصاء الاجتماعي ضد خلفية المدينة بوصفها مكاناً لا يمكن ضمان الأمن فيه. لكل زقاق، في ضاحية غابة سانت جون، جداره الخاص المُحدِّد الذي يعزله، مما يخلق صورة الأمان، والعزلة والمقصورية. هنا، كان تغيير الصورة مهماً بالنسبة للمطورين لأنهم كانوا يقيمون البناء في موقع مستشفى للأمراض العقلية. وقد استنتج هيليور وماك مانوس (١٩٩٤)، في دراستهما لهذه التنمية، أن الصورة التي خُلِقَت تعزز فكرة البيت باعتباره ملاذاً، أي ملجأ من باقي المدينة. ولتعزيز المقصورية، هناك صورة مماثلة للوصول المقيد إلى التنمية السكنية تعرضها جونسون في دراستها لروكسبورو بارك قرب ملبورن. زعم المطورون هنا أنهم يخلقون نوعاً مختلفاً لمنطقة تنمية سكنية

ستكون مستديمة إيكولوجياً، ويمكن تحمل كلفتها وتقوم على أساس خلق مجتمع محلي (جونسون ١٩٩٤). كانت اللغة الطنانة للتنمية تدور حول
بناء مجتمع محلي يجب تحقيقه من خلال تصميم لجوار بقوة ٦٠٠٠ وتنمية حب الاختلاط بالآخرين. ولكن عندما أرادت أسرة ممتدة من الهنود السيخ أن تشتري أرضاً لحساب أخ غائب وتؤسس مركزاً طبياً في أحد بيوتها بدلاً من المركز المصمم للخدمة، انكشفت صرامة تحديد المناطق والطبيعة الموصوفة ثقافياً لما يشكل المجتمع المحلي المرغوب (جونسون ١٩٩٤).

يحملنا هذا إلى الجدار الرابع من "جدران" ماركيوز، أي الأسوار الواقية التي هي عبارة عن "تحصينات تحيط بالحصون". وهذا هو برج المكاتب المشترك الذي انتشر في مناطق الأعمال في وسط المدينة التجاري عندما هيمنت المصالح المالية، والتأمينية، والعقارية. عملت هذه الأبراج على تظليل الشوارع في معظم المدن العالمية وطغت على "الأماكن العامة" في الشارع وأعلنت سيطرتها على مشهد المدينة. وأخيراً، هناك "أسوار السجن" التي تحدد الغيتوات (ديفيس ١٩٩١، ١٩٩٥). يشير هذا التحليل إلى حقيقة أن الأماكن داخل المدينة مقسمة ومفصولة بوضوح على أساس الطبقة، والجنس والإثنية وأنها تعكس علاقات السلطة.

إن عمليات التنمية السكنية المحجوزة، المزودة بأجهزة أمان للسيطرة على الدخول والخروج، التي ظهرت أولاً في أجزاء من الولايات المتحدة الأمريكية، تنتشر اليوم إلى بلدان أخرى بسبب الخوف الذي يشعر به الكثيرون في المجتمع المحلي من الجريمة والعنف ضد الناس والممتلكات. وقد ارتفعت معدلات الجريمة، وخصوصاً الاعتداءات على الممتلكات، وهبط معدل الاستقرار مما دفع الكثيرين إلى الأجهزة الأمنية المخصخصة المزودة بأنظمة إنذار، كحل ضد الجريمة. وأكثر هذه الأشكال صرامة هو المجتمع المحلي المحجوز. ولكن هذه المجتمعات المحلية لا تعمل فقط على تنظيم الأمن، ولكن أيضاً تمتلك أجهزة متطورة جداً للمراقبة الداخلية التي تضمن أن جميع القاطنين يحافظون على مجموعة من المقاييس "المعيارية". وكثيراً ما ترتبط هذه المقاييس بتنظيمات الفضاء ومجال النشاطات الاجتماعية المسموح بها (نوكس ١٩٩٣، بلاكلي وسنيدر ١٩٩٧). وهناك شكل إضافي مختلف، يعكس شيخوخة المجتمعات الغربية وزيادة الخوف بخصوص أمن الممتلكات والأمن الشخصي، هو "قرية المتقاعدين". وهذه القرى، في الواقع، مجتمعات "محجوزة" بالنسبة لجماعة ديموغرافية خاصة وتخلق عاملاً إضافياً في الطريقة التي يصبح فيها المكان معزولاً.

يُظهِر تحليل ساو باولو الحديثة كيف خلق التجديد السكني تمييزات اجتماعية حادة في المدينة الداخلية بين الفقراء والأغنياء، مما أدى إلى ضرورة زيادة مستويات الأمن حول المناطق المسورة التي يشغلها الأغنياء (انظر الإطار ٧-١).

وهناك طريقة إضافية يمكن فيها تمييز الحدود، وتكون من خلال نشاطات العصابات التي ترسم حدوداً لميادينها ومناطقها. والمؤشر لهذا، في المدينة الحديثة، هو استخدام "الوسم"، أي رش دهان المباني والأسيجة في إشارة إلى أن المنطقة هي جزء من منطقة أو ميدان لعصابة معينة (لاي وسيبريفسكي ١٩٧٤). ويمكن أن تنفجر المنافسات والمجادلات في فترات العداء والنزاعات المكشوفة، غالباً حول قضايا كالتعامل بالمخدرات، إلى

أن تتوطد من جديد أنماط للتنظيم. والمحافظة على هذه المناطق، يمكن أن تتم من خلال تواطؤ السلطات التي تفرض القانون لأن وجود ميادين محددة بوضوح للعصابات يمكن أن يساعد على المحافظة على الاستقرار.

الإطار ٧-١

ساوبا ولو، البرازيل: مثال لمدينة "مسورة"

يُظهِر البحث الحديث حول ساو باولو، في البرازيل، كيف أدى تجديد البناء المديني، ودمج المدينة في الاقتصاد العالمي إلى مدينة أُعيد بناؤها حول نشاطات اقتصادية ثلاثية.

وقد سبب هذا "تراجع التصنيع" وتبدلات أساسية في القوة العاملة. ونتج عن ذلك إعادة توزيع السكان في المناطق الداخلية، مما أعاد الطبقتين المتوسطة والعليا إلى العيش في شقق سكنية. وفي الوقت نفسه، تم إجبار الناس الأكثر فقراً على الخروج من المناطق السكنية على المحيط لأن هذه المناطق أيضاً قد تحسنت. وكانت النتيجة أن تجاور في المركز الأغنياء جداً والفقراء جداً. فأدى هذا إلى المزيد من التنوع والتفتت لسكان المدينة الداخلية، وهذا، بدوره، أدى إلى تعميق الخوف بين الأغنياء حول أمنهم الشخصي، مما أدى أيضاً إلى أن تصبح الشقق التي يقطنونها بقعاً مسورة معزولة بحراس أمن خصوصيين مسلحين، وتقنية مراقبة وعمليات سهر داعمة (كولديرا ١٩٩٦).

وقد حدث نمط آخر لزيادة الاستقطاب بين الأغنياء والفقراء جداً في مركز المدينة في ريو دو جانيرو كنتيجة لتراجع التصنيع ونمو اقتصاد أكثر اعتماداً على الخدمات (ريبريو وإدوارد دو لاغو ١٩٩٥).

والطريقة الأخيرة لتعيين الحدود تكون من خلال شيوع سمعة منفِّرة تعمل بوضوح على ردع الغرباء من دخول المنطقة. فكثيراً ما ترتبط هذه المناطق بجماعات إثنية خاصة، كما في جنوب بريسبين ومناطق رِدفيرن في سدني بسكانها البدائيين، أو هارلم وبرونكس في نيويورك بسكانهما السود والأمريكيين اللاتينيين. كانت هذه السمعة تدخل أحياناً إلى الفولكلور المديني المحلي وتستمر طويلاً بعد تبدد أسباب نشوئها، كما أظهرت دراسة ديمر لغوربالس، وهي منطقة قديمة سيئة السمعة في غلاسكو (ديمر ١٩٧٤، ١٩٩٠).

الفقر

لتحليل الفقر المديني تاريخ طويل في الدراسات المدينية وكان واحداً من المسائل الدافعة في النقاشات المبكرة حول حياة المدينة وتأثير سرعة التمدين. وكما رأينا في الفصل الثاني من البحث المبكر لآنجلز، وبوث ورونتري، في بريطانيا، فإن الفقر المديني كان دائما يطرح للبحث وعلى جدول الأعمال في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فعلى سبيل المثال، ربط بحث بوث الفقر بالدخل، والحرفة، والسكنى والازدحام. وكانت أسباب الفقر، إلى حد بعيد، بنائية بقدر ما كانت فردية، ولذلك كانت تحتاج إلى حلول بنائية، وهذه أيضاً،

بدورها، كانت تحتاج لتحسينها إلى مستوى من الدخل الذي يؤول إلى من هم أكثر فقراً، ولكن ما مدى هذا الدخل؟ أدى هذا إلى جدل متواصل حول ما إذا كان يجب أن يوفر الدخل تفريجاً من الفقر المطلق أو النسبي. فالفقر المطلق كانت يعتبر على أنه المقدرة على البقاء وامتلاك ما يلائم من مأوى، وطعام، وكساء وعمل.

يقدم الجدول ٧–١، الذي استنتجناه من التقرير العالمي للأمم المتحدة والذي كان قد تم إعداده لهابيتات ٢، دليلاً للمقياس العالمي لمشكلة الفقر وطبيعتها الباقية. تبدو المشكلة هنا مدينية وريفية وأن معدلها في البلدان النامية أعلى منه في البلدان المتقدمة. فعلى سبيل المثال، في عام ١٩٨٥، كان ٢٩% من السكان المدينيين في أفريقيا، و٣٤% في أسيا (بما فيها الصين)، و٣٢% في أمريكا اللاتينية في حالة فقر. إن الأعداد الكبيرة من فقراء الريف في كل هذه المناطق هم أيضاً عامل يسبب هجرة مدينية، لأن السكان العاطلين والعاطلين جزئياً ينتقلون في سبيل إيجاد فرص أفضل. ومعدلات الفقر أدنى بكثير في البلدان الغنية في أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث تبلغ ١٠–٢٢%، وفي هذه البلدان نشأ الجدل الأكثر حدة حول مسألة الفقر النسبي إضافة إلى الفقر المطلق. ولكن ما يجري التركيز عليه في البلدان النامية هو الفقر المطلق. فعلى سبيل المثال، اكتشف بحث حديث رعته اليونيسكو حول تنمية المدن والفقر أن تحسين الظروف البيئية الأساسية، كالوصول إلى المياه النظيفة والتخلص المناسب من النفايات، هما المدخلان الرئيسان لتحسين الحياة في المدينة واستئصال الفقر (الإطار ٧–٢).

الجدول ٧–١: مدى الفقر المطلق: بلدان مختارة

نسبة السكان تحت خط الفقر (%)				
البلد أو المنطقة	مدينيون	ريفيون	الأمة	التاريخ
أفريقيا	٢٩	٥٨	٤٩	١٩٨٥
بوتسوانا	٣٠	٦٤	٥٥	٦/١٩٨٥
ساحل العاج	٣٠	٢٦	٢٨	٦/١٩٨٠
مصر	٣٤	٣٣.٧	٣٣.٨	١٩٨٤
غامبيا	٦٣.٨	٥٧.٧		١٩٨٩
غانا			٥٩.٥	١٩٨٥
المغرب	٢٨	٣٢		١٩٨٥
موزامبيق	٤٠	٧٠	٥٥	٩/١٩٨٠
سوازيلاند	٤٥	٥٠	٤٩	١٩٨٠
تونس	٧.٣	٥.٧	٦.٧	١٩٩٠
أوغندا	٢٥	٣٣	٣٢	٩٠/١٩٨٩
زامبيا	٤٠		٨٠	١٩٩٣
آسيا (بما فيها الصين)	٣٤	٤٧	٤٣	١٩٨٥
بنغلاديش	٥٨.٢	٧٢.٣		٦/١٩٨٥
الهند	٣٧.١	٣٨.٧		١٩٨٨
أندونيسيا	٢٠.١	١٦.٤	١٧.٤	١٩٨٧
(جمهورية) كوريا	٤.٦	٤.٤	٤.٥	١٩٨٤
ماليزيا	٨.٣	٢٢.٤	١٧.٣	١٩٨٧

نيبال	١٩.٢	٤٣.١	٤٢.٦	٥/١٩٨٤
باكستان	٢٥	٣١		٥/١٩٨٤
الفيليبين	٤٠	٥٤.١	٤٩.٥	١٩٨٨
سيريلانكا	٢٧.٦	٤٥.٧	٣٩.٤	٦/١٩٨٥
أوروبا				
فرنسا			١٦	١٩٩٠
ألمانيا			١٠	١٩٩٠
هنغاريا			١٤.٥	١٩٩١
إيرلندة			١٩	١٩٩٠
إيطاليا			١٥	١٩٩٠
بولندة			٢٢.٧	١٩٨٧
أسبانيا			١٩	١٩٩٠
المملكة المتحدة			١٨	١٩٩٠
أمريكا اللاتينية	٣٢	٤٥		١٩٨٥
الارجنتين	١٦.٤	١٩.٧	١٥.٥	١٩٨٦
البرازيل	٣٧.٧	٦٥.٩	٤٥.٣	١٩٨٧
كولومبيا	٤٠.٢	٤٤.٥	٤١.٦	١٩٨٦
كوستاريكا	١١.٦	٣٢.٧	٢٣.٤	١٩٩٠
السلفادور	٦١.٤			١٩٩٠
غواتيمالا	٦١.٤	٨٥.٤		١٩٨٩
هاييتي	٦٥	٨٠		٦/١٩٨٠
هندوراس	٧٣.٩	٨٩.٢		١٩٩٠
المكسيك	٣٠.٢	٥٠.٥		١٩٨٤
بنما	٢٩.٧	٥١.٩		١٩٨٦
بيرو	٤٤.٥	٦٣.٨		١٩٨٦
أورغواي	١٩.٣	٢٨.٧		١٩٨٦
فنزويلا	٢٤.٨	٤٢.٢		١٩٨٦
أمريكا الشمالية				
كندا			١٥	١٩٩٠
الولايات المتحدة			١٣	١٩٩٠

اعتمدنا في كل هذه التقديرات على ميزانية الأسرة، أو دراسة الدخل والإنفاق، كما اعتمدنا على مفهوم خط الفقر المطلق الذي يتم التعبير عنه بلغة النقد. والأرقام لمختلف البلدان غير قابلة بالضرورة للمقارنة لأن مختلف الافتراضات وضعت لتعيين خط الفقر. (لننتبه إلى أنه يجب تفادي إجراء المقارنات بين هذه البلدان، لأن معايير مختلفة استخدمت لتعيين خطوط الفقر).

كان النقاش حول ما إذا كان يجب التركيز على الفقر المطلق أو الفقر النسبي حقلاً مختلفاً عليه بعمق مع هيمنة الوضع المطلق أحياناً، وفي أحيان أخرى، كانت هناك رغبة أكبر لتضمين الـ "فكرة النسبية". فالفقر النسبي ينقل التعريف إلى خارج ضرورات الحياة بحيث يتضمن المادة والمساعدات الأخرى الضرورية لحياة تشاركية كاملة. وقد حاول تاونسند، وهو واحد من الكتَّاب الأكثر تأثيراً في هذا النقاش، أن يثبت مايلي:

الفقر وتنمية المدن

ركز بحث حول تنمية المدن واستئصال الفقر برعاية اليونيسكو على مجموعة من الأماكن المدينية في البلدان النامية. ومن بينها اثنان:

- يومبول–ماليكا، جوار ضمن بقعة حضرية في دكار، يقدر عدد سكانها بـ ١٥٠٠٠٠
- جالوسي، جوار في ضواحي بورتوبرنس

كان يجري، في كلتا الحالتين، تصميم المشاريع لتحسين الأحوال البيئية من خلال مجارير التصريف والوصول إلى مياه الشرب النظيفة. ولتحسين القاعدة المادية للناس، كانت المشاريع أيضاً تهتم بتشجيع النشاط المولِّد للدخل. وينشأ وجود الفقر هنا من دورة الحرمان، التي تتضمن نقص المهارات والعمل، والمشكلات الصحية التي تنشأ من أحوال المعيشة حيث تحتل أعداد كبيرة من الناس ملاجئ غير ملائمة.

في مرحلته الأولى، كان مشروع جالوسي يجب أن يباشر العمل بتحسين البيئة الإنشائية من خلال سلسلة من المشاريع العملية التي:

- حسنت شبكة الطرق ومعابر المشاة؛ و
- أنشأت جداراً مُحتَجِزاً، و
- جسراً للمشاة فوق واد يقسم الجوار إلى قسمين، و
- ملعباً لكرة القدم لتشجيع الاستجمام؛ و
- أدخلت تنوير الشوارع، و
- توفير لوازم الشوارع من صنع حرفيين محليين و
- أبدعت لوحات جدارية بواسطة فنان محلي.

ومن خلال التزام الناس المحليين بمنظمات المجتمع المحلي، تم تشجيع روح المشاركة، مما أدى إلى تفويض أكبر لأعضاء هذا المجتمع.
إن ما تُظهره هذه المشاريع وغيرها من "مشاريع استئصال الفقر" هو أن استئصال الفقر عملية متعددة الأبعاد، لأن الفقر يرتبط بمدى كامل من المشكلات المشتركة، المؤسسية والبيئية.

يمكن القول إن الأفراد، والعائلات والجماعات في حالة فقر عندما تنقصهم وسائل الحصول على أنواع الغذاء، والمشاركة في النشاطات وأحوال المعيشة ووسائل الراحة التي تكون مألوفة، أو على الأقل، تلك التي تلقى تشجيعاً واستحساناً في المجتمع الذي ينتمون إليه. وتكون مواردهم أدنى، إلى حد خطير، من الموارد التي يستحقها الأفراد العاديون والعائلات لأنهم، في الواقع، مقصون من أنماط الحياة العادية، والعادات والنشاطات (تاونسند ١٩٧٩: ٣٢).

لم تسلك المناقشة سبيلاً متماثلاً في كل البلدان، وتم ربطها بدراسات أوسع لطبيعة دولة الرفاهية والتدابير العامة. وفي أواخر الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، حدث في الكثير من البلدان انبعاث للوضع "المطلق" على اعتباره جزءاً من تغيير دول الرفاهية والرغبة في تحويل الناس من الاعتماد على مزايا الدولة. وقد تركز

الكثير من البحث المديني حول الفقر على تعريف الخط القاعدي للفقر، مما أدى إلى البحث عن مؤشرات موثوقة وعما يسمى بقياسات "موضوعية" للفقر، اعتمدت على عوامل مثل الكلفة الأدنى للغذاء الضروري لبقاء الفرد أو العائلة. ولهذا، عادت إلى الظهور من جديد في هذا النقاش مفاهيم الفقير "المستحق" وغير المستحق، عندما راحت حكومات الليبرالية الجديدة تسعى إلى خفض مستوى الاعتماد على الرعاية وتحويل الناس عن المزايا رجوعاً إلى القوة العاملة.

وكجزء من هذا التحول، كان هناك ميل إلى عزو أسباب الفقر إلى الإخفاقات الفردية أكثر منه إلى العجز البنائي كنقص الأعمال الذي تكوَّن في الاقتصاد. أما وقد أعيد تعريف الفقر في المدينة بوصفه، في المقام الأول، فشلاً فردياً، فإنه أصبح ممكناً النظر إلى حلول تعتمد على إعادة تأهيل الفقير والهامشي لكي يستطيعا الدخول من جديد إلى الاتجاه السائد للحياة في المدينة. إن العودة إلى تمييز المستحق وغير المستحق تسمح بالعودة إلى النقاش الأخلاقي الذي يسم الكثير من الفقراء بسمة الكسل والتراخي وأنهم هم مبدعو ظروفهم غير المؤاتية. وقد ظهر نمو الفقر المديني في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، على نحو أكثر وضوحاً، مع زيادة أعداد المشردين في المدن الرئيسة في كلا العالمين: المتقدم والنامي.

التشرد

حذا النقاش حول التشرد، في الكثير من جوانبه، حذو النقاش حول الفقر وتميز بالاهتمامات نفسها لتعيين من "يستحقون المساعدة". وكان هؤلاء عادة يعتبرون مشردين دون قصد، أي دون خطأ من جانبهم. ومن ناحية ثانية، نرى التأثير القوي للتعليل الفرداني لظهور التشرد وتفضيل النظريات النفسية على النظريات السوسيولوجية لتعليل أعداد المشردين. ومسألة التعريف أيضاً برزت كثيراً في المناقشات مع الانتقال من التعريف المطلق إلى مفهوم مُتَّصِلِ الحاجة إلى المسكن الذي يمتد من وضع لا يملك الناس فيه سقفاً فوق رؤوسهم ويعيشون في الشارع كـ "نائمين مضطربين" أو ساكني أرصفة وانتهاء بأولئك الذين يعيشون في مساكن مزدحمة وغير آمنة ولا يمتلكون ضمانة ثابتة وحيث تفشل وسائل الراحة غالباً في تلبية أدنى المعايير (واطسون وأوستربيري ١٩٨٦، سومرفيل ١٩٩٢). ويشمل هذا من يشغلون بيوتاً بصورة غير قانونية وأولئك الذين يعيشون في نوع من الأكوخ والمنازل غير القانونية على أرض مهجورة داخل المدينة أو على أطرافها أو فيما بعدها. وكثيراً ما يكون وصول هؤلاء القاطنين محدوداً إلى خدمات كالمياه النظيفة والإجراءات الملائمة للمحافظة على الصحة العامة. وقد احتدم الجدل حول عدد الناس المشردين. وأظهر ديلي (١٩٩٦) في دراسته لثلاثة بلدان (كندا، وبريطانيا، والولايات المتحدة) أن هذه البلدان الثلاثة تضم أعداداً جوهرية من الناس المشردين. وهناك معلومات إضافية استقاها (٢٠٠٠) كل من كوينغلي، ورافائيل وسمولنسكي من مراجعة حديثة لبحث أمريكي شمالي وأوروبي، تشير إلى أن الاهتمام بعدد المشردين تزايد في ثمانينيات القرن الماضي ، ووضعت مختلف التقديرات المتعلقة بحجم المشكلة. ففي تسعينيات القرن الماضي، اقترحت الفيدرالية الأوروبية للمنظمات الوطنية التي تعمل مع المشردين رقماً يصل إلى خمسة ملايين مشرد في أوروبا، وفي حدود الوقت نفسه، أعلنت الجماعات الاستشارية

في الولايات المتحدة الأمريكية رقماً يصل إلى ثلاثة ملايين مشرد (ماثيو ١٩٩٢، ديلي ١٩٩٦). وتميل أرقام الوكالة العامة إلى أن تكون أكثر اعتدالاً، حيث قدرت الوزارة الاتحادية للإسكان والتنمية المدينية في الولايات المتحدة عدد المشردين في التسعينيات بحدود ٥٠٠٠٠٠-٦٠٠٠٠٠ (ديلي ١٩٩٦). وهذه الأرقام أعلى بصورة جوهرية في البلدان الأقل تقدماً (مركز الأمم المتحدة للعمران البشري ١٩٩٦).

إن الطريقة الوحيدة لفهم التشرد هي التفكير به بلغة التمييز بين مشكلة خاصة وقضايا عامة (ميلس ١٩٥٦). وبوجه عام، إن التعليلات النفسية أكثر تأييداً للرؤية القائلة إن التشرد مشكلة خاصة في حين أن التعليلات السوسيولوجية أكثر ميلاً إلى اعتبارها قضية عامة. فعلى سبيل المثال، ميز هوش (١٩٨٦) بين الموقف الليبرالي، الذي ينظر إلى المشردين باعتبارهم مرضى وضحايا للأنظمة الاجتماعية والاقتصادية، ولذلك، فهم يحتاجون إلى مساعدة لإعادة تأهيلهم لكي يستطيعوا التغلب على إقصائهم الراهن. ويقترح هذا استجابة سياسية تعتمد على برامج لإعادة التعليم، والتدريب، والتوجيه النفسي وأشكال أخرى من المساعدة الاجتماعية الفردية. ومن جهة أخرى، يميل الموقف المحافظ إلى اعتبار المشردين كمنحرفين وتائهين يجب احتواؤهم وضبطهم. هذه الرؤية حفزت نمو الملاجئ في إدارة ريغن في ثمانينيات القرن الماضي لإبعاد المشردين عن الشوارع. كان اهتمام هذه الاستراتيجية قليلاً بأسباب التشرد وإعادة تأهيل المشردين واهتمت أكثر باحتوائهم. هذا هو الحل الذي فضلته المدن عندما واجهت حوادث صاخبة أو حاجتها إلى رسم صورة إيجابية. وهكذا، تم في أتلانتا، اثناء الألعاب الأولومبية عام ١٩٩٦، إبعاد ١٠٠٠٠ مشرد من الشوارع وحذت سدني حذو الاستراتيجية نفسها أثناء الألعاب الأولومبية عام ٢٠٠٠ (سيرل وباوندز ١٩٩٩). وبالمثل، قامت أوكلاند بإجلاء المشردين من المتنزه المركزي في المدينة، عام ١٩٩٩، أثناء انعقاد مؤتمر التعاون الاقتصادي الآسيوي للمحيط الهندي، عندما كان قادة الدول يجتمعون هناك. إن استراتيجيات الاشتمال والتثبيط، كتعديل المقاعد في المتنزه لمنع النوم وأجهزة الرش التي ترش المتنزهات عشوائياً لمنع احتلالها، لم تعالج السبب بل عملت فقط على تقليص الوجود الفيزيائي (ديفيس ١٩٩٥).

أدت هيمنة التعليلات المطلعة نفسياً، في تسعينيات القرن الماضي، إلى الانتشار الواسع لافتراض أن المرض العقلي هو عامل رئيس يساهم في مستوى التشرد. هنا، كثيراً ما كان يُستشهَد بتراجع مؤسساتية الرعاية للمصابين بمرض عقلي والانتقال إلى رعاية تعتمد على المجتمع المحلي على اعتبارها عوامل مهمة. وقد درس كويغلي، ورافائيل وسمولينسكي (٢٠٠٠) فرضية تراجع المؤسساتية ورأوا أن هذه لا يمكن أن تكون قوة دافعة للتشرد في الولايات المتحدة الأمريكية. وإضافة إلى ذلك، أوحى بحثهم بأن ما لا يقل عن نصف من كانوا خارج الرعاية المؤسساتية من نظام الصحة العقلية أعيدوا إلى الرعاية المؤسساتية في نظام العدالة الجنائية، مما استبعدهم من إمكانية التشرد. وأشاروا إلى أنه من بين ١٠٠٠٠٠ مشرد في الثمانينيات، كان يمكن عزو تشرد الثلث إلى تراجع المؤسساتية. وقد عزي تشرد الأكثرية إلى انخفاض الدخل وعدم وجود سكن يمكن تحمل كلفته. ومن الواضح أنه حيثما كانت تتراجع المؤسساتية دون توفير مساعدة كافية أو وسائل راحة وشيكة على مستوى المجتمع المحلي، كان ضغط السكن محتملاً وهذا يمكن أن يفاقم مستويات التشرد.

ولم تتم دراسة الحجة العكسية بشمولية، أي ما إذا كان التشرد ينشأ من الحرمان من الدخل، أو يسبب مرضا عقلياً أو يسهم فيه. علاوة على ذلك، إن خطاب الطب العقلي صامت تقريباً حول تأثير البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي يحدث فيها التشرد. وكما رأينا في فصول أخرى، فإن التغيرات الواسعة في اقتصاديات مختلف البلدان في ظل التغيير، والتدابير العالمية، التي خلقت رابحين وخاسرين في سوق العمل، أدت إلى إعادة توزيع الدخل، وهو توزيع حابى من هم أكثر غنى، وإلى خلق جماعات جديدة من فقراء المدن الذين لا يستطيعون تحمل أعباء وسائل الراحة، وبالتالي تضخمت فئات المشردين. لم يكن تأثير هذه التغيرات متساوياً بين الجماعات الاجتماعية كافة، وخصوصاً أولئك الذين كانوا مكشوفين للخطر، بمن فيهم الآباء الوحيدون، والنساء والأطفال المعنتون، والشباب الذين تساء معاملتهم، والعجزة، والمسنون والعمال الضعفاء وأسرهم حيث اختفت الأعمال. هناك، على الأقل، بعض المشردين بسبب التغيرات البنائية التي كانت سيطرتهم عليها ضئيلة، أو أنها لم تكن موجودة، أكثر منهم بسبب العجز الشخصي الفردي أو المرض. وهذا يشير إلى أن طريقة معالجة المشكلة تكون من خلال السياسات لزيادة فرص العمل، أو تأمين مزايا إضافية لأصحاب الدخل المنخفض أو البحث عن طرق لتجديد سوق العمل وتوفير أعمال بأجور أفضل.

في ثمانينيات القرن الماضي، قدم كولهان وفْرِدّ، في تحليل مهم لأصوات المشردين (١٩٨٨)، رؤية قيِّمة للعملية التي يتشرد فيها الناس. ويُظهِر بحثهما أهمية العوامل البنائية والطريقة التي يمكن أن يقعا فيها في شرك وضع التشرد. وفي دراستهما، يصف "صوتان من الشارع" التشرد على أنه:

> حالة تدرجية ... يقضي المرء فترة ما مع الأصدقاء، وبسرعة كبيرة جداً في الواقع، بسرعة كبيرة يمكن أن يحل الإرهاق. وهكذا تصبح العملية بطيئة، وطوال الوقت، كان المال يبتعد عني. كنت أنفق دون دخل. أبحث عن عمل ومقابلات عمل، وطعام، وأحاول المحافظة على ملابسي (كولهان وفْريد ١٩٨٨:١٧٧).

يتحدث الصوت الأول عن الانجراف التدريجي إلى التشرد الذي كان من الصعب جداً وقفه، لأن كل مرحلة كانت تبعده أكثر عن إمكانية العودة إلى الارتباط بالعالم "الطبيعي" للعمل والفرصة.

> أفلست تجارتي وانهارت حياتي بالكامل. أظن أنه لم يكن هناك مجال للشك، على الرغم من ذلك بدأت أنام في السيارة، وكنت، في الليالي الشديدة البرد، أمكث في ملجأ الشارع الثالث في مدينة نيويورك، لم أكن أعتبر نفسي مشرداً قبل أن تُخرَّب السيارة، وقبل أن تسرق ملابسي، وعندها أفلست تماماً–كنت دون لباس، دون أية ممتلكات مادية–أصبحت عارياً تماماً في العالم–انتهيت إلى جناح الأمراض العقلية (كولهان وفْريد ١٩٨٨: ١٧٧).

ويلفت الصوت الثاني الانتباه من جديد إلى دورة الحرمان، التي بدأت عند انهيار المشروع وبدأت القدرة على البقاء تتدهور في مدينة أمريكية. وراحت تزداد شيئاً فشيئاً صعوبة إيجاد المال، والملجأ الآمن، واللباس والقدرة

على البحث عن عمل والحصول عليه والبداية الجديدة، مما يؤدي أخيرا، في هذا الحالة، إلى الإقامة والمعالجة في مستشفى الأفراد. وقد صَوِّر المثال الأخير في جريدة محلية في أوتياروا/ نيوزيلند. ففي عام ١٩٩٨، حملت جريدة نلسون، إفننغ بوست، العنوان التالي "المساعدة تتنكر لرجل مشرد". وتابعت القصة تشرح أن "إدارة موتويكا برانش للرفاهية الاجتماعية رفضت تقديم أي نوع من المساعدة لمشرد جائع لأنه دون عنوان". ومن الواضح، أن الإنسان، في أواخر تسعينيات القرن الماضي، "لم يكن شخصاً" من وجهة نظر طبقة الموظفين في مجتمع أوتياروا/نيوزيلند. ويبيِّن هذا الصعوبات التي كان يواجهها "المقصون" في سبيل العودة إلى الاندماج في المجتمع.

إن هذه الأمثلة الثلاثة تطرح سؤالاً حول ما إذا كان التشرد مسألة فردية أو مسألة تعكس أحوالاً اجتماعية أوسع. هل الافتقار إلى مسكن آمن ومناسب بكلفة يمكن تحملها هو واحد من الأسباب الأساسية للمشكلة؟ في الكثير من البلدان النامية والمتقدمة، تسهم الطريقة التي تبنى فيها الأرض المدينية وأسواق الإسكان إلى سد حاجة الإسكان وكلفته. وفي معظم الحالات، لا تحظى حاجات الناس الأشد فقراً بأولوية عالية وكثيراً ما يكون التعويل على استراتيجيات مثل "دع التأثيرات ترشح تدريجياً". هنا يُدرَس استبدال مساكن أصحاب الدخل المتوسط والعالي لتوفير المساكن للفقراء وأولئك الذين يدخلون السوق لأول مرة. وعلى الرغم من ندرة العمل، وفقاً لهذه النماذج وبسبب أنماط الملكية واحتكار الخبرات، فإن الأسواق يمكن أن تفشل في تسليم مسكن منخفض الكلفة. عندئذٍ، يصبح تدخل الحكومة وما تقدمه حاسمين. هنا، تميزت ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي بمناقشات حول أهمية التدخل بمختلف أشكاله، وخصوصاً تدخل ما تقدمه الحكومة، كالمساكن التي تبنيها الدولة مقارنة بالإعانات المالية الاستهلاكية، من قبل ضامني الإسكان والإعانات الثانوية للطلب لزيادة الخيارات المتاحة أمام الفقراء وتقليص هامشيتهم وبالتالي، تحسين الدرجة التي يستطيعون معها المنافسة في سوق الإسكان الأوسع (بيتس و وايتهيد ١٩٩٨، بيتس ٢٠٠٠).

وهناك جانب إضافي لهذا النقاش هو ذاك الذي دار حول حقوق الإسكان ومسألة النطاق الذي يجب على الحكومة فيه أن تشرِّع الحق القانوني في الإسكان لمواطنيها. وكان النقاش سمة مركزية في مؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٩٦ حول العمران البشري، هابيتات ٢. وفي النهاية، قصَّر إعلان هابيتات في مساندة الحق القانوني في مأوى يؤيد إعادة صياغة إعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٤٨ حول حقوق الإنسان الذي يتضمن إشارة إلى السكنى ويؤكد على أن المسكن حق إنساني. إن ما تركه هذا مفتوحاً هو، بالطبع، كيف ستتم تلبية تلك الحاجة. ينص المقطع ٤٤ من برنامج هابيتات على أنه "منذ تم تبني إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، اعتبر الحق في مسكن مناسب مكوناً مهماً للحق في مستوى مناسب للمعيشة" (مركز الأمم المتحدة للعمران البشري). في ذلك المؤتمر، لم يتم الاتفاق حول كيف يمكن عملياً توفير الإسكان المناسب للجميع. إن واحداً من التوترات التي تنشأ في البلدان التي تشهد سرعة في التمدين، هو ذاك المرتبط بالهجرة وما إذا كان يجب فرض قيود على حركة الناس من المناطق الريفية إلى المدن. فالهجرة السريعة من الريف إلى المدينة تُنتِج جماعات من القاطنين

بوضع اليد وأناساً مشردين يتمتعون بقليل من الحقوق في المدن التي هاجروا إليها. وينتهي الكثيرون إلى نوع من الظروف كظروف السيد شن في ناجينغ (الإطار ٧-٣).

ولكن هناك بلدان وضعا صيغة قانونية لحق السكنى. وأحد الأمثلة هي المملكة المتحدة التي سنت، عام ١٩٧٧، قانون الأشخاص المشردين الذي فرض على الحكومة المحلية أن تؤوي بعض المشردين "إذا لم يكن هناك مأوى ... يستطيع ذلك الشخص أن يشغله بشكل معقول" (وايتهيد ٢٠٠٠). وقد ركز القانون على التشرد غير المتعمد في مناطق السلطة المحلية. وقد جوبهت هذه السياسة، في ظل حكومة المحافظين في ثمانينيات القرن الماضي، بمعارضة سياسة حق الشراء، لأن هذه كانت تشجع بيع أسهم الإسكان العام كجزء من سياسة مارغريت تاتشر في الرأسمالية الشعبية. فكان يمكن للمستأجرين المستقرين أن يشتروا بيوتهم الحكومية بأسعار محسومة إلى حد مغر (انظر موري وفورِسْت ١٩٨٨). وبسبب انخفاض أسهم المساكن التي تملكها الحكومة، تقوضت قدرة الحكومة المحلية على الوفاء بالتزامها وتوفير حلول طويلة الأمد للمشردين في منطقتها، ونتيجة لذلك، تم توفير مأوى قصير الأجل للكثير من المشردين في الفنادق المحلية الخاصة والنُّزُل. عملت هذه السياسة أولياً على حل مشكلة الأشخاص الذين ليس لهم أي مأوى ولكن فشلت في معالجة المشكلة الطويلة الأمد لعدم القدرة على توفير مسكن رخيص الأجر، وخصوصاً في المدن الأكبر.

تم، في أواخر تسعينيات القرن الماضي لأغراض سياسية، تقسيم المشردين في المملكة المتحدة إلى ثلاث مجموعات: أشخاص يحتاجون إلى مأوى وقد أُعطوا الأولوية، وأشخاص لم تتحمل الحكومة مسؤوليتهم، وهم أشخاص وأزواج عازبون غير معرضين للخطر (مشردون باختيارهم) وأشخاص بلا مأوى. وهذه المجموعة الأخيرة أيضاً تضم الذين تعرضوا للعنف في العلاقات، وإدمان المخدرات والكحول والاعتداء الجنسي، ونقص مؤسسات الصحة العقلية، وأولاد الشوارع. وفي أواخر تسعينيات القرن الماضي، قُدِّر عدد الأشخاص في هذه المجموعات الثلاث بـ ٤٩٤٠٠٠ شخصاً، كنت تجد منهم في أية ليلة حوالي ١٦٠٠ شخص نائمين في العراء (وايتهيد ٢٠٠٠).

والجدل حول الحق القانوني أيضاً يرتبط بالنقاش المبكر حول المشرد المستحق وغير المستحق وفي أية مجموعة تقيِّمه الخزينة الحكومية.

الجريمة

الجريمة المدينية وجه آخر يرتبط بالإقصاء الاجتماعي. ويُظهِر الجدول ٧-٢ أن الجريمة هي، في المقام الأول، حقيقة الحياة في مدن العالم التي يزيد عدد سكانها على ١٠٠٠٠٠ نسمة. وقد سُجِّلَت أعلى معدلات الجريمة في أفريقيا (٧٦%) وأمريكا الجنوبية

الإطار ٧-٣

ناجينغ، الصين: التشرد المديني

نشرت جريدة ساوث شاينا مورننغ بوست، في شهر نيسان عام ٢٠٠١، قصة تحت عنوان "القنبلة الموقوتة للفقر في الصين"، تدور حول السيد شن، وهو قاطن بوضع اليد في ثكنة سابقة للجيش في ناجينغ، وهي مدينة يقطنها ٢.٨ مليون نسمة في المنطقة الاقتصادية الحديثة في الصين. كانت المدينة في حينه تجتاز فترة انتعاش اقتصادي سبب زيادة في مستويات اللامساواة. وكان السيد شن واحداً من حوالي مئة مليون من القاطنين الريفيين الذين انتقلوا إلى المدن، غالباً بصورة غير قانونية. ودون حقوق قانونية في الإسكان والعمل، كانوا قد أصبحوا مشردين مدينيين.

دارت قصة شن حول أسرة أُرسِلَت بالقوة إلى الريف، في أواخر خمسينيات القرن الماضي، لأسباب سياسية. وبعد موت والديه، عاد السيد شن إلى مدينة ناجينغ وحاول الحصول على حقوق الإقامة– فشل في مسعاه، ولهذا عاش خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة في ثكنة عسكرية مهجورة كأنه لا إنسان على هامش المدينة مع عشرات آخرين، وهم مهاجرون مثله من الريف.

كغيره من المهاجرين إلى المدينة، عاد السيد شن إليها بسبب مزيج من العوامل: عوامل دفع (الفقر الريفي) وعوامل جذب (إدراك فرص العمل في المدينة، والمال ومزايا أسلوب المعيشة). ولكن الهياكل المؤسسية لم تسمح له بحقوق العمل أو السكنى لأنه اعتبر مهاجراً غير شرعي. ومن هنا لازمته حالة الفقر المديد والتشرد (ساوث شاينا مورننغ بوست، الأربعاء ١٨ نيسان ٢٠٠١.

(٦٨%) وأدناها في آسيا (٤٤%). وفي هذه المناطق، تتفاوت المعدلات أيضاً في المدن الهامة. وتُظهِر المعلومات أن معظم الشكل السائد للجريمة المدينية هو الذي يقع ضد الممتلكات–عربات، وسطو على المنازل، وسرقة. وكان الميل على مدى العقدين الماضيين ينحو نحو زيادة مستوى الجريمة الأكثر عنفاً ضد الأفراد. هنا، كان المعدل العام ١٩%، ولكن هذا المعدل يتفاوت، إلى حد بعيد، عبر المناطق وعبر المدن داخل المناطق. ففي عام ١٩٩٠، كان معدل الجريمة في ساو باولو ١٠٠٠٠٠/٤٥، وفي ريو دو جانيرو ١٠٠٠٠٠/٦٠ وفي كلاي في كولومبيا ٨٧، وفي واشنطن، دي. سي ٧٠.

إن زيادة مستويات العنف المديني تؤدي إلى إحساس أكبر بانعدام الأمن لدى الكثير من السكان المدينيين، مما يزيد من استخدامهم للمرافق المحلية كالمتنزهات، والميادين العامة وأنظمة النقل المدينية، وخصوصاً أثناء الليل. والحل الذي التُمِس لهذه المشكلة هو زيادة المراقبة واستخدام أجهزة الأمان التي ترتبط بالشرطة، أو شركات الأمن الخاصة أو عملاء المراقبة الآخرين. ولكن، في العديد من هذه البلدان، هناك أيضاً زيادة في العنف الذي يمارسه رجال الشرطة وتدني الثقة بالأجهزة القضائية. ففي ساوباولو، على سبيل المثال، قتلت الشرطة العسكرية، في مطلع التسعينيات، أكثر من ١٠٠٠ مشتبه (كولديرا ١٩٩٦). وهناك رد فعل إضافي، تمثل بنقل النشاط بعيداً عن الأماكن العامة في الشارع إلى بيئة أكثر أمناً ومراقبة بالنسبة للمول.

الجدول ٧–٢: ضحايا الجريمة خلال فترة خمس سنوات (بالـ % من السكان)

المنطقة	سرقة/إتلاف	سطو	سرقات	هجوم/جرائم أخرى	مجموع

	عربات		أخرى	للتماس الشخصي*	الجرائم
أوروبا الغربية	٣٤	١٦	٢٧	١٥	٦٠
أمريكا الشمالية	٤٣	٢٤	٢٥	٢٠	٦٥
أمريكا الجنوبية	٢٥	٢٠	٣٣	٣١	٦٨
أوروبا الشرقية	٢٧	١٨	٢٨	١٧	٥٦
آسيا	١٢	١٣	٢٥	١١	٤٤
أفريقيا	٢٤	٣٨	٤٢	٣٣	٧٦
الإجمالي	٢٩	٢٠	٢٩	١٩	٦١

*ملاحظة، تشمل الخنق، والسرقة المتفاقمة، والأذى الجسدي الخطير، والاعتداء الجنسي.

وفي ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، ازداد، في الولايات المتحدة، استخدام الجري في محلات مول التسوق أكثر من المتنزهات لأنها أكثر أمناً واطمئناناً للتمرين. والوجه الإضافي لهذه الرغبة في الأمان هو خلق مناطق محصنة حيث يستطيع المقيمون المدينيون الأكثر ثراء حماية أنفسهم من الجريمة المدينية (ديفيس ١٩٩١، نوكس ١٩٩٣). وفي الولايات المتحدة، حدثت، في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي زيادة كبيرة في "المجتمعات المحلية المحجوزة" التي تقنع نفسها بالخوف من الجريمة والرغبة في العزلة والأمن ضمن أسلوب معيشة دون خوف.

تم أيضاً استنتاج تفسيرات لزيادة مستويات الجريمة المدينية من تفسيرات بنائية وتفسيرات للمستويات الفردية. فعدم كفاية الدخل، وارتفاع مستويات البطالة، وسوء المسكن، وعدم ضمان التثبيت في العمل، ومحدودية الفرص أمام التقدم المشروع، الاجتماعي والاقتصادي ونمو تجارة المخدرات، كلها اقترحت بوصفها جزءاً من التعليل. والتمس آخرون التفسير في مستوى فشل الفرد وفي فشل الأسرة والمجتمع المحلي والإشارة إلى عدم استقرار الحياة بالنسبة للكثيرين في المدن حيث تعجز الأسر اللاوظيفية عن رعاية أطفالها وتوجيههم.

تحديث وتجديد قلب المدينة

لقد أثر نمو المناطق المُحدَّثَة والمُجَدَّدة داخل المدينة على السكان المحليين وأدى إلى الانزياح. فقد بدأ الميل إلى وجود عدد أكبر من السكان في المدينة الداخلية في أواخر ستينيات ومطلع سبعينيات القرن الماضي. وشكلت عودة الحرفيين من الطبقة المتوسطة إلى المدينة الداخلية ضغطاً على سوق الملكية وأدت إلى إحياء وتجديد الملكية، التي رفعت، بدورها، سعر السوق وقادت إلى مجموعة أوسع من التغيرات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، إن مسكن الطبقة العاملة السابق المزود بشرفة في ضاحية بادنغتون الداخلية في مدينة سدني أصبح عصرياً وجرى، خلال سبعينيات القرن الماضي، ضغط إضافي للمقيمين السابقين من الطبقة العاملة، وارتفعت قيمة الأرض وحلّقت أسعار الملكية (كيندِغ ١٩٧٩). ووقعت سلسلة مماثلة من الحوادث في ملبورن خلال الفترة نفسها في ضاحية المدينة الداخلية في كارلتون. وكانت لندن موقعاً آخر للتغيير الذي اجتذب اهتمام البحث في آخر الستينيات والسبعينيات، بصياغة روث غلاس لعبارة، تحديث وتجديد داخل المدينة، لوصف هذا

النموذج الخاص لـ "التحسين" وإعادة التنمية الاجتماعيين والمكانيين (غلاس ١٩٩٥). ومنذ سبعينيات القرن الماضي، تم تمييز الظاهرة في العديد من المدن الأوروبية، والأمريكية الشمالية والأسترالية (سميث ووليامز ١٩٨٦). وقد تم التركيز على عملية الإحياء المادي لسوق الإسكان والتغيرات المرافقة في البناء الاجتماعي. فقد راح المشترون من الطبقة المتوسطة في هذه المناطق يحلون محل السكان الموجودين من الطبقة العاملة. وفي الثمانينيات والتسعينيات، مُيِّزَت دورة جديدة من "التحديث والتجديد لداخل المدينة" ارتبطت بتغيير القوة العاملة المدينية التي جلبت عدداً أكبر من حرفيي الخدمات إلى المدينة الداخلية، مما سبب زيادة الطلب على المأوى فيها. وكان يتم تأمين هذا عن طريق مزيج من الإنشاء الجديد، وتحويل المباني التجارية السابقة، كما في الأدوار العلوية والمخازن في قرية غرينيتش في نيويورك والتحديث/التجديد للمأوى السكني في داخل المدينة (زوكين ١٩٨٢؛ روز ١٩٩٠). وقد ظهر تأثير المقيمين الأثرياء الجدد على الإيجارات في المنطقة عندما اختار الرئيس بيل كلينتون أن يقيم مكتبه في هارلم في شهر آب عام ٢٠٠١. وقد استشهد بقول أحد المحتجين عند حفلة الافتتاح "لم يعد بإمكان الرجال والنساء السود امتلاك بيوت في هارلم لأن الإيجارات سترتفع" (كريستشيرش برس ١ آب ٢٠٠١).

يرى وورد (١٩٩١)، في مراجعته لهذه الجولة الأخيرة لتجديد وتحديث قلب المدينة، أنها تتألف من أربع عمليات. الأولى، كانت إعادة التوطين والتجمع الاجتماعي الذي سبب إزاحة جماعة من المقيمين بواسطة جماعة أخرى من مركز اجتماعي أعلى، مما أحدث أنماطاً جديدة من العزل الاجتماعي. وكانت هذه العملية مماثلة لعملية الجولة الأقدم لتجديد وتحديث قلب المدينة التي لاحظناها في ستينيات ومطلع سبعينيات القرن الماضي. والثانية، هي تحول البيئة المبنية من خلال التجديد والإنشاء الذي يؤكد على السمات الجمالية المميزة وظهور أنواع خاصة من الخدمات. ينشأ هذا الجانب من طبيعة السكان المعنيين الذين يضمون نسبة عالية من حرفيي الخدمات الجديدة، مع ارتباط الكثيرين بالتصميم، والتسويق والصناعات الترويجية. والثالثة، التي تنتج من هذه، هي تجمع الناس فيما يفترض أنه ثقافة وأسلوب معيشة مشتركين أو، على الأقل، أفضليات استهلاكية مشتركة ترتبط بالطبقة. شددت هذه العمليات على أسلوب المعيشة وكانت المكانة ووعي الوضع مع زيادة الدخل التمييزي، غالباً من خلال وجود كاسبين للأجر في العائلات. وسرعان ما سميت هذه العائلات بـ "اليوبيين"، وهم حرفيون شباب يصعدون السلم الاجتماعي بسرعة و"الدنكيين" ، المضاعفي الدخل دون أطفال. وأخيراً، هناك إعادة التنظيم الاقتصادي لقيم الملكية التي خلقتها الفرصة التجارية من أجل صناعة البناء وتوسيع الحيازة الخاصة للملكية المنزلية التي تؤدي إلى زيادة مستوى الاهتمام بتنمية داخل المدينة والرغبة في الاستثمار في عدد من الأشكال الجديدة للمأوى، بما فيها تحويل المكاتب والمستودعات إلى استعمال سكني إضافة إلى إنشاء مباني جديدة.

إلى جانب الاهتمام المتجدد جاء النقاش النظري فيما يخص سبب هذا الانبعاث في تجديد وتحديث قلب المدينة. وقد تركز على التوزيع المألوف للإنتاج الاستهلاكي. وكانت النتيجة أن تم التركيز على المُجدِّدين المُحَدِّثين، وهم الأشخاص الحقيقيون الذين عادوا إلى المناطق الداخلية في المدينة، وعلى أنماطهم المشتركة،

الثقافية والاستهلاكية أو على العملية التي حدث بموجبها التجديد والتحديث. ويؤدي التوجه الأخير هذا إلى تحليل سمات كسوق الأرض ، والمؤسسات المالية، والقائمين على التنمية، والبنائين وسلطات التنظيم المحلية.

تصورت النظرية الاستهلاكية لتجديد وتحديث قلب المدينة نشوء طبقة من الموظفين المهنيين وأسلوباً للمعيشة يرتبط بها. وقد صيغت من قبل العالم ما بعد الصناعي الحديث، حيث تراجع التصنيع واستبدل بأشكال جديدة من العمل، وخصوصاً في اقتصاد المعلومات، والتمويل، والعقارات، وصناعات الثقافة والتسلية. وقد أصبح الموقع في داخل المدينة جذاباً بالنسبة لهذه الجماعات، بسبب زيادة المطاعم، والحانات المقاهي، والمسارح والوسائل الأخرى للتسلية. وعندما انتقلت هذه الجماعة من المجددين المحدِّثين إلى داخل المدينة، "أُجبِر" السكان الموجودون على الخروج بسبب ارتفاع أسعار وإيجارات البيوت والأرض. وبالتالي، شكلوا مجتمعاً محلياً ثانوياً مميزاً اجتماعياً داخل منطقة المدينة المركزية ذا قدرة استهلاكية عالية واهتمامات سياسية مختلفة وتوجه إلى الساكنين السابقين من الطبقة العاملة. وهكذا، اجتازت المنطقة تغيراً مكانياً واجتماعياً سياسياً. إن اجتذاب المزيد من المقيمين من هذا النوع إلى داخل المدينة شائع سياسياً ما دامت سلطات المدينة تقدم دعماً لمعدل الدخل وتساعد على تحفيز النشاط التجاري في المدينة الداخلية الضروري للحيلولة دون انهيار المركز التجاري وفقدانه لصالح محلات المول الضاحيّة في المعركة من أجل تقديم البيع بالتجزئة والتسلية.

وفي الجولة الأخيرة لتجديد وتحديث قلب المدينة، كانت النساء أيضاً جماعة أكثر أهمية بحكم حقهن الشخصي وعلى اعتبارهن جزءاً من المشاركات الثنائيات الدخل. وهناك اليوم عدد أكبر بكثير من النساء العاليات الدخل في "طبقة الموظفين المهنيين" الجديدة، ومع تغير طبيعة تكوين العائلة، فإن عدداً أكبر بكثير من النساء يبحثن أنفسهن عن مأوى في المدينة الداخلية ويعتبرن الشقق في المدينة أكثر جاذبية من العيش في الضواحي (روز ١٩٩٠). ومع أن التفسير الاستهلاكي يعيِّن، على نحو معقول تماماً، من هم المجددون المحدِّثون وما التغيرات الناتجة في أساليب المعيشة وتركيبها في بعض المناطق في المدينة الداخلية، فإنه لا يفسر بالضرورة المواضع التي ستتجدد وأيها ستبقى كما هي.

جاء الخط البديل للتنظير من عمل الماركسيين الجدد، وكان بحث نايل سميث (١٩٩٦) مؤثراً، بوجه خاص. في هذا البحث، تم التركيز على تقديم الفضاء المديني ومن ينتج البيئة المبنية، وبالتالي على التغيرات التي حدثت في رأسمال الإسكان والشاغلين طوال الوقت. والمهم، بالنسبة لهذا التحليل، هو سوق الإسكان والأرض وصناعة الرهن والملك الثابت. هنا، تعتبر العوامل الاقتصادية عموماً، أكثر من العوامل الثقافية، هي الأكثر أهمية. وأصبحت "نظرية فجوة الريع"، بالنسبة لسميث وآخرين، هي التفسير الرئيس. ويوضح هامنت (١٩٩١) هذا بوصفه:

> مادة المردودات المالية لمالكي الأرض عن ملكيتهم. وعندما تتلف المنطقة، يهبط الريع الذي يمكن الحصول عليه من دور الإيجار وتكون قيمة الأرض لتنمية جديدة في حدها الأدنى. ولهذا السبب، فإن مالكي الأرض الموجودين يتركون الملكيات تتلف أكثر لأنهم لا يحصلون أبداً على عائدات عن الاستثمار في الصيانة. وفي مرحلة معينة، يصبح تغيير استخدام الأرض هو المُربِح.

ولذلك، تكون نظرية فجوة الريع طريقة لتفسير سبب كون المسكن متاحاً في مناطق خاصة من المدينة في وقت معين. وتُظهِر أن عمليات الانتقال رجوعاً إلى مركز المدينة تكون حول حركات رأس المال بقدر ما تكون حول حركات الناس. ولكنها لا توضح من هو الذي ينتقل بقدر ما توضح إلى أين ينتقل.

تأثرت التفسيرات حول "من هو الذي ينتقل"، بقوة بمفاهيم الاختيار وقد صيغت بواسطة نموذج سيادة المستهلك. وفي هذا النموذج، يعتبر أن صناعة القرار تحدث في مستوى الأسرة، التي تُعامَل على أنها وحدة مستقلة لصناعة القرار. ويُستنتَج من هذا أن تجهيز المسكن وتخصيصه هو انعكاس لأمنيات ورغبات الأسر الفردية. ويُنظَر إلى المستهلك باعتباره يمارس دوراً مهيمناً على سوق الإسكان. وتتأثر الاختيارات، كما يبدو، بعوامل "دفع"، أي الجوانب السلبية للموقع الحالي للفرد أو الأسرة ، وعوامل "الجذب"، أي الجوانب الإيجابية للموقع الجديد. فالفرد إذاً يجتاز مرحلة بحث، يستخدم فيها مجموعة من الاستراتيجيات الرسمية (وكلاء، وصحف وإعلانات عقارية، وحالياً مواقع ويب) وغير الرسمية (أصدقاء، أسرة، جيران)، قبل أن يتخذ قراره في النهاية. إن الانتقال الصاعد الذي يحدث في المدينة الداخلية، من خلال تجديد وتحديث قلب المدينة، يخلق، كما يبدو، شواغر في أجزاء أخرى منها ، مما يسمح لـ "المُزاحين" بإيجاد أمكنة بديلة ضمن إجمالي مجموعة فرص الإسكان في المدينة. ويتحدث محللو حراك السكنى المدينية عن ترشح وبناء قدرة جديدة، والسماح للناس، من خلال إعادة التنمية، بالانتقال إلى ملكيات شاغرة، وبالتالي يتحركون صعوداً وهبوطاً على "سلم الإسكان" أو السلاسل الشاغرة. ويفترض هنا أن الكثير من القاطنين المدينيين يتبنون استراتيجيات أو خطوطاً مهنية واعية طويلة الأمد، يسعون إلى إنجازها خلال دورة عمرهم. وهذه القصدية الواضحة كثيراً ما يقطعها عدم الاستقرار الذي يزداد شيوعه اليوم في دورة حياة الناس نتيجة لـ "مرونة" سوق العمل والتبدلات في العلاقات. والأكثر احتمالاً اليوم أن تتكون الأعمال من مجموعة عقود بمدد تختلف أطوالها أكثر من المهنة الدائمة. إضافة إلى ذلك، إن زيادة معدل تفكك الأسر وإعادة تشكيلها يزيد الحراك السكني ويمكن أن يؤدي إلى عدد من المسالك المختلفة المطروقة للإسكان أكثر من مسلك المهنة الوحيدة التي بها يُكتسَب رأس المال بدقة من خلال تحركات استراتيجية. إن استبدال مفهوم المهنة بفكرة "رحلة المسكن" يمكن أن تكون ملائمة أكثر. ويحتمل أن يواجه الكثير من الأفراد صنفاً متنوعاً باضطراد من المساكن، ليست كلها إيجابية بلغة المنطقة وتلبية الحاجات.

إن زيادة مستويات الشك تشير إلى أنه يجب دراسة ليس فقط الاختيارات، ولكن أيضاً القيود في تحليل حركة الإسكان. ومن الواضح أن ما تم بناؤه، وكيف تنظم الدولة سوق الأرض والإسكان على المستويين، الوطني والمحلي، والقدرة الاقتصادية للأسرة، كل هذا يؤثر على قابلية الاختيار. وعندما نضع أيضاً في اعتبارنا عوامل كالعمر، والمرحلة في دورة الحياة، وبنيان الأسرة ، والتاريخ السكني والتجربة السابقة للحيازة العقارية، فإنه يصبح واضحاً أن الفكرة البسيطة للمستهلك السيد هي مجرد أسطورة. إن انتقال المجددين المحدِّثين إلى المناطق المركزية في المدينة لم يأت فقط نتيجة لاختيارهم، ولكن أيضاً تأثر بمجموعة من عوامل التحديد أو القيود، التي تخضع قليلاً، أو لا تخضع، لتحكم الأفراد أو الأسر. وهكذا، فإن تجديد وتحديث قلب المدينة لا يتمحور حول

تراكم رأس المال أو اختيار أسلوب المعيشة. ولهذا السبب، من المهم أن ندرك الروابط بين العوامل الاقتصادية والثقافية في المدينة الداخلية والتغير الضاحيّ (بوروغارد ١٩٩٠).

خلاصة

أظهر تحليل اللامساواة والإقصاء المدينيين أن التغيرات العالمية التي حدثت في المدن خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين كانت متفاوتة في تأثيراتها. إن تغيير الحياة المدينية يعمل باستمرار على إعادة تشكيل الرابحين والخاسرين ويخلق أنماطاً من اللامساواة ويحافظ عليها. وقد درسنا بالوثائق في هذا الفصل استمرار العزل المكاني، والفقر، والتشرد، والجريمة المدينية، وتغيير الجوار من خلال تجديد وتحديث قلب المدينة. ووضعنا تحليل هذه العوامل ضمن الجدل حول استحقاق أولئك الذين همَّشتهم التغيرات الإنشائية. وقد بُذلَت محاولات لتعليل استمرار وجود الفقر والتشرد بوصفهما نتيجتين للإخفاقات أو الاختيارات الفردية. يؤدي هذا إلى رؤية أنه يجب بناء السياسة حول تمكين الأفراد من الرجوع إلى المجتمع والعالم الاقتصادي الموجودين في المدينة. وتتبنى الرؤية البديلة موقفاً بناء أكثر يرى ضرورة تغيير طريقة تنظيم الفرص الاقتصادية والاجتماعية وتوليد الثروة. وهذه الرؤية تحمل إلى المقدمة قضايا التنظيم، والضبط والحكم المدينية. وسنعالج هذه المواضيع في الفصل التالي.

الفصل الثامن

التخطيط والبيئة المدينية

مقدمة

سنتناول في هذا الفصل موضوع التنظيم المديني، ولهذا فإننا سوف ندرس فيه قضايا التخطيط، والحكم المديني والحركات الاجتماعية. ويندمج أيضاً الموضوع الأوسع للتحولات في كيف نفكر ونسعى إلى تشكيل وتنظيم نماذج وطبيعة النمو المديني التي تغيرت خلال القرن الماضي. فخلال الثلثين الأوليين من ذلك القرن، كانت ضغوط النمو المديني وهيمنة برنامج التخطيط الحداثي الواسع سمتين من السمات الأكثر أهمية التي تشكل هذه النماذج. لم يكن يُنظَر إلى الموارد، بوجه خاص، على اعتبارها محدودة، وإذا كانت كذلك، فإن تطبيقات العلم والتكنولوجيا سوف تسمح بحدوث "التقدم" وستوفر المزيد من الوسائل الفعالة لخلق المدن والمحافظة عليها. وكان عقدا الخمسينيات والستينيات في العالم المتقدم هما العقدان اللذان راحت الحركية فيهما تعتمد باضطراد على السيارة. فهيأت هذه السفر للأفراد والأسرة، وبالتالي شجعت على انتشار السكان إلى الضواحي. وكان يجب العمل على تيسير ربط الضاحية بالمدينة والمدن مع بعضها بعضاً عبر الدولة عن طريق إنشاء الطرق السريعة أو الأوتوسترادات. فانتشرت الطرق السريعة كانتشار الخطوط الحديدية في أواخر القرن التاسع عشر (كِلِت ١٩٦٩، بلير ١٩٧٤). وأصبح لوبي النقل وصناعة الطاقة، وخصوصاً شركات النفط الرئيسة، إضافة إلى المتعهدين ومنشئي الطرق جماعات مهمة للضغط السياسي التي تؤيد زيادة الإنشاء على اعتبارها حلاً للاحتقان المتنامي داخل المدن. وأصبح مخططو النقل جماعة رئيسة. اعتمدت منظومات الطرق السريعة التي جرى تخطيطها عبر أوروبا الغربية، على الطرق الحلقية الداخلية والخارجية وعلى خطوط الوصل الأساسية بين المراكز الرئيسة. فلندن فيها "كشك" للطرق السريعة، تم إنشاؤه في تلك المرحلة لمساعدة الدوران حول المدينة، وقد تم تصدير الفكرة نفسها إلى الكثير من المدن الأخرى. وأوكلاند، في أوتياروا/نيوزيلند، مدينة أخرى فيها منظومة للطرق السريعة التي صُمِّمَت في أواخر ستينيات القرن الماضي من قبل بوتشانان، المخطط المديني البريطاني الرائد. إن المعركة في سبيل الهيمنة في حقل النقل بين الطريق والسكة الحديد وبين ما يقدمه العام والخاص تم كسبها، بوجه عام، لصالح الخاص والطريق.

وقبل ستينيات القرن الماضي، لم يكن الشك يخامر أحداً حول مسألة ما إذا كان النمو إيجابياً ويمكن أن يستمر بطريقة غير مضبوطة. وكان هذا، في البداية، من عمل أولئك الذين نبهوا إلى المشكلات التي يطرحها تكاثر السكان بالنسبة لاستهلاك الموارد والتأثيرات البيئية المرافقة لزيادة عدد البشر على الكوكب (كارسون ١٩٦٢، إيرلخ ١٩٦٨). وشارك في هذا القلق علماء ونشطاء البيئة، الذين عينوا الأخطار المرتبطة بزيادة استخدام الموارد عندما انتشرت المدن عبر المشاهد المفتوحة من قبل. وراحت المسائل المرتبطة بالسكان والتخلص من النفايات المدينية تزداد إلحاحاً باضطراد عندما نمت المدن إلى مدن ضخمة تضم ملايين الناس

في مناطق مدينية عملاقة. واحتلت مشكلات البنية التحتية العناوين الرئيسة في الكثير من أجزاء العالم عندما راحت المدن تبحث عن التزود بالخدمات الرئيسة كالماء، والكهرباء، والنقل وإخلاء النفايات والتخلص منها. وفي هذه البيئة المدينية التي كانت تزداد انضغاطاً وتعقيداً، طرح السؤال حول الدور الذي يلعبه التخطيط المديني وكيف أعيدت صياغته خلال العقود الماضية لكي يعكس الفهم الجديد، الاجتماعي والبيئي؟ وكيف تبدلت معالجات الحكومة؟ وما المقاومة التي حدثت وما الحركات الاجتماعية التي أسهمت في الطرق الجديدة التي تم تبنيها لتشكيل المدينة في القرن الحادي والعشرين؟

وبوجه عام، اجتاز التخطيط المديني خلال القرن الأخير ثلاث مراحل. في البداية، كان يعتبر جزءاً من برنامج الإصلاحات الاجتماعية بوصفه جزءاً ضرورياً من التوجه إلى المشكلات الفيزيائية والاجتماعية التي نشأت بسبب سرعة التمدين. فأدى هذا إلى نظام القوانين البيرورقراطية الذي تديره حكومة بيروقراطية والذي يُحتفظ به في تشريعات تخطيط المدن. وفي المرحلة الثانية، خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ظهر نقد التخطيط من كلا يسار ويمين الطيف السياسي والفكري. حاول النقد أن يثبت أن المحافظة على القديم كانت متأصلة في التخطيط أكثر من كونها آلية للتغيير الاجتماعي وخاصية محسنة للبيئة المدينية، وأكثر تحفظاً بخصوص صون سلطة المخططين ومركزهم من تلبية حاجات المجتمعات المحلية المدينية والسكان على تنوعهم (سيمي ١٩٧٤، أنغوتي ١٩٩٣). وهكذا، شهدت سبيعينات وثمانينيات ذلك القرن خسارة مهمة للثقة في عملية التخطيط. فقد خسر التخطيط شرعيته السابقة وكافح في سبيل إيجاد قاعدة منطقية وعلمية لعمله (جبسون وواطسون ١٩٩٤). وشهدت المرحلة الثالثة، في تسعينيات القرن الماضي، استعادة جزئية لمكانة التخطيط مع ظهور البرنامج الجديد للاستدامة والانتقال إلى وضع طبيعة الاهتمامات البيئية في مركز التخطيط (وسنتناول هذا الموضوع في الفصل التالي).

التخطيط والمدينة

أصول تخطيط المدينة

تكمن أصول تخطيط المدن في الاستجابة للمدينة الصناعية الحديثة المبكرة، التي كانت من إنتاج التمدن السريع في القرن التاسع عشر، وخصوصاً في أوروبا وأمريكا الشمالية. وقد نشأ من الجدل الذي تميز بعضه بأنه يدور حول "الإنقاذ بالآجر"، حيث ساد الاعتقاد بأنه يمكن حل المشكلات الاجتماعية عن طريق إعادة تصميم المدينة (غريد ١٩٩٩). وهكذا، اعتبر، منذ البداية، أن اتجاه التغيير يجب أن ينشأ من التصميم للمجتمع أكثر من الطريقة الأخرى الدائرية. ولذلك، هيمنت المهن وأولئك المدرَّبون في المساحة والهندسة على التخطيط. كان مصلحو القرن التاسع عشر يهتمون بالتوجه إلى مشكلات القذارة، والفقر والسكن غير الملائم في المدينة، وهي المشكلات التي كانت تعتبر نتيجة لعدم كفاية ضبط عملية التنمية المدينية. وعندئذٍ، ومنذ عهد قريب جداً، راحوا يستخدمون، على نطاق واسع، الاستعارة الطبية في وصف المدينة ومحنها. لقد خنقتنا المدن، وهي مصادر

للمرض، وأمكنة سقيمة ومرضيَّة وأنتجت الجريمة (دوسوان وآخرون ٢٠٠٠). وبالتالي، كان التخطيط دمجاً للعقلانية العلمية والممارسة السياسية والإدارية.

لم توضع قوانين التخطيط، بشكل واضح، حتى القرن العشرين (كولنغوورث ١٩٧٢). ففي المملكة المتحدة، تم إقرار أول قانون لتخطيط المدن عام ١٩٠٩، وركز على الأحوال الصحية والإسكان. فكان هناك عاملان يُنظَر إليهما بوصفهما مهمين في التسبب بالمرض وسوء الصحة الفيزيائية. وهذان العاملان هما: نقص نور الشمس بسبب ازدحام الشقق، ونقص المياه النقية بسبب عدم كفاية المجارير والتصفية. وتركز العمل على هذين العاملين وعرِّفا بوصفهما المجالين اللذين يمكن للعمل السريع فيهما أن يحسن الرفاهية. وقد اجتُذِب المهندسون المبكرون من صفوف المهندسين المدنيين وتركز نشاطهم على إنشاء بنية فيزيائية تحتية محسنة تساعد على نشوء نوعية أفضل للحياة. فوطد قانون التخطيط البريطاني للمدن، عام ١٩٠٩، نظاماً للتخطيط اعتمد على السيطرة الإدارية وسعى إلى توحيد تخطيط استعمال الأرض على المستوى المحلي والوطني. أدى هذا، في منتصف القرن العشرين، إلى خلق وزارة المدينة وتخطيط الريف عام ١٩٤٧ الذي يمكن اعتباره ذروة العملية التي بها يصبح تخطيط استعمال الأرض جزءاً مميزاً على نحو متزايد من الحكومة المحلية. وكانت اللجنتان الرئيستان هما: لجنة بارلو (١٩٤٣) ولجنة رايث (١٩٤٥). وكانتا تؤيدان التوحيد المديني وكبح التوسع الضاحيّ عن طريق إنشاء "أحزمة خضراء" ونظام للبلدات الجديدة لاستيعاب فائض السكان من المدن الكبيرة وأولئك الذين أزيحوا بالتجديد المديني والدمار أثناء الحرب. وكان قد تم أصلاً تخطيط ثمان من هذه البلدات؛ وأضيف إليها المزيد في أواخر ستينيات القرن الماضي، ولكن هذه الإجراءات لم تتركز تماماً حول حل مشكلة النمو في لندن، البؤرة الأصلية، بل على مشكلة مساهمات أخرى كبيرة (شيفر ١٩٧٢، كليبسون ١٩٩٨). وعملت، فضلاً عن ذلك، كمحرضات للنمو المِنْطَقي على اعتباره جزءاً من مجتمع أوسع والتخطيط الاقتصادي الذي كان سائداً في ذلك الوقت.

في أواخر القرن التاسع عشر، تم، في سان فرنسيسكو ونيويورك، إدخال قوانين تحديد المناطق لمساعدة أنظمة معايير السكن واستعمال الفضاء. وفي عام ١٩٠٩، تم إقرار تشريع أعطى المجالس البلدية حق المشاركة في تخطيط المدينة. وكان من بين القوانين الأخرى الحكومية والوطنية في ذلك الوقت: "مجموعة قوانين الإسكان وتقسيم المناطق لتنظيم البناء؛ وقانون الخدمة المدنية الذي قلص الرعاية؛ والحماية من أجل النساء؛ وتطوير قوانين الحريق؛ وقوانين وضع متطلبات الاحتياطي للمصارف؛ وقوانين الترخيص للحرفيين وقوانين تنظيم التخلص من مياه المجارير والنفايات إضافة إلى معالجة المواد الغذائية في المطاعم؛ وتنظيم ساعات العمل وشروطه" (مركز الأمم المتحدة للعمران البشري ٢٠٠١). وهكذا، تم سن التشريع في كل من بريطانيا والولايات المتحدة لتخفيف التأثيرات الأكثر قسوة للنمو المديني وخلق بيئة مدينية منظمة. فنتجت أنظمة تخطيط مختلفة إلى حد ما عن نظام الولايات المتحدة الذي اعتمد الأنظمة القانونية أكثر من اعتماده على الأنظمة الإدارية.

كانت البلدات الجديدة هي الابتكار الآخر للتخطيط. ظهرت هذه البلدات أولاً في الولايات المتحدة في عشرينيات القرن الماضي، وعلى خلاف مثيلاتها في المملكة المتحدة، تم تطويرها من قبل مطورين من القطاع

الخاص أكثر منهم من القطاع العام (ألِن ١٩٧٧). وفي ظل **البرنامج الجديد** الذي وضعه الرئيس روزفلت، في ثلاثينيات القرن الماضي، تم بذل محاولة إضافية لخلق بلدات جديدة بمبادرة من الدولة. وظهرت هذه الفكرة من جديد على السطح في ستينيات القرن الماضي في ظل برنامج **المجتمع الكبير** لإدارة جونسون. وفي هذا البرنامج، تجدد الاقتراح بإنشاء بلدات جديدة برعاية حكومية للمساعدة على التوجه إلى "المشكلات" المرتبطة بالمدن في الولايات المتحدة، كالجريمة، والازدحام، والتوترات العرقية والسكن السيء، ولكن هذه الخطط هُزِمَت من جديد أمام قوة اللوبي الخاص للتنمية.

إن تشابك التخطيط ونظام الحكم، في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، موضوع مركزي إضافة إلى وجود صراع سياسي حول نشاطات المخططين. وهذا يطرح السؤال: ما الجهة التي يمثلها المخططون؟ هل هي جماعات مقتدرة سياسياً واقتصادياً أو جماعات مهمشة؟ وهل حصلوا على تدريب مهني يعزلهم عن العملية السياسية؟ كانت رغبة المخططين قوية في الادعاء بأنهم يتمتعون بخبرة تقنية/و أو إدارية لشرعنة أعمالهم. ويمكن أن نلمس هذا في مطالبتهم بمكانة مهنية وفي محاولاتهم للسيطرة على طبيعة علم التخطيط واعتماده. وعرفت الاستجابة لهذا المأزق، في ستينيات القرن المضي، نشوء "المخططين المتحمسين"، بصورة رئيسة في الولايات المتحدة، الذين كانوا يعتبرون بصراحة أن التخطيط نشاط سياسي. واختار هؤلاء المخططون التخلي عن بيروقراطيات التخطيط والعمل من أجل "المصمم إلى" لإنتاج حلول بديلة للمشكلات المدينية (غودمان ١٩٧٢). فعمل هذا على شحذ الطبيعة السياسية للتخطيط وأظهره كساحة صراع كانت فيها جماعات الحماس والفعل هي اللاعب الأساسي.

طلب التخطيط شرعيته من خلال خبرته التقنية والعلمية. فاعتمد على فكرة أنه ربما يمكن إنتاج ترتيبات منطقية، ومتماسكة ومنهجية للتنمية المدينية. وهذا يمكِّن التخطيط من الابتعاد عن السياسة وإنتاج حلول تعتمد على التصميم. وقد أغرى هذا السياسيين المحليين أو المستشارين المحليين لأنه سمح لهم بادعاء الشرعية العلمية لعملية صنع قراراتهم. وغوديس، الذي كان (١٩٤٩) أحد المناصرين المبكرين للتخطيط، جادل في سبيل مقاربة "الدراسة قبل التخطيط". فالدراسة تقتضي تحليل المتطلبات الفيزيائية والاجتماعية لكي تكون الخطة النهائية خطة تدمج البنية التحتية، الفيزيائية والاجتماعية. وبهذا يمثل التخطيط تحدياً لقوى السوق المحررة التي كانت مهيمنة على تشكيل المدينة. كانوا يعرِّفون سوق الأرض والإيجارات بوصفها حوافز النمو، ولهذا، يجب ضبطها بواسطة القوانين الإدارية والقانونية لضمان أن تضع في حسابها أهدافاً أوسع. وكانت واحدة من مشكلات هذه المقاربة هي أن التخطيط تأثر بمجموعة من "الآيديولوجيات" أو ضرورات التصميم التي أثارت الخلافات حول شكل النمو المديني وسرعته. فكانت هناك حركات مناصرة للنمو وأخرى معارضة له، ومؤيدون للدمج المديني ومؤيدون للمدينة والضاحية الجنائنيتين، الذين كانوا يعتبرون الاتساع صحياً وأولئك الذين اعتبروا هذا الميل تدميراً للبيئة.

التخطيط الشامل للمدينة بواسطة المخططات "العامة"

تم، في الكثير من البلدان في النصف الثاني من القرن العشرين، تطوير "مخططات عامة" للنهوض بعبء عملية التنمية وتصفية الأحياء الفقيرة ومواصلة النمو في بعض المناطق المدينية، ولكن على حساب مناطق أخرى. وكانت الرغبة في نموذج منظم للتنمية هماً مركزياً أساسياً. وكانت هذه الخطط عادة تستلزم نوعاً من قيد على امتداد، أو "زحف"، المدن الأكبر واستراتيجية لـ "إبطال المركزية"، إما بواسطة قرارات مدروسة للتخطيط أو عن طريق وضع مجموعة من الحوافز في موضعها الصحيح. وقد جرى تطبيق المنطق نفسه في كل الحالات (كيدوكورو ١٩٩٥). والمثال لهذا هو سيؤول (٩,٩ مليون نسمة عام ٢٠٠٠) في كوريا الجنوبية. فكوريا الجنوبية هيمنت بواسطة عاصمتها. وعلى الرغم من الخطط الخمسية المتعاقبة التي طورتها الحكومة المركزية من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠، فإن سيؤول واصلت تقدمها على المدن الأخرى بمعدل سرعة نموها بسكانها الذين تضاعفوا أربع مرات (هونغ ١٩٩٦). إن نظام التخطيط الذي تم تبنيه خلال هذه الفترة كان يتضمن عدداً من الوسائل المصممة لتقييد نمو سيؤول وتوفير الحوافز للنقل إلى مكان جديد. وتم تقييد البناء الجديد للمصانع وتشجيع الرحبات الصناعية الجديدة من خلال الخطط العشرية الثلاث. وفي خطة ١٩٩٢-٢٠٠١، حدث تحول ابتعد عن التشديد على المقاييس التنظيمية إلى التشديد على "تَقْنِيَة اقتصادية" تعتمد على تكاليف الاحتقان وأنظمة الحصص (كيم وغولنت ١٩٩٨: ١٠، نيومن وكِنْوُورثي ١٩٩٩). وفي هذا، يعكس هؤلاء التحول العالمي ضمن التخطيط إلى استراتيجيات أكثر اعتماداً على السوق تستخدم أنظمة التسعير لتحصيص المكان النادر في المدينة. وسنغافورة بلد آسيوي آخر حاول ضبط الاحتقان المديني عن طريق استخدام نظام الشحن على السيارات التي تدخل مركز المدينة في أوقات معينة من اليوم. والمثال الآخر هو نظام الطرق لربط مدينة ملبورن الجديدة لتحسين دورة المرور إلى المنطقة التجارية المركزية وحولها الذي يعتمد على نظام الرسوم التي تجبى إلكترونياً.

مدينة جنائنية–بلدات حديثة

كانت المدينة/الضاحية الجنائنية في المملكة المتحدة وأمريكا الشمالية سمة مميزة للتنمية في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي. وتدين بأصولها إلى بحث إبنزر هاوارد والاشتراكيين المسيحيين واليوطوبيين في أواخر القرن التاسع عشر. فقد أيد هاوارد في كتابه، Tomorrow a Peaceful path to real reform الذي نشره عام ١٨٩٨، فكرة البلدات الجديدة تماماً، التي تجمع الحياة المدينية والريفية. ويجب أن تكون هذه المجتمعات المحلية الجديدة مجتمعات للتنمية المتوازنة، لا سكنية فقط. كما يجب أن تكون ذات قاعدة صناعية وتجارية قابلة للحياة. وكان من المرغوب فيه وجود حيز أخضر حول المدن الموجودة لمنع التمدد غير الهادف والسماح بتكوين مجتمعات محلية جديدة مكتفية ذاتياً. إن بحث هاوارد والآخرين الذي تناول موضوع الدمج المديني هذا وتنمية المدن والضواحي الجنائنية، عكس انحيازاً مضاداً للمدينة ظهر في بعض تقاليد التخطيط. فقد اعتُبِرَت المدينة الكبيرة مكاناً يصعب ضبطه، مكاناً تزدهر فيه الجريمة، وتتهدد صحة السكان وحيث يمكن أن يزدهر التطرف السياسي في ظل ظروف الحرمان والفقر. وكان الحل يقضي بنقل السكان إلى بناء في

الضاحية يوفر المزيد من الاتساع والهواء الصحي، حيث يمكن توحيد معظم المدينة والريف. وهذا الانتقال يمكن أيضاً أن يترافق بالتحول إلى إشغال المالك، وهكذا يتضاءل التطرف الاجتماعي ويتكون مواطنون أكثر إحساساً بالمسؤولية.

انعكست ترجمة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات لهذه الرؤية في حركة البلدات الجديدة والرغبة في خلق مجتمعات محلية متوازنة داخلها (هربرت ١٩٦٣، دينيس ١٩٦٨، كريسويل ١٩٧٤، كليبسون ٩٩٨). فكانت البلدات الجديدة التي إنشئت في المملكة المتحدة محاولة في الهندسة الاجتماعية. كان يجب أن تكون مجتمعات محلية كاملة، ولهذا تضمنت ليس الإسكان فقط، بل أيضاً العمالة، والخدمات والمرافق الاجتماعية لتشجيع الاندماج بين السكان الجدد. وفكرة التوازن والاندماج في الجماعة عن طريق التناضح يمكن اعتبارها، عند استعراض أحداث الماضي، ساذجة وقاصرة معرفياً حول عدد من التمايزات والاختلافات الاجتماعية المتأصلة بعمق داخل المجتمع في المملكة المتحدة. فعوامل الطبقة، والجنس، والإثنية ودورة الحياة، من بين عوامل أخرى، مركزية بالنسبة لأنماط الاندماج في الجماعة. فمجرد الافتراض أن الاندماج في الجماعة ينشأ من القرب المكاني كان ساذجاً جداً، وكما أظهرت عدة دراسات، فإنه لم يكن نتيجة. علاوة على ذلك، إن أنماط الحركية أيضاً أثرت على "التوازن" وتوسعت مسافات التحركات اليومية مع تحسن سرعة المواصلات إلى درجة نجد معها في بعض البلدات الجديدة، مثل ميلتون وكينيس، أعداداً مهمة من المسافرين اليوميين الذين يعودون إلى لندن أكثر من الذين يعيشون ويعملون في البلدة الجديدة.

وقد عملت الفكرة المُمَثْلَنَة للمجتمع المحلي والجوار بقوة على تعزيز هذه المرحلة من التخطيط المديني. لقد افترضت أن الاستقرار والتوازن يتحققان بمرور الزمن. والنضج يجب أن يحدث. والمضاهاة لم تكن متغايرة مع النماذج التطورية الأقدم التي وجدناها في عمل مدرسة شيكاغو في أوائل القرن العشرين. عملت هذه النماذج على تحويل الانتباه عن دور الأشكال السياسية والأشكال الأخرى للسلطة والسيطرة وسمحت بالخطاب الطبيعي الذي كان يؤيد مقاربة عدم التدخل إلى تخطيط الجوار (سَتْلِس ١٩٧٢). وكان التأثير الآخر القوي هو تأثير محترفي التصميم. فقد اقترحوا، مستحضرين خبرتهم ومقدرتهم التصميمية، أن المدخل إلى حلول مدينية ناجحة للنمو وأسلوب الحياة المختل وظيفياً يكون بزيادة التشديد على التصميم المفيد للبيئة الفيزيائية.

مخططو المدن

مارس المهندسون المعماريون ومخططو مشهد المدينة تأثيراً مهماً على تصميم المدن. فقد لفت سكومان (١٩٩١) الانتباه إلى نماذج هندسة العمارة التي سادت منذ خمسينيات القرن الماضي. وأول نموذج وصفه، هو حيث تكون هندسة العمارة المصباح الذي يضيء الطريق إلى عالم أكثر فخامة وأكثر إرضاء عن طريق البنية والبيئة المرئية. والنموذج الثاني يكون حيث يرى المهندس المعماري وكأنه يعرض مرآة. هنا، يسعى التصميم إلى أن يعكس العالم ويعلِّق عليه. وهذا يرتبط بقوة بأفكار ما بعد الحداثيين الذين لا ينظرون إلى الحرفيين باعتبارهم مبدعين جداً للذوق والأسلوب، ولكن بوصفهم عواكس، كالناس الذين يساعدون على تعريف الاتجاهات والتعبير

عنها. وقضايا السلطة والضبط مهمة وترتبط بالجدل الأوسع حول الحكم. فهل يجب أن يكون التصميم المديني عملية نازلة من أعلى إلى أسفل تقرر فيها بعض الجماعات ما هو مناسب للآخرين أم أنها ستتمحور حول تصميم صاعد من أسفل إلى أعلى–حيث يحدث التخطيط مع المجتمع المحلي المعني وعلى امتداده. إن ظهور التخطيط المتحمس وعمارة المغاورين يجمعان الحركات الاجتماعية والتصميم المديني معاً ويطرحان مسألة تفويض الحركات الاجتماعية والدور الذي تنهض به وتواصل تمثيله في تنمية المدينة. وفي هذه القراءة، ينهض المخططون بدور المتحمسين للمهمشين والضعفاء ويقدمون برنامجاً يدور حول الأسئلة السياسية الحرجة بخصوص من يخطط ومن يستفيد. وما يثيره المصممون هنا ويخططون له هو غالباً فكرة الصالح العام. ولكن هذا الحقل موضع خلاف أكثر منه حقلاً متفقاً عليه بالضرورة.

التخطيط وتصميم المدينة

يمكن وضع تصميم لأسلوب حياة إيجابي. فهناك حلول مختلفة للتصميم قدمها كتاب "مدن في السموات" لـ كربوسيَر، تقدم حلولاً لمشكلات النمو المديني عن طريق تطوير البيئة ورفع المباني استجابة للهندسة الاجتماعية في وولدن تو لـ سكينر (١٩٧٦). وتُظهِر فترة خمسينيات إلى سبعينيات القرن الماضي الأسوأ والأفضل من هؤلاء الحالمين. فقد كانت هناك الضواحي الجنائنية التي صُمِّمَت لإضفاء جودة أعلى على الفضاء المديني حول البيوت. ولكن لم يكن الكل يرى أن هذه الضواحي توفر تقدماً في الترتيبات المختلفة لأسلوب المعيشة. فعلى سبيل المثال، كانت هناك دراسات تندب زوال المشهد الأكثر قوة لشوارع "القرى المدينية" الأقدم (يونغ وويلموت ١٩٥٨، غانس ١٩٦٤). إن الضواحي التي تكونت خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، استجابة للضغط الديموغرافي والهِجْري وتزايد التأثير، جاءت، إلى حد بعيد، نتيجة للمضاربين والمُطورين وليس نتيجة لمهندسي العمارة والحالمين (ساندركوك ١٩٧٦، بول ١٩٨٢). فكان الكثير من الضواحي يفتقر إلى المرافق ووسائل المتعة، مما أدى إلى طغيان المسافة الذي حدث عندما أصبح الناس معزولين في ضواحيهم النائية. وعمل أنصار المساواة بين الجنسين أيضاً على شد الانتباه إلى الأدوار الجنسية المقولبة التي تتضمنها التصاميم الضاحيَّة التي تعتمد بيت العائلة الواحدة وكيف ينتج هذا "عملاً منزلياً" لرعاية الأطفال، والتنظيف، والطبخ الذي يقع، بشكل غير متناسب، على كاهل النساء (فريدان ١٩٦٣؛ هايدن ١٩٨٠؛ ماك دوويل ١٩٨٩، ١٩٩٩؛ جونسون ١٩٩٤؛ دونكان ١٩٩٦). وأظهر تحليل أنصار المساواة بين الجنسين أن المشكلة، بالنسبة للكثيرات من النساء، لا تكمن في وجود المرأة في عالم العمل أو عالم البيت، ولكن في محاولتها المتزايدة اليوم لتحقيق "فعل التوازن في محاولتها للاحتفاظ بوجودها في كلا العالمين" (جيلوري ٢٠٠٠: ٣).

وكما أشار هايدن، فإن "المساكن، ومناطق الجوار والمدن التي صُمِّمَت لنساء مرتبطات بالمنزل تقيد النساء فيزيائياً، واجتماعياً واقتصادياً (١٨٨٠). واختبار التصميم يكون بخلق اتحاد عملي لمكان العمل والمعيشة يعمل على تشجيع التوازن المهني المنزلي. وترتبط بعض الحلول بالتوفير الأوسع لرعاية الأطفال لتمكين الخيارات وأيضاً لخلق ممارسات أكثر مرونة للعمل. وقد حظيت الحلول المرتبطة بالتصميم بتأييد بعض أنصار المساواة

بين الجنسين، وتضمنت هذه الحلول بناء شقق دون مطابخ، حيث يمكن، بسهولة أكثر، المشاركة بواجبات الطبخ، والتنظيف ورعاية الأطفال (هايدن ١٩٨٠). والنموذج الذي يدمج بعض هذه السمات هو المسكن الاسكندينافي المشترك، حيث يتم إنجاز الواجبات التي تقع على عاتق المرأة من خلال التعاون بين جميع الأعضاء في مشروع الإسكان (جاك ١٩٩٩، سان غريغوريو ٢٠٠٠).

جرى، على نطاق شامل، اتباع حل المباني الشاهقة في أمريكا الشمالية، وأوروبا والكثير من الأجزاء الأخرى للكرة الأرضية كرد على النمو المديني وإيواء الأعداد المتزايدة من القاطنين في أمكنة مقيدة. وهونغ كونغ هي البلد الأعلى في العالم من حيث الكثافات السكانية. وكان المكان فيها دائماً أعلى من القيمة العادية، فمورس، على نطاق واسع، حل المباني الشاهقة في كلا قطاعي الإسكان، العام والخاص. ففي القطاع العام، تؤوي سلطة الإسكان في هونغ كونغ اليوم ٢.٥ مليون نسمة يشكلون ٣٩% من عدد السكان. ويتكون الموجود الحالي من ٧٠٤٠٠٠ شقة في عدد من التصاميم التي تمتد على مدى الفترة من مطلع خمسينيات القرن الماضي عندما أُنشئَت أول مجموعة من البيوت رداً على الحريق الذي دمر الكثير من المساكن الرخيصة التي كانت موجودة في ذلك الوقت. وكانت المجموعات الأصلية بناء لوحياً تُخَص فيه العائلة فقط بغرفة واحدة ومرافق مشتركة لدورات المياه. ومع أن المسكن يبقى صغيراً بالمعايير الغربية، ٦ م^{٢} تقريباً للشخص الواحد، فإنه جرى تحسين التصاميم والمرافق بصورة ملحوظة منذ خمسينيات القرن الماضي. ولكن المجموعات السكنية راحت تزداد ارتفاعاً باضطراد حتى وصلت آخر المجموعات إلى ارتفاع أربعين طابقاً.

وقد تم تعريف الجانب السلبي للكثير من التصاميم المتعددة الطوابق على أنه غُفْلِيٌ وتعرضي للجريمة، خصوصاً لأن الطبيعة الشبيهة بالمتاهة لبعض المجموعات الكبيرة تسهّل هرب مرتكب الجريمة. وهذا، إضافة إلى عدم معرفة القاطنين لبعضهم بعضاً، عزز الخوف من الغرباء في هذه الأمكنة. وهكذا، ظهر، بمرور الزمن، نقد لهذا الشكل من الحياة المدينية، مما خلق استراتيجية جديدة للتخطيط تعتمد على إعادة تصميم المجموعات السكنية الشاهقة. اعتمدت هذه الاستراتيجية على مجموعة من "القواعد المنطقية للتصميم" التي سعت إلى إزالة الغفلية وانعدام الأمن في هذه المباني ولكن هذا كان يتطلب مستويات عالية من الصيانة و"دخل الإدارة" (دونليفي ١٩٨١، كولمان ١٩٨٥، باوَر ١٩٩٣).

أدركت المدن فقدان المعيار البشري في تطوير مجموعات الشقق الشاهقة المرتبط بمشاريع إعادة التنمية والتخلص من الأحياء الفقيرة في خمسينيات، وستينيات ومطلع سبعينيات القرن الماضي. وقد تم إنشاء الكثير من هذه المشاريع من قبل الدولة أو وكلائها، كجزء من مشاريع الإسكان الاجتماعي الواسعة النطاق (باوِرَ ١٩٩٣). ففي ملبورن، في استراليا، باشرت لجنة الإسكان الحكومية التطوير الشاهق بقصد التأجير. وفي تسعينيات القرن الماضي، شغل المهاجرون الجدد إلى المدينة الكثير من هذه المساكن. وكثيراً ما كانت هذه المجموعات السكنية تعتبر أنها "مناطق مشكلات"، حيث كان التصميم يقيد تنمية العلاقات الاجتماعية، وهكذا عانت من دوران عال للمستأجرين، وأعداد كبيرة من الشقق الخالية، ونزعة تخريبية، وكتابات وصور وقحة، وإحساس بانعدام الأمن بين الشاغلين.

لم تكن "عقارات المساكن" الشاهقة وحدها هي التي شدت الانتباه، ولكن عقارات المساكن العامة الكبيرة الضاحيَّة التي أنشئت في خمسينيات إلى سبعينيات القرن الماضي، كانت أيضاً تعتبر إشكالية. كانت هذه المناطق قد بنيت من أجل الأسر المنخفضة الدخل، وهكذا ضمت عدداً غير متناسب ممن يعانون من مشكلات اجتماعية وغيرها. فعندما سعت الدولة إلى نقل المجموعة السكنية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، خلال الثمانينيات والتسعينيات في الكثير من البلدان، أصبحت بقية مناطق الإسكان العام "فُضالة" وتزايد تجمع السكان حول ذوي الدخول المنخفضة، وهم غالباً المستفيدون من الدولة، وأولئك الذين يعانون من مشكلات نفسية ومشكلات أخرى اجتماعية. فأصبحت هذه العقارات التي اكتسبت "سمعة رديئة" والخوف من الجريمة ومضايقة القاطنين مجالات رئيسة لقلق سلطات الإسكان العام. يؤدي هذا إلى معدلات دوران عالية عندما يسعى الناس إلى الانتقال إلى القطاع الخاص وملكية البيوت مما يرتب المزيد من التكاليف الإدارية على السلطات العامة ويسبب أيضاً مستوى ملحوظاً من عدم الاستقرار السكاني.

في دراستها للعقارات الشاهقة الخاصة بالمجالس في المملكة المتحدة التي أوردتها كولمان في كتابها Utopia on Trial (١٩٨٥)، زعمت بقوة أن التصميم يؤثر على السلوك الاجتماعي. فقد بحثت منهجياً في هذه الدراسة انتشار الصور والكتابات الوقحة، والفضلات المبعثرة، والنزعة التخريبية، ومعدلات الجريمة وتوصلت إلى استنتاج يقول إن هذه المشكلات تتفاوت مباشرة وفقاً لطبيعة التصميم. فالتنظيم يمكن أن يسبب اختلالاً اجتماعياً. والتصاميم الأكثر ميلاً إلى ممارسة هذا التأثير هي المجموعات السكنية البرجية الشاهقة التي تترابط بممرات للمشاة لأنها تكوِّن عدداً كبيراً من الأمكنة غير الآمنة حيث يمكن أن يتعرض الناس فيها للهجوم والتهديد (كاودري ١٩٨٦). ولكن بحثاً آخر بيَّن أن كولمان أفرطت في التشديد على تأثير التصميم ولم تنتبه بما يكفي إلى طبيعة إدارة سلطات الإسكان المحلية لمجموعات الشقق وإلى التركيب الاجتماعي للقاطنين في تلك المجموعات (باوَر ١٩٩٣). ومع ذلك، يمكن المغالاة في مشكلات المباني الشاهقة. فيرى بيركه (١٩٨٨)، اعتماداً على تحليل البحث في فيكتوريا، أنه قد بولغ في الجوانب السلبية وأصبحت جزءاً من الأسطورة المدينية السائرة. فالمعطيات تُظهِر أن الكثير من العقارات الشاهقة تتمتع، في الحقيقة، بدرجات لإرضاء المستأجرين، وتظهر أيضاً قوائم الانتظار التي تضم أسماء المستأجرين المتوقعين الذين يرغبون في السكنى في هذه المناطق.

أشكال جديدة للتخطيط

إن ما يبدو، في البيئة المدينية المعاصرة، هو ترابط التخطيط، والتصميم *والتسويق*

وكان السؤال الرئيس الذي أثار الجدل هو: ما أفضل طريقة لتوزيع وسائل الفزع؟ لقد جدد برنامج الليبراليين الجدد في الثمانينيات والتسعينيات تشديده على السوق بوصفها الموزع للسلع والخدمات، بما في ذلك الأرض، والمباني والبنية التحتية المدينية. وحدث ابتعاد عن فكرة التخطيط بوصفه تدخلاً وهيمنة للنشاطات التنظيمية. فتركز التشديد الحديث على التجديد والتغيير اللذين أديا إلى القطاع الخاص. وهذا يعني إرجاع التخطيط إلى:

وظيفة خدمية للشركات وطبقتها الإدارية الملحقة التي يسبب المشكلةَ سلوكُها في ظل نظام السوق وعلى التخطيط أن يسعى إلى حلها (لاو ١٩٩٩).

هنا، يشد لاو الانتباه إلى حقيقة أن صنع قرار الاستثمار ليس، بوجه خاص، مكاناً حساساً أو يهتم بالضرورة بالتنمية الطويلة الأمد لمدينة أو منطقة. فكل قرار من قرارات القائمين على التنمية تصوغه بيئة السوق التي يعملون ضمنها وتقاس تلك القرارات بأهدافها وعائداتها المالية. ومن الواضح أن هذا يشكل استراتيجية شاملة منسقة إنجازها أصعب بكثير. علاوة على ذلك، يؤدي الانتقال إلى حلول على أساس السوق إلى تشديد أكبر على التسويق وحلول الزبائن. ويعتبر التخطيط كـ "سلعة" ويتم "على نحو متزايد" تأمينها من قبل مخططي القطاع الخاص أكثر من مخططي القطاع العام. وفي ظل هذه الظروف، تنشأ مجموعة مختلفة من القيم والحاجات التحتية، كما يلاحظ دير:

> المخططون الذين يستمرون بوصفهم وكلاء للدولة يستطيعون الاحتماء تحت عباءة الشرعية التي يوفرها لهم الموظفون المنتخبون، ويزعمون أيضاً أنهم يعملون للمصلحة العامة. وعلى العكس، يُسأَل المخططون الذين هم وكلاء لرأس المال الخاص فقط عن خط القاعدة لمربحية الأعمال (دير ٢٠٠٠).

إن اختيار (سيادة) المستهلك مركزي لنموذج السوق. ففي السوق المدينية، يحدد مركز الموردين لمختلف السلع السهم السوقي، ولهذا فهم يتنافسون بقوة على تأييد الزبائن وإخلاصهم. ولكي يكسبوا هؤلاء، فإنهم يسعون باضطراد إلى إقناعهم بأنهم موجودون لتقديم "الحلول" لمتطلبات معيشتهم أكثر من شراء ناتج قياسي. ويتم تشجيع الزبون على تكييف الناتج وتعديله بحيث يلبي حاجته. وفي ظل هذا الضغط التنافسي، تهتم السلطات المحلية بالمحافظة على سهمها السوقي، وتوسع مثالياً فرصها الاقتصادية. وهكذا يصبح تسويق المدينة أو ترويج المكان جزءاً من "التخطيط". ويصبح بيع المدينة من خلال الدمغ وأختام العلامة التجارية وإعادة التصوير نشاطات مهمة. والسوق هنا ليست محلية فقط، ضمن دولة قومية خاصة، بل عالمية. وهذا يسبب تعميق التنافس العالمي داخل المدينة.

كان المثال لهذا التخطيط الذي يدفعه السوق أكثر، في عهد حكومة تاتشر في المملكة المتحدة، هو إدخال سلسلة من المبادرات لتقليص دور السلطات المحلية في التنمية المدينية وتشجيع القطاع الخاص على مبادرة أكبر. وكان التغييران الرئيسان هما تأسيس مناطق المشاريع وهيئات التنمية المدينية في قانون الحكومات المحلية لعام ١٩٨٠. وقد تم تصميم مناطق المشاريع لتوفير شروط تنموية أكثر ملاءمة للمتعهدين عن طريق خفض الضرائب وتبسيط قانون التخطيط وتسريعه. وقد تم تشكيل هيئات التنمية المدينية من أعضاء غير منتخبين يتم اجتذابهم من أوساط الملاّك ورجال الأعمال (دونكان وغودوين ١٩٨٨، ثورنس ١٩٩٢).

وبالنسبة لهؤلاء المتحمسين، كان سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩ وما نتج عنه من سقوط الدول الشيوعية الشرقية وانتقال هذه الدول إلى اقتصاديات السوق، إشارة واضحة إلى أن التخطيط العقلاني الذي كان يعتمد

على برامج الخمس سنوات والعشر سنوات قد انتهى. وبدلاً من ذلك، ستتحرك هذه الدول إلى خلق نظم مالية ملائمة تسمح بالنمو الاقتصادي، وإحياء المدينة وإعادة التنمية فيها. وكان من المفترض أن يكون القطاع الخاص هو محرك النمو، بالمشاركة مع الحكومة المركزية والحكومات المحلية، ومنظمات غير حكومية ومنظمات أساسها المجتمع. وينسجم هذا مع تفريغ الدولة وتحويل النشاط منها إلى القطاع الاختياري أو المنظمات التجارية الخاصة. ولم يعد التشديد منصباً على توزيع الخدمات وتنمية المجتمع بل على الفعالية.

وفي أواخر التسعينيات، ظهرت علامات على ضعف البرنامج الليبرالي الجديد. ففي الولايات المتحدة، تجدد التأييد لإدارة الإسكان الفيدرالية والتنمية المدينية، بعد فترة كان يبدو فيها مستقبلها مهدداً (غوتهام ١٩٩٨، فاختر ٢٠٠٠). كان العامل المهم هنا هو نشر the state of the Cities Report (إدارة الإسكان والتنمية المدينية ١٩٩٧) الذي ركز الانتباه من جديد على التغير المديني وكيف كان هذا يتكشف عن توزيع جديد للفقر داخل المدن في المملكة المتحدة، حيث كان هناك الكثير من الأمكنة المدينية المهملة التي تتركز فيها البطالة والبطالة الجزئية. كما كانت هناك مناطق يتزايد فيها الحرمان، والجريمة، والفقر والانحلال. واستنتج المعنيون أن هذه المناطق تحتاج ليس فقط إلى تحسين السكنى، بل تحتاج أيضاً إلى برنامج لتجديد الجوار. وكان يجب إيجاد الحل عن طريق الانتقال إلى مناطق التفويض وجماعات المشاريع حيث يجب السعي للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص لتجديد كامل المنطقة. كان يُنظَر إلى السوق على أنها فشل في حل مشكلة انحطاط الجوار، ولهذا كان المطلوب أشكالاً جديدة من التدخل. فجاء الحل الذي تم تبنيه مماثلاً للحل الذي قدمته إدارة ميجر عام ١٩٩٤ في المملكة المتحدة. تخلى هذا البرنامج لميزانيات التجديد الأحادية عن الرفض الحاد للتخطيط الذي ميز سنوات تاتشر وإشارة إلى أن الأسواق لم تكن قادرة على تلبية كل المتطلبات. ركزت المقاربة الجديدة على مسألة كيف يعاد دمج الأماكن المشكلة في التيار السائد للاقتصاد المديني. وكانت ترتبط بتنامي الحديث الذي يتركز على الإقصاء والاشتمال الاجتماعيين.

توفرت الإشارة الأخرى للتغير بنشر "تقرير روجرز" (قوة العمل المدينية وروجرز ١٩٩٩) حول كيف ننجز نهضة مدينية (الإطار ٨–١). وقوة العمل، التي أسستها حكومة بلير في المملكة المتحدة، كانت موجهة إلى "تعيين أسباب الانحطاط المديني في انكلترا ونصحت بحلول عملية لإعادة الناس إلى مدننا، وبلداتنا ومناطق جوارنا (بصيغة الجمع) المدينية. ويرى التقرير أنه منذ الثورة الصناعية، جرى إفساد البلدات والمدن بـ "التخطيط السيء"، والتشتت الاقتصادي والاستقطاب الاجتماعي".

ولهذا، يعود التقرير إلى برنامج أكثر تدخلية ويتخلى عن الاعتقاد بأن السوق الحرة وحدها تخلق ظروفاً مثالية لتنمية المدن. ويرى كتبة التقرير أن التوجه المستقبلي يجب أن يكون توجهاً تكون فيه البلدات والمدن أكثر تراصاً وترابطاً–المعنى هنا تحسين خطوط النقل الواصلة لتخفيف الاعتماد على السيارات والتلوث المرافق وصيانة البنية التحتية الضرورية لكي تتمكن الأمكنة المدينية الموجودة من مواصلة البقاء. ويرون أن الوسيلة لتطبيق هذا البرنامج تكون من خلال قيادة السلطات الحكومية المحلية وتأسيس شراكة فعالة بين المواطنين والمجتمعات المحلية. ويسلِّم التقرير، الذي يرتبط إلى حد أبعد ببرنامج الإقصاء الاجتماعي، بأنه يجب على إدارة

المناطق المدينية أن تضع في حسابها متابعة "عقارات المجالس ومناطق الجوار الأخرى المحرومة" التي تحتاج إلى اهتمام خاص.

الإطار ٨-١

نحو نهضة مدينية في المملكة المتحدة:

تقرير القوة العاملة المدينية، حزيران ١٩٩٩

نُشِر، عام ١٩٩٠، تقرير مهم حول التخطيط المديني والتنمية المدينية من قبل القوة العاملة المدينية بإشراف اللورد روجرز. وأعلن هذا بعض الحقائق الرئيسة حول السكان المدينيين في بريطانيا ووضع برنامجاً لـ "نهضة مدينية" اعتمد على "حلول عملية لإعادة الناس إلى مدننا، وبلداتنا ومناطق جوارنا المدينية".

ملف الحقائق في المدن

- المناطق المدينية في انكلترا تشكل ٩٠% من السكان، و٩١% من النتاج الاقتصادي و٨٩% من الأعمال
- ينفق القطاع العام أكثر من ٢٠٠ بليون جنيه استرليني سنوياً في البلدات والمدن الانكليزية وعلى الناس الذين يعيشون هناك-٦٠% تقريباً من إجمالي الإنفاق العام في المملكة المتحدة
- تقدر التوقعات المستقبلية أن ٣.٨ مليون أسرة إضافية ستتكون بين ١٩٩٦ و٢٠٢١-زيادة ١٩%
- يعتقد ٤/١ من الناس الذين يعيشون في مناطق الجوار المدينية أن منطقتهم أصبحت أسوأ في السنوات الأخيرة، مقارنة بـ ١٠/١ فقط يعتقدون أنها أصبحت أفضل.
- ٩٠% من المباني والبنى التحتية المدينية التي ستكون موجودة في فترة ٣٠ سنة تم إنشاؤها من قبل.
- يُتوَقَّع أن تزداد حركة مرور السيارات بمقدار الثلث خلال السنوات العشرين التالية. وقد ازداد معدل الرحلات اليومية من أجل العمل بنسبة ٤٠% عما كان عليه قبل ٢٠ سنة
- تسجل البطالة في المدن الداخلية أكثر من ضعف معدلها في مكان آخر
- أكثر من ٤٠% من رأس مال الإسكان داخل المدن هو إسكان "اجتماعي" مُعان
- أكثر من ١.٣ مليون من المباني السكنية أو التجارية فارغة حالياً

ويدرس التقرير قضايا مثل:

- إعادة تدوير الأرض والمباني؛ و
- تحقيق التفوق في القيادة، والمشاركة والإدارة؛ و
- توزيع التجديد؛ و
- تصميم البيئة المدينية و
- تحقيق الترابط-طرق النقل الموصلة والبنى التحتية الأخرى للمدن، والبلدات ومناطق الجوار لكي تؤدي وظيفتها على اعتبارها وحدات قوية، اقتصادية واجتماعية.

تطورت ضمن نظرية التخطيط، إلى جانب هذه التغيرات، حركة جديدة تركزت على فكرة "التخطيط التشاوري" (هيلي ١٩٩٨). وهذا الشكل من التخطيط يُستنتَج من فكرة المشاركة الجماعية أكثر منها مشاركة فردية صرفة في عملية التخطيط، وبطريقة ما، هي امتداد للمشاركة العامة في المناقشات التي دارت حول التخطيط في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. ويعتمد النموذج على المواطنين الذي يجتمعون لدراسة بيئتهم في سبيل

تعيين المخاوف ثم العمل مع بعضهم بعضاً على وضع الحلول. ويرى المتحمسون لهذا الشكل من التخطيط أنه من الضروري البحث عن طرق لتحويل المناقشات السابقة حول المشاركة والتشاور، التي كانت، على الأغلب، تعكس اعتراضات ومقاربة رجعية إلى مناقشات للدمج والبحث عن حلول مُتَداوَل بشأنها. إن مشاركة المواطنين في هذه العمليات الجديدة للتخطيط تولِّد إجماعاً حول الخيارات وسبيلاً جديداً للعمل على وضع حلول لقضايا البيئة، والإسكان والجوار. (هيلي ١٩٩٨). وتتيح أيضاً "تعلماً اجتماعياً" وهكذا تكفل جذب دعم أو شراء المحلية إلى الحلول، وبالتالي تعطيها فرصة أكبر للنجاح (فورستر ١٩٩٩).

وجاء تحدٍّ آخر للتخطيط العلمي العقلاني بوصفه أساساً للتصميم المديني من النقد ما بعد الحديث للتصميم وتشديد على الاختلاف، والتنوع وأسلوب دارج أكثر. إن ما بعد الحداثيين لا ينظرون إلى الاختلافات بوصفها شيئاً يجب التخلص منه ومعايرته، ولكن، على الأصح، يمجدونها ويشجعونها. وما يكوِّن ما بعد الحداثة، كما رأينا سابقاُ، هو مسألة خلاف مهم. ومع ذلك، هناك، في فن العمارة والتصميم المديني، برهان على أن هذا التحول سبب رغبة في الهجوم:

> حمل العالم الحديث معه، دون كلل، تنوعاً ووفرة هائلين في الأشياء، والمواد والأفكار. إنهم يستنشقون هواء نقياً ويلهون في بيئة ثقافية كانت في الخمسينيات كئيبة، وصارمة ومغلقة إلى حد لا يطاق (بيرمان ١٩٨٢: ٢٣).

وينظر جِنكس أيضاً إلى فن العمارة ما بعد الحديث على اعتباره محاولة لـ"الاتصال مع كل من الجمهور والأقلية المعنية، وهي عادة مهندسو العمارة" (جنكس ١٩٨٤). ويرى أيضاً أنه يفتح الطريق لتصميم تشاركي أكثر يتميز بـ "فن معماري متجدد". وفي بداية القرن الحادي والعشرين، أحدث نفوذ النقد ما بعد الحديث عدداً من التأثيرات المهمة جداً على التصميم المديني. فقد شجع الاتجاه نحو اعتراف أكبر بالتنوع مع رفض "القصص العامة" و"المخططات العامة" للمدن وزيادة الأفضلية للحلول المحلية ورؤية أنه لا توجد طريقة أفضل لتحقيق الأهداف. وهكذا، دخلت ثقافة التخطيط نوعاً من أزمة في نهاية الثمانينيات والتسعينيات. فما الأساس المنطقي الكامن الذي أعطى تلك الثقافة هويتها؟ هل هو النقد التأملي لـ "الحداثة" الذي كان عادة يعتبرها ككل السمات الأسوأ للخمسينيات إلى السبعينيات، كالتنمية الواسعة النطاق للإسكان والاستخدام الشامل للتصاميم غير المزخرفة التي تشدد على الوظيفية، وضبط النشاط من خلال الفصل العقلاني بين الناس ومناطق التجارة والعمل والسكن (واطسون وجِبسون ١٩٩٥). فكانت النتيجة إما رجعية، مع توكيد الوضع الراهن والتقليد الذي أدى إلى ما يعرف بالنزعة التقليدية الجديدة التي تميل إلى أن يُعبَّر عنها من خلال إحياء الآيديولوجيات الاجتماعية على اعتبارها جزءاً من المجموعة الجديدة للّغة الأخلاقية المنمقة حول الاشتمال الاجتماعي، أو مقاومة تبحث، على عكس الأولى، عن برنامج للتغيير السياسي الذي يتوجه إلى قضايا السلطة ويسعى إلى "التحليل" وإلى الاستكشاف أكثر من حجب الممارسات الاجتماعية والسياسية، وبالتالي تفويض أولئك الذين هم الآن دون سلطة. وهذا يقودنا إلى مسألة الحكم المديني (دِير و وولش ١٩٨٧، ليفيتاس ١٩٩٨، دير ٢٠٠٠).

الحكم المديني

أن العولمة ونمو المدن العالمية اللذين يرتبطان مع بعضهما بعضاً عن طريق تدفق المعلومات، والسفر وأسواق الملكية والصفقات المالية، يطرحان مشكلات جديدة على أنظمة الحكم القومية والمحلية. فهل حلت الدولة القومية، بطريقة ما، محل الدولة المدينة؟ وهل ما تزال الطرق التي تصنع فيها القرارات حول التنمية الاقتصادية واستعمال الأرض امتيازاً للسكان المحليين أم أنها أصبحت اليوم تتخذ من قبل شركات تتخطى الحدود القومية؟ طرح هذين السؤالين الكثيرُ من المعلقين الذي يسعون إلى توطيد شكل من صناعة القرار والحكم المديني الذي برز في عالم مديني أكثر عولمة. فقد كان للمدن علاقات عبر حدودية على مدى معظم القرن الماضي شجعتها منظمات عالمية كالاتحاد العالمي للسلطات المحلية الذي تأسس عام ١٩١٣ (شولت ٢٠٠٠). وقد بدأت توأمة المدن في خمسينات القرن الماضي وانتشرت بسرعة حتى أصبحت علامة الطرق خارج البلدات الكبيرة تعرض باعتزاز عدداً كبيراً من البلدات التي ترتبط مع بعضها بعضاً عن طريق "التوأمة". ويؤدي هذا عادة إلى تبادلات ثقافية وتبادلات أخرى ويمكن أن يؤدي إلى تنمية اقتصادية. وفي نهاية القرن الماضي، تشكل المزيد من الروابط العالمية بين المدن عن طريق سلسلة من المنظمات العالمية بما فيها مركز الأمم المتحدة للعمران البشري (برنامج هابيتات)، ومبادرات البرنامج ٢١ باعتبارها حصيلة قمة ريو إيرث ١٩٩٢، وتشكيل المجلس العالمي عام ١٩٩٠ من أجل مبادرات البيئة المحلية الذي يضم اليوم ٣٣٧ مجلساً بلدياً في ٥٧ بلداً.

يهيء نمو هذه الشبكات طريقة تتبعها المدن لتشجيع أهدافها الاقتصادية والسياسية وتحقيقها بصورة مستقلة عن الحكومات الوطنية، وبالتالي احتمال زيادة القدرة على اتباع استراتيجيات مستقلة. ووجود فيدراليات عالمية يهيء أيضاً فرصة للحكومات المحلية لكي تصبح لاعبة عالمية أكثر من مجرد كونها لاعبة قومية وقد انتهزت بعض المدن هذه الفرصة لتعزيز مركزها التنافسي واجتذاب أشكال جديدة من الاستثمار. وبدورها، أثرت هذه النشاطات على التخطيط المحلي وعملية صنع القرار السياسي.

إن تعريف التخطيط والتنمية المدينية، بوصفهما عملية سياسية واقتصادية أساساً تدور باضطراد حول قضايا عالمية ومحلية، شد الانتباه إلى مسائل أوسع للحكم المديني. فالتخطيط منذ نشأ ارتبط بممارسات الدولة. وأصبح جزءاً من الهيكل التنفيذي والإداري للمدينة. وساعد على توزيع الموارد المادية والاجتماعية. والتخطيط، في حد ذاته، كان معنياً بالنقاش حول إعادة التوزيع واللامساواة. وخلال الخمسينيات والستينيات، مارست دول الديموقراطيات الاجتماعية التخطيط لأنها كانت تعتبره وسيلة مركزية لضمان عدالة أكبر في الوصول إلى السلع والخدمات. وكانت اللامساواة المكانية تعتبر موازية للاّمساواة الاجتماعية وكشيء يمكن معالجته عن طريق التصميم والحلول من النمط الإداري. وقد برز الفصل بين من يُخطَّط لهم والمخططين كنقطة توتر، وتواصل الجدل فيما يتعلق بكيفية مشاركة "الجمهور" في صناعة القرار (هيلي ١٩٩٨). وحاول العديد من ممارسات المشاركة العامة إدخال "الدخل الجماعي" إلى عمليات التخطيط، وأنشأت معظم البلدان شكلاً ما من شبكة قانونية للاعتراض واللجوء إلى صناعة قرارات استخدام الأرض.

أما كيف تجري صياغة نمو المدينة من قبل المؤسسات السياسية والتخطيطية فليست مسألة لها فقط نتيجة واحدة بل هي نتيجة لعملية اقتضت مستويات مختلفة من الحكم وأشكال التعبئة. وحالة تورنتو توضح بعض هذه العمليات، فقد أدى الشكل الذي اتخذته إلى مدينة تتبع سبيلاً مختلفاً للنمو والتنمية قياساً بعدد من المدن في أمريكا الشمالية حيث كانت الضوابط التخطيطية والسياسية أكثر تسيباً (الإطار ٨-٢).

إلى جانب هذه التطورات، كان هناك أيضاً تغيير جذري لنشاط الدولة بحماية الثورة الليبرالية الجديدة. سعت هذه الثورة إلى خفض مستوى مشاركة الدولة في توفير الخدمات وتخفيف الروتين الحكومي والأشكال البيروقراطية في صنع القرار لمصلحة أشكال أكثر اعتماداً على السوق. وأيدت أيضاً اللامركزية في صنع القرار على خلفية أن من هم أقرب إلى النشاط يستطيعون صنع قرارات جيدة. وفي ظل تأثير الاختيار العام ونظرية الفعل، تميز نموذج الحكم الذي تم تبنيه بالميل إلى المسؤولية والشفافية. وكانت الإعانة المالية العابرة تعتبر سيئة لأنها تشوه عمليات التوزيع وتحجب الكلفة الحقيقية للنشاطات، وبالتالي تمنع القرارت السليمة للاستثمار. ولهذا السبب، عمد الكثير من الحكومات الغربية إلى تقليص خدمتها العامة وفرضت على الحكومات المحلية أن تختار هيكلاً أكثر شبهاً بالتجارة لتوجيه الصفقات. ففي أوتياروا/نيوزيلند، عمل مرسوم تعديل الحكومة المحلية على خفض عدد السلطات المحلية عن طرق الدمج، وفرض أشكال جديدة من التخطيط الاستراتيجي والمحاسبة. وتعززت هذه الإجراءات إلى حد أبعد في تعديل عام ١٩٩٦. ونتيجة لذلك، جاءت سلطات محلية تتبنى، كوثيقة مركزية، الخطة الاستراتيجية التي تفرض عليها تطوير بيان النشاطات، والأهداف، والأغراض، وخطة العمل. لقد أضاف تعديل ١٩٩٦ "نموذجاً صارماً للتوزيع الاقتصادي" الذي فرض عليهم معالجة مسألة من يدفع ومن يستفيد من الخدمات والنشاطات المرتبطة بها. وكانت الاستراتيجية المالية لعشر سنوات وخطة نشاطات رأس المال هما آخر شرطين. وفي ظل هذا النظام الجديد، تبنت إدارة المدينة هيكلاً أكثر اندماجاً اعتُبِر فيه مدير المدينة كموظف تنفيذي كبير، كما تبنت تقسيمات جديدة للرقابة المالية، والتخطيط السياسي والاستراتيجي والتخطيط البيئي والخدمات (بيركنس وثورنس ٢٠٠٠، ٢٠٠١).

إن الطبيعة المختلف حولها للتخطيط، على فرض أنه يتعامل مع توزيع الموارد الحقيقية، كانت مركزية للمناقشات من أجل التغيير وفقاً للعملية. فقد رأى بعض النقاد أن نظام التخطيط سيطرت عليه جماعات الضغط والتأثير التي كانت قادرة على صياغته لفائدتها أكثر مما هو عملية محايدة وعقلانية لتوزيع الموارد في المدينة. وتنامى أيضاً

إطار ٨-٢

تورنتو كندا: دور السياسات والتخطيط

- السكان: كانوا عام ١٩٩٦ في منطقة تورنتو الأكبر ٤.٦٢ مليوناً

تتألف منطقة تورنتو الأكبر من عدد من المناطق الإدارية، أكبرها مترو تورنتو ويبلغ عدد سكانها ٢.٣٨ مليوناً ومدينة تورنتو ويبلغ عدد سكانها ٦٥٤٠٠٠ نسمة

يتركز السكان الكنديون على امتداد الحدود مع الولايات المتحدة، وفي كل مقاطعة مدينة واحدة هي عاصمة الولاية، وتمارس تأثيراً كبيراً. فعلى سبيل المثال، في عام ١٩٩١، كان ٦١% من السكان الكنديين يعيشون في المناطق المتروبوليتية. وأونتاريو، في كندا، مسؤولة عن ٣٦% من إجمالي سكان الريف. وتورنتو هي المنطقة

المتروبوليتية الأكبر.

وقصة تورنتو خلال القرن العشرين هي قصة منطقة مدينية تتوسع تدريجياً، وأصبحت "مدينة" تورنتو فيها هي الجزء الأصغر. وخلال النصف الأول من القرن، لعب التصنيع دوراً مهيمناً في حياة المدينة. ففي عام ١٩١١، كانت نسبة ٣٥% من القوة العاملة تستخدم في هذا القطاع. وهبطت هذه النسبة، عام ١٩٦١، إلى ٣٠% (ثورنس ١٩٩٣)، وهو هبوط بطيء.

ومنذ عام ١٩٦١، حدث تجديد البناء الذي ترافق بتحول الحياة الاقتصادية إلى الخدمات المالية والتجارية وبتنمية قوية لأبراج المكاتب الشاهقة ضمن CBD.

أدى نمو السكان في المنطقة المتروبولوتية الأوسع خلال الخمسينيات والستينيات إلى ظهور النزاعات السياسية بين مصالح الضواحي الجديدة والمدينة المركزية. وقد التُمسَت طريقة للتعامل مع هذه المسألة، عام ١٩٥٣، من خلال تأسيس سلطة متروبوليتية (مترو تورنتو). تشكلت هذه السلطة من ١٢ ممثلاً من المدينة و١٢ ممثلاً من الضواحي. وكان تكوينها عاملاً رئيساً في التخطيط والتنمية التاليين للمنطقة وقد وصفت هذه التجربة بأنها التجربة البلدية الأكثر بروزاً في أمريكا الشمالية (ليمون ١٩٨٤، ١٩٨٥).

وهكذا، تم وضع نظام التخطيط المتروبولوتي في مكانه الصحيح في الخمسينيات، عندما بدأت المدينة بالتوسع. وعلى خلاف الكثير من المدن في أمريكا الشمالية، فإن تورنتو نمت بطريقة منظمة وتفادت الآفة في المناطق المركزية التي وقعت في المدن الأخرى الكبيرة عندما توسعت، وخففت التصنيع، وتحولت إلى الخدمات المالية والتجارية واقتصاد المعلومات في الثمانينيات والتسعينيات.

وتورنتو أيضاً لم تعوّل كلياً على السيارات الخاصة من أجل النقل ولكن طورت ووحدت نظام النقل العام الذي يشكل قطارات الأنفاق الكهربائية والحافلات مع أول نفق افتتح على امتداد يونج ستريت عام ١٩٥٣، وتبعه نفق الجامعة عام ١٩٦٣ ونفق دانفورث عام ١٩٦٦. وعند نهاية الستينيات، كانت الأنفاق وعمليات النقل المشترك تنقل ٧٠% من إجمالي العمال في قلب المدينة التجاري.

ومنذ السبعينيات، عاد التوازن داخل المنطقة المتروبوليتية إلى المنطقة المركزية التي أصبحت تدريجياً أكثر أهمية من الضواحي للأسباب التالية:

- التحولات في العمالة من التصنيع إلى الخدمات المالية والتجارية حيث أصبحت تورنتو المركز المالي الأكثر أهمية في كندا؛ و
- تجديد وتحديث الجوار الداخلي وتطوير المناطق الداخلية إلى مكاتب وشقق؛ و
- تجديد بنية السكان في المدينة الداخلية بعدد أكبر من الشباب والحرفيين؛ و
- التحولات السياسية التي انعكست في المدينة وسياسات المترو والتخطيط

تُظهِر حالة تورنتو تأثير الثقافة السياسية المحلية على التنمية المدينية وبنيان المدينة والطريقة التي يمكن فيها خلق نموذج أكثر تنظيماً للتنمية المدينية من خلال تخطيط فعال وتنمية كبيرة في البنية التحتية المدينية.

الجدل حول طبيعة التمثيل، وخصوصاً التوتر بين المواطن والديموقراطية التمثيلية، التي يحوِّل المواطن بموجبها حقه في صنع القرار إلى سياسيين منتخبين لفترة ٣–٥ سنوات. وفي عصر المعلومات، والتكنولوجيا والمعلومات الفورية، انطلقت دعوات لإعادة تقييم هذا التقسيم والدعوة إلى استفتاء المواطنين حول القضايا الرئيسة. ويمكن الوصول إلى المعلومات عن طريق مواقع الإنترنيت ومواقع ويب، ويمكن للمواطنين أن يتناقشوا عن طريق الفضاء الإلكتروني والمقابلات المباشرة، وإذاً، لماذا لا نسمح لهم بمشاركة أكبر في صنع القرار؟ وما نراه هنا يعتبر تحديات للسلطة والمراكز المحصنة للمصالح السياسية والاقتصادية، التي يحتمل بالتالي أن تواجه مقاومة.

في دراسة حديثة حول مشاركة المواطنين في تطوير استراتيجية للنمو المديني لمدينة ويلنغتون، وهي المدينة الرئيسة في أوتياروا/نيوزيلند، تبيَّن أنه خلال فترة البرنامج، أصبح أعضاء مجلس المدينة أقل حماساً وانهماكاً في العملية. وقد أشركت العملية ٢٠٠٠ من المقيمين في المدينة و١٠٠ منظمة في تطوير رؤية حول مدى التطور الذي يجب أن تبلغه المدينة عام ٢٠٢٠ لخلق مدينة أكثر استدامة. وكان البرنامج برنامج مشاركة أكثر منه شراكة في مجلس المدينة. واستنتج بلايث (١٩٩٩) من هذه الدراسة أن العملية أدت إلى أكثر من تشاور ولكن أقل من شراكة.

وشهدت التسعينيات تغيرات في تخطيط المدن وحكمها. نتج هذا جزئياً من تنامي تضمين القضايا البيئية والجدل حول المستقبل المستديم الذي ينشأ من المصالح العالمية لريو دو جانيرو والبرنامج ٢١. إن تزايد فهم الكرة الأرضية باعتبارها نظاماً مترابطاً، اجتماعياً، واقتصادياً وإيكولوجياً، طرح سؤال كيف يمكن تمثيل كل هذه المصالح بفعالية في صنع القرار المديني. فهل يمكن، على سبيل المثال، خلق نظام يكون جسراً بين العالمين الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي يضمِّن الحيوانات والنباتات في عملية القرار؟ هذا قاد البعض إلى المحاجَّة بأننا نحتاج، في هذه الحالة، إلى أن نؤسس "برلماناً للأشياء" (لاتور ١٩٩٣) لاستبدال نظامنا الحالي المقيد الذي يعتمد على السكان الحاليين. وسوف نأتي على دراسة هذه القضايا بتفصيل أكبر في الفصل التالي.

وللتوصل إلى قرار حول التخطيط والتوجيه المدينيين، من المفيد أن نفكر حول طبيعة المقاومة المدينية. وقصة النصف الثاني من القرن الأخير يمكن سردها من موقع السلطة، مما يشير إلى أن التغيرات تبدأ دائماً في مستوى الحكومة. وهذه القصة يجب أن تكون ناقصة. فالصراعات حول استخدام وسوء استخدام البيئة المبنية كانت دائماً جزءاً من الحكاية.

الصراعات المدينية

حدثت، في الستينيات، سلسلة من الاحتجاجات المضادة للطرق السريعة التي تتموج حول العالم وأظهرت تنامي التحرر من وهم إيجاد حل لمشكلة الاحتقان المديني والسفر عن طريق شق الطرق (مولينس ١٩٧٧). وخلق التهديد الذي شكلته إعادة تطوير وبناء الأوتوسترادات لوجود بنية تحتية مدينية جماعات احتجاج مدينية حققت بعض النجاح في إيقاف الخطط أو تغييرها. وأظهر بوضوح المدى المحتمل للنزاع داخل المحيط المديني، على سبيل المثال، بين المقيمين في المدينة الداخلية والمقيمين في الضواحي الخارجية. كانت الجماعة الأولى تؤيد تقليص حركة المرور في المناطق المركزية لتخفيف الاحتقان، ومواقف السيارات، والتلوث والمحافظة على البيئة المحلية وتحسينها، في حين كان المقيمون في الضواحي الخارجية في ذلك الوقت يهتمون بتحسين الوصول إلى المراكز، واختصار مدة السفر وزيادة فرص إيقاف السيارات لتسهيل رحلاتهم اليومية إلى مكان العمل ذهاباً وإياباً. وحاول البعض أن يفرض قيوداً على الذين يدخلون إلى المركز في أوقات الذروة عن طريق فرض الضرائب، أو تجميع السيارات، أو النقل العام المُعان، أو حافلة الممرات الوحيدة، أو زيادة ضرائب الطرق والبنزين أو عن طريق الجمع بين هذه الأفكار. وقد اجتذب المحللون المدينيون، من مختلف المحتجين المدينيين، صنفاً من الجماعات التي تتمايز وفقاً لاستمراريتها ودرجة اهتمامها بالمقاومة القصيرة الأمد أو التغيير الاجتماعي الطويل الأمد. واعتمدت التحاليل المبكرة على السياسات الطبقية في حين تحولت التحاليل الأحدث، إضافة إلى أدب الحركات الاجتماعية عموماً، إلى سياسات الهوية بوصفها مركز اهتمامها (فرانكل ١٩٩٤، سيدمان ١٩٩٤).

إن الصراعات المدينية التي حدثت في مطلع القرن العشرين وأواسطه، ارتبطت عموماً بالصراعات الطبقية حول توزيع الموارد وإعادة توزيعها. وكانت الحركات الاجتماعية هي السبيل إلى السلطة السياسية. وقد عملت

النقابات العمالية وجماعات قضايا المستأجرين على توحيد قواها لمقاومة الإيجارات ومالكي العقارات في سبيل تحسين ظروف الحياة. فبدأت في غلاسكو، في الأعوام ١٩١٥، و١٩٢٠، و ١٩٢٧، سلسلة من إضرابات الإيجار قامت بها جمعية الإسكان النسائية، كانت تهدف إلى المحافظة على انخفاض كلفة السكن وتشجيع الدولة على مشاركة أوسع في تدابير الإسكان (كاستلس ١٩٨٣، ديمر ١٩٩٠). إن هذا الصراع يربط معاً المكان، والجنس والطبقة في نضال سياسي من أجل التغيير. وكانت المشاركة الأوسع للدولة في تدابير الإسكان منذ العشرينيات والثلاثينيات هي الحصيلة الوحيدة للضغط الذي مارسته إضرابات الإيجار على الصعيدين الوطني والمحلي. فأصبحت الدولة ووكالاتها هي محط الكثير من الاحتجاج المديني، من خلال توسيع دولة الرفاهية والتجديد اللاحق للبناء. وفي السبعينيات، ومع الأزمة المالية التي حدثت في الدولة الرأسمالية والحاجة الناتجة إلى نشاطات التغيير، حدثت سلسلة من الانتقادات للتدابير العامة في معظم الدول الرأسمالية. ونتج عن ذلك زيادة الاحتجاج الاجتماعي الذي اعتبره بعض المحللين على أنه الطريق المحتمل للمزيد من التغيير الاجتماعي العميق (كاستلس ١٩٧٧). ولكن مدى الاستجابة الاجتماعية تقلص من خلال سرعة التغيير ومقياسه وتفتت الأحلاف السياسية والاجتماعية تحت تأثير العولمة الاقتصادية والثقافية. واتخذت مقاومة التعديل والتغيير شكلاً مختلفاً مميزاً، تمثل بأعمال الشغب ضد صندوق النقد الدولي في عدد من الدول النامية نتيجة لفرضه برامج معدلة للبناء كشرط ضروري لاستلام القروض (والتون ١٩٨٧).

وفي الثمانينيات والتسعينيات، وفر تجديد بناء الدولة المحلية والوطنية بعض مواقع المقاومة وتنامي الإدراك بأن العولمة ونظام العلاقات الاقتصادية الأكثر اعتماداً على السوق والخصخصة لم يقدما فائضاً محلياً ولكن أعادا بناء المواقع بطرق مثيرة. وأشارت سلسلة من الدراسات إلى استمرار أهمية المكان والعلاقات والحلول الاجتماعية المحلية للتغير العالمي. فعلى سبيل المثال، يرى أوري:

> بما أن الرأسمال الإنتاجي يتخذ شكلاً عالمياً، فإن المجتمع الرأسمالي يُظهِر زيادة في تفكك الطبقات على المستوى المحلي، ولذلك يتميز السلوك السياسي بزيادة أهمية الحركات الاجتماعية المحلية التي لا تعتمد على الطبقة (أوري ١٩٨١: ٤٥٥).

وحظي المستوى المحلي باهتمام أكبر، باعتباره مكاناً لصنع القرار السياسي، عن طريق التوجه نحو لا مركزية أوسع كانت جزءاً من الجدل حول الحكم والابتعاد بصناعة القرار عن المركز. هنا، برزت التناقضات من خلال التطبيق. وظهرت اللغة الطنانة للتفويض والمشاركة العامة ولكن هذه لم ترتبط دائماً بإعادة توزيع الموارد أو القدرات والموارد بحيث تتيح للناس المشاركة بفعالية في صنع القرار. إن توسيع البرامج المحلية في ميدان التخطيط من أجل مشاركة عامة أكبر، لم يؤثر تماماً على الحركات الاجتماعية "التقدمية". وقد عيَّن البحث هنا جماعات "ليس في فنائي الخلفي،" التي كان تُعتبَر عموماً متحمسة لحماية الممارسة الراهنة لسياسات المقاومة (دير ١٩٩٢). أظهرت هذه الجماعات وعياً أولياً حول غرض جمعيات نشاط الدفاع أو الحماية المحلية وبالتالي كثيراً جداً ما صنفته في أعمالها بوصفه"رجعياً". وتحتاج هذه الأحكام إلى دراسة دقيقة لأنها ببساطة يمكن أن تعكس نظاماً مختلفاً للقيم التي تعبر عنها. ويروق لكل المشاركين في العمل الاجتماعي المديني أن يُعتبَروا بأنهم

يمثلون الصوت "الحقيقي" للمجتمع المحلي. وفي عالم يزداد فيه التفكك والتركيز على الفرد، يمكن أن يكون خلق إجماع أو اتفاق حول مسارات العمل أكثر صعوبة اليوم مما كانت عليه الحال في الماضي.

إن أمثلة المقاومة كثيرة في الحياة المدينية. ونشأ الكثير من هذه الأمثلة حول تطوير نشاطات يُعتقَد أنها تُضعِف قيم الملكية وتنتج نشاطاً غير مرغوب. وهذه النشاطات يمكن أن تتضمن نشاطات كمتنزهات التزلج الخشبية للمراهقين، والبيوت الوسط للذين أُخرِجوا من مؤسسات الرعاية العقلية كجزء من التحرك نحو رعاية اجتماعية، وبناء السجون ومراكز احتجاز الأحداث وتنمية النشاطات التجارية التي يحتمل أن تسبب تغيرات في مستويات الضجيج، وانسيابات حركة المرور ونشاطات التلوث. إن التحول من مقاومة المالكين إلى تشكيل جمعية تشمل المدينة لحماية المستأجرين أو الانتقال من مقاومة المُطوِّرين المحليين إلى تشكيل جماعة أوسع لحماية البيئة أو الانضمام إلى جماعة السلام الأخضر أو أصدقاء الأرض، يمكن أن يحول الأشخاص عن اهتماماتهم المحلية إلى أخرى عالمية.

وكان الجانب الآخر للسياسات التي تركز على المواقع هو ظهور أشكال من العمل المديني مرنة أكثر ولا مركزية أكثر. وقد عمل ظهور سياسات الهوية، التي تركزت حول الجنس، والجنسانية، والإثنية، والعمر والعجز، على إضعاف الطبيعة الطبقية للحركات المدينية السابقة وخلقت مشهداً أكثر تفككاً للمقاومة المدينية التي تعمل غالباً على مستوى الأفراد. تسترشد طبيعة الصراع هنا بوجود علاجات قانونية. وتحدث زيادة المقاضاة عندما يلتمس الناس حلولاً عن طريق المحاكم، وتحدي القرارات والمطالبة بالحقوق التي كثيراً ما تتضمنها الحماية الدستورية للأقليات والجماعات الأخرى المهمشة. إن الانتقال من العمل الاجتماعي الجماعي الواسع إلى عمل يعتمد على الحقوق هو جزء من تصحيح اصطفاف الدولة تحت برنامج ليبرالي جديد. وهذا البرنامج يسعى إلى تخفيف التدخل المباشر للدولة في حياة الناس. ومرة أخرى، يبدو هذا نوعاً من التناقض، لأن اللغة الطنانة كانت باستمرار تركز على زيادة الحرية الفردية والفرصة لصنع القرار. ومع ذلك، احتفظت الدولة، في الكثير من الحالات، بسلطة مركزية مهمة، وإن تكن قد مارستها بآليات مختلفة أكثر مما كانت عليه في مرحلة الدولة الديموقراطية الاجتماعية من الثلاثينيات إلى السبعينيات.

تشكلت المقاومة المدينية في الكثير من المدن حول النزاع بين البرامج العالمية والمحلية. فاندماج المدن في الاقتصاد العالمي، يمارس ضغطاً على قيم الأرض واستخدامها، وبالتالي يمكن أن يجبر السكان المحليين على الخروج من هذه المناطق. وقد ظهرت صراعات حول هذه الإزاحة. والمثال لذلك نجده في موقع كلونغ ثُوي في بانكوك (بيرنر وكورف ١٩٩٥). ظهر هذا الموقع في الستينيات كحي فقير للساكنين بوضع اليد نتيجة لسرعة النمو المديني والهجرة إلى المدينة وعجزها عن توفير السكن. وكانت المنطقة المشغولة قريبة من الميناء، ولكن، على اعتبارها أرضاً مستنقعية، فإنها كانت غير جذابة للتنمية التجارية. ولكن المدينة نمت خلال السنوات العشرين التالية ودمجت المنطقة مما أحدث تحسناً في النقل والتصريف وزيادة في جاذبية الموضع. وفي التسعينيات، كان ٢٠% من إجمالي البناء في بانكوك يقام في كلونغ ثُوي، وكان ٤٠% من هذا للإسكان و٦٠% للإيواء التجاري والمكاتب الشاهقة. شكل هذا التغيير ضغطاً على الساكنين بوضع اليد الأصليين وأبرز

التنافس بين الفضاء الحيوي وحاجات السكان المحليين على السكن والاستخدامات الأكثر فائدة التي خلقتها زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي في بانكوك. وفي السبعينيات، تعززت مقاومة إخلاء الحي الفقير بدخول الناس الحسني التعليم إلى المنطقة الذين انخرطوا في الخدمة الاجتماعية والتسهيل المُعان لتنمية الجوار، بدئياً بين الشباب. وبمرور الوقت، أصبحت كلونغ ثُوي رمزاً لمقاومة التغيير المديني الذي أهمل السكان المحليين. فأصبحت قوة هؤلاء السكان معترفاً بها من قبل إدارة المدينة وأدت إلى إعادة إسكان من كان قد تم إخلاؤهم على أرض بموجب عقد إيجار لمدة خمس وعشرين سنة (بيرنر وكورف ١٩٩٥). توضح الحالة الطريقة التي ما تزال ممكنة، حيث تنشئ المجتمعات المحلية ومناطق الجوار تماسكاً اجتماعياً واستراتيجية واضحة للعمل بنجاح على تغيير نتائج التنمية المدينية ووضع حلول مقبولة أكثر لدى المقيمين الحاليين، وبالتالي تخفيف تأثير العولمة على الموضع.

وفي التسعينيات، نشأت المشكلات من انسحاب الحكومة، وسبب التشديد على زيادة الفردية اهتمامات بدمج الناس في المدينة (ألمندنجر وثوماس ١٩٩٨). ووفقاً لبعض المحللين، فإن تفكك الحياة المدينية وزيادة مرونتها هما جزء من درجة أكبر من العولمة التي تؤدي إلى تخريب المجتمع المحلي والمؤسسات التي توفر الغراء للمجتمع، كالعائلة والحياة الاجتماعية. وتوفر حالة كلونغ ثوي درجة ما من التفاؤل وتُظهِر أن قدرة الفعل البشري ما تزال موجودة. وقد أدى الاعتراف بهذا إلى آيديولوجية مضادة تظهر في الجزء الأخير من القرن العشرين، آيديولوجية رأس المال الاجتماعي والحاجة إلى استعادة "المجتمع المحلي" بوصفه جزءاً متمماً لخلق إحساس جديد بالمسؤولية الاجتماعية التي تتيح مقاومة الانحطاط الاجتماعي كما نشهده في الجريمة المدينية، والبطالة، وقصور التعليم، والتوترات العرقية والإثنية (بوتنام ١٩٩٥). تتطلب هذه الاستراتيجية إعادة بناء الروابط بين الأشخاص من الأساس وتطوير عمليات سياسية جديدة أكثر تعاوناً. هنا، يمكن أن تكون قوة تقنية المعلومات جزءاً مهماً من تفاعل المقاومة المحلية حيث تتيح هذه تحسين تدفق المعلومات وبناء الشبكات. ويمكن أن تبدأ هذه الشبكات كشبكات افتراضية ولكن خلق أشكال ناجحة للتعبئة المدينية يحتمل أن يتطلب تشكيل شبكات حقيقية للأصدقاء والجيران، مما يسبب إحساساً قوياً بالهوية المحلية.

خلاصة

درسنا في هذا الفصل مكانة التخطيط المديني في إطار تنمية المدينة. والتخطيط جزء من هيكل المدينة وضبطها، وجزء من الإدارة المدينية. والتخطيط، في حد ذاته، كثيراً ما يرتبط بالرغبة في فرض النظام وتخفيف المبالغات في صنع القرارات الاقتصادية المعتمدة على السوق. ويعكس تراث التدخليين الاجتماعيين الذي تمتد جذوره إلى المصلحين والمهندسين الاجتماعيين في القرن التاسع عشر، وتحفزه الرغبة في تحسين نوعية الحياة والسعادة الإجمالية للمواطنين. وفي أواخر القرن العشرين، في ظل الليبرالية الجديدة، وظهور ما بعد الحداثة في فن العمارة والتصميم، ظهر التنوع والاختلاف في نقد رؤية حركة التنوير للمعرفة، وزيادة التركيز على الفردية. وهذا، بدوره، سبب المزيد من التفكك والاختلاف في المشهد المديني وأعطى توكيداً جديداً للحجج حول ضبط

التنمية المدينية. وكانت المسألة الحاسمة هي شرعية التخطيط والضبط المدينيين. فالأساس المنطقي السابق للتخطيط يعزو امتيازاته إلى الخبرة التي تعتمد على العلم والدليل، مما يوفر له وسيلة للتحرك من الحاضر إلى المستقبل. وتكوَّن هذا، إلى حد بعيد، من استقراء الحاضر. ولهذا، فإن النماذج النظرية تميل إلى الارتباط بالمصالح الراسخة، الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية اليوم. وقد أدى تعطيل هذا البرنامج عن طريق التحدي البيئي الذي ساد في أواخر الثمانينيات والتسعينيات إلى تجدد الجدل بشأن تخطيط المدينة ومستقبلها حول برنامج الاستدامة لتقييم ما إذا كان يمكن لهذا أن يشكل أساساً لمشروع مديني خلال القرن الحادي والعشرين.

الفصل التاسع

المدينة المستديمة

مقدمة

تأثرت تحليلات التنمية المدينية العولمية في العقدين الأخيرين، إلى حد بعيد، بـ "مناقشة الاستدامة" وتزايد الاعتراف بأننا جميعاً جزء من نظام إيكولوجي واحد (ثيربورن ٢٠٠٠). وتركز هذه المناقشة على التفاعل بين البيئة وما تحتويه من الموارد الطبيعية–مياه، طاقة، تربة، هواء–وعلى التلوث والإفساد اللاحق للنظام الإيكولوجي اللذين حدثا من خلال التنمية الصناعية والمدينية. والفكرة الحديثة التي تم تداولها في النقاش هي فكرة "بصمة القدم الإيكولوجية" التي هي كمية محسوبة للأرض المنتجة إيكولوجياً التي نحتاج إليها على أساس تزويد السكان بكل مواردها (سلع، وخدمات وطاقة، وهلمجرا) واستيعاب النفاية كلها (عضو اللجنة البرلمانية للبيئة ١٩٩٨). وتستخدم هذه الفكرة في محاولة لتوفير التكامل عبر البيئة الطبيعية والاجتماعية. وفي أكثر هذا النقاش، تُفهَم الاستدامة، على الأغلب، على أنها مسألةعمليات فيزيائية حيوية، وتُفهَم المظاهر الاجتماعية والثقافية للمدينة والأفعال الاجتماعية والمؤسسات السياسية التي ظهرت بمرور الزمن على أنها ثانوية بالنسبة لما هو طبيعي أو متفرعات من البيئة الفيزيائية الحيوية.

تحظى مظاهر اللامساواة فيما يتعلق بالسلطة والوظيفة، وخصوصاً مسائل التوزيع وسهولة الوصول لكل الجماعات الاجتماعية، بأهمية رئيسة في تحليل التغير المديني وتوفير السبيل المرغوب لتنمية مستقبلية. وهذه تطرح مسألة العلاقة بين قضايا العدالة الاجتماعية وقضايا الاستدامة البيئية. وهذه القضايا أيضاً تشد انتباهنا بقوة إلى حقيقة أننا نعيش اليوم في عالم عولمي، عالم نشأت فيه مخاطر جديدة نتيجة للسرعة التي يمكن أن تنتقل بها الأشياء المادية، والأفكار، والجراثيم وكل الأشكال الأخرى للحياة عبر المسافات التي كانت سابقاً تقوم بوظيفة الحواجز. وأصبح الأمن الحيوي هماً رئيساً لدى منتجي المواد الغذائية كما في أوتياروا/نيوزيلند. وحتى الآن، وعلى الرغم من سهرهم، انتقل نوع وأمراض أصابت الإيكولوجية المحلية.

والمثال الحديث لهذا هو عث النحل فيروا Veroa، الذي يتمتع بإمكانية قوية لإتلاف إنتاج العسل في أوتياروا/نيوزيلند وحياة طيورها المحلية عن طريق تأثير عدد أقل من النحل على تلقيح النباتات والأشجار المحلية. وقد أصبحت المخاوف حول نوعية المواد الغذائية ومدى "الإضافات" التي تحولها من منتجات "طبيعية" إلى منتجات معدَّلة ميداناً للجدل الذي يشتد على الصعيدين العالمي والمحلي لأن العلماء طوروا أشكالاً جديدة لتكنولوجية الجينات، وبالتالي قدرة على نسخ تركيبنا الوراثي البشري وتعديله وعلى تركيب غذائنا وبيئتنا الأوسع. وسوف يعتبر الكثيرون هذا مجرد امتداد لعملية التغير الطويلة. فسرعة التغير وانتشاره على صعيد عالمي هما اللذان يجعلان من عصرنا الحاضر عصر الخطر الأكبر. وتكنولوجية الجينات مثال واحد، من بين أمثلة كثيرة،

للانتشار العالمي للأخطار الجديدة التي تشكل تهديداً للبيئة "الطبيعية"، واستمرارية "التنوع الحيوي" الحاضر، وبالتالي، لبقاء الحياة البشرية على سطح الكوكب.

ولهذا السبب، فإن البحث في سبيل الاستدامة يعكس مجموعة واسعة من المخاوف العالمية حول مستقبل الحياة على الكوكب. فعلى سبيل المثال، وقَّع بعض العلماء البارزين عالمياً من سبعين بلداً، في ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٩٢، على إنذار ملح للقادة السياسيين في العالم، أعلنوا فيه أن:

> البيئة تعاني من ضغط خطير ... إن عبثنا الهائل بشبكة الحياة العالمية المترابطة –مقترناً بتغير آخر بيئي تشكله إزالة الغابات، وفقدان الأنواع، وتبدل المناخ–يمكن أن يسبب تأثيرات معاكسة واسعة، بما فيها انهيارات غير متوقعة للأنظمة البيئية الحرجة التي لا نفهم تماماً تفاعلاتها وديناميكياتها. والشك حول مدى التأثيرات لا يمكن أن يبرر الرضا أو التأخير في مواجهة التهديدات.
>
> نحن بحاجة إلى أخلاق جديدة–مسؤولية جديدة لرعاية أنفسنا ورعاية الأرض. ويجب أن نعترف بمحدودية قدرة الأرض على إعالتنا ... علينا أن لا نسمح بعد بتخريبها وهذه الأخلاق يجب أن تحفز حركة واسعة، تقنع القادة المعارضين والحكومات المعارضة والناس المعارضين أنفسهم بإنجاز التغييرات الضرورية (EOLSS ١٩٩٧).

وقد تم التعبير عن بعض هذه الأفكار من خلال ظهور الحركات البيئية، والسياسيين الخضر وسلسلة من المنتديات العالمية خلال الثمانينيات والتسعينيات.

ولهذا السبب، برزت، في العقود الأخيرة من القرن الماضي، حجة قوية بأن مستقبل المدينة يمكن ضمانه فقط في حال تبني مقاربة أكثر "استدامة" للتنمية المدينية (بلووَر وبين ١٩٩٩، بوليسيه وشترين ٢٠٠٠). والمدينة، كما لاحظنا سابقاً، هي حيث يعيش معظم الناس في الألفية الحالية. وقد احتج البعض بأنه، لإيواء هذه الزيادة وضمان عدم إفساد أحوال الحياة المدينية، الاجتماعية والبيئية، نحتاج إلى تغيير جوهري في تفكيرنا حول طبيعة الروابط المتداخلة بين العالمين الاجتماعي والطبيعي. والقبول بأن العالم هو اليوم "مكان عالمي" حيث تدعو الحاجة إلى الاعتراف بـ "الخطر" الإيكولوجي وحيث تترابط كل أفعالنا، هو جزء من هذا التغير. وهكذا أيضاً، فإن إيجاد الحل للمشكلات المدينية المحلية، يتطلب أن ندرك أننا جزء من نظام عالمي، كما بيَّن غيدينس:

> كانت الكائنات البشرية، على مدى آلاف السنين، تخاف من الأخطار القادمة من الطبيعة الخارجية–على سبيل المثال، من الفيضانات، وسوء المحاصيل، والأوبئة والكوارث الأخرى الطبيعية. وكانوا يخافون مما يمكن أن تفعله الطبيعة بهم. وفي وقت متأخر نسبياً–في الفترة التاريخية القصيرة التي ندرسها هنا (العشرين سنة الأخيرة أو حولها)–بدأ خوفنا يتناقص مما يمكن أن تفعله الطبيعة بنا ويتزايد مما يمكن أن نفعله نحن بالطبيعة (هوتون وغيدنس ٢٠٠٠).

عمل التحدي ما بعد الحديث للأسس المعرفية لـ "معرفة التنوير" على زيادة الشك فيما يتعلق بـ "الحلول التكنولوجية" وقدرة العلم التقليدي على فهم العالم وتفسيره. كان هناك إحياء للمعرفة الفطرية وتقييم أكبر للحكمة التي تسهم في الخبرات الاجتماعية والإيكولوجية التي أهملت سابقاً. وتنامى الاعتراف بالحاجة إلى فن عمارة

وتصميم للمنازل والمستوطنات يعكس "الصوت المحلي" الحقيقي أكثر مما يفرض أسلوباً غربياً للتصميم وتقديراً أكبر لأهمية التصميم التقليدي ومواد البناء. وكان ظهور نقاش في أستراليا حول "فن بدائي للبناء" هو المثال الحديث لهذا (هار ٢٠٠٠).

إن ما فعله هذا التغير في التفكير هو أنه خلق مجموعة جديدة من المقالات، التي بدأت اليوم تشكل دراسة حول تنمية المدينة. ويمكن تصنيف هذه المقالات، على نحو واضح، تحت عنوان "الاستدامة". وكما سنرى، فإن هذه التسمية سوف تصبح حقلاً مشكلاً، لأن الأفكار التي تنطوي عليها متنوعة جداً. فاللغة يمكن أن تتغير ولكن ما تزال هناك مسألة المدى الذي بلغه التغيير في التطبيقات العملية، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، وبالتالي إلى أي مدى انتقلنا من الخطابة إلى الفعل.

نهدف في هذا الفصل إلى استكشاف ظهور الجدل حول الاستدامة المدينية، وبالتالي حول ما سوف تمثله "مدينة مستديمة". وهيكل هذا الفصل هو، أولاً، دراسة لتنامي مناقشة "الاستدامة المدينية" ومحاولة لتعيين مكوناتها الأساسية. وهو، ثانياً، نقد لبعض جوانب هذا الجدل مع رؤية لتوضيح المجموعة التحتية من المخاوف التي تتطلب المعالجة. وهو، أخيراً، دراستان مقترنتان للتنمية المدينية المعاصرة تسعيان إلى عرض جوانب المدينة المستديمة. وستُبرِز هاتان الدراستان مرسوم عام ١٩٩١ لإدارة الموارد في أوتياروا/ نيوزيلند الذي وفر أساساً جديداً لتخطيط المدن، والفكرة المدينية الحديثة و **النمو الأنيق**، الذي يشدد على الدمج المديني أكثر من الانتشار الضاحيّ المبدِّد. وما تم دمجه في صنع السياسة وصنع القرار هو غالباً "الإدارة المستديمة" التي تركزت على حفظ الموارد الطبيعية واستثناء أبعاد العدالة الاجتماعية من البرنامج الأوسع للتنمية المستديمة. ويقلل الجدل، في معظمه، من أهمية الاعتراف، أو يفشل في الاعتراف، بأن المدينة هي بنيان اجتماعي وسياسي. فهي غالباً مكان كفاح ونزاع، ولهذا يجب الاعتراف بدور الحركات الاجتماعية في تشكيلها.

التنمية المستديمة

أصبحت فكرة التنمية المستديمة مقبولة باعتبارها المبدأ الهادي للتنمية المعاصرة. وتُعرَّف عادة باستخدام الصيغة التي نجدها في منشور *مستقبلنا المشترك* (تقرير برندتلاند ١٩٨٧):

> التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون أن تعرِّض للخطر مقدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتها الخاصة (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ١٩٨٧).

ولكن، منذ بداية النقاش ، كان هناك نزاع رئيس مستبطن بين "أنصار البيئة الذين يهتمون بحماية المحيط الحيوي، وأنصار النمو الاقتصادي الذين يهتمون بزيادة الإنتاج وتوسيعه" (بولز وشتيرن ٢٠٠٠). وأنتجت الاهتمامات بالاستدامة عدداً من وصفات العمل. وربما كان تقرير برندتلاند هو الأكثر أهمية وأدى إلى الوصفة التالية للتنمية المستديمة:

تتطلب مواصلة التنمية المستديمة ما يلي:

- نظاماً سياسياً يضمن للمواطنين مشاركة فعالة في صنع القرار؛ و
- نظاماً اقتصادياً قادراً على إنتاج فوائض ومعرفة تقنية على أساس الاعتماد على النفس والمداومة؛ و
- نظاماً اجتماعياً يوفر حلولاً للتوترات التي تنشأ من التنمية اللامتناسقة؛ و
- نظاماً إنتاجياً يحترم الالتزام بالمحافظة على القاعدة الإيكولوجية للتنمية؛ و
- ومنظومة تكنولوجية تبحث باستمرار عن حلول جديدة؛ و
- نظاماً عالمياً يغذي النماذج المستديمة للتجارة والتمويل و
- وجهازاً إدارياً مرناً ويتمتع بالقدرة على التصحيح الذاتي (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ١٩٨٧).

وهكذا تكون التنمية المستديمة، في هذا التفسير، مفهوماً كلاّنياً يسعى إلى خلق نموذج جديد من التنمية الاقتصادية المطَّلعة إيكولوجياً والحساسة اجتماعياً تعترف ليس فقط بالحاجات المباشرة للسكان الحاليين على الكوكب، ولكن أيضاً بالحاجات لمدى أطول لضمان بقاء العمران البشري بطريقة تساعد على تحسين نوعية الحياة على سطح الكرة الأرضية. إن البرنامج ٢١، بفصله الاجتماعي الواضح، تم وضعه في قمة الأرض التي انعقدت في ريو دو جانيرو (١٩٩٢) بوصفه برنامجاً للعمل في سبيل خلق تنمية أكثر استدامة. هنا، تم التشديد على الحاجة إلى ترتيبات سياسية واقتصادية لحماية البيئة الطبيعية وإنتاج سلع وخدمات ومن أجل ممارسات سياسية تضمن المساواة والعدالة الاجتماعيتين والترتيبات الحياتية التي تكون مستديمة من الناحيتين الاجتماعية والفيزيائية الحيوية.

وقد تلا قمة ريو دو جانيرو عدد من الحوادث الأخرى بما فيها المؤتمر العالمي حول التنمية المستديمة في الدول الجزيرية الصغيرة في بربادوس عام ١٩٩٤، والمؤتمر العالمي حول التلوث والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤؛ والقمة العالمية حول التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام ١٩٩٥؛ والمؤتمر العالمي الرابع حول النساء في بايجنغ عام ١٩٩٥ والمؤتمر الثاني للأمم المتحدة حول العمران البشري، هابيتات ٢ في استنبول عام ١٩٩٦. وقد تكررت أفكار قمة ريو دو جانيرو في إعلان استنبول في حزيران ١٩٩٦ في نهاية هابيتات ٢، وهو المؤتمر الأخير في سلسلة المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة في نهاية القرن الماضي.

> إن هذا المؤتمر في استنبول يميز عصراً جديداً للتعاون، هو عصر التضامن. ومع تحركنا نحو القرن الحادي والعشرين، نقدم رؤية إيجابية للعمران البشري المستديم، وإحساساً بالأمل لمستقبلنا المشترك وحضاً على الانضمام إلى النقاش الدائر والجدير حقاً بالاهتمام، وتحدياً يتمثل في العمل معاً على بناء عالم يعيش فيه كل واحد في بيت آمن مع وعد بحياة لائقة من الكرامة ، والصحة الجيدة، والأمان، والسعادة والأمل (مركز الأمم المتحدة للعمران البشري١٩٩٦).

استندت وسيلة إنجاز التغييرات الضرورية لتنفيذ الإعلان إلى تكوين شراكات جديدة بين الدولة، على المستوى الوطني والمحلي، والقطاع الثالث المتمثل بالمنظمات غير الحكومية والمنظمات الاجتماعية ورأسمال القطاع

الخاص. وكانوا يرون أن التكوين الجديد على المستوى المحلي، سوف يؤدي إلى تفويض أوسع للمجتمعات المحلية.

كان التقدم نحو تحقيق الأهداف التي انطلقت في هذه المنتديات العالمية بطيئاً، وقد أملت سلسلة اجتماعات +٥ التي تعقد اليوم (كالمؤتمر الاجتماعي +٥ الذي عقد عام ١٩٩٩ واستنبول +٥ الذي عقد في نيويورك في حزيران ٢٠٠١) تلك التبدلات في الأفكار، وكان الجدل أوسع من العمل المحسوس على الأرض. وفي الكثير من المواضع، أدت الطريقة التي تم فيها استيعاب "الاستدامة" في السياسة الوطنية، في أفضل الأحوال، إلى استجابات جزئية، حبذت الحلول التقنية التي تعتمد على دمج أعمق جذوراً لـ "العلم البيئي" في عملية التنمية المدينية. وفي هذه الاستجابات، كان تضمن أبعاد العدالة الاجتماعية لفكرة "التنمية المستديمة" محدوداً فقط.

ويسود الادعاء اليوم بأن فكرة التنمية المستديمة أصبحت نموذجاً مقبولاً عالمياً لسياسة التنمية البيئية (معهد البحث الاجتماعي الإيكولوجي ١٩٧٧). ووفقاً لأهدافها، فإنه يترتب على الإدارة الجديدة لبرنامج البحث الذي تقوم به منظمة اليونيسكو حول التحول الاجتماعي القيام بما يلي:

> العمل، على الصعيد العالمي، على مباشرة وتكثيف نقاش أساسي وموجه للمشكلات حول مفهوم الاستدامة في إطار مختلف العلوم الاجتماعية (ISOE 1997).

تشهد هذه الضرورة على استمرار الصعوبات في تحديد ما نعنيه فعلاً بالتنمية المستديمة، وخصوصاً كيف يمكن جمع أبعادها الإيكولوجية، والاقتصادية والاجتماعية مع بعضها.

تمثل الصورتان ٩-١ و٩-٢ الرؤية التي تشكل أساس الكثير من النقاش حول "الاستدامة". فالصورة ٩-١، تمثل الرؤية الحالية للعالم حيث لا تكون السياسات الاقتصادية والتنموية منسجمة بما يكفي مع الأنظمة الطبيعية للتربة وسَعَة الحَمْل. وهكذا، فإن كون السياسات الحالية "غير مستديمة" سيؤدي إلى انحطاط الأنظمة الطبيعية، مما سيؤدي، بدوره، إلى استنزاف الموارد، والتلوث، والمشكلات الصحية وإفساد الحياة المدينية. ويؤدي هذا السيناريو، على الصعيد العالمي، إلى التسخن العالمي، وتغير المناخ، واستنفاذ الأوزون وإلى سلسلة من التأثيرات البيئية التي تشكل تهديداً متزايداً لعدد من المدن العالمية، وخصوصاً تلك التي تقوم في المناطق الساحلية. ويظهر السيناريو البديل في الصورة ٩-٢. في هذه الحالة، يعتمد النموذج على "التنمية المستديمة". وحيث يسود التنوع الحيوي، نجد مؤسسات متنورة واستخداماً للموارد الطبيعية يعترف بالعدالة بين الأجيال وضمنها.

وهكذا، فإن مشروع التنمية المستديمة يركز على فكرة أن السياسات الاقتصادية والسياسات الأخرى التنموية، بما فيها السياسات المدينية، يجب أن تعتمد على:

> ستة مبادئ للاستدامة، أي: العدالة الجيلية؛ والعدالة ضمن الجيل نفسه؛ واستراتيجيات مقت الخطر؛ والمحافظة على التنوع الحيوي؛ وتذويت الكلفة البيئية؛ ومؤسسات متنورة.

وهكذا، تدور مناقشة الاستدامة غالباً حول السوق والدورات الطويلة الأجل أكثر من القصيرة الأجل، وحول الطريقة التي يمكن فيها دمج هذه الأشياء. وتدور أيضاً حول العدالة الأفقية والعمودية والاعتراف بأن الأعمال ضمن الجيل الحالي تنطوي على مضامين للأجيال اللاحقة، وبالتالي، يجب أن تكون دورات التنمية أطول والاعتراف بتأثيرها العالمي. ولم يعد بالإمكان النظر إلى تنمية أمة واحدة بمعزل عن الأمم الأخرى. والنقاش أيضاً يصوغه "تفكير الأنظمة" الذي يعتبر كل شيء مترابطاً؛ وينظر إلى كيف يتوحد العالم ويعتمد غالباً على التشابهات العضوية. ويتحدد النقاش بيئياً بقوة بالتشديد على ضرورة الاعتراف بالتنوع الحيوي الحالي والمحافظة عليه. ويتم، على نحو متزايد، تعيين الخطر على أنواع خاصة بضرورة اتخاذ الإجراءات التي تضمن ألا يصبح كامل أصناف النباتات والحيوانات شيئاً من الماضي. فكان خلق محميات للمجال الحيوي جزءاً من برنامج المنظمات الدولية حيث أصبحت قيم الحفظ أكثر بروزاً. ويمكن أن نرى هذا، على سبيل المثال، في إنسان (كذا، شعب) اليونيسكو وبرنامج المحيط الحيوي وفي خلق مناطق الإرث العالمي لضمان حفظ مناطق الموطن الطبيعي الفريد مثل ويستلاند الجنوبية في أوتياروا/نيوزيلند، وهي منطقة غابة المطر العذراء. ولكن بعض أشكال الحفظ تترافق بمشكلة أنها تركز على نقل البشر من المحميات للمحافظة على الموطن الطبيعي. والناس أيضاً جزء من الكوكب والحلول التي لا تدمج البشري والطبيعي يحتمل أن تنتهي إلى الفشل. وهذا يعيد الجدل إلى ضرورة وجود "المؤسسات المتنورة"، وهذه ستعترف بترابطية البشري والطبيعي بطرق تسمح بالاعتراف المتبادل وتعطي الفعل لكليهما (لاتور ١٩٩٣). كان التحليل الاجتماعي حذراً من بعض مزاعم نقاش الاستدامة الذي يذكِّر بالحتمية الإيكولوجية للنظرية المدينية السابقة التي ترى أنه لو استطعنا فقط أن نثبت، في المقام الأول، خطوط القاعدة البيئية، تلك التي تعكس الاهتمامات بالموارد الطبيعية، لجاء الباقي في مكانه الطبيعي.

إن المشكلة التي يُظهِرها هذا البنيان هي أن هناك رفضاً لمعظم تجربتنا الجماعية من التاريخ المديني الذي يشير إلى أن المدن، إضافة إلى كونها بيئات طبيعية وفيزيائية، هي أيضاً هياكل اجتماعية وسياسية. وهي ميادين للنزاع إضافة إلى الإجماع والاتفاق حول أولويات الحياة المدينية. ويُلاحظ أن الهيمنة داخل المدن، في ظل الرأسمالية الصناعية، كانت للملكية والقطاع المالي الذي يعتبر الأرض سلعة يمكن الاتجار بها، وهي، في حد ذاتها، تولِّد الثروة وتوزعها على نحو غير عادل، مما يسبب واحداً من مصادر اللامساواة المدينية وواحداً من مواقع السلطة والتأثير. وطلب السوق للملكية والأرباح المستخلصة من التنمية عن طريق المضاربة بالأرض والملكية، كانت غالباً تغذي النمو المديني وتشكل تنمية وأفضلية التوسع المحيطي أو الدمج المديني (ساندركوك ١٩٧٦، ١٩٩٨). إن التوازنات بين الحكومة القومية، والإقليمية والمحلية والقائمين على التنمية كان غالباً عاملاً رئيساً في القرارات المتعلقة بالضواحي وتوفير الطرق والتوازن النسبي بين أنظمة السفر الخاص (بالسيارات) وأنظمة النقل العام، كالدراسة الحالية في فكتوريا، أستراليا، حول توسيع الطرق السريعة بدلاً من الاستثمار في السكة الحديد، والأشكال الأخرى للنقل العام. وترى مقالة في جريدة ريسنت إيج (٢١ آب ٢٠٠١) أن الحكومة الفيكتورية باعت المقاربة المتكاملة لتطوير النقل إلى لوبي الطرق وابتعدت عنها. وما يشير إليه التاريخ المديني

هو أنه كان هناك تكامل إضافة إلى التفكك وكثيراً ما كان "التكامل الوظيفي" الذي تتضمنه النماذج الإيكولوجية التي تعتمد على "النظم" ضئيلاً جداً.

في دراسة حديثة لقيود علم الاجتماع الراهنة، تلفت آيخلر الانتباه إلى قصور هذه القيود في الاعتراف بأهمية الارتباطات بين القيود الفيزيائية الحيوية للأرض والأنماط الحديثة للتنظيم الاجتماعي. وتشير إلى أن البيئة الطبيعية تأثرت بعمق بالنشاط البشري وتدَّعي بأن المشكلات البيئية هي، في الأساس، مشكلات اجتماعية. ومع ذلك، فإنها كثيراً ما تُعرَض في إطار "الأدب البيئي" بوصفها مشكلات تقنية (آيخلر ١٩٩٩). وهذا مُذَكِّر زمني لنا بأن ما نحتاج إلى تحليله ليس فقط العوامل الإيكولوجية والكيميائية، بل أيضاً العوامل الاجتماعية والسياسية التي تدمر البيئة المدينية. وفي النهاية، سيحدث التغيير من خلال النشاط الواعي للمواطنين. فهناك صلة قوية بين الإفساد البيئي والدافع المستديم لزيادة الثروة وإنتاج السلع.

وهذا يعيد النقاش من جديد إلى عملية الحكم وأهمية المؤسسات المتنورة. وبالنسبة لـ سيترويت (١٩٩٩: ٦)، فإن:

> المسألة الأساسية ليست هي المدن المستديمة–بل المدن حيث يتساوق الشكل المبني، وهيكل الحكومة، وأنظمة الإنتاج، وأنماط الاستهلاك وتوليد النفايات وأنظمة الإدارة مع أهداف التنمية المستديمة للمدينة، والمنطقة الأوسع وكامل المحيط الحيوي.

وإضافة إلى ذلك، يلاحظ سيترويت أنه كثيراً جداً ما يتم التركيز على "ضمان استمرار النشاط البشري" (١٩٩٩) وأن صيانة المجموعة الجديدة من الترتيبات تتقدم على أية محاولة حقيقية للتغيير إلى قاعدة جديدة للفهم.

لقد تم تمييز برنامجين. البرنامج البني المعروف الذي يتعلق بتحسين المواقع الصناعية المدينية القديمة غالباً في الجوار المركزي المتقوض أو جوار المدينة الداخلية. وفي هذه الحالات، كثيراً ما يكون الموقع ملوثاً، ولهذا تتطلب التنمية إخلاء الموقع الحالي، وتنظيفه وتجديده إضافة إلى إعادة تأهيل المباني و/أو تجديد النشاطات السكنية، أو الاستجمامية أو التجارية. والموقع الأولومبي، الخاص بالألعاب الأولومبية لعام ٢٠٠٠ في هومبوش في سيدني، كان موقعاً من هذا النوع، حيث تركزت المطالبات بخصوص الموقع في سيدني جزئياً حول حقيقة أن هذا الاختيار سيمكِّن مشروع التجديد من المضي قدماً، مما يسمح باستعادة الأرض التي كانت مهجورة وملوثة يوماً إلى الاستخدام (سيرله وباوندس ١٩٩٩). وعلى العكس، كان للبرنامج الأخضر استدامة إيكولوجية كاستدامة خطته المركزية. ويرى هذا البرنامج أن التغيير المهم هو التخطيط على قاعدة المنطقة الحيوية، وضمن هذه المناطق المحددة "طبيعياً" أكثر منها "سياسياً"، يجب المباشرة بعملية تخفيض الاستهلاك المسرف، ومحاولة خلق مجتمع محلي يعتمد على الموارد المحلية القابلة للتجديد، وذلك من خلال سياسات المحافظة على الموارد الطبيعة وإعادة تدويرها. ويحتمل أيضاً وضع سياسات لإعادة الطبيعة إلى المدينة في شكل مكان أكثر انفتاحاً وإعادة إدخال أنواع النباتات المحلية.

وهناك توتر إضافي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بلغة البرنامج لإنجاز تنمية مستديمة. فأكثر من تركيزه على الـ "برنامج الأخضر" يركز الكثير من البلدان النامية على قضايا رئيسة، كاستئصال الفقر، والمرض والحصول على بنية تحتية مدينية أساسية، كالمياه النظيفة، والتخلص من مياه المجارير والنفايات الأخرى وخلق موارد أكثر موثوقية للطاقة. ولهذا، فإن هذه البلدان تنظر إلى قضايا التنوع الحيوي، وحماية طبقة الأوزون، والغابات والأنواع النادرة باعتبارها ترتبط بقوة بالتنمية المدينية لتحسين النوعية الإجمالية لحياة المواطنين (بولسه وشتيرن ٢٠٠٠).

وبالنسبة للعلماء، الذين انتقدوا بعض مضامين الجدل المتعلق بالتنمية المستديمة:

> تطرح الاستدامة للعديد من المعتقدات الاجتماعية والمفاهيم التحليلية الأكثر أهمية تحدياً أكثر خطورة بكثير مما كان معظم مخططي الاتجاه السائد وصانعي القرارت السياسية مستعدين للتفكير به (ريس ١٩٩٩).

وبعد مؤتمر ريو دو جانيرو ١٩٩٢، انتشر في الكثير من البلدان ميل إلى اعتبار التنمية المستديمة، في الأساس، مشكلة فيزيائية حيوية للإدارة التي عن طريقها يساعد علماء البيئة على تطوير قوانين وأنظمة جديدة لتوفير حماية بيئية أفضل من خلال ضوابط التلوث والابتعاث التي ستساعد على استقرار المشكلات الإجمالية وتخفيفها، وهي المشكلات التي حددتها قمة الأرض. ولتجاوز هذه الرؤية المحدودة، التي تتطلب ببساطة تعديلاً للنظام القائم للمراقبة والضبط، واحتواء الأفكار الأكثر تطرفاً للتنمية المستديمة نحتاج إلى الاعتراف بأن هذا التغيير يدور حول القضايا البيئية والعدالة الاجتماعية التي تتحدى المصالح السياسية والاقتصادية التي ترسخت ضمن النظام الاقتصادي الحالي.

وكما لاحظ بيكر وآخرون، فإن ميدان الاستدامة في مجمله هو:

> حقل متحول موضع نزاع يسمح بظهور الاختلافات السياسية والاقتصادية بين الشمال والجنوب ويُدخِل إلى القضايا البيئية الاهتمامات بالعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية (بيكر، جان، ستيس ١٩٩٩).

ومسألة التقسيم إلى شمال وجنوب فيما يتعلق بقضايا الاستدامة المدينية مهمة عند مقارنتها بحقيقة أن معظم النمو في عدد السكان المدينيين سوف يأتي من الجنوب، على سبيل المثال، من أفريقيا (جنوب الصحراء). علاوة على ذلك، اتخذت بعض أشكال المساعدة شكل تصدير إلى التكنولوجيا الجنوبية الأقدم التي لا تنسجم مع ضوابط التلوث الأكثر تشدداً الموجودة اليوم في بعض البلدان الشمالية. وهذا لا يسهم كثيراً في حل "المشكلات العالمية" مع أنه يمكن أن يخفف كلفة الضوابط الأكثر تشدداً في الاقتصاديات الشمالية.

ويضيف بيكر وآخرون:

تتطلب هذه الرؤية الانتقال من اعتبار أن النقاش يدور حول المحافظة على الموارد الطبيعية إلى نقاش يدور حول التغيير والتحول الاجتماعيين (بيكر وآخرون ١٩٩٩).

وما يتم تحديده، في بعض قراءات الاستدامة، هو ما يجب أن نفعله لـ "حفظ" ما نملكه حالياً أكثر من الانتقال إلى السؤال التالي والأساسي أكثر، أي ما الذي يجب تغييره من أجل إعادة التعديل التي ستكون ضرورية لوجود العالم في حالة تناغم إيكولوجي واجتماعي؟ وهو ما يطرح سؤالاً آخر حول ما إذا كان هذا عملياً أو ممكناً؟ ويشير هذا السؤال إلى الحاجة إلى تفكير نقدي حول ما يشكل الاستدامة في النظرية والتطبيق.

نقد الاستدامة

إن فكرة التنمية المستديمة، كما لوحظت في وقت مبكر، نشأت من عدد من الأسواق الدولية التي بدأت باللجنة العالمية للتنمية عام ١٩٨٧. ومنذئذٍ، اتخذت بسرعة مكاناً في نظرية التنمية والنقاش حول مستقبل المدينة. ووفقاُ لـ وود (١٩٩٣الذي استشهد به وول ١٩٩٧)، فإن شكل التنمية المستديمة لنظرية التنمية هذه حظي بتأييد كبير لأنه:

كما يبدو، حان وقت فكرة التنمية المستديمة ، التي تعكس تقارب المعرفة العلمية، والاقتصاديات، والنشاط الاجتماعي السياسي والحقائق البيئية التي ستقود التطور البشري في القرن الحادي والعشرين.

وأصبحت التنمية المستديمة لازمة ترددت في التسعينيات وترافقت بنشوء العولمة، أي الخطاب السائد في الجدل المديني الدولي. وكانت نقطة تجمع قوية لعدد من الممثلين الاجتماعيين بمن فيهم أولئك الذين كانوا يريدون تغييراً ثورياً وأولئك الذين كانوا يريدون أن يتمتعوا بالقدرة على إيجاد طريقة لإدخال العمل، كما هي العادة، ضمن عالم التغيير. وكما لاحظ وول (١٩٩٧) الذي أعاد صياغة وود (١٩٩٣)، فإن التنمية المستديمة تمتعت بالقدرة على التفويض أكثر من مجرد التجريد. والسبب الوحيد المهم لبروز الفكرة هو أنها:

تضفي الشرعية على اقتصاد السوق الحرة، والإيمان بالاقتصاديات الانتشارية وفوائد التقدم التكنولوجي. وتقدم مدى واسعاً للفرص من أجل العمل في كل المستويات، ومؤسسات جديدة، وسياسات وبرامج يمكن مباشرتها تحت اسم التنمية المستديمة التي توفر فرصاً مهمة لتوسيع قواعد السلطة، واكتساب موارد إضافية وتعزيز البيروقراطيين والإداريين لمكانتهم.

يوحي موقف وول بأن نشوء برنامج "الاستدامة" يمكن، في الواقع، أن يخدم مصالح سياسية مختلفة جداً. ويظهر هذا في الطريقة التي تطور فيها خطاب الاستدامة في مختلف البلدان وضمن مختلف البرامج، القومية والعالمية. وكانت إحدى النتائج هي تخفيف العبارة لحصرها إما بوصفها إدارة مستديمة أو ضمن إطار علمي تقني فيزيائي حيوي يستثني الأبعاد الأوسع، الاجتماعية والاقتصادية.

وتنشأ مجموعة إضافية من المشكلات من فقدان الخاصية النوعية في استخدام مصطلح "استدامة". وقد لاحظ تقرير بريطاني حديث حول لغة الاستدامة أن "هناك القليل من الفهم للُّغة الشائعة التي تستخدم لتوصيل التنمية المستديمة" ... وأنها تحتاج إلى "تفكيك لتسهيل الفهم قبل أن يكتسب الاسم معناه" (DTER 1999). وعمل لوك أيضاً على لفت الانتباه إلى الغموض الراهن الذي ينطوي عليه المصطلح عندما سأل:

> مستديمة إلى متى؟ لجيل، لمئة سنة، لألف سنة؟؛ ومستديمة لمن؟ للأجيال الحاضرة، لكل أجيال المستقبل، لنوع هذا الجيل كله، لكل نوع الأجيال المستقبلية ؟؛ ومستديمة على أي مستوى؟ مستوى العائلات، مستوى المدن، مستوى الأمم، المستوى العالمي، مستوى الاقتصاديات؟؛ ومستديمة ضمن أية ظروف؟ ضمن المعايير الغربية الحالية للحياة، ضمن مجتمعات الكفاف المحلية الصغيرة، ضمن ثقافة ما مستقبلية لـ "رحلات كوكبية"؟؛ وما الذي يجب أن يبقى مستديماً؟ الدخل الشخصي، التنوع الاجتماعي والثقافي؛ الناتج القومي الإجمالي، التنوع البيئي، الاستهلاك الفردي، الحرية والاختيار الشخصيين، الاقتصاد في الإنفاق المادي (لوك ١٩٩٥ اقتبسها كير ١٩٩٧)؟

من الواضح أن هناك حقلاً واسعاً لإمكانية التضمين داخل المصطلح وأيضاً داخل حقول الاختلاف الواسع بين مؤيدي الاستدامة، مما يدفع بعض المعلقين إلى اعتبار المصطلح نفسه قليل الأهمية. وبصرف النظر عن الأسئلة التعريفية، هناك استحسان واسع لضرورة البحث عن أساليب بديلة للتنمية المدينية في إطار عالم عولمي حيث يتم الاعتراف بزيادة القيود على الموارد.

وتدور واحدة من نقاط الخلاف الرئيسة حول ما إذا كان يمكن حل هذه المشكلة من خلال الوسائل التقنية أو ما إذا كانت تتطلب تغييراً إضافياً جوهرياً. ويلاحظ ريس (١٩٩٩) أن التوسعية التقنية تحتل بوضوح المسرح المركزي في نظر معظم المنظمات الحكومية والرسمية، ويرى أن هناك صلة مع الاقتصاديات التقليدية الحديثة والنموذج الحكومي الراسخ للنمو. وهكذا، فإن الدراسة عرَّفَت ما يمكن تسميته بالترجمات الضعيفة للاستدامة، حيث يتم إسكات تحدي التغيير الاجتماعي الواسع، والترجمات القوية لها. وتشير الترجمات القوية إلى حقيقة أنه لا يمكن تحقيق هذه الحالة دون تغيير بعيد المدى لمعظم وجوه النشاط الاجتماعي والاقتصادي. والاقتراح هنا هو أن قراءة خاصة للاستدامة فهمت التنمية المستديمة على أنها مجموعة من الأفكار، مثلما كانت قد طُبِّقَت في المدن. وهذه المجموعة من الأفكار التي كانت تنسجم مع آراء بعض حماة البيئة، توحي بأنه ما دامت الخطوط القاعدية الطبيعية للبيئة موطدة، بما يضمن حماية الأنظمة الطبيعية والبيئية، فإن الأنظمة الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية ستعمل، إلى حد بعيد، على رعاية نفسها. وهذا التفسير يؤيده الليبراليون الجدد لأنه يهيء طريقة لقبول التنمية المستديمة باعتبارها إدارة مستديمة وتنظيف الطريق أمام تنمية اقتصادية مستمرة بما يتساوق مع الأنظمة والموارد البيئية الطبيعية. وبالتالي، يسمح بتحدي الهيئة العالمية للبيئة والتنمية ١٩٨٧ وقمة الأرض في ريو دو جانيرو ١٩٩٢ لطبيعة النمو الرأسمالي لكي ينعطف بأناقة. وهكذا، أصبحت ثانوية قراءة الهيئة العالمية للبيئة والتنمية الأكثر جذرية، وخصوصاً برنامج ريو دو جانيرو ٢١، بفصله الاجتماعي.

إن السياسة المدينية، في هذه المصطلحات، كثيراً ما تُصاغ حول شكل الحتمية البيئية، والخطوط القاعدية الإيكولوجية والفردية. وبالتالي، تتكر أهمية الجانب الاجتماعي، والثقافي والسياسي للتنمية. وكان قصر النظر هذا موجوداً أيضاً في العشرينيات والثلاثينيات في مدرسة شيكاغو للتحليل المديني. فأيدوا النموذج الذي يعتمد على الإيكولجية النباتية والتنافس اللاشخصي لسوق الأرض التي تعتمد، في المقام الأول، على الاقتصاديات التقليدية المحدثة وبحث ريكاردو (كِلمارتن، وثورنس وبيركه ١٩٨٥). وهكذا، جاء التعليل بأنهم أنتجوا بنياناً مدينياً، إلى حد بعيد، نتيجة عمليات لا واعية ركزت على العمليات البيولوجية أو النفسية أكثر من تركيزها على العمليات الاجتماعية أو السياسية (ديكنز ٢٠٠٠). ونتيجة لذلك، كان الحيز في التحليل ضيقاً فيما يخص تأثيرات النظام السياسي والتخطيطي لمدرسة شيكاغو–لم يحلل إلى نموذج لا مخططوها، ومديروها، ورؤساء بلدياتها ومهنيوها العقاريون ؛ ولا جماعاتها وحركاتها الاجتماعية، التي تمثل مصالح المهاجرين وسكانها الأكثر رسوخاً. وبالمثل، نحا الجدل حول الاستدامة منحىً معقداً، حيث انطلق ببرنامج واسع ولكن سرعان ما تحول إلى أشكال الحتمية الإيكولوجية أو البيئية التي تعوِّل، في قدرتها التعليلية، على العمليات اللاشخصية، وبالتالي توفر قيوداً صارمة على الفعل البشري (بيركنس وثورنس ٢٠٠٠، ٢٠٠١).

إن الحتمية البيئية هي انتصار للعلم الرشيد لأنها ترفض حقائق السلطة السياسية وتعقيدات العلاقات الاجتماعية الإنسانية. وهناك قيود مهمة لتبنِّي الاستدامة، وبوجه خاص تفكير الإدارة المستديمة والأنظمة البيئية، كنقطة انطلاق لتطوير السياسة الاجتماعية والمدينية. وتعتمد هذه الأفكار على استعارات بيولوجية، ولذلك تعطي امتيازاً للعلوم الطبيعية والاستجابات التقنية المترابطة للمشكلات البيئية (ماك ناغتن و أوري ١٩٩٨). إنها صيانية بالمعنى البيئي الطبيعي، ومشوبة أيضاً بنزعة محافظة عند النظر إليها من منظور السياسة الاجتماعية. ولا يفاجئنا بالتأكيد أن تصبح هذه الأفكار رائجة بالترافق مع ظهور السياسات الليبرالية المحدثة.

إن ما فقدناه في الجدل حول الاستدامة، عند تحولها إلى صنع السياسة، هو الـ "الاجتماعي". فيُرفَض، إلى حد بعيد، وجود، ودور المجتمع المحلي والممثلين الجماعيين في الحياة الاجتماعية. وتُترَك إما للتعليلات الفيزيائية الحيوية أو للرشادة الاقتصادية–الخطوط القاعدية الإيكولوجية أو عملية السوق. ويبدو أن هذا ينشأ، جزئياً، من الفقدان الواسع للإيمان بالتخطيط ، أو الالتزام به من قبل الحكومات على الصعيدين القومي والمحلي. ويبدو أن هذه المقاربة تذكر بوسطية الدولة، والممارسات البيروقراطية، التنظيمية والجامدة، وسلسلة التصميم والتخطيط السكنيين والكوارث البيئية.

أما وقد درسنا، حتى الآن، النظرية وضروب الجدل التي تحيط بالاستدامة المدينية في المصطلحات العامة، فإنه من المفيد هنا أن نلتفت إلى تحليل موثق أكثر من خلال دراستين من دراسات الحالات. وستوضح هاتان الدراستان كيف تُرجمَت الأفكار التي أتينا على دراستها إلى تخطيط وإدارة مدينيين واقعيين وقدما طريقة لاختبار آخر للعلاقة بين التبدلات في اللغة المنمقة وتأثيرها على العملية الحقيقية للتنمية المدينية.

مرسوم ١٩٩١ لإدارة الموارد في أوتياروا/نيوزيلند

في عام ١٩٩١، نفذت أوتياروا/نيوزيلند تجديداً جذرياً لنظام التخطيط. فقد تم إلغاء تشريعها المتعلق بتخطيط المدن والريف الذي كان يتبع للأسلوب البريطاني أساساً، واستبدل بمرسوم إدارة الموارد. وقد احتُجَّ بأن هذا التشريع قاد العالم إلى تطوير شكل جديد من التخطيط والإدارة البيئيين القانونيين (ميمون وغليسون ١٩٩٥)، لأن مرسوم إدارة الموارد ركز على الإدارة المستديمة للبيئة الفيزيائية الحيوية. ومع أن هذا الادعاء يمكن أن يكون مبالغاً فيه، فإن روح مرسوم إدارة الموارد وتدابيره جذبت انتباهاً عالمياً مهماً. ففي أوتياروا/ نيوزيلند، يتركز معظم النقاش حتى اليوم على التفسيرات القانونية (مثلاً، معنى الأجزاء المختلفة من القانون)، والمسائل الإجرائية (مثلاً، فعالية عملية تقييم التأثير البيئي)، وتأثير التشريع، في ضوء تشديد المرسوم على البيئة الفيزيائية الحيوية، على مختلف جوانب الإدارة البيئية الطبيعية (مثلاً، نوعية الهواء، والمخاطر الطبيعية ونوعية المياه) (هوغز ٢٠٠٠، وميمون وبيركنس ٢٠٠٠). وعلى عكس تشديد مرسوم إدارة الموارد على الإدارة البيئية الفيزيائية الحيوية، فإن واحدة من السمات المميزة للقانون هي تركيزه المحدود جداً على التخطيط المديني عموماً، وعلى التخطيط الاجتماعي خصوصاً، وهذا أيضاً كان مصدر تحليل (بيركنس وآخرون ١٩٩٣، ميمون وغليسون ١٩٩٥، بيركنس وثورنس ٢٠٠٠).

انبثقت الإصلاحات من البرنامج الراديكالي لحكومة العمل الثالثة وصيغت عن طريق المجموعة الأوسع لإصلاحاتها لقطاع الدولة. واعتمدت على زيادة دور السوق الخاصة، وتوسيع الاختيار الشخصي المستهلك وامتيازه (بوستون، ودالزييل وسان جون ١٩٩٩؛ كيلسي ١٩٩٧). وكان التخطيط يعتبر عملية بيروقراطية تتدخل، إلى حد بعيد جداً، في عالم التجارة، وبالتالي تزيد كلفة التنمية من خلال عمليات التأخير لأن جهاز الحكومة المحلية هو الذي يُقِرُّ الاكتتاب. وكان من المرغوب فيه أن يكون هناك جهاز أكثر "كفاية" يعمل على تحسين توزيع النشاطات في إطار التنمية المدينية والريفية. وكان يجب أيضاً أن يعتمد الحل، الذي يتفق مع سيادة المستهلك، على حقوق الملكية الخاصة. وخلال عملية التنمية والتشريع بذلت محاولات مهمة للضغط من قبل كل من القائمين على التنمية والبيئيين. فكان البيئيون يهتمون، في المقام الأول، بحماية الطبيعة، والمناطق القومية المحمية، والغابات الطبيعية والأراضي الظِّئرية والأنواع المعرضة للخطر. وقد التُمسَت الحلول في استخدام العلم لتوفير معرفة محسنة للأنساق البيئية وقوى السوق، وكفاية أكبر في التوزيع وقابلية التكيف. ومعايير الكفاية والفعالية المستخدمة هنا، التي يتم على أساسها حساب التكاليف والفوائد، لم يتم إدخالها في التشريع، ولكن كانت تعكس نموذج الكفاية لدى علماء الاقتصاد.

تم إقرار التشريع في نهاية عام ١٩٩١، وحُذفَت منه أية إشارة للتنمية المستديمة أو الالتزام بالأجيال المستقبلية، في المقام الأول على أسس أن هذه سيحد كثيراً من فرص التنمية والاستثمار الاقتصاديين. حل المرسوم محل مراسيم التخطيط السابقة كلها وأيضاً محل عدد كبير من الهيئات التي كانت فيما مضى تنهض بمسؤولية مراقبة وصيانة الموارد الطبيعية. وفي النهاية، كان للمرسوم فقط هدف واحد؛ هو تشجيع الإدارة المستديمة والموارد الطبيعية والفيزيائية. وعن طريق التركيز على "النتائج"، أكثر من وصف المعالجات، كان المرسوم يهدف إلى تأمين حدود بيئية قاعدية. وعندما تتوطد هذه الحدود، فإنه يمكن تقريباً التخلي عن قوى

السوق لخلق استخدام أفضل وأكثر فعالية للموارد المتاحة. والافتراض الوحيد الذي يشكل أساس النموذج المستخدم في المرسوم هو أنه يمكن تطوير معايير بيئية طبيعية دقيقة، مستقلة عن الاعتبارات السياسية والتقديرية، وتشكل "حداً بيئياً قاعدياً" ساكناً (كريغ ١٩٩٨). وهذا مشكوك فيه. وبدلاً من ذلك، عمل الانتقال إلى الأساس الفيزيائي الحيوي للمرسوم الجديد على تشجيع مجموعة جديدة من الخبرة والخطاب الجديد حول شكل المدينة. والتركيز على ما هو طبيعي وفيزيائي حيوي أزال التعريف السابق للتخطيط المديني والريفي بوصفه نشاطات مستقلة ومميزة. فالمدن لا تبدو كوحدات يجب تخطيطها، وكل القرارات تمت صياغتها عن طريق شبكة البيئيين الواسعة–ولكنها شبكة متحيزة لأنها تستثني، إلى حد بعيد، المسائل الاقتصادية والاجتماعية. وعلى خلاف نظام التخطيط السابق، فقد تم تفادي مسألة العدالة الاجتماعية.

وضع المؤلفون قانونهم على أساس فكرة الإدارة المستديمة–إعادة عرض فكرة التنمية المستديمة–ولكنها الفكرة التي تستبعد الشؤون الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية المهمة للتخطيط. وتركز الإدارة المستديمة في إطار مرسوم إدارة الموارد لعام ١٩٩١ على إدارة التأثيرات البيئية الفيزيائية الحيوية للنشاطات البشرية وتمثل:

> تسوية تشريعية غير مستقرة بين مطالب البيئيين بمقاربة كلاَّنية أكثر إلى إدارة الموارد ومصالح الليبراليين الجدد الذين كانوا، منذ أمد طويل، يريدون مرونة أكبر في ممارسة التخطيط لتسهيل الاستثمار (لوهيرون وباوسون ١٩٩٦).

وكجزء من هذا التغيير في التشديد على النشاط التخطيطي للهيئات المحلية، تم، عام ١٩٨٩، تعديل مرسوم الحكومات المحلية لعام ١٩٧٤، لتسهيل إعادة تنظيم الحدود والمهمات والمسؤوليات الإدارية للسلطات المحلية الإقليمية. فدفعها هذا بقوة إلى نموذج الشركة للتنظيم وقدم لها تشجيعاً أكبر لتضمين نفسها في التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستخدام. إن هذا الترويج للمكان الذي شدد على اللوحات الجديدة وشعارات المدن لفهم مزاياها الموضعية وتمييز ادعاءاتها من ادعاءات المراكز المدينية الأخرى حفز المنافسة، مما أدى إلى نمو سياسات "المروجين".

كانت النتيجة الوحيدة للمقاربة الجديدة هي ضرورة تعريف الحياة البشرية، الاجتماعية والجماعية وفقاً للمذهب الطبيعي، على اعتبارها جزءاً من الأنظمة البيئية الفيزيائية الحيوية. وهذا التعريف اختزالي لأنه يتجاهل أهمية الفهم النظري الاجتماعي المديني بأن المدن هي ناتج مهم للثقافة البشرية، كما أشار آس آسين (١٩٩٢):

> المدن، في الحقيقة، ليست كائنات عضوية: إنها إنشاءات ثقافية اصطناعية. فإذا عاملنا المجتمعات البشرية على اعتبارها أنظمة بيئية، فإننا نتجاهل العمليات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة التي تنتج المدن وتصونها و ... ونستثني قضية مدننا والجوانب الأخرى لبيئتنا المبنية [والاجتماعية] من الدراسة الجادة التي تستحقها.

وهكذا، يتطلب منا بناء الشراكة الاعتراف بطبيعته السياسية وحقيقة أنه ليس نشاطاً محايداً، ولكنه نشاط مرسخ في هياكل السلطة السياسية والاقتصادية. ودمج المواطنين تماماً في صناعة القرار يمكن أيضاً أن يتطلب تغييراً

مهماً للطريقة التي تُدار فيها الصناعة الحالية للقرار. وبهذا الخصوص، هناك علامات لنمو عمل المواطنين، الذي يسبب اختلافاً.

تُظهِر حالة أوتياروا/نيوزيلند كيف تم تخفيف النقاش الأوسع المتعلق بالتنمية المستديمة ثم احتُفِظ به في جزء من التشريع. وشكل هذا بعدئذٍ خطاب وممارسات المخططين وآخرين داخل المدن وخلق مجموعة جديدة من وثائق التخطيط وقيوده. وتأثرت هذه بقوة بالتفكير الإيكولوجي ومحدودية الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية للنمو والتغيير المدينيين. ولكن التوتر بين المصالح السُّوقية للقائمين على التنمية ومصالح البيئيين لم يجد له حلاً في التشريع الأصلي بل تم حجبه وواصل كونه مصدراً للتوتر والنزاع في إدارة المرسوم مما يؤدي إلى ضغط من أجل إدخال تعديلات.

تربط أوكلاند دراستنا للتغييرات التشريعية بأوتياروا/ نيوزيلند والبرنامج الجديد للنمو المديني/الأنيق في الولايات المتحدة. (انظر الإطار ٩-١). وترتبط كلتا المبادرتين بالنقاش الأوسع للاستدامة الذي درسناه. وما يلفت الانتباه هي الطريقة التي اختارت فيها مدن خاصة جوانب من هذه المناقشات الدائرة ودمجتها في أطرها السياسية والتخطيطية. وتواجه أوكلاند سلسلة من قضايا "الاستدامة"، ويتزايد باضطراد بحثها عن حل في التشديد الأوسع وتحسين التصميم المديني للتغلب على الاستعمال "المبدِّد" للمكان.

النزعة المدينية الجديدة/النمو الأنيق

إن رفض ما كان يُعتبَر قصوراً للمذهب العملي الحديث الذي خلق ضواحي انتشارية، هو الذي حفز نشوء الحركة المدينية الجديدة في فن العمارة في الولايات المتحدة (دوويني، وآخرون ١٩٩٢؛ كالثروب ١٩٩٣). وقد اعتُبِر هذا شكلاً قاصراً للتنمية. فهو لم يعمل فقط على التهام الأرض العالية القيمة عند الحافة المدينية، بل أيضاً أنتج ضواحي لم تشجع الكياسة أو حب الاختلاط بالآخرين. فقد عُزِل الناس، عندما عمل التصميم على تشجيع الفصل أكثر من الربط. واستبعدت مرائب السيارات التي كانت تملأ الشوارع والمنازل، مما قلَّص فرص التفاعل العفوي. وراح الناس يحتشدون عند المول على امتداد "الشوارع الرئيسة". فأدى كل هذا إلى انعزال الأطفال وربات المنازل الضاحيَّة في المنزل الضاحيّ الذي أصبح سجناً بقدر ما هو مأوى، مما سبب "مشكلة" العُصاب. وهناك مشكلات أخرى هي: ازدحام حركة المرور والتلوث وفقدان القدرة لبناء مجتمع محلي يعتمد

الإطار ٩-١

أوكلاند، نيوزيلند: مدينة مستديمة

- تتألف المنطقة المدينية من أربع مدن كان عدد سكانها عام ٢٠٠٠ كما يلي:
أوكلاند (٣٩١٠٠٠)، مانوكاو (٢٩٠٩٠٠)، ونورث شور (١٩٢٠٠٠)، ويتيكر (١٧٦٤٠٠).
إجمالي (المنطقة المدينية): ١.٠٥ مليون
- ٢٧% من إجمالي سكان نيوزيلند محتوى في هذه المدن الأربع
- السكان: (تقدير ٢٠٢١): أوكلاند (٤٩٢٠٠٠)، مانوكاو (٣٨٠٠٠٠)، نورث شور (٢٤٢٦٠٠)، ويتيكر (٢٢٩٨٠٠).
إجمالي (المنطقة المدينية): ١.٣٤ مليون (زيادة مقدرة ٢١%)

إن المنطقة المدينية في أوكلاند هي الأكبر من حيث تركيز السكان في نيوزيلند وقد مارست تأثيراً مهماً على البلد ككل بالهجرة القوية إلى المنطقة المدينية في النصف الثاني للقرن العشرين من باقي أنحاء نيوزيلند وخارجها. فقد كانت الهجرة من أوروبا ومنطقة المحيط الهادي سائدة قبل ثمانينيات القرن الماضي حتى عام ٢٠٠٠، عندما ازداد التدفق القادم من المنطقة الآسيوية، مما أدى إلى عدد أكبر بكثير من الجماعات الثقافية التي تمثلت في السكان.

كان نمو المدينة في النصف الثاني من القرن العشرين سريعاً، وضاحياً بقوة من الخمسينيات إلى الثمانينيات وعول بشدة على النقل الخاص الذي ساعده إنشاء منظومة الأوتوسترادات المدينية الذي بدأ في الستينيات. ويشكل هذا "عموداً فقرياً من الجنوب إلى الشمال". ومع ذلك، فإن زيادة عدد السكان وزيادة ملكية السيارات سببتا زيادة مضطردة في الازدحام ، وأحياناً "ازدحاماً خانقاً" على المنظومة.

وفي العقدين الماضيين، تزايد الاهتمام أكثر فأكثر بـ "الزَّرْك infill"، وزيادة الكثافات السكنية في ضواحي الطوق الداخلي والأوسط وإعادة تطوير مكاتب الوسط التجاري إلى شقق سكنية.

تسبب التغيرات في الإسكان والتطوير السكني توترات عبر المنطقة لأن السلطات المحلية المختلفة تحمل وجهات نظر مختلفة حول مرغوبية التوسع المحيطي في المركز V.

وتُطرَح اليوم أسئلة حول "استدامة" هذه المنطقة المدينية ذات العمران المتناثر القليل الكثافة. وتتضمن مؤشرات الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة المدينية:

- أزمات في إمدادات المياه والكهرباء؛ و
- مشكلات مع نظام النقل (العام والخاص)؛ و
- نقصاً في إمكانية توفير المساكن بالنسبة إلى باقي البلد؛ و
- تفاوتات مهمة في المؤشرات الاجتماعية الخاصة بالصحة والتعليم عبر المنطقة المدينية؛ و
- نمواً في الجريمة المدينية وقضايا السلامة الشخصية؛ و
- عدداً مهماً من العاطلين والمستفيدين من الإعانات لمدد طويلة، جزئياً، نتيجة لإعادة بناء النظام الاقتصادي في الثمانينيات والتسعينيات، مما أدى إلى فقدان الأعمال الصناعية، وخصوصاً في جنوب أوكلاند (سافيل سميث ٢٠٠٠، أوكلاند وآخرون ٢٠٠١).

وتعتمد الحلول التي تحظى بالتأييد اليوم على نموذج "النمو الأنيق"

المعنى التجريبي للمكان (كيتس ١٩٩٤، كونغرس من أجل مدينية جديدة ١٩٩٦، ساوثْوُورث وبارثاسَراثي ١٩٩٧). علاوة على ذلك، عمل الفصل الوظيفي للنشاطات في النطاقات المخصصة على تفكيك العلاقات المتبادلة بين الحياة العامة والخاصة، وعالم العمل والبيت. وفي قلب المدينية الجديدة، يقع تصميم الجوار، بمركز محدد، وعدد من نماذج المنازل، والحوانيت والمكاتب لتأمين "الحاجات الأسبوعية"، والمدرسة الابتدائية، وعدد من طرق المشاة والعربات، وشوارع ضيقة وحجبٌ بالأشجار لإبطاء حركة المرور، وشكل من حكومة ذاتية. استُمدَّت أفكار المدينية الجديدة من صور البلدات الأمريكية الصغيرة التقليدية وفكرة القرية والمجتمع المحلي والحديث عن الحاجة إلى "شكل مديني تقليدي" أكثر. وشجع مؤيدو هذه الأفكار مناطق الجوار المدينية التقليدية حيث يتم تزويد المنازل بشرفات تطل على رصيف الشارع، مما يشجع التفاعل مع المارة. ويحل الشارع الرئيس محل المول بوصفه نقطة بؤرية ومركزاً للخدمات. تقضي الفكرة بتطوير مناطق جوار ذات استخدام مختلط، حيث يكون هناك مأوى لكل جوانب الحياة والجماعات المختلفة الدخل، إضافة إلى الحوانيت والخدمات والمرافق الاجتماعية. وهكذا، فإن أصحاب النزعة المدينية الجديدة هم غالباً أولئك الذين يوصفون بالتقليديين الجدد في محاولاتهم لصياغة الماضي إلى تصاميم حاضرة وربطها بالدعوات لخلق مجتمعات محلية قوية تحل

محل الضواحي العديمة الحيوية والعالم الضاحيّ المختل وظيفياً للسكن الانتشاري القليل الكثافة الذي يتعرض للهجاء في الأفلام والروايات التي تدور حول الحياة الضاحيّة الأمريكية.

في الفيلم، أميريكان بيوتي (٢٠٠٠)، الحائز على جوائز أكاديمية، يعيش ليستر وكارولين في "منزل رائع في الضواحي، ذي مرجة مجزوزة وسياج من أوتاد بيضاء. كانت كارولين تقضي وقتها الفائض بتقليم ورودها بمقص التقليم، منتعلة قبقابها الجنائني المتناسق الألوان، في حين يقوم ليستر بالمحافظة على نظافة البيت وأناقته" (إيكونوميست ٢٤ آذار ٢٠٠٠). ولكن الواقع يختلف عن الصور التي تحملها البطاقات البريدية والفيلم الذي يوحي بأن الطريقة الوحيدة لـ "تحقيق إنجاز تكون بتهديم التقاليد الضاحيَّة". والصور المنتشرة للضواحي الأمريكية التي تستخدم هنا ما تزال هي الصور التي تعتمد على الخرافة أكثر من اعتمادها على واقع الحياة الضاحيّة التي تظهر عند الباحثين الاجتماعيين. فحياة "ساكن الضاحية" تتنوع باضطراد. وقد حدث التغيير منذ ستينيات القرن الماضي من خلال تمدين الضواحي الذي ترافق، في العقود الحديثة، بنمو أقوى بكثير في الأعمال داخل الضواحي أكثر منه في مركز المدينة. وعلى العكس، يستقر الضغط المديني في مناطق المدن المركزية، وغالباً أيضاً في مناطق الإسكان العام، حيث كانت هناك زيادة في حشود العاطلين والمعدمين الذين خلفتهم وراءها أحدث موجة للنمو الاقتصادي. (فورسيث ١٩٩٧، HUD1997)

يذكرنا البحث عن حجم مثالي للجوار وفكرة أن التصميم يمكن أن يحقق مستوى من التفاعل الاجتماعي وحب الاختلاط بنماذج تخطيط الجوار في الخمسينيات والستينيات التي استخدمت في بلدات بريطانيا والولايات المتحدة (شيفر ١٩٧٢، كليبسون ١٩٩٨). في هذه النماذج، كان الاعتقاد السائد هو أنه، من خلال التخطيط والتصميم، كان يمكن "هندسة" تنمية "المجتمع المحلي"، التي كانت تعني، بوجه عام، دمج العلاقات الاجتماعية التي يعمل ويعيش في ظلها الناس في المنطقة المكانية نفسها. وكان يُفترَض أن تعمل هذه العلاقات المتداخلة على بناء الثقة وتعزيز علاقات "اجتماعية" أوسع، مما يسبب ترتيبات معيشية "أفضل" من تلك التي ترافقت بالملكيات الجماهيرية للمساكن التي سادت خلال سنوات ما بين الحربين، التي كانت مجرد "أمكنة للعيش" ولم تدمج العمل أو المجال المشترك والنشاطات. وكما هي الحال اليوم، كانت المشكلة هي مشكلة المقاييس المكانية التي يختارها المهندسون المعماريون والمخططون. ولم تكن هذه المقاييس دائماً مرتبطة بكيفية بناء الأفراد والعائلات لأنماط حياتهم. فالارتحال اليومي من جوار ما إلى آخر من أجل العمل والصداقة كان يتحدى أفكار التوازن الداخلي ويعطل باستمرار فكرة أن "المجتمعات المحلية" كانت محددة مكانياً (ستاسي ١٩٦٩، بِلّ ونيوباي ١٩٨٢، كوهين ١٩٨٢). وفي انبعاث التركيز على تخطيط المجتمع المحلي، تجدد الجدل حول الحجم "المثالي". فقد اقترحت وحدات سكانية تتألف من ٣٠٠٠٠ نسمة، ولكن ماذا عن تغيير أنماط العمل ونشوء عمل منزلي/متنقل مكَّنته تكنولوجيا المعلومات؟ وتوحي هذه الاتجاهات بتخفيف القيود المكانية على العلاقات أكثر مما توحي بعكسها.

وكانت هناك، بصورة رئيسة أيضاً في الولايات المتحدة، حركة مرتبطة هي ظهور برنامج النمو الأنيق. كان هذا البرنامج يهدف إلى خلق استخدام أكثر ذكاء للفضاء وعمليات تنمية متكاملة ذات استخدام مختلط في

مناطق جديدة وفي الأجزاء المركزية في المدن الداخلية. هذا يوحد المسؤولية نحو عمليات التنمية في الحقول السمراء والخضراء التي تعتمد على مقاربة كلاَّنية أكثر. وقد تم تحديد المشكلة بأنها نشأت من الانتشار–الذي ترافق، كما يبدو، بـ "نمو ضاحيٍّ سريع" استنزف الأرض بسرعة أكبر من سرعة نمو السكان، حتى عندما انحطت المدن المركزية والضواحي الداخلية. (شبكة النمو الأنيق النيوزيلندية ٢٠٠٠). وهكذا، عمل الانتقال إلى تصميم أكثر تراصاً على توفير الأرض وتخفيض نفقات البنية التحتية.

وقد قام المعهد الأمريكي للأرض المدينية (عام ١٩٩٦) بتوفير بعض المميزات الواضحة لتنمية النمو الأنيق، وهي:

- تنمية قابلة للحياة اقتصادياً وتحافظ على الأماكن المكشوفة والموارد الطبيعية؛ و
- تخطيط شامل، ومتكامل ومِنطَقي لاستخدام الأرض؛ و
- تعاون القطاعات العامة، والخاصة والخيرية حول قضايا النمو والتنمية لتحقيق نتائج مشتركة مفيدة؛ و
- الثقة وإمكانية التنبؤ الأساسية في عمليات النمو؛ و
- صيانة البنية التحتية وتعزيزها لخدمة المقيمين الموجودين والجدد؛ و
- إعادة تطوير المساكن المزروكة، ومواقع الحقول السمراء، على اعتبارها مناطق صناعية سابقة ومباني مهجورة، تتم متابعتها بنشاط؛ و
- مراكز مدينية ومناطق جوار بوصفها مكونات مكملة لاقتصاد محلي سليم؛ و
- تنمية ضاحيَّة متراصة مندمجة في المناطق التجارية الموجودة، و/أو مراكز البلدات الجديدة و/أو مرافق النقل القريبة، الموجودة أو المصممة و
- تنمية على الحافة المدينية تجمع مزيجاً من استخدامات الأرض، والمحافظة على الفضاء المكشوف، وتكون مسؤولة من الناحية المالية وتوفير خيارات النقل.

وهكذا، يتضمن النمو الأنيق كلتا الحجتين، المستديمة والتقليدية. وتدور الحجة المستديمة حول استخدام أكثر تقييداً لمواقع الحقول الخضراء وتخفيف التبديد، وتشدد الحجة التقليدية على التنمية الكلاَّنية أكثر من تشديدها على مجرد تصميم المنازل. وتعكس هذه، بطريقة ما، تشديد المهندسين المعماريين والمخططين، مع زيادة تركيز الحجة المستديمة على قضايا التصميم، وزيادة تركيز التقليدية على الرابطة الإجمالية لمختلف جوانب المنطقة الجديدة أو إعادة تأهيلها.

يتميز نموذجا الشكل المديني اللذان ينشآن برؤية للماضي تعتبر العمل والحياة الاجتماعية مرتبطين بقوة في مكان واحد (أوري ٢٠٠٠). ولكن الانتقال، بالنسبة للكثير من قاطني الضواحي والمدن اليوم، يُعتبَر مكوناً متمماً لحياتهم. فالحصول على سيارة خاصة واستخدامها لتنظيم عملهم وحياتهم الاجتماعية هو جانب من حياتهم،

حاسم ومسلَّم بـه. وقد أدى ارتفاع أسعار الوقود عام ٢٠٠٠، نتيجة لزيادة الطلب وهبوط العملة أمام الدولار الأمريكي، إلى مظاهرات واسعة ضد الحكومات عبر أوروبا وأنحاء أخرى من العالم والضغط لتخفيف الكلفة عن طريق التعديلات الضرائبية. يرى البعض في هذا دليلاً على نقص الطاقة المتاحة والحاجة إلى خطة والعيش في مناطق إقليمية أصغر. وعلى العكس من هذا التمركز، فإن قدرة الناس تتجه، من خلال التكنولوجيا، إلى الارتباط بمجتمع محلي عولمي. ويحتمل أن يعمل هذا على إعادة صياغة علاقات العمل والعلاقات الاجتماعية بطرق يمكن أن تؤدي إلى أشكال مختلفة للمجتمع المحلي عن تلك التي نراها من المنظور التقليدي الجديد.

إن مهندسي المدينية ومؤيدي النمو الأنيق وصفيون جداً في كونهم يعتبرون التصميم حلاً لعدد من الأمراض المدينية والضاحيَّة (تالين ١٩٩٩). فإذا تم تنفيذ ترتيب المنازل في علاقتها مع بعضها بعضاً وتعيين موارد المجتمع المحلي بطريقة مثالية، عندئذٍ ينشأ حب الاختلاط والكياسة. وهذا، بدوره، ينعش الجوانب الأكثر ثباتاً للمجتمع المحلي التي يعتبر مهندسو المدينية أنها مُتضمَّنة في البلدات الصغيرة للتاريخ الأمريكي وقرى المجتمعات الأوروبية. ومرة أخرى نقول: إن هذه الآيديولوجيا لا تتضمن البحث السوسيولوجي الذي يحتج بأن هذه الرؤية هي مَثْلَنَة للماضي وأن الواقع كان، بالنسبة للكثيرين، أقل إيجابية. فالحياة الريفية والبلدات الصغيرة يمكن أن تنطوي على ممارسات جائرة، وفرص اجتماعية واقتصادية محدودة، ومقاومة للتنوع. وفي تعليق له على الحركة المدينية الجديدة في أمريكا، يرى سينيت (٢٠٠٠: ٧٠) أن:

> البلدات الصغيرة القديمة التي أوحت بها المدينية الحديثة هي عالم بعيد عن الاضطرابات اليومية للحياة؛ وهذه المجتمعات المحلية الكاذبة العاطفية التي تعلن عن نفسها على أنها ترياق للانتشار الضاحيّ لا توفر مكاناً كافياً للاختلاف–اختلافات من النوع الذي يؤدي إلى نزاعات الإثنية، أو الطبقية أو التفضيل الجنسي.

نجد التشديد على الوصف والطبيعة التنازلية للمدينية الجديدة والنمو الأنيق في البيئات التنظيمية التي يميل مهندسو المدينية ومؤيدو النمو الأنيق إلى إنتاجها في محاولة لخلق أسلوب المعيشة المرغوب. وقاد هذا بعض منتقديهم إلى تمييز عملهم بوصفه "اشتراكياً زاحفاً" لأنه يعكس افتقارهم إلى الاعتراف بتعقيدات العالم المديني المعاصر (أُو"تول ١٩٩٨، دير ٢٠٠٠).

إن العلاقة الخاصة القائمة هنا مع "الاستدامة" هي تلك التي تركز على جوانب استخدام الموارد وإدارتها. فهي لا تنهمك في اهتمامات التنمية المستديمة أو فكرة الشركة والالتزام التعاوني مع الناس الذين يجب أن يتلقوا فوائد التخطيط. ويبدو أن التصميم والتنمية يجب أن يكونا تنازليين، وأن تركز بعض جوانب النمو الأنيق على خلق تنمية عالية القيمة أكثر من تركيزها بالضرورة على التنمية المستمرة والكفيَّة الموارد التي تحافظ على بيئة أوسع. علاوة على ذلك، إن المدينية الجديدة والنمو الأنيق عاجزان عن مواجهة قضية العدالة الاجتماعية. ومن الواضح أن المدينية الجديدة بدأت برؤية أن سكان الضواحي الأمريكيين كانوا بحاجة إلى تغيير البناء لتأمين نوعية محسنة للحياة للأمريكيين من الطبقة الوسطى. وكانت النتيجة الوحيدة للتشديد على المجتمع المحلي السكني هي نشوء مجتمع محلي محجوز يفصل الجماعات الاجتماعية ويُبقي على "مهن التخطيط والتصميم

المنهمكة منذ أمد في إدامة المناطق السكنية المُحوَّطة" (لومينس ١٩٩٧: ٢٠٠). ويبدو أيضاً أن برنامج النمو الأنيق قد تعزز بقوة عن طريق مصالح التنمية التي تمثل الملكية، وتنمية الأرض والصناعات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي هي، بالتالي، جزء من "آلة النمو" التي كانت باستمرار تصوغ الشكل المديني (مولوتوك ولوغان ١٩٨٧).

خلاصة

كانت المدينة المستديمة هي موضوع هذا الفصل، وقد تم تمييز نشوء هذا الجدل في إطار الأدب الذي يدور حول الآفاق المدينية المستقبلية وفي ممارسات التخطيط التي تبناها الكثير من البلدان في تسعينيات القرن الماضي. وقد اتخذ الجدل أبعاداً كثيرة، ومن هنا اكتسبت الجوانب التي أُدخلَت إلى التنمية المدينية أهميتها. فعلى سبيل المثال، إن الصيغة الأصلية لتقرير بريندتلاند، عام ١٩٨٧، تربط بوضوح الاهتمامات البيئية والاجتماعية. ولكي تحقق التنمية المستديمة نجاحاً، فإنها تقتضي تغييراً اقتصادياً، واجتماعياً وبيئياً. ومنذ عام ١٩٨٧، تم دمج جوانب مختارة من التقرير في السياسة وليس دمجه بكامله. والحجة في هذا الفصل هي أنه لكي نحقق هدفنا في إقامة مدن مستديمة، علينا أن ننهمك ليس فقط بالنقاش حول العدالة الاجتماعية–حول الاشتمال والإقصاء وتمكين جميع السكان من المشاركة الكاملة–ولكن أيضاً في الجدل حول الأنظمة البيئية والإيكولوجية.

الفصل العاشر

أفكـــار

بدأ استكشاف تحول المدن بالتسليم بأننا ندخل اليوم عالماً تسوده حالة مدينية أكثر من أي وقت آخر من تاريخنا. فأكثر من نصف سكان العالم يعيشون اليوم في المدن. ولكن هذه المدن مختلفة وتزداد اختلافاً على الرغم من قوى العولمة، التي يرى بعض المحللين أنها تخلق ظروفاً لتشابه النمو. فعالم الحالة المدينية العولمية هو عالم المفارقات. فمن ناحية، هناك درجة أكبر من التدفق المتبادل من المعلومات العالمية والنظام الاقتصادي وسهولة الوصول إلى مجموعة مشتركة من التجارب الثقافية من خلال قوة وسائل الإعلام العالمية. ومن ناحية أخرى، ما تزال هناك روابط محلية قوية وأماكن فريدة حيث يصوغ الناس إحساسهم بالهوية. وهكذا، فإن المكان لا يختفي من البرنامج مع تحركنا إلى الألفية الجديدة، ولكن، يتخذ صفات جديدة. والمفارقة الأخرى تكمن في المناقشات التي تدور حول الضبط. فيرى البعض أن الأنظمة الجديدة للمعلومات والتكنولوجيا تهيء طريقاً تتيح فرصاً للسعي إلى اكتساب المعرفة، ومساعدة الناس الذين يستطيعون اليوم الوصول بسهولة إلى ما يريدون من معلومات، وعندما يريدون، على مدار الأربع والعشرين ساعة، في حين ينظر آخرون إلى هذه الأنظمة على اعتبارها وجوهاً جديدة للضبط. والأنظمة الجديدة للمعلومات على شبكة ويب العالمية، على الأغلب، هي أيضاً أنظمة مفتوحة حيث لا توجد تسلسلات هرمية ومواقع مصادق عليها للمعرفة. إنها سوبرماركت ضخمة حيث يستطيع الناس أن يأخذوا عينات ويختاروا، ويمزجوا ويطابقوا ويكونوا مطلعين أو مرتبكين. وتكشف إمكانيات السبل الأكثر تنوعاً للتعلم وتتحدى القنوات التقليدية للمعرفة ونظامها. إنه الكابوس الأسوأ بالنسبة لأمين مكتبة لأنه لا يوجد تصنيف وفقاً لقواعد. أو أنه كذلك؟ وهذا، هل هو دعاية أو واقع؟ هناك نمو للتوزيع الرقمي يفصل أولئك الذين يستطيعون بسهولة الوصول إلى عالم المعلومات وأولئك الذين يُحرَمون منه، غالباً من خلال افتقارهم إلى الخدمات الأساسية والموارد الاقتصادية. وفي اجتماع هابيتات ٢، عام ١٩٩٦، دار الحوار حول المدن، والاتصال ووسائل الإعلام في مجتمع المعلومات (مركز الأمم المتحدة للعمران البشري ١٩٩٦)، الذي أكد طبيعة تخويل التقنيات الجديدة. وقد أشار مندوب تانزانيا، بعد مناقشة حماسية حول الإمكانيات الجديدة لعصر المعلومات العالمية، إلى أن تلك الإمكانيات، بالنسبة لبلده وقوة مجتمعه المحلي والمياه النظيفة، ما تزال حاجات أساسية يفتقر إليها، ولهذا كانت مشاركتهم في هذا العالم الجديد محدودة. وهذا يلفت اهتمامنا إلى استمرار الحاجة للتوجه إلى العناصر الأساسية للبنية التحتية للحياة المدينية إذا أردنا استئصال الفقر وزيادة الفرص (بولسه ٢٠٠٠).

والمسألة الأخرى التي لم تجد حلاً لها هي ما إذا كان تحول "السلطة" الذي يوفره النظام المفتوح للمعرفة مجرد وهم أكثر منه واقعاً؛ وهل هو جزء من التحول الأكثر عمومية من الأشكال الجماعية للنشاط وشرط لأشكال أكثر فردية يمكن أن تنطوي على إمكانية التغريب وتؤدي إلى نماء التفكك الاجتماعي؟

والتبدل الآخر المهم في معرفتنا جاء من خلال الاعتقاد بأننا قادرون اليوم على رؤية الحوادث وفهمها عند وقوعها. فالعالم العولمي اليوم في متناولنا، وبالتالي، لم يعد سراً بالنسبة لنا. فنحن موجودون في كل مكان، غالباً عن طريق التلفزيون، والفيلم والحاسب، ولكن، على الرغم من ذلك، يتملكنا شعور بأن لدينا وصفاً "واقعياً" مباشراً؛ ولا حاجة إلى استكشاف أمكنة جديدة. ونحن أيضاً داخل الجسم البشري، ونتفحصه بدقة بمساعدة كاميرا متقدمة وتكنولوجيا رقمية. وكثيراً ما تكون عدسات الكاميرا وفريق الإنتاج وسطاء في التجربة. وهي تجربة معزولة وموجهة أكثر منها تجربة نتحكم فيها بأنفسنا. وهذه مفارقة أخرى للضبط؛ فنحن نتمتع بالسلطة على المُبَدِّل والمشيرة؛ ويمكن أن نشغِّل التلفزيون والحاسب لكي نرى العالم "كما هو" ولكن، في النهاية، لا نتحكم بالضرورة فيما نراه. وهكذا، نحصل على صورنا ومعرفتنا للمدينة العالمية وحياتها اليومية عن طريق لقطات ولمحات؛ وتتكون معرفتنا من مُلَصَّقة الصور، وبعضها من الحياة "الواقعية" وبعضها الآخر من أوصاف بقالب أدبي من الأوبرات الصابونية أو تلفزيونات التسلية. فنحن نعرف شوارع لوس آنجلس وبانكوك، وشوارع ساوباولو ولندن عن طريق وسائل الإعلام، ونخضع لعدساتها التفسيرية عندما نحاول ونفهم العالم المتغير.

كيف أثر هذا التحول في معرفة العالم وإدراكه، ومعرفة وإدراك طبيعته التي تزداد عولمة على الحياة داخل المدن وعلى تفسيرنا لها؟ إن فهم هذا التغير يتطلب إطاراً تاريخياً، ولهذا كانت جذور التمدن هي نقطة انطلاقنا. ولكن التشديد في هذا النص تركز على المئة سنة الأخيرة من القرن العشرين والتحولات المدينية التي حدثت في عقوده الأخيرة.

إن "التحول الكبير" في الحياة الاقتصادية، والسياسية، والفكرية والمكانية الذي حدث تقريباً في حدود المئتي سنة الماضية في أوروبا الغربية بشَّر بالعالم "الحديث" (غيدنس ١٩٩٨). وكان تحولاً أعاد صياغة فهمنا للزمان والمكان. فحلت الساعة محل الفصول؛ ونُظِم العمل وفقاً لتوقيت واستقر في المباني الصناعية. واقتضى هذا خلق بيئات للعيش قريبة إلى المواقع الجديدة للإنتاج، وهكذا نشأت المدن الصناعية. وكانت هذه هي الظواهر المدينية الحديثة وسرعان ما أصبحت، في "العالم المتقدم"، الموقع الرئيس للعمران البشري. وكانت قد بدأت كأمكنة غير منظمة، باستثناء الأمكنة التي خططها الأرستقراطيون (كما في المستوطنات الصناعية السويدية) أو الاشتراكيون الطوباويون (كـ سلتير، وبورنفيل، وبورت صونلايت، ونيو لانارك في المملكة المتحدة). وعندما ظهرت مشكلات النمو غير المنظم، نشأ الصراع حول تنظيم التنمية وتوجيها. وبرز التخطيط كنشاط مديني مستقل بمجموعاته الخاصة من المثاليات والوصفات لحياة المدينة وجماعتها المهنية الخاصة من المتحمسين والمديرين المكرسين لتحقيق نظام من الفوضى الظاهرة للمدن الصناعية. فكان التقسيم إلى مناطق، والسلطات التنظيمية والأنظمة القانونية، إلى حد بعيد، هي وسائل الضبط التي استخدمت، وقد جُرِّب العزل الوظيفي القوي للفضاء، خصوصاً حول مكان العمل والإقامة.

نشأ علم الاجتماع، بوصفه فرعاً منهجياً، كمجموعة من التفسيرات لنشوء العالم الحديث، وهكذا، كانت المدينة وإنشاؤها وحياتها واحداً من الاهتمامات المركزية للفرع. وكنا قد درسنا التحليل الذي قدمه المحللون المدينيون للمدينة الصناعية/الحديثة في الفصل الثاني. وكان هناك تياران للتحليل المديني، الأول، يركز أكثر على

الإنشاءات والعمليات الاقتصادية وارتباطات الدولة ويشكل أساس التحليل في الفصل الثاني. وهو مزيج من التفكير الأمريكي والأوروبي. ووسط هذا، كان عمل مدرسة شيكاغو في العشرينيات والثلاثينيات، بوجه خاص، مؤثراً ومطلعاً كثيراً على التفكير حول المدينة في التحليل المديني–النموذج الحدقي للنطاقات المتراكزة تكررت في أكثرية النصوص والمقررات المدينية على مدى عقود، وهكذا، خلقت معنى في عقول معظم المراقبين والكثير من جماعات الطلاب بأن المدينة تنمو من المركز نتيجة للغزو، والوراثة والهيمنة وصفقات سوق الأرض. إن عمل مدرسة شيكاغو أسلم نفسه إلى التقدير الكمي، وخلال الجزء الأخير من القرن العشرين استُخدمت طرق أكثر تعقيداً للقياس، كتكنولوجيا الحاسب، التي ساعدت على معالجة مجموعات كبيرة من البيانات، بلغت ذروتها بظهور أنظمة المعلومات الجغرافية GIS كجزء متمم للتحليل المديني المعاصر في إطار عوالم السياسة والبحث. كانت مدرسة شيكاغو قاصرة في اهتمامها بالسياسات، والسلطة والفعل البشري، وهكذا، ظهرت نظرية بديلة، استُمدَّت أكثر من التقاليد الأوروبية. فكان النقاد، من الستينيات حتى الثمانينيات، ينظرون إلى ظهور التركيز على المديرين المدينيين والوصول إلى الموارد المدينية وتوزيعها، كالأرض، والمساكن، والعمل، والإمدادات الاجتماعية والمشتركة من قبل الحكومة المحلية والمركزية ووكلائها باعتبارهما قضيتين مركزيتين للتحليل. عكس هذا العمل تنامي النقد للمراقبة البيروقراطية الإدارية الحديثة وإجراءات إعادة التوزيع لضمان عدالة اجتماعية في ظل هيمنة أنظمة سياسية ديموقراطية اجتماعية. وفي السبعينيات، بدأ يزدهر التحليل البنيوي للماركسيين الجدد، الذي يركز على عملية تراكم رأس المال، القومي والدولي، الذي أصبح المديني فيه انعكاساً لهذه الضرورات الاقتصادية الواسعة التي سهلتها دولة الزبائن التي تمنحهم الشرعية.

وقد توجهت المناقشات التي نشأت من العولمة وما بعد الحداثة إلى التحدي للمفاهيم التي نشأت من المشروع المديني الحديث. ودارت هذه المناقشات حول مدى التغيير وكيف يمكن أن نفهمه. وهي، بطرق مختلفة، محاولات للإجابة على السؤال ما الاختلاف الآن، هذا إن وُجِد. ويحتج دير (٢٠٠٠) بأن جذور التحليل المديني ما بعد الحديث تكمن في رفض البنيوية الماركسية التي هيمنت في السبعينيات، وتأثير كتاب ما بعد البنيوية، من أمثال فوكولت، ونشوء النقد ما بعد الحديث من الفلسفة، والحركة النسائية وما بعد الاستعمار. ويجب أن نضيف إلى ذلك الحتمية البيئية وتحدي الحد بين العالمين الطبيعي والاجتماعي الذي كان ناتج رؤية حركة التنوير بأن الناس يستطيعون، من خلال العلم والتكنولوجيا، أن يسيطروا على العالم الطبيعي ويسخرونه لأغراضهم. وتتضح اليوم أكثر فأكثر حدود هذه الرؤية عندما ندرك تأثيرات التسخن العالمي، وتبدل المناخ، واستنزاف الأوزون، والتخلص من مخلفات المواد السامة والتعرية الطويلة الأمد للنظام البيئي والشكل المستقبلي، وحجم السكان وتوزعهم. ولهذا السبب، سلطنا الضوء في الجزء الأخير من هذا الكتاب على التحدي بين ضرورة الاستجابات الاجتماعية إلى المشكلات العالمية والمدينية ومواصلة الضغوط باتجاه الفردية التي تنشأ من النزعة الاستهلاكية للنظام الحالي لتكوين الثروة وتوزيعها.

كانت الاستجابة الوحيدة للتحدي ما بعد الحديث هي العودة إلى التقليد الأكثر إنسانية الذي يعنى بمعنى الحياة المدينية. وهذا التقليد أكثر اعتماداً على الاثنوغرافيا المدينية والبحث النوعي والمكرس لإظهار مجريات

الحياة اليومية في المدينة وكيف يطور الأفراد والجماعات الاجتماعية إدراكهم للمكان والمعنى. وهكذا، يسعى هذا البحث إلى فهم تأثير التغير المديني على العلاقات المشتركة والعلاقات بين الأشخاص. وهو ميدان النقاش حول طبيعة المجتمع المحلي، والعلاقات على المستوى الصغير والحياة اليومية داخل المنازل والبيوت التي نبنيها ونشغلها.

يؤدي النقاش ما بعد الحديث في أقصى تطرفه إلى القول بنسبية التجربة، أي اختزال الكل إلى مجموعة معرفتنا الخاصة للمعرفة، فكل ما نراه هو كل ما يجب أن نراه، وكل ما نخبُرُه شخصياً هو الصحيح. يؤدي هذا إلى رؤية فوضوية إلى حد ما للعالم. ولا يضع أيضاً في اعتباره ما هو "اجتماعي". وكل ما بقي للفرد، بالنسبة لبودريارد، هو شكل من المقاومة الفردية لإفراط العالم ما بعد الحديث في الصور والإغراء (دود ١٩٩٩). وبالتالي، هل نصبح كسالى أمام شاشاتنا أو نصبح ممثلين اجتماعيين مفوضين؟ وهل الوصول إلى المعرفة، في بيئة القرن الحادي والعشرين المفتوحة ظاهرياً، تفوضنا فعلاً أو تعمل فقط على تشويش فهمنا لما هو واقعي وما هو متخيل–لما تغير ولما بقي، في الحقيقة، على حاله؟ وهل عولمة كل شيء، في الواقع، هي خدعة جسيمة وسيرك إعلامي، تجردنا من فعلنا كممثلين اجتماعين بدلاً من أن تشجعنا عليه؟

إن التفكير حول العولمة والمدينة، مع بداية القرن الحادي والعشرين، يستلزم النظر عن كثب إلى أصول نظرياتنا الخاصة بالمدينة. ودراسة التبدل الديموغرافي والهُجري التي أتينا عليها في الفصل الثاني تشد الانتباه إلى حقيقة أن النمو هو، على نحو متزايد، سمة لأفريقيا وآسيا أكثر منها سمة للأمم التي تعتبر في قلب النظام العالمي. فمدن نيويورك، ولندن وطوكيو كانت، عام ٢٠٠٠، تعتبر في قمة النظام العالمي. فهل يستمر هذا؟ أي هل تتمتع هذه المدن بقدرة ثابتة على الاستيلاء والاحتفاظ بخصائص السلطة والضبط ضمن النظام العالمي؟ حتى الآن كان أداؤها جيداً. فالمعلوات المتاحة تَظهِر أنها واصلت هيمنتها من خلال اكتسابها لأشكال جديدة من الأهمية؛ حيث أنها تشكل العقد الرئيسة في تدفق المعلومات ورأس المال المالي. فهل سيستمر هذا، أم أن المعرفة الجديدة وأنظمة الاتصال ستعمل في النهاية على انتزاع السيطرة من هذه "الأمكنة" المحددة فيزيائياً إلى مواقع أكثر انتشاراً؟ وهذا يطرح مسألة المدينة "الرقمية" المستقبلية حيث يمكن أن تكون العلاقات افتراضية أكثر فأكثر. ولكن هناك، كما تُظهِر تجربة أمستردام وكريستشيرش، أهمية متواصلة للعلاقات بين الأشخاص، حتى عندما تستخدم التقنيات الجديدة. يمكن طبعاً ألا تكون المدن هي الافتراضية، بل البيوت وأماكن العمل. فهناك دليل على زيادة كميات العمل المنزلي وتنامي الجدل حول التأثير المحتمل الذي يمكن أن يمارسه هذا العمل على الشكل المديني. وقد حضرت مؤخراً حلقة دراسية للسيناريوهات المستقبلية التي رأت أننا جميعاً نعمل من مكاتبنا الافتراضية وليس هناك من عمل في مركز المدينة. وتحول هذا المركز، بصورة كلية، إلى مكان لمباني الاستجمام، والراحة والإرث. وهذه السيناريوهات لم تنتبه كثيراً إلى كيف يمكن تحقيق هذا التغيير للبناء دون تجديد جذري للعلاقات الاقتصادية.

إن هيمنة التجربة الأوروبية الغربية والأمريكية الشمالية على النظرية المدينية الماضية هي مصدر آخر لزيادة الارتباك لأن اهتماماً أكبر أعطي اليوم لعدد من تعابير التمدن التي نجدها حول العالم. ويزداد التحدي لسيطرة

النظرية الغربية (كينغ ١٩٩٦، ٢٠٠٠؛ جاكوبس ١٩٩٦؛ بيركنس وثورنس ٢٠٠٠). وظهور مدرسة لوس آنجلس للتحليل المديني في الولايات المتحدة (ديفيس ١٩٩١، سنزاتي ١٩٩٣، صويا ٢٠٠٠) والرأي القائل إن لوس آنجلس هي المدينة المثالية ما بعد الحديثة هو تصحيح مهم للرأي القائل إن كل المدن تشبه شيكاغو وقد نمت من المركز باتجاه الخارج. ولكن لوس آنجلس "تخرق النموذج" وهي منطقة مدينية منتشرة، متعددة المراكز، متعددة الإثنيات، ويكثر فيها عمال المعلومات، وفي الوقت نفسه، أعمال الصناعة الخدمية بـ "دوام جزئي، وأجر أدنى [كنوافذ الأطعمة الجاهزة] وقطاع غير رسمي هائل" (دير ٢٠٠٠: ١٥). ولكن لوس آنجلس ترتبط بعمق بالثقافة والمجتمع الأمريكيين من خلال تاريخها وتقاليدها، وهي حالة لا تتوفر بالنسبة لكل مدن العالم.

فعلى سبيل المثال، كانت المدن الاستعمارية نواتج "أمكنة أخرى" وزُرِعَت في المحيط المحلي من قبل أناس جاؤوا ونظموا المجتمع بطرق كانت غالباً غريبة بالنسبة للسكان المحليين الأصليين. وجاءت النتيجة مختلفة عما هي عليه في أوروبا وأمريكا الشمالية. وأستراليا وأوتياروا/ نيوزيلند مهمتان لكونهما ناتجي التقليد الاستعماري البريطاني ولكن تأثرتا بطرق مختلفة. ففي كلا البلدين مدن سكانها منتشرون، وعلى مدى مئة سنة تقريباً، كان التركيز غالباً على مسألة النمو المديني. ومع ذلك، ظهرت اختلافات مهمة نتيجة لاختلاف تيارات الهجرة في البلدين وفي العلاقات التي نمت مع نمو السكان الأصليين.

وأوكلاند مثلاً هي، إلى حد بعيد، مدينة بولينيزية وبريطانية–لأن هذين العنصرين هما العنصران السائدان في المزيج السكاني والميراث الثقافي. ويظهر هذا في مؤسسات حكم المدينة، الذي يعتمد على النماذج البريطانية، وفي المشهد الثقافي والمظهر المرئي الذي يعكس، على نحو متزايد، ميراثها المتنوع. وملبورن، على العكس، مدينة متعددة الألوان تضم مجموعة أكثر تنوعاً بكثير من الأوروبيين، وقد ضمت، في وقت متأخر جداً، أناساً آسيويين هاجروا ومارسوا تأثيراً على المؤسسات الاجتماعية المحلية، والتصميم المديني والمشهد الثقافي (كولينس ١٩٨٨، واطسون وغيبورن ١٩٩٥). وما يُظهِره هذا هو أن أنماط الهجرة والإطار التاريخي، والسياسي والثقافي يساعدان على تعليل اختلافات الشكل المديني بين المدن ما بعد الاستعمار والحديثة وما بعد الحديثة في أوروبا وأمريكا الشمالية. وإضافة إلى ذلك، يشير إلى أنه يجب أن نشك إلى حد ما بادعاءات النزعة العمومية والنظريات التي لا تعترف بشكل كاف بالاختلاف.

وبجمع الأفكار مع بعضها بعضاً، فإن ما يبرز هو أن التحول والتغير كانا مركزيين في التجربة المدينية خلال المئة سنة الماضية. فالتغير كان دائماً جزءاً من الحالة البشرية وربما تكون نادرة الفترات التي مرت دون تغير. وحينئذٍ، تركز الأسئلة على سرعة التغير وتعقيده أكثر من تركيزها على التغير في حد ذاته. فالبعض يعتبر أن الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٠ كانت فترة تغير سريع خلقت مجموعة جديدة كلياً من الأحوال والتجارب. وينظر آخرون إلى التغيرات بوصفها الدور الأخير في قصة مفتوحة.

لاحظنا، في دراساتنا السابقة، أن العولمة كانت جزءاً من التجربة الأوربية، على الأقل، منذ القرن الخامس عشر عندما قام المكتشفون باكتشافاتهم ووطدوا علاقات تجارية مع بلدان أخرى. وحتى قبل ذلك، كانت هناك هجرات وحركات للناس. فهناك القصة المدهشة، التي نفهمها اليوم على أنها نتيجة للتنقيبات الآثارية والمعطيات

الأخرى، حول الهجرات البولينيزية من شمال المحيط الهادي، عبر جزر الفيليبين إلى ما يعرف اليوم ببولينيزيا، وبعد ذلك بألف سنة تقرباً، إلى أوتياروا/نيوزيلند.

ولهذا السبب، يتوجب على التحليل المديني أن يسلِّم بالتغير والاستمرارية. ويُطلَب منه أيضاً أن يعترف بأهمية الأمكنة الخاصة والتشكيلات المحلية للعوامل الطبيعية والاجتماعية ويفهم تعقيد الحياة اليومية، وبالتالي، أن ينأى بنفسه عن الحتمية البنيوية المفرطة وتطرفات النسبية ما بعد الحديثة. ويصعب علينا، كما هي الحال دائماً، أن نحدد بثقة مسلك المدن خلال العقود القادمة. فالتحليل المديني لم يكن صالحاً فيما مضى، خصوصاً، فيما يتعلق بالتنبؤ بالمستقبل. وفي ظل القلق الراهن حول التنبؤ العلمي، فإن الشخص الذي يتنبأ بالمستقبل سيكون شجاعاً. ومع ذلك، هناك بعض المسائل يحتمل أن تكون مركزية لجدول الأعمال المديني. وأولى هذه المسائل هي مسألة النمو و"الاستدامة". فالاعتراف بمحدودية الإيكولوجية العالمية وتأثيرها على مستقبل المدن هو الهم الرئيس على جدول الأعمال السياسي، العالمي والمحلي. وقد نفذت لغة الاستدامة إلى تفكير الحكومات والمجتمعات المحلية. ولكن نتائج اعتناق هذا المفهوم الأوسع، الذي يجمع الجوانب الإيكولوجية، والفيزيائية الحيوية، والاجتماعية والاقتصاية للتنمية في برنامج واحد لم تحظ، حتى الآن، بالاستحسان التام. وفي قلب هذا الجدول الجديد يقع التوتر الذي لم يجد له حلاً بين من يعتبرون أنه يمكن حل التحديات البيئية للتنمية المدينية عن طريق الحلول التقنية، والفيزيائية الحيوية والتصميم وأولئك الذين يرون أن الحل يكمن في تغيير اجتماعي أكثر شمولاً. وما لم تجد القضايا البيئية حلاً لها في إطار يتوجه أيضاً إلى قضايا العدالة الاجتماعية، فإنه يصعب علينا أن نعرف إلى أي مدى يمكن أن يتأثر التغيير الدائم. فالناس المقصون، الذين لا يمتلكون الضروريات الأساسية للحياة، والذين هم على دراية مستمرة بحرمانهم لا يحتمل أن يتقبلوا التغييرات التي تواصل تعزيزها لوضعهم المهمش.

والمسألة الثانية هي ضرورة التسليم بالتنوع داخل المدن وبينها والمحافظة عليه. ويرتبط بهذه المسألة رفض مشروع مديني يعتمد على افتراض أن ما يحدث في جزء من العالم سيحدث بالضرورة في جزء آخر. وهذا شيء يجب استكشافه أكثر من افتراضه. ونحتاج إلى المزيد من البحث لاستكشاف المسارات المتعددة والمتممة للبحث المديني الذي ينشأ. وهذا، بدوره، سيسمح بتقييم أكبر لكل من العوامل السببية والعارضة التي تشكل المدن في الألفية الجديدة.

والمسألة الثالثة هي التحدي المطروح على فهمنا للتغير المديني نتيجة للتحولات في مستويات عدد السكان وسبل الهجرة. وعلى أساس التنبؤات الحالية بعدد السكان، فإنه ستكون هناك مناطق في العالم تتميز بتكاثر عددهم، في حين ستعاني مناطق أخرى من انخفاضه، وبوجه خاص، بلدان أوروبا الغربية. وعلى ضوء المعدلات الحالية للخصوبة، فإن الكثير من البلدان الأوروبية تواجه انخفاضاً طويل الأمد في عدد سكانها. فكيف يعمل هذا على تغيير أنماطهم المدينية؟ وهل تتدهور المدن أيضاً، وهل ستحل قضايا التدهور، والبنية التحتية الفائضة والتدبير الاجتماعي محل قضايا النمو؟ وهل سيكون العُمَدُ في الكثير من البلدات كعمدة في بلدة إيطالية، كما يُظهره فيلم وثائقي حديث لهيئة الإذاعة البريطانية، يقضون أمسياتهم في الحانات يحاولون إقناع

شبابهم بأنه حان وقت زواجهم وأنه يتوجب عليهم أن ينجبوا أطفالاً لكي يبقى المجتمع المحلي على قيد الحياة؟ وهناك أيضاً نتائج الشيخوخة. وهذه أيضاً تطرح مشكلات جديدة فيما يتعلق بالمدن. فهل تتمتع هذه المدن بحق مزج الإسكان، وأساليب النقل، وخدمات الدعم وأشكال التدبير الاجتماعي؟ ومع انخفاض عدد الأطفال، ما الحال التي ستكون عليها المدينة، بوصفها مكاناً للعيش؟ وهل سيسبب هذا ضغوطاً وتوترات اجتماعية جديدة؟ وفي أجزاء أخرى من العالم، سوف تستمر ضغوط النمو، وستكون حاسمة قضايا كلفة البنية التحتية، والتدهور البيئي وخلق فرص لتوليد الثروة. وفي هذه الحالات، سيتطلب تحقيق "تنمية مستديمة" ليس فقط عملاً محلياً ولكن أيضاً عملاً عالمياً والاعتراف بإعادة التوزيع والدَّيْن.

والمسألة الأخيرة، هي مسألة مكانة الـ "اجتماعي". ففي معظم التحليل ما بعد الحديث الأكثر جدة، كان التحليل يميل إلى إضعاف المكون الاجتماعي بالنسبة للفردي. وهذا جزء من تجديد تركيز أوسع على التجارب الشخصية على اعتبارها مركز الحياة مقارنة بالتجارب الجماعية. يعكس هذا، جزئياً، تطور عصر المعلومات الذي تفككت فيه الكثير من النشاطات وأُديرَت من قبل أفراد مستقلين، وليس بالضرورة في علاقتها بآخرين. إن قوة التكنولوجيا الجديدة تسمح بضبط أكبر، من خلال زيادة إمكانيات المراقبة، وبحرية أكبر من خلال توسيع السبل التي تمكِّن الناس من تحصيل المعرفة والخبرة. والسيناريو الوحيد هو أن هذا يخلق عالماً مدينياً لأفراد منعزلين، يتمركزون في البيت، غير مشتملين إلى حد ما وانهياراً في المؤسسات والنشاطات الجماعية. هذه هي المدينة الإلكترونية للعلاقات البعيدة التي نتسوق فيها بواسطة الإنترنيت، ونتسلى بالحواسب والتلفزيون، ونشخص ونعالج أنفسنا بمساعدة أطباء ظاهريين وتعمل على بقاء علاقاتنا حية في واقع ظاهري. ويبدو هذا، بالنسبة لمعظمنا، غير عادي وغير واقعي. ولكن مدى التأكل في "الاجتماعي" يظهر في زيادة الاهتمام الموجه إلى تمييز وتقوية "الثروة الاجتماعية" وبناء القدرة وتكوين المجتمعات المحلية.

إن الشيء الوحيد المؤكد هو أننا نعيش في عالم تعقيد وتزايد الشك فيما يتعلق بمسار التغير المديني في المستقبل. فالبحث والتفكير النقدي حول ممارستنا المدينية، على اعتبارنا باحثين ومواطنين في عالم عولمي مهمة حاسمة إذا كنا نريد أن نحسِّن فهمنا للعالم المديني المكشوف.

فهرس

مقدمة ١

المدن الصناعية الحديثة ١١

التغير الديموغرافي والمدينة ٣٤

المدن العالمية ٥٥

الحياة اليومية في المدينة ٧٧

الاستهلاك والثقافة المدينية ٩٧

اللامساواة الاجتماعية المدينية والإقصاء الاجتماعي ١٢١

التخطيط والبيئة المدينية ١٤٥

المدينة المستديمة ١٦٦

أفكار ١٨٥

فهرس ١٩٢